

١٩٨١  
١٩٨١  
١٩٨١

مكتبة الحقوق  
جامعة القاهرة

# التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطية الشعبية

من عام ١٩٣٧ حتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية  
في ٣ نوفمبر ١٩٦٧

رسالة للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق  
من جامعة القاهرة

٥  
١٩٨١

أشرف :

الأستاذ الدكتور / عبد الحميد كمال حسنين

الأستاذ بقسم القانون العام - جامعة القاهرة



الأستاذ الدكتور / محمد السقا

أستاذ فلسفة القانون

رئيس قسم فلسفة القانون بجامعة القاهرة

مقدم الرسالة

عبد الحميد كمال حسنين

١٩٨١



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of  
Thesis, Deposit

## مقدمة

لم تكن على الخارطة السياسية حتى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ دولة تضم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، وإنما كانت هناك مجموعة من السلطنات والمشيخات ومستعمرة خضعت للتفرد البريطاني من عام ١٨٣٩ م ، كانت بعضها تكون جزءاً من اليمن حتى القرن الثامن عشر ، والبعض الآخر " حضرموت " تحكم من قبل حكامها المحليين ، ولذلك فإن هذه المنطقة الواقعة بين عمان شرقاً وباب المندب غرباً ، ولليمن والمملكة العربية السعودية شمالاً ، وبحر العرب جنوباً ، والتي سميت عام ١٩٦٧ م باليمن الجنوبية الشعبية ، بمقتضى اتفاق جنيف بين بريطانيا والجيبة القومية لتحرير جنوب اليمن . كانت قبل هذا التاريخ تحمل أسماء متعددة لسمى واحد ، فكانت تسمى بجسوبي الجزيرة والجنوب العربي والجنوب اليمني وجنوب اليمن ، بالإضافة إلى تسميات المقاطعات السياسية ، عدن ، وحضرموت ، ولحج ، والعرائق ، والمهرة ... الخ .

أما من زاوية التسميات الرسمية من قبل التاج البريطاني ، فقد أطلق عليها أولاً بموجب الاتفاق الأنجلو تركي عام ١٩١٤ م "بالنواحي السبع " في المعاملات السياسية .

ولما فعلت ولاية عدن من الهند البريطانية بمقتضى دستور عدن ١٩٣٦ م ، سميت مستعمرة عدن ، ثم أمر محمية عدن ١٩٣٧ م حيث ظهرت تسمية محمية عدن ، وفي عام ١٩٣٨ م قسمت هذه المنطقة إلى ثلاثة أقسام كبيرة :

- (١) مستعمرة عدن .
- (٢) محمية عدن الغربية .
- (٣) محمية عدن الشرقية .

واشتملنا هذه التسمية لكونها التسمية الرسمية من قبل التسلسل  
البريطاني على هذه المنطقة ، ولكونها هي التي تبين لنا بدايات  
التطورات الدستورية فيها ، من معاهدات الحماية والاستشارة إلى  
اتحادات مركبة شاملة وجزئية للمنطقة كلها . ثم نفوس لدراسة  
التطورات السياسية والدستورية في مستعمرة عدن ، لأن مستعمرة  
عدن كانت المركز الرئيس للتنظيمات السياسية في المنطقة . ولأن  
التطورات الدستورية لها كانت لها الأثر الأكبر على مسار التطورات  
السياسية والدستورية في المنطقة بأكملها ، حتى ظهور دولة تسمى  
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

ونشير إلى المسميات الأخرى حسب وجهة النظر السياسية للتيارات  
السياسية ، محتفظين لكل منها بتسميته الخاصة بالمنطقة .

أما نحن فإننا نعتبرها أسماء لمسمى واحد ، صار حقيقة  
ووالها في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٢م ، أي أن عدن والمحميات الغربية  
والشرقية كونت دولة واحدة ، لها سيادتها المستقلة .

ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث ، فعلى الرغم من كثرة  
المؤلفات والرسائل عن هذه المنطقة إلا أنها اختلفت حسب الاتجاه  
السياسي للباحث ، وحسب طبيعة الرسالة . إن كانت تاريخية اقتضت على  
سرد الوقائع والحوادث التاريخية دون الغوص في الجوانب الدستورية ،  
وإن كانت سياسية فإنها خاضت جوانب معينة دون بيان طبيعة تلك  
التطورات السياسية ، لذلك رأيت أن المكتبة القانونية نائمة عن  
معرفة طبيعة التطورات السياسية والدستورية في عدن والمحميات في  
الحقبة المشار إليها .

ولهذا أوجبت الغوص في دراستها حتى تبين كيف كانت  
التطورات الدستورية التي بدأت منذ عام ١٩٣٧م إلى عام ١٩٦٧م بقيام  
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . هل كانت المنطقة جزءاً من اليمن من

اليمن الجنوبية الشعبية ، واليمن ( الجمهورية العربية اليمنية ) ، ثم الدول القديمة التي قامت في هذه المنطقة في العصر الجاهلي (معين وقتبان وضرموت وسبأ ، وغيرها من الدول الأخرى التي قامت على التربة العربية الجنوبية كمملكة حمير ) ، ثم أهل الدول العربية الجنوبية ، وطبيعة نظام الحكم فيها ، حيث كانت تحكم حكما ملكيا عن طريق التوارث ، ولم يكن للحكم حينذاك استبداديا ، وإنما كانت تشارك المجالس النيابية فيه ، ثم دخلت المنطقة الإسلام بوصارت في العهد الإسلامي - في عهد الخلفاء الراشدين ، ثم العهد الأموي والعباسي ، حتى قيام كيانات لدول مستقلة فيها ، كال دولة القاسمية الزيدية - اقليميا واحدا حتى تمكن عامل الحج عام ١٧٢٨م من إنهاء الانفعال عن اليمن ، ثم احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ م بالقوة وتسلل النفوذ البريطاني من عدن إلى المناطق المجاورة لها .

ثم انتقلنا إلى سبأ صهيدي ، فتعرضنا فيه إلى التنظيم السياسي والدستوري في المحمية الغربية والقرية ، حيث قسمناه إلى فصيلين : فصيلنا في الفصل الأول مقدمة تاريخية عن المنطقة الغربية ، وتسلل الاستعمار البريطاني إليها بواسطة معاهدات الصداقة والسلام من عام ١٨٣٩م ، ثم ارتباط المنطقة الغربية بمعاهدات حماية واستشارة ، مما أثر على مركزها القانوني ، ودرسنا في الفصل الأول : المركز القانوني لمحمية عدن الغربية ، وبيننا فيه مفهوم الحماية وطبيعة الحماية بالنسبة لمحمية عدن الغربية ، هل هي دولة محمية أم محمية ؟

ودرسنا في الفصل الثاني : الاتحادات المركبة واتحاد الجنوب العربي ، وقسمناه إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الاتحاد الشخصي بين عدن والمحميات وصهيديا إلى مفهوم الاتحاد الشخصي والاتحاد الحقيقي والاتحاد الفيدرالي ، ثم أمر محمية عدن عام ١٩٣٧ م الذي عرف لنا المقصود بمحمية عدن ، فهي المناطق العربية التي يحدها من الجنوب مستعمرة عدن وظهير عدن ،

رابعاً : الوضع الداخلي للاتحاد ، وتناولنا فيه السلطة التشريعية الاتحادية ، ووظيفة المجلس الاتحادي ، والسلطة التنفيذية الاتحادية ، والسلطة القضائية الاتحادية .

خامساً : كيفية توزيع السلطات ، والطريقة التي أخذ بها اتحاد الجنوب العربي ، وأخيراً ملاحظات على الاتحاد المركزي واتحاد الجنوب العربي ، قبلنا المعايير الفنية ، ومعايير توزيع السلطات .

وعالجنا في الفصل الثاني النظام السياسي والدستوري في محمية عدن الشرقية ، ومهدنا المقامود بحضرموت ودخلنا للإسلام ، ثم الصراع على السلطة في حضرموت ، مما فتح المجال للتدخل البريطاني فيها . وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المركز القانوني لمحمية عدن الشرقية ( حضرموت ) ، فأوضحنا الأسباب الدافعة للحماية ، واتفاقية ١٩١٨ م ، ثم معاهدات الاستشارة وأشارها القانونية والسياسية ، وعالجنا في المبحث الثاني : النظام السياسي في محمية عدن الشرقية ، وقلنا إن محمية عدن الشرقية تتكون من السلطنة القحطية ، والسلطنة الكثيرية ، وسلطنة المهرة ، والسلطنة الواحدية ، وخصصنا الكلام عن الدولة القحطية كمثال . لتوضح النظام السياسي الذي كان سائداً فيها من عام ١٩٣٧ إلى ١٩٦٧ م ، لكونها أكبر مساحة وأهمية في المنطقة الشرقية ، وتشابه الأوضاع السياسية مع السلطنة الكثيرية . أما سلطنة المهرة فظلت تحكم بأعرافها القبلية ، ولم تؤثر عليها كثيراً معاهدات المداقة والسلام والحماية والاستشارة إلا من حيث مركزها القانوني ، حيث أصبحت كمثيلاتها في المحمية الشرقية محمية بريطانية تمثل جزءاً من محمية عدن الشرقية . أما السلطنة الواحدية فقد انضمت إلى اتحاد الجنوب العربي ، وأوضحنا مفهوم الدولة ، وقلنا إن الدولة القحطية دولة نافذة السيادة ، لكون شؤونها الخارجية بيد دولة أجنبية ، وإنها دولة بسيطة .

(٣) تغيرات اجتماعية واقتصادية .

(٤) تأثير الإعلام المصري من عام ١٩٦٢-١٩٦٧ م .

ونحننا إلى أن محمية عدن الشرقية ( حضرموت ) ظلت منعزلة عن اتحاد الجنوب العربي ، وأنها لا تربطها بالمنطقة الغربية وعدن إلا اتحاد شخصي ، بحكم أمر دستور محمية عدن ١٩٣٧ م ، الذي ربط المنطقة الشرقية بعدن والمنطقة الغربية تحت لواء حاكم — عدن البريطاني ، وهذا ما يتفق مع سياسة بريطانيا في منطقة جنوب الجزيرة سياسة فرق تسد ، والتي اتبعتها بدهاء كبير ، كما أن النظام الدستوري ظل جامدا لم تصله يد التعديل على الرغم من التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي أثرت على المنطقة . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م شكلت محمية عدن الشرقية ( حضرموت ) جزءا من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بمقتضى اتفاق أبرم بين — بريطانيا والجمهورية القومية لتحرير جنوب اليمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ بجنييف .

تناولنا في القسم الأول النظام الياسي والدستوري في دستور عدن ١٩٣٦ م ، فمهدنا بدراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية قبل دستور ١٩٣٦ م ، ثم الأوضاع التعليمية والاقتصادية في عدن ١٩٣٦ - ١٩٥٨ م ، وأخيرا طرق الاستيلاء على الأقاليم المستعمرة .

ونتناولنا في الباب الأول : المبادئ الدستورية العامة ودستور عدن ١٩٣٦ م ، وقسمناه إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الدولة ودستور عدن ١٩٣٦ م ، لتكلمنا عن الدولة ، ومفهومها ، وتعريف التعاريف التي قالها الفقهاء بالنسبة للدولة ، وأشواع الدول ، الكاملة السيادة والناقصة السيادة ، ثم طبيعة الدولة في عدن ، وماذا تعنى كلمة مستعمرة .

ونكلمنا في الفصل الثاني عن الدستور ومصادره ، وقسمناه

إلى ثلاثة مباحث : ٣٥٧٠٣٣

البرلماني على أساس أن الشعب يختار ممثليه ،ليقوموا  
بالحكم نيابة عنه . وبينما خصائص النظام النيابي بدستور  
١٩٦٢م . ثم خصائص النظام البرلماني بدستور ١٩٦٢م .  
وبينما تدور رئيس الدولة في دستور عدن . ووضع مجلس  
الوزراء بدستور عدن . وخاصة التعاون والتوازن والرقابة  
بين السلطات بدستور عدن .

وبينما في الباب الثاني السلطة التنفيذية والتشريعية ،  
وقسمناه الى ثلاثة فصول :

#### الفصل الأول عن : السلطة التنفيذية وقسمناه الى مبحثين :

المبحث الأول عن : المندوب السامي ، وبينما تحته اختصاصات  
المندوب السامي بصفته رئيس السلطة التنفيذية ، وحقه في  
تعيين الوزراء وعزلهم ، وتعيين الموظفين ، وعزلهم .

وناقشنا في المبحث الثاني : مجلس الوزراء وقسمناه الى  
ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تكوين مجلس الوزراء وقسمناه الى فرعين:  
الفرع الأول : رئيس الوزراء ، وناقشنا تحته اختيار  
رئيس الوزراء ثم اختيار رئيس الوزراء في عدن .

وثانيا : استقالة رئيس الوزراء وشغور منصبه .  
وتناولنا في الفرع الثاني الوزراء ، وتكلمنا عن  
كيفية تعيين الوزراء وعزلهم . وتحدثنا في المطلب  
الثاني عن اختصاصات مجلس الوزراء وقسمناه الى ثلاثة

فروع : الفرع الأول عن : اختصاصات مجلس الوزراء  
بصفة عامة ، والفرع الثاني عن : اختصاصات رئيس الوزراء  
من حيث طئته بالمندوب السامي ، وفي الفرع الثالث

ناقشنا اختصاصات رئيس الوزراء من حيث اتصاله بالوزراء ،  
وتحدثنا في المطلب الثالث عن : مسؤولية الوزارة ، وناقشنا  
تحتها مسؤولية الوزارة أمام المندوب السامي ، وتكلمنا في الفصل



السلطتين ، وبينما حق المندوب السامي في القاء خطاب في المجلس ، وكذلك رئيس مجلس الوزراء ، وبينما ثانيا : صور الرقابة وأهم صور الرقابة على السلطة التنفيذية ، تتمثل في تقديم الأسئلة والاستجابات ، وبينما تحت أسئلة نطاق تقديم السؤال ، والشروط الشكلية للسؤال ، والموضوعات التي لا يجوز أن يخطر فيها السؤال . ثم تكلمنا عن الاستجواب ، وأعطينا له أمثلة حية من واقع الحياة الدستورية في المجلس التشريعي . ثم مسئولية الوزارة السياسية أمام السلطة التشريعية ، بينا مضمون هذه المسئولية ، وقلنا إن الوزارة التي تفقد ثقة البرلمان تقدم استقالتها ، وأوضحنا المسئولية الفردية للوزير ، بأنه إذا سحب الثقة منه يقسم استقالته . وتطرقنا إلى المسئولية السياسية التضامنية للوزراء في دستور ١٩٦٢ التي أقرتها المادة ٢٠ من الدستور ، ثم عالجنا المسئولية الفردية للوزير ، وأخيرا عالجنا مسئولية المندوب السامي ، ففرقنا بين مسئولية المندوب السامي بصفته رئيس السلطة التنفيذية ، وقلنا هنا إنه لا مسئولية عليه ، وإنما تستقبل المسئولية إلى الوزارة طبقا للقاعدة القائلة : حيث توجد السلطة توجد المسئولية . أما بالنسبة للمندوب السامي بصفته رئيس الدولة ، فإنه هنا يتحمل المسئولية السياسية ، لأنه يسود ويحكم ، أي يملك سلطات فعلية ومباشرة بنفسه ، وطبقا للقاعدة القائلة : حيث توجد السلطة توجد المسئولية يتحمل المندوب السامي المسئولية السياسية ، وزير أي خطأ يرتكبه ، وأعطينا مثالا لاستقالة المندوب السامي ، لأنه خرق النصف الدستوري برفضه مصادقة أحد أعضاء المجلس التشريعي العدلي .

وتناولنا في القسم الثالث التنظيمات السياسية والأحزاب ، وسقوط النظام السياسي والدستوري ، وقسمناه إلى بابين :

الباب الأول : التنظيمات السياسية والأحزاب : وتناولنا في هذا الباب تعريف التنظيم من الناحية اللغوية ، ومعنى كلمة سياس ، ثم عرفنا التنظيم ، وقلنا بأنه يضم مجموعة من

تمكنت من تحقيق مصالح مادية لأعضائها ، حيث تبوأ كثير منهم مراكز عليا في عدن ووظائف كبيرة ، كما تمكنت من شغل مناصب في المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي ، وناقشنا في المطلب الثاني : رابطة أبناء الجنوب ، فمهدنا عن كيفية ظهورها ، ثم قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع : فتكلمنا في الفرع الأول عن : تشكيل الرابطة ، وبيننا العناصر القيادية فيها ، وأنها شملت كل منطقة من مدن والمحميات ، وتناولنا في الفرع الثاني : أهداف الرابطة ، وقلنا إنها تسعى إلى نشر الروح والمبادئ الديمقراطية التقدمية ، والسعي لتطبيقها ، ومكافحة النزعات والمبادئ الهدامة ، وأن غايتها هو أنها تعضد الجنوب العربي ( عدن والمحميات ) وحدة طبيعية سيامية واقتصادية ، لا تقبل التجزئة ، ولا التقسيم ، وهو المجال الحيوي الضروري لجميع أبناء الجنوب على السواء ، دون تمييز أو تخريق للحدود والأقاليم ، وعدم التمييز في فئة أو طائفة ، ومكافحة العصبية المحلية الضيقة ، والنزعات القبلية البغيضة ، التي من شأنها تعزيق وحدة الجبهة لكفاح أبناء الجنوب ، وساعدهم لتحقيق كيان أفضل ، وبيننا في الفرع الثالث : دور تأثير لاهلية رابطة أبناء الجنوب ، فأوضحنا أن الرابطة لم تكن قاصرة على منطقة عدن وحدها ، بل كل الساحلة الجنوبية ، ولذلك كان تأثير الرابطة السياسي هو أنها تمكنت من بلورة فكرة وحدة الجنوب العربي ( عدن والمحميات ) على الأقل بالنسبة للأغلبية من سكان عدن والمحميات ، كما قامت الاتحادات الجزئية والحكم الذاتي . وتحدثنا في المطلب الثالث من : تنظيم التنظيمات السياسية ، فبيننا : أولا : وجهة الخلاف بين الجمعية العدنية والرابطة ، فقلنا إن الخلاف أولا حول مفهوم من هو العدني ، وبيننا أن الجمعية العدنية تعتبر العدني هو من ولد في عدن ، بينما تعترف الرابطة العدني هو العربي المولود في عدن وجميع أبناء

وشرق أفريقيا والمملكة العربية السعودية ، حيث يتواجدون في هذه الدول بأعداد كبيرة . وقبل إن الخلاف الخامس حول وضوح البرنامج السياسي ، فبينما أن الجمعية العنصرية لم يكن لها ميشاق شرشكر عليه ، وإنما كلها كانت مملكة هو المقالات ، وكتاب رعيمها الروحى معهد على لقمان ( عدى مطلب الحكم الذاتى ) ، بينما كان للرابطة دستور يوضح أهدافها ، وغاياتها السياسية .

ثم قسمنا هذا المطلب الى فرعين : شاولنا في الفروع الأول : تقسيم الجمعية العنصرية ، فقلنا إن الجمعية العنصرية كانت أول تنظيم سياسى فى عدن تمت بحجة مبنى المثقفين ، وقامت تطالب بحقوق العنصرين السياسية ، كما أنها استطاعت أن تخلق كادرا سياسيا واداريا لعدن، ولكنها تعرضت لانقسام عام ١٩٥٧م ، وسفر إلى هذا الانقسام عند مرضها للأحزاب السياسية . وتحدثنا في الفرع الثانى عن تقسيم الرابطة ، وقلنا إنها شاسى تنظيم سياسى فى عدن من حيث الشاة ، ولكنها أول تنظيم سياسى وطنى يطالب بتحرير عدن والمحميات تحريرا كاملا من الاستعمار ، والقضاء على التفرقة وحكم السلاطين ، كما لعبت دورا كبيرا فى تكوين النقابات العمالية ، وقاد المؤتمر الوطنى عام ١٩٥٦م الذى نبنى فكره قيام دولة جوية من عدن والمحميات ، ولذلك واجهت معضا سياسيا من بريطانيا تمثل فى نفيها وإبعاد قادتها ، وضرب أنصارها ، وإغلاق صحفها ، وتجميد مشاطها ، كما بينا أن الرابطة تعرضت لانقسامات حادة فى صفوفها عام ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٠م ، وهذا ما سببه عند عرضها للأحزاب السياسية ، وبينما أسباب لانقسامات التى حدثت فى الرابطة

(١) أن الرابطة لم يجر استجابات فى صفوفها لانتخاب هيئة مركزية جديدة من آخر استجابات حدثت فيها .

وتكلم في الفصل الثاني عن : الأحزاب السياسية ودسبور  
عدن ١٩٦٢ ، وقسمته إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وتكلمنا فيه عن وضع الأحزاب في دسبور ١٩٦٢م ،  
فمهدنا عن حرية التجمع وعن ضرورة الأحزاب .

المبحث الثاني : وقد تكلمنا فيه عن الأحزاب السياسية ، وقسمناه  
إلى ثلاثة مطالب

فتكلمنا في المطلب الأول عن : عوامل نشأة الأحزاب  
السياسية ولخصناها في

(١) دموة الحاكم البريطاني إلى تكوين الأحزاب ، قدمها الحاكم  
البريطاني في خطبه في ٢٥ يناير ١٩٦٠م بمجلس عدن التشريعي ،  
إلى ضرورة تكوين أحزاب سياسية في عدن .

(٢) بناء قاعدة في عدن بدأ من عام ١٩٦٠م ، شجنت بريطانيا  
أكبر قاعدة لها في عدن ، وأدى ذلك إلى ازدهار المطالبة  
اقتصادية .

(٣) اتحاد الجنوب العربي أوضحنا في كتاب التمهيدى أنه تشكل  
اتحاد في ١١ فبراير ١٩٥٩م ، وفي ١٨ يناير ١٩٦٣م أضمت  
عدن إلى هذا الاتحاد ، وسعى اتحاد الجنوب العربي .

(٤) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤/١٥ الصادر في  
١٤ ديسمبر ١٩٦٠م ، والقاضي بتسمية الاستعمار ، وإعطاء  
الشعوب حق تقرير مصيرها ، ويعتبر هذا القرار وما لحقه من  
قرارات خاصة بـ عدن والمحميات ، نقطة تحول بالنسبة لشعب  
عدن والمحميات ، إذ قرر حق تقرير المصير لشعب عدن  
والمحميات .

(٥) مدور دسبور عدن ١٩٦٢م ، ناقش هذا الدستور حق التجمع أي  
تكوين الأحزاب

الحرب بالحركة النقابية ، وعلاقته بحكم ارتباطه بالحركة  
العمالية بعدد بالحركات العمالية الغربية ، واشتراك الحزب  
في حكومة ولاية عدن ، ولكن دوره الرئيسى تركز فى عدن .  
أما فى المحمية العربية والشرقية فكان ضئيلا .

تكلما من الحزب الديمقراطى الشعبى ، وقلنا ان هذا الحزب  
تكون من عناصر ماركسية كانت فى رابطة أبناء الجبوت ،  
واغلب على الرابطة عام ١٩٥٢ م بقيادة المرحوم عبد الله  
عبد الرزاق باذيب ، وبيث أهداف الحرب من أنه كممثل الأحزاب  
الشوعية ، يعتنق الفكر الماركسى ، وبيث دوره ، وقلنا  
انه كان دورا ثانويا فى الحياة السياسية .

وتكلمت عن حركة القوميين العرب وتكوينها ، فقلنا إنها  
شكلت من بعض الطلبة الجنوبيين الذين كانوا يدرسون بالقاهرة  
ومن العناصر الرابضية التى نشأت عام ١٩٦٠م من الرابضة ،  
وبينا أهدافها ودورها فى الجرب ، وقلنا ان تأثيرها كان  
محدودا حتى عام ١٩٦٤م حيث استفادت من مكائبات مصر  
الأدبية والمادية ، وشكلت الجبهة القومية لتحرير جنوب  
اليمن المحتل .

وتكلمنا عن رابطة الجنوب العربى ، واحدة بماء تكوينها  
كحزب سياسى ، وأوضحنا أنها أكدت على ضرورة قيام جمهورية  
الجنوب العربى ، واعتباره قطر مستقلا كشان الأنظار العربية  
الأخرى ، ثم أوضحنا دورها فى المجال العربى والدولى بماء  
كسبته من شعار أدبى فى الأمم المتحدة ، وذلك بتهنى لجنة  
بصفية الاستعمار والجمعية العامة للأمم المتحدة أهداها فى  
ضرورة ضمار وحدة عدن والمحميات ، ومسح شعب هذه المنطقة  
حق تحرير المهير ، وبيث فى المطلب الثالث تليمم الأحزاب  
السياسية فى عدن ، وقلنا انه من الصعب تقسيم دور كل حزب  
وتأثيره فى هذه المرحلة ، ولكننا بولنا بقطتى الخلاف  
بين الأحزاب السياسية فى عدن ، وهما الكيان المستقل فى

أولا الحرب الوطني لاتحادى . وقد تولى هذا الحزب السلطة التنفيذية ، أى شكل رئيسه أول حكومة عدسية ، أما حزب المؤتمر الدستورى الشعبى ؛ فقد مثل دور المعارضة فى المجلس التشريعى ،

أما حزب الشعب الاشتراكى فقد كان يمثل دور المعارضة من الأطار القاسوى لهذا الدستور ، ولكنه اتجه فى عام ١٩٦٦م إلى أسلوب القوة ، أى خرج عن الشرعية القاسوية ، أما موقف الحرب الديمقراطية الشعبى ، فقد التزم المعارضة السياسية السلمية للدستور ، ولكنه بدأ اعلاميا يسج إلى تأييد الجبهة القومية ، وإلى الخروج عن شرعية القاسوية . أما حركة القوميين الحرب ، فقد انجبت إلى أسلوب القوة كطريق شقير النظام السياسى ، حين مثلت العسر الأساسى فى الجبهة القومية ، أما حزب رابطة الجنوب العربى ، فقد انجبه إلى الوسائل القاسوية لمعارضة لهذا الدستور .

وتناولنا فى الباب الثانى . مقوود الدستور والنظام السياسى ، فمهدنا عن كيفية إلغاء الدستور ، وقلنا إن هناك وسيلتين لإلغاء الدستور ، الوسيلة السلمية " الطبيعية " ، والوسيلة غير الطبيعية ، وأوضحنا الوسيلة السلمية لإلغاء الدستور بأنها تتم بواسطة السلطة الأساسية الأصلية ، أو من جمعية منجبه لهذا العرض ، أو بواسطة الاستفتاء الشعبى ، ثم بينا الوسيلة غير الطبيعية ، وقلنا إنها تتم عن طريق القوة لإلغاء الدستور ، وهى إما أن تكون عن طريق الثورة أو الانقلاب ، ولغض الثورة ، فى حد ذاته ، الخروج على الدستور ، وشتم من خارج نطاق الشرعية ، أما الانقلاب فنقوم به السلطة الحاكمة أو فئة منها .

وتسب هذا الباب إلى فطين .

الفصل الأول : - تناولنا فيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م ، الخاص بتمقية لاستعمار وحقوق تقرير المصير للشعوب المستعمرة ، وما لحقه من قرارات خاصة بعن وملحقاتها ، الصادرة من الجمعية العامة للأمم

وتحدثنا في الفصل الثاني : عن الكفاح المسلح ، وقلنا إن أسلوب الكفاح المسلح حق شرعي مقدره الشرائع ، للدفاع عن حق الشعوب المظلومة والمغتصبة حقوقها المشروعة ، وقلنا إن شعب الجنوب استعمل هذا الحق منذ أن وجدت بريطانيا أقدامها في عدن ، واستعمل هذا الحق في الخمسينات كوميالة لتحقيق المطالب السياسية المشروعة لشعب عدن والمحميات .

ثم تكلمنا عن الجبهات التي قامت على أساس تغيير النظام السياسي بالقوة ، أي من طريق الكفاح المسلح .

فحدثنا أولاً من تشكيل الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ، وقلنا إنها لقيت التأييد المادي والأدبي من مصر ، بحكم تحالف حركة القوميين العرب على الصعيد العربي مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، ومثلت حركة القوميين العرب في الجنوب العنصر الأساسي في الجبهة القومية ، وأعلنت الجبهة القومية مسئوليتها عن تفجير الثورة المسلحة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٢ م .

ثم بينا موقف الأحزاب السياسية من الكفاح المسلح ، خاصة حزب الشعب الاشتراكي وحزب رابطة الجنوب العربي .

ثم أوضحنا العوامل التي أدت إلى قيام منظمة تحرير الجنوب المحتل من حزب الشعب الاشتراكي وحزب رابطة الجنوب العربي . وبعض السلاطين . ثم تلجأ الخلاف داخل المنظمة ، وتم تشكيل جبهة جديدة سميت بجبهة تحرير جنوب اليمن في ١٢ يناير سنة ١٩٦٦ م من منظمة التحرير ( بدون حزب الرابطة ) وعبد القوي مكاوي رئيس وزراء عدن السابق ، وجناح من الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ، ووجدت هذه الجبهة التأييد المادي والأي من مصر .

ثم تحدثنا عن الحرب الأهلية التي دارت في عدن ، بين أنصار جبهة تحرير جنوب اليمن ، وأنصار الجبهة القومية لتحرير

١٩٦٧م ، وأن هذا الدستور لم يعد يواكب التطورات التي حدثت في المجتمع .

كما أوضح أن محمية عدن الشرقية لم تنضم إلى اتحاد الجنوب العربي ، وأوضح أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة تصفية الاستعمار ، انسحب محمية عدن الشرقية جزئياً من إقليم عدن ، كما بينا أن محمية عدن الشرقية لم تشهد حرب أهلية بين القوى المتصارعة على السلطة .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧م دخلت بريطانيا من معاهدتها ( المذاقة والحماية والاستشارة ) مع سلطين محمية عدن الشرقية من طرف واحد ، بموجب اتفاق مع الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ، واعتبرت محمية عدن الشرقية جزءاً من الدولة الجديدة التي سميت في ٣٠ نوفمبر بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، ومن ثم سقط النظام السياسي والدستوري في محمية عدن الشرقية ، بموجب الاتفاق بين المشار إليه بين بريطانيا والجبهة القومية . ثم أوردنا صرح اتفاق جنيف بين بريطانيا والجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧م ، الذي بموجبه سلمت سيادة تلك المنطقة للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ، وأعلنت دولة جديدة تسمى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

ثم تعرض في الخاتمة إلى

أولاً تقييم دور بريطانيا من هذه التطورات الدستورية نفسها إن أول ما يلاحظه الباحث أن منطقة عدن والمحميات لم تكن وحدة من الناحية السياسية ، أي أنها لم تخضع لحكم واحد إلا من عام ١٩٣٧م ، أما قبل ذلك التاريخ فقد كانت عبارة عن



وأخيرا عرقلت مهمة البعثة الخاصة بوضع الترتيبات اللازمة لنقل السلطة من بريطانيا لشعب المنطقة ، ولما إن بريطانيا تعتبر مسئولة مسئولية أدبية من عدم وجود نظام دستوري بالوسائل السلمية ، يتفق مع مشاعر وأهداف شعب عدن والمحميات وإنما ساهمت فعلا في خلق الفوضى والتماحر والحرب الأهلية ، وبغدت بالقوة مخططا بقيام نظم سياسي ودستوري ، لا يتفق مع رغبات الأكثرية من سكان المنطقة ، وفكذا تكون بريطانيا قد خلفت في المنطقة حكومة لا تمثل ارادة الشعب ولما إن البعثة الدولية الخاصة بعدن سببت الى عواقب ما تسعى اليه بريطانيا ، في منح السلطة الى طرف أو جبهة واحدة في الجنوب ، دون مساهمة بقية الهيئات الوطنية ، أو معرفة رغبة شعب عدن والمحميات الحقيقية ، في اختيار حكومته الوطنية .

وتحدثنا ناسيا عن تأثير الأوضاع الاجتماعية بمنطقة عدن والمحميات على التطورات الدستورية ، فبينما تأثير لأوضاع الاجتماعية على التطورات الدستورية في عدن ، فقلوب إن سكان عدن من عام ١٨٢٩م تشكلوا من اجناس متعددة وثقافات مختلفة ، لا ربطة بينهم إلا العود في عدن ، والخضوع لنتاج البريطانى ، أما فيما عدا ذلك ، فتماحر وتماحر ، لاخلال الثقافة والرماع الإنسانية ، كما أن اختلاف المعين الاجتماعية لكل فئة من سكان عدن ، أشرت على طبيعة السكان الاجتماعية ، اضافة الى لقوانين التي حرمت بعض سكان عدن من حقوقهم التعليمية والسياسية ، بحكم عدم ارتباطهم بالرمعية البريطانية ، مما أوجد هوة تعليمية بين مواليد عدن ، والمقيمين فيها من أبناء المحميات واليمن ، كما أن حرمان اليمن من الحقوق الانتخابية عام ١٩٥٥م ، والذي كان يستحق بهنلى ظل قانون انتخاب مجلس بلدية عدن عام ١٩٥٣م ، أدى الى انقسام سياسي بين القوى السياسية في عدن ، وأخير حرمان ابن المحميات من الحقوق الانتخابية عام ١٩٦٤م ، التي كان يستحق بها قبل هذا التاريخ ، كما أن التطورات الدستورية ارضيت بالمصالح البريطانية بالمنطقة ، فعندما انتهت تلك المصالح ، المباشرة منها على الأقل ،

الاتحاد ، كانت في مقدمة القوى السياسية ، التي اسقطت هذا الاتحاد بحكم تكوينها وهيئته الإجتماعية عليها .

وتحدثنا عن تأشير الأوضاع الاجتماعية على التطورات الدستورية في محمية عدن الشرقية ( حضرموت ) ، وبهذا أن سكان حضرموت اتجهوا إلى الهجرة منذ القدم ، نتيجة تدهور أوضاع حضرموت الاقتصادية ، وكون الحضارم من المناطق التي هاجروا إليها قوة اقتصادية ، ولكن حضرموت كبت من هذه الهجرة ، ثم أوضحنا أن الحضارم في مؤتمرهم بسعامة عام ١٩٢٧م ، تقدموا بمقترح لإصلاح النظام السياسي بحضرموت ، ولكن تلك المحاولة فشلت ثم أعيدت المحاولة عام ١٩٥٠ بقيادة الحرب الوطنية المكشاة ، ولكن تلك المحاولة فشلت أيضا ، وفي عام ١٩٦٧ تشكلت حركة صلاحية نطالب بمجلس وطني يمثل الشعب ، ولكن هذه المحاولة فشلت أيضا ، وهكذا استهد كل محاولات الإصلاح لايجاد نظام صالح في حضرموت ، نتيجة موقف المحافظة البريطانية ، المعرقل لإصلاح الأوضاع السياسية في حضرموت ، حتى أنه بريطانيا معاهداتها مع سلطات محمية عدن الشرقية من طرف واحد ، ولمنح محمية عدن الشرقية بموجب اتفاق جيف المشار إليه إلى الحصة القومية ، واعبرت حضرموت ( محمية عدن الشرقية ) جزءا من اليمن الجنوبية الشعبية .

ثم تحدثنا عن تفهم موقف اليمن من هذه التطورات الدستورية وطلبنا إن اليمن كانت تعبر عن والمحميات جزءا من أراضيها ، ولذلك كانت تعارض أي تطور دستوري أو سياسي يحدث في عدن والمحميات . ثم عالجنا تقييم للحركة الوطنية ودورها في مسنده التطورات الدستورية ، وقسمناها إلى مرحلتين ، فتكلمنا أولا عن المرحلة الأولى من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨م ، قلنا إن هناك تيارا يدعو إلى إيجاد كيان مستقل ومفصل في عدن ، وترغم هذا التيار الجمعية العنصرية ، وقلنا إن الموازنة على هذا التيار هو أنه

ثم أوضحنا تأثير الكفاح المسلح على الحركة الوطنية ، وكيف أدى إلى السطاح والصراع على السلطة والحرب الأهلية ، وتدخل مؤسسة جيش اتحاد الجنوب العربي إلى أحد الأطراف المتصارعة على السلطة ، ثم اعتراف بريطانيا بالجهة القومية لـ تحرير جنوب اليمن ، وعقدت معها اتفاقاً في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧م ، إسبني إلى تسليم السلطة إلى الجهة القومية ، وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من عدن والمحميات . وقبلنا أنه بموجب هذا الإنفاق شاركت الجهة القومية عن السعودية المالية ، التي كان يحكم عن بريطانيا بتقديمها إلى الحكومة الجديدة ، وشاركت عن جزر كوربا موربا ، التي تضمها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واعتبارها جزءاً من إقليم عدن والمحميات ، ثم وافقت على قيام الكيان المستقل لـ جنوب ، الذي كانت حتى عتية الفدوى مع بريطانيا ، يعتبر أن قيامه في الجنوب خيانة بلوحدة اليمنية ، وانفصاله عن اليمن .

وهكذا انتهى الصراع السياسي حول قيام كيان مستقل و جـد للجنوب أو عدمه ، غير أن الصراع السياسي لم يسه خول طبيعة النظام السياسي ، حيث أن النظام السياسي الذي قام حكمه على القبيلة ولاعصاب ، لا يمثل أكثرية شعب الجنوب ، ولذلك فإن هذا النظام سيظل مطالب غير شرعي ، حتى يحقق الوطنيون في الجنوب آمالهم في عودة الشرعية للحكم .

وختمنا رأينا بأن ذلك لا يتناسى ولا يفهم حكومة وطنية تمثل شعب المنطقة ككل ، وتضع دستور الجنوب يمشق من وقع الجنوب وظروفه الخاصة ، وترتبه الإسلام والحضاري ، ولا يتم ذلك إلا على طريق إجراء انتخابات يشترك فيها كل شعب الجنوب ، أو قيام حكومة وطنية إنتلافيه مؤقتة ، تعمل على وضع دستور يمثل ككل الاتجاهات السياسية في الجنوب ويسمح للمعارضة القاسوية عبر المؤسسات الرسمية والشعبية أن تعبر عن رأيها ، لأنه بدون هـذا الطريق ، لن يكون النظام الا حكماً دكتاتورياً يمثل الأقلية .

لذلك انصببت به بحث هذه المرحلة ، لأهميتها التاريخية والسابقة  
في جروب الجريمة .

وفي الختام ، إنه ليشرفني أن أقدم بر فر الشكر والتقدير  
للأساذين الفاضلين الدكتور محمد الحميد كمال حشيش أستاذ القانون  
العام بحقوق القاهرة ، والدكتور محمود السيد أستاذ فلسفة القانون  
وتاريخه ورئيس قسم فلسفة القانون بحقوق القاهرة ، للذين بفضل  
بالإشراف على هذا البحث ، وإرشادهم الكريمة لأحراجه إلى النور .

كما أسأوجه بالشكر إلى البروفسور سرجست عميد معهد  
الدراسات لشرقية بجامعه كمبودج ، الذي قدم لي وكثيراً من الوثائق  
الدستورية والبحوث الخاصة .

كما أسأوجه بالشكر أيضاً إلى عاملين بمكتبه المتحرفين  
البريطاني ومكتبة جامعة لدى ومكتبة جامعة كمبودج وكذلك  
العاملين بمكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، على تسهيلاتهم  
الطيبة لمعمل على المراجع .

والله ولي التوفيق ...

الباحث

## مقدمة عامة

### مدن \*

تقع شبه جزيرة عدن على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية على خط العرض ١٢,٤٢° شمالاً وخط الطول ٤٥/١٠° شرقاً تبعد عن الساحل بحوالي خمسة أميال ، ويفصلها بـ " خور مكسر " المنخفض الرملية (١)

### موقعها الاستراتيجي \*

تقع عدن في موقع استراتيجي هام عند نقطة التقاء ثلاث قارات مبحرة هي : آسيا وإفريقيا وأستراليا . وموقعها الاستراتيجي الهام جعلها دائماً محط أسظار الطامعين فيها ، وجلب لها تنافس القوى الدولية عليها ، لتتمكن تلك القوى الاستعمارية المنافسة من الوثوب على مصادر الثروة في الهند وإفريقيا وأخيراً جزيرة العرب .

وفي القديم تعرضت لغزو الرومان ، فالأحباش ، ثم الفرس ، وفي الحديث أي في القرنين الخامس والسادس عشر غزاها البرتغاليون ، وأخيراً البريطانيون في القرن الثامن عشر .

### تاريخ عدن \*

وارتبط تاريخ عدن بتاريخ الركن الجنوبي للجزيرة العربية ، وتاريخ اليمن التي تعطي هذا الركن (٢) أبعدها من عدن والربع

\* هي عاصمة اليمن الديمقراطية الشعبية .

(١) ج. د. ط. ، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ص ١ ، القاهرة

دا ، الفكر العربي ، طبعة ١٩٦٩ .

(٢) فاروق عثمان أباطة - عدن والسيف البريطانية في البحر

الأحمر (١٨٣٩-١٩١٨) ص ٢٤ القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب

طبعة ١٩٧٦ .

## أمل الدول العربية الجنوبية .

تعددت المدارس التي تبحث في أمل الدولة ومنشأ السلطة فيها ، فمنها من تقول بنظرية الحق الإلهي ، أي بالطبيعة الإلهية للحاكم ، ثم تذهب وتطور في العصور الوسطى ، مرأت أن السلطة أو الدولة ليست من طبيعة إلهية ، وإنما يختار الله ويمطئ شخصاً من بين البشر يوجه الأحداث باختياريه ، أي أنه يستمد سلطته من الله ، وهذا ما سمي بالمصدر الإلهي غير المباشر ، وشمة نظرية ثانية تقول إن الدولة أو السلطة قادمة على أساس العقد الاجتماعي ، وإختلف أصحاب هذه النظرية في كيفية هذا العقد وأطرافه ، ولكنهم اتفقوا على فكرة العقد (١)

ثم هناك نظرية ثالثة هي نظرية القوة (٢) Power Theory وتخلص إلى أن البشر وإن كانوا متساوين في ملكاتهم الحسية والعقلية ، ولكن هناك فئة أو فرداً من أهل اليسار والمكر يستطيع أن يخضع الآخرين لسيادته ، ويروضهم ويخضعهم لقوته وقدرته الذاتية ودكائه وحيلته ، بتسلط القوة والعنف ، ليخضعوا لسلطانه وسيادته .

والماركسيون أمثالنا يحاسبوا لهذه النظرية ، ويرون أن كل حكومة سابقة لظهور المجتمع الاشتراكي هي أداة لسيطرة الطبقة الحاكمة وأن مشأ الحكومة هو في قوة الغزو التي تصطبعا العصابة الغازية للسيطرة على الآخرين .

(١) أنظر تفاصيل هذه النظريات في المؤلفات التالية وغيرها من كتب الفقه الدستوري وتاريخ القانون العام .

فؤاد العطار ، النظم السياسية ، ص ١١٥-١٤٠ ، القاهرة ١٩٦٨ .

شروت بدوى ، النظم السياسية ، ص ١٠٩-٨٦ ، القاهرة طبعة ١٩٦٤ .

(٢) روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ص ٣١-٢١ ، ترجمة حسن صعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، طبعة ١٩٦٦ .

غير أن لا نستطيع التسليم بأن عامل الدين كان العامل الوحيد الذي أدى إلى نشأة الدول العربية الجنوبية، فالأسرة وهي أساس شؤن المجتمع تقوم التفرقة فيها بين طائفتين، طائفة أولاد وهي المكوبة من الأب وهو المهيمن، الأمر الشاهي الذي بيده السلطة، والطائفة الثانية هي الأم وأولادها الخاضعين والمغذيين لأولاد الأب. ومن الأسرة تتكون العشيرة، ومن العشيرة القبيلة والقبيلة تقطن المدينة فتتكون الدولة. وإذا سمعنا يقول القائلين بأن مسرب الجنوب من أصل لحطاس واحد<sup>(١)</sup>، فلا يسبعد أن الأسرة كانت مصفاً الدول التي قامت في جنوب بلاد العرب.

كما أنه قد يكون للقوة، بعضى العصب والقدرة على توحيد المجتمع وحصانهم لسيادة سيد واحد، دورها في نشأة الدول العربية الجنوبية. إذاً يمكننا بالرأى القائل بأن المعيشية تزحوا من العراق إلى جنوب بلاد العرب<sup>(٢)</sup>.

غير أننا لا نحى بذلك استبعاد أثر الدين في تكوين الدول العربية الجنوبية، فلاشك أن الدين كان له دور كبير في تكوينها ونشأة تلك الدول.

#### طبيعة نظام الحكم<sup>(٣)</sup>:

بدأ نظام الحكم في الدول العربية الجنوبية بشكل ديني،

(١) محمد بن عمر الشاطري، أدوار لتاريخ الحضرة ص ٢٥، الجزء

أول، جدة، مكتبة الأرشاد.

(٢) سعيد عوض بوربر، معالم تاريخ تحرير العربية، ص ٣٩-٤٠، عدن، طبعة ١٩٦٦.

(٣) عبد العزيز السالم، تاريخ العرب في العصر الحاضر، ص ١٠٢، القاهرة ١٩٧٠م. وأيضاً ثرب مغوش، تاريخ الأكاديمية اليمنية والنوحيات الألهي، مجلة المشرق العربي، بغداد ١٩٧٨.

إليه الحكم عن طريق لوراشة ، ولم يكن الحكم حينئذ استبدادياً ،  
ولما كانت شاركة مجالس سياسية .

### ١) المجالس السياسية :

تذكر المؤلفات التاريخية وبحوث المصنفين عن تاريخ وحضارة  
دول الجنوب العربية أنها قد مرت نظاماً سياسياً يتكون من مجالس  
تمثل الشعب تمثيلاً سياسياً ، والقبائل الاقتصادية جلاد ١٦٠٦ يبين  
لنا أنه كان هناك مجلس قبلي إلى جانب العرش ، كما كانت القبائل  
تمثل في الهيئات التشريعية المتعددة وكانت إدارة البلاد بيدها<sup>(١)</sup>

### ■ سقوط الحضارة :

أدى انهيار سد مأرب وتحول التجارة إلى مصر إلى الحقبة  
البيسانية ، ثم وقوع اليمن فريسة للإحلال الحثني ، فلغارسى ،  
كل ذلك أدى إلى تفرق دول عرب الجنوب ، وتقطع أوصالها ، وتفرق  
أهلها ، الذي أصبح يخرب به المثل القتل " وتفرق أهلها سبا ،  
حتى بزغ فجر الإسلام الخالد " فظلوا في دين له ألواح " وتحررو  
من اليهودية والتحكم الأجنبي والعنصرية ، وكسوا حير جديد .

### ■ العصر الإسلامي .

أوضحنا أن عرب الجنوب دخلوا الإسلام أقواجا ، وبمذاهبهم  
الدين الجديد دخلت بلادهم مرحلة جديدة ، فقد عادت إليها وحدها  
تحت لواء الدولة الإسلامية ، وتقسمت إدارياً إلى ثلاثة ممالك  
مخلاف صنعاء ، ومخلاف الجند ، ومخلاف حرمون<sup>(٢)</sup> .

- (١) حواد علي ، المصدر السابق ص ١٠٨ . وأيضاً نعمة السعيد  
المصدر السابق ص ١٨٤ - ١٨٥ .
- (٢) أنظر سيكرلوس رودوكاكيس ، المصدر السابق ص ١٣٢ .
- (٣) محمد أحمد عمر الشاطري ، المصدر السابق ص ٧٦ . وأيضاً  
أحمد شرف الدين ، الفصيح في التاريخ ، الفصل السابع في موكب  
الإسلام ص ١٧٢ - ١٨٢ ، القاهرة ، طبعه ١٩٦٤ .



الدولة لاسلامية عهد الحكم المطلق ، ثم أعقبه الانقلاب العباسي  
Coup d'Etat وسيطرتهم على الحكم بالقوة أيضا ، وأفضى  
الحكم المطلق سمة انتكاس الأنظمة لتشي حكما العالما الاسلامى .

وجنوب الجزيرة ، شانه شأن كل الأقاليم الاسلامية ، طر جزءا  
من الدولة الاسلامية ، والدولة الأموية ، فالعباسية ، حتى شهد حركات  
انفصالية ، شجعة للضعف الذى ظهر فى جسم الدولة العباسية ، فقامت  
دول محلية ، كالرسولية ، فالعلوية ، ثم الدول الطاهرية التى انتهت  
بالمقوت تحت الحكم العثماني ، والسمة الغالبة بطبيعة الحال ، كشيجة  
للوصول إلى السلطة بالقوة هي الحكم المطلق .

ومنذ عام ٢٤٠ هـ<sup>(١)</sup> انتشر فى جنوب الجزيرة مذهب يسمى  
" المذهب الريمي " ، والمذهب الريمي نسبة إلى الامام زيد بن علي بن  
زين العباسي بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم .  
والريود أو المجموعة التى اعتنقت المذهب الريمي ، هم جزء من الشيعة  
والشيعة لغة هم المعب والاتباع ، وتطلق فى عرف الفقهاء والمتكلمين  
من الخلف والسلف على اتباع علي وبنيه رضى الله عنهم .<sup>(٢)</sup>

وقد ساعد المذهب الريمي على خلق وحدة بشرية مترابطة فى  
تاريخ اليمن منذ ظهوره حتى يومنا هذا<sup>(٣)</sup> ، فالعصبية الطائفية ،  
كما يقول العلامة ابن خلدون فى مقدمته المشهورة ، ضرورة لقبانام

(١) محمد عبد الله ماضي ، دولة اليمن الزيدية ، المجلة التاريخية

المصرية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، مايو ١٩٥٠ ، القاهرة .

(٢) أنظر مقدمة العلامة ابن خلدون ، القاهرة ، طبعة دار الشعب

ص ١٢٥ .

(٣) السيد مصطفى سالم ، تكون اليمن الحديث ، ص ١٧-١٨ ، القاهرة

طبعة ١٩٦٣ .

وجوده بما يقتضيه من شروط الإمامة ، في أن يكون الإمام مكلفا ذكرا ، حرا ، مجتهدا ، علويا ، ناطقيا ، عدلا ، سخي ، ورعا ، سليم العقل وسليم الحواس . سليم الأظراف ، صاحب رأي ، وشديد ، مقداما فارسا ، كما يصفون أن المفضل إماما والأفضل قائما ، فيرجع إليه في الأحكام ، ويحكم بحكمه في القضايا<sup>(١)</sup> ، ولذلك فإن شروط الإمامة مكش الطامعين فيها من القيام للإمامة طالما يعتقد على نفسه ، أنه فارس ، فخلق مراعاة على السلطة بين المتنافسين على الإمامة مما أدى إلى ضعفها وتفككها ، كما أن تدهور اليمين انتصاها نتيجة إنتقال زراعة اليمن إلى أمريكا الجنوبية وجزر الهند الشرقية وجزر الهند الحربية ، في عام ١٧١٢ على وجه التقريب أدى في النهاية إلى القفء على إحتكار اليمن لإسحاق اليمن وزاد من حدة الاضطرابات الداخلية<sup>(٢)</sup> ، وشمع عامل سحج في أن يقوم بانقلابه على سيده بصعاء عام ١٧٢٨<sup>(٣)</sup> ، وتحالفه مع قبائل يافع ، وهكذا تمكنت لحج من تأسيس دولة لها بالقوة أو بالانقلاب ، وشتبع ذلك أن استولت لحج على عدن عام ١٧٣٥ . وأهل الجيزة ، على مهادها<sup>(٤)</sup> ، وضعفت التحصينات ، كما أن غياب العثمانيين كقوة مدافعة من البحر الأحمر الاسلامي مكن لأجاسيد من التوسيع على عدن ، وتبعته حركة انفصال ، لاستقل كل شيخ بقبيلته ، وكان سلطان سلطته . وقد وجدت هذه الحركة في السياسة الانجليزية - التي ستعرض لها - قوة مشجعة فيما عرف بـ " فرق نعد " أو المروية السياسية .

- (١) السيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ص ١٧ . وأيضا ، محمد أسعد غالب ، اليمن ، ص ٢٧-٥٩ ، بيروت طبعة ١٩٦٦ .
- (٢) غاروق عثمان أجاظ ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٢٩-١٩١٨ ص ٦٠ ، القاهرة طبعة ١٩٧٦ .
- (٣) مؤلف لورد هوسيداي عن ، Arabia Without Sultans. P.158. ص ١٥٨ لندن ١٩٧٤ .
- (٤) محمد عمر الحبشي ، المصدر السابق ص ٩ .

ساعة ونصف أصبح عدن هي أول مستعمرة يتم الحصول عليها في عهد الملكة فيكتوريا (١) ، وأول مستعمرة أوروبية في بلاد العرب . (٢)

## مقاومة الغزو .

تشهد المصادر التاريخية ، الأجنبية والعربية ، عيسى أن القبائل العربية قد تمتعت للغزو البريطاني عندما هاجمتها قوة من الوحدات البحرية بقيادة الكابتن هس Hance مع قوة من مشاة الجيش الهندي لاحتلال عدن .

## □ الاتصال بالمناطق المجاورة :

استولت بريطانيا من عدن توسع نفوذها السياسي إلى المناطق المجاورة لعدن ، حتى تشكل حزاما حول عدن يحمي المصالح البريطانية السياسية والعسكرية والاقتصادية فيها ، ويبعدا عن أي غزو مرتقب من قبائل المناطق المجاورة أو من الأتراك الذين كانوا يحكمون اليمن . (٣)

وبدأت بريطانيا شرع بعقد معاهدات صداقة وسلام من عام ١٨٣٩م مع حاكم لبح ، الذي استرمت بريطانيا منه عدن بالقوة . ثم مع بقية مشايخ وحكام المناطق الواقعة غرب عدن (٤) ، ثم توجه

(١) R.J.Gavin. Aden under British Rule 1839- (١)

1967. London. 1975.P.1.

Harvey Sicherman, Research Monograph Series (٢)

number twelve, Foreign Policy. Research  
Institute Philadelphia Pennsylvania.

(٣) كندي تريغاسكس ، المصدر السابق ص ١٤ .

(٤) بطرس بطرس غالي ، مقاله عن السياسة البريطانية في عدن مجلة

القانون الدولي المصرية عام ١٩٥٤م بالانجليزية ص ٢ . أيضا  
نظمان لشعبي ، الاستعمار البريطاني ومعاركتنا العربية في

لتحرير جنوب اليمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ م ، وأصبحت دولة مستقلة  
في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م حيث أصبحت القوات البريطانية منها  
وتحررت من الخضوع لسيادة دولة أخرى، أي أصبحت دولة كاملة  
السيادة . (١)

ولذلك فإن أي دراسة للتطورات السياسية والدستورية في  
عدن يتعين أن تهتم بها بدراسة النظام السياسي والدستوري في  
المناطق المجاورة لعدن ، التي ارتبطت بها من عام ١٩٣٧ م بمقتضى  
أمر محمية عدن ١٩٣٧ م .

\*\*\*

---

(١) محمد كامل ليلة ، النظم السياسية من ١٦١-١٦٣ .  
أيضا فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري  
من ١٤٠-١٤١ ، بدون تاريخ .

## الماب الحميدى

### النظام السياسى والدستورى فى المحميات

#### تمهيد :

أوضحنا أن بريطانيا إحتلت عدن بالقوة عام ١٨٣٩م ، وفى نفس العام عقدت معاهدة صداقة و سلام مع سلطة الحج التى أعلنت عدن عنها ، وإستمرت توافل عقد معاهدات الصداقة وال سلام مع كل شيخ وسلطان وأمير فى المناطق الواقعة غرب عدن وشرقها شـم تبعها إبرام معاهدات حماية وإستشارة مع كل سلطنة وشيخ ، وأمير ، ثم صدر أمر محمية عدن عام ١٩٣٧م ، الذى جعل من حاكم مستعمرة عدن السريطاسى حاكما للمحمية ، وفى عام ١٩٣٨م قسمت محمية عدن إلى .

محمية عدن العربية ، ومحمية عدن الشرقية

وستتناول النظام السياسى والدستورى فى محمية عدن العربية فى فصل أول .

ثم ستتناول النظام السياسى والدستورى فى محمية عدن الشرقية فى فصل ثان .

٧	سلطنة الفضلي	(٨) سلطنة يافع السفلى
٩	سلطنة يافع العليا	
١٠	سلطنة لحج	
١١	مشيخة الحوشر	وقد كانت هذه المشيخات خاضعة لسلطنة
١٢	مشيخة العقري	لحج عليها ، ولم يكر لها من الاستقلال
		الذاني سوى الاسم .
١٣	امارة الضالع	(١٤) مشيخة شعيب
١٥	مشيخة مفلح	(١٦) مشيخة ردعان
		وكانت السيطرة
		هالامارة الضالع

#### مكانة سلطنة لحج .

وكانت لحج تعتبر أهم سلطنة في المنطقة الغربية لوضعها الإقتصادي ، ولكونها واحة وراعيه تحلب لصاحبها ثروته من العوائد بالإضافة إلى محاولة حاكمها ورغبته إستقلالية ، لينمكن من قيادتها ورعايتها .<sup>(١)</sup>

#### مداية الإتصال بالداخل :

قلنا إن عدن كانت جزءاً من سلطنة لحج إبان إحتلالها ، وذلك فإن السياسة البريطانية إقنعت أن تخلق حلفه إتصال بالسلطنة - التي إستقرت فيها مدينتها - ، وأن يكون العدنيسل للاتصال البريطاني إلى المناطق الداخلية ، وتم ذلك الإتصال بعقد أول اتفاقية تعاون وصداقة مع إنجلترا في العام الذي احتلست فيه عدن ، وشملت تلك الاتفاقية<sup>(٢)</sup> ما يأتي

(١) بحث كندى تريغاسكي ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

وأيضاً سعيد عوض باورير ، معالم تاريخ الجزيرة العربية ص ٢٢٥ .

(٢) أنظر اتفاقية ١٨٢٩ مشتملة بكتاب الاستعمار البريطاني ومركزها العربية في جنوب اليمن ص ٣٤-٣٥ لاحظن الشعبي .

ثم عقدت بريطانيا مع سلاطين ومشايخ المنطقة العربية ابتداءً من عام ١٨٨٨م معاهدات حماية ، ثم معاهدات استشارة ، أنشئت على مركزها القناوس ، ونظامها الدستوري .

ونقسم هذا الفصل الى مبحثين :

**المبحث الأول :** المركز القناوسي لحماية مدن الغربية

**المبحث الثاني :** الاتحادات المركبة واتحاد الجنوب العربي .

## الإعتداء الخارجى عليها (١)

ويقول السير كينث Sir Kenneth فى القانون الدولى  
 عندما يكون أى قطر تحت حماية آخر يطلق عليه اسم محمية ، بينما  
 للقانون الدستوري يقيم المحميات نوعين : محميات Protectorates  
 ودول محمية Protectorated States والعامل المشترك بينهما هو  
 أن تكون دفاعها وشؤونها الخارجية تكون تحت إدارة حكومة  
 صاحبة السيادة .

والمحمية تكون فيها إدارة القطر الداخلى تسيطر الإدارة  
 البريطانية ، والبرلمان البريطانى متلبه مثل المستعمرة ، ويملك  
 التاج اختصاصات غير محدودة . (٢)

أما فى الدولة للمحمية فاختصاص التاج محدود ، وهناك دائما  
 حاكم محلى ، وأسهل وسيلة لتعريف المحمية هى بطريق الاستقواء أو  
 الاستبعاد ، فإذا كان الاقليم تحت حماية صاحبة السيادة وليس دولة  
 محمية بريطانية فهو محمية ، أو يحصى آخر يقول (٣) :

" ان كل ما هو تحت الحماية وليس محمية يكون دولة محمية " .  
 ولما كانت معاهدات الحماية تشابها أحكامها ، فإنه يجب  
 الرجوع للاتفاق الدولى الذى أنشأ الحماية لمعرفة نوع العلاقة التى  
 تقوم بين الدولتين ولتحديد الرابطة التى تربطهما .

(١) حامد سلطان وعائشة راتب وملاح عامر ، القانون الدولى

الحام ص ١٢٧ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ م .

(٢) Sir Kenneth Roberts - wray, Commonwealth and Colonial Law, P, 47.

(٣) مؤلف كينث ، المصدر السابق ص ١٧ .





ببؤدها هو البند السادس ، حيث نص على .

\* ان السلطان على عبد الكريم بن قمل العبدلى المذكور يتعهد امانة عن نفسه وعن ورثته وحلفائه على السلطنة في جميع الأوقات ان يعاون تعاوناً تاماً مع حاكم عدن ، ويأيد صحته في جميع المسائل المتعلقة بسعادة ويقدم السلطنة اللجوء والملاحقة بشرط ان لا ينفذ أى شيء في هذه المادة بأى طريقة ومن حق السلطان اداء رقب في مخاطبة وزير مستعمرات هاجية للجلالة .

\* ويلاحظ على نص البند السادس ان يعاون السلطان في جميع لأوقات شعوراً تاماً مع حاكم مستعمرة عدن ، ويأيد صحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة ويقدم بلاد السلطنة " .

وتشير فقرة \* ويأيد صحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة ويقدم السلطنة " الاحتباء والمسؤول ٢١ من التسمية هذا ملزمه في حالة اختلاف حول مفهوم سعادة ويقدم السلطنة ٢

ان الأمر يبدو من واقع الحال ان التنفيذ ملزم ، ففي حالة تمارض الطرفين يكون مصير الشيخ أو السلطان سقوطه من كرسى المشيخة أو لامارة ، وذلك ما حدث بالفعل لأمير الفالغ ، حيث عزل من كرسى الامارة في فبراير ١٩٥١ م . (١)

وخرب على هذه الاتفاقيات تدخل السلطة البريطانية في شؤون المشيخات والسلطات ، وصارت السلطات والمشيخات تخضع خضوعاً كلياً للمستشار البريطانى وبغير المركز القانونى للمحميات اذ أصبح محمية وليست دولة محمية أو دولة محمية ، لأن التاج البريطانى أصبح يتدخل تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للمشيخات والسلطات

(١) أنظر جريدة البهجة العدد الصادر في ٨ فبراير ١٩٥١ .

## المبحث الثاني

### الاتحادات المركبة واتحاد الجيوب العربي .

==

- سنأول في هذا المبحث على التوالي .
- (١) الاتحاد الشخصي بين عدن والمحميات .
  - (٢) الدعوة إلى اتحاد الجيوب العربي .
  - (٣) مغبة اتحاد الجيوب العربي .

## المطلب الأول

### الاتحاد الشخصي بين عدن والمحميات

#### تمهيد

ينقسم الدول من حيث الكوينة إلى قسمين أحدهما يضم الدول البسيطة ، والاخر يشمل الدول المركبة .

والدولة البسيطة أو الموحدة (١) - كما يدل عليها اسمها - تتميز ببساطة بنيانها الدستوري ، أي بوحدة الأنظمة السياسية التي تحكمها ، إلى جانب شكل الدولة البسيطة ، توجد الدولة المركبة أو الاتحادية ، وهي تتألف من دولتين أو أكثر ، بيد أن هذا النوع الأخير ينقسم بدوره إلى أشكال عدة ، تختلف ضعفا وقوة ، تبعاً لنوع الاتحاد الذي يربط بين مختلف الدول ، وبذلك قد تتحد الدول المركبة أحد الأشكال لآتية

---

(١) شروت بدوى ، النظم السياسية ، الجزء الأول ، ص ٥٠ هـ .  
 دار النهضة العربية ١٩٦٤ . أيضا ،  
 فؤاد العطار ، النظم السياسية ص ١٦٢-١٦٤ . دار النهضة  
 العربية ١٩٦٨ . أيضا :  
 محمد كامل ليل ، النظم السياسية ، الدولة والحكومة " ،  
 ص ١٠٢-١٠٤ .

وباختصار فإن الاتحاد الشخصي يعتبر رابطة ضعيفة واهية غير  
مجدية ، وكلها يترشح عليه من أثر انما يظهر في وحدة رئاسة  
الدولة أو سحر هذه الرئاسة ويمتد لشخص واحد .

## ١١ الاتحاد الحقيقي (١)

يعتبر هذا الاتحاد أكثر تماسكا ورسوخا من لاتحاد  
الشخصي ، حيث أنه يقوم بين دولتين أو أكثر تخضع لحاكم واحد  
بالإضافة إلى أن شلوسب الخارجية تصبح واحدة ، ويستج عن ذلك أن  
الدولة الداخلة في الاتحاد تفقد شخصيتها الدولية ، ويكون للاتحاد  
شخصية دولية واحدة ، كما أن الحرب التي تقوم بين الاتحاد ودول  
أخرى تعتبر حربا ضد كل الدول للمؤلفة للاتحاد ، وكذلك الاتفاقية  
التي يبرمها الاتحاد مع الدول تعتبر سائدة المفعول والأثر على  
كافة الدول الداخلة فيه . لا أنه من ناحية ثانية ، فإن كل دولة  
تمتلك بشعورها الخاصة وسلطاتها التشريعية والتسييرية والقضائية .

وبلاحظ أن العلاقات التي تنشأ بين دول الاتحاد هي علاقات  
داخلية بحيث في جميع أوجه نشاطاتها ، مما يترتب على ذلك  
عدمها بقانون الداخلي وخروجها من اختصاص القانون الدولي .

## ١٢ الاتحاد الفيدرالي أو المركزي (٢)

يعتبر الاتحاد المركزي أقوى الاتحادات الفيدرالية ،

(١) حامد سلطان ، عاتمة راتب ، صلاح الدين عامر ، القانون الدولي  
العام ص ١٢٢ .

أيضا : اسماعيل مررة ، القانون الدستوري ص ١٧٧ بيروت ١٩٦٩ .  
أيضا : فؤاد العطار ، النظم السياسية ص ١٢٠ ، دار النهضة  
العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

أيضا : حسن الحس ، الأنظمة السياسية الدستورية في لبنان  
وسائر البلدان العربية ص ٢٢ .

(٢) شروت بدوي ، النظم السياسية ص ٦٨ .

وأيضا : فؤاد العطار ، النظم السياسية ص ١٧١-١٧٥ .  
وأيضا : محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ص ١٢٤-١٢٥ .

## ملاحظات واختصاصات حاكم المحمية .

أمد هذا الأمر إلى حاكم مستعمرة عدن ، وهو حكم المحمية ، وإصدار القوانين الهادفة إلى توطيد السلام والنظام والحكم العادل ومصلحة سلطات تشريعية وسيادية وقضائية

## = حاكم المحمية .

قضى أمر محمية عدن بأن يكون حاكم مستعمرة عدن والقائد الأعلى بالمستعمرة حاكماً وقائداً عاماً للمحمية ، يكون بموجب هذا مفعولاً ومفعولاً بممارسة جميع السلطات والاختصاصات التي يتمتع بها صاحب الجلالة آنذاك ، ويمكن أن ينتمى إليها من وقت لآخر في تلك المنطقة ، وذلك نيابة عن جلالته ، وعلى الحاكم والقائد الأعلى المذكور ، أن يتخذ ويعمل اللازم لاتخاذ كافة الترتيبات ، وأن يعمل الترتيبات اللازمة للقيام بجميع الأشياء في تلك المنطقة التي يراها لازمة لخدمة صاحب الجلالة .<sup>(١)</sup>

## = السلطات التشريعية للحاكم .

منح الأمر المذكور اختصاصات تشريعية للحاكم في أن يعدل بحكم أي أمر صدر من صاحب الجلالة ، وتعديل وصحة وإلغاء أي تشريع آخر ينطبق على البلد - (١) من المادة ٧-<sup>(٢)</sup> وأن يطبق كليا أو جزئيا مع أية تعديلات يراها ضرورية ومناسبة في أي قانون أو أمر أو حكم أو نظام ، أو أي تشريع آخر يكون ساري المفعول من وقت لآخر بالمستعمرة ، وذلك على أي أشخاص بالمحمية يظهرون حسب طائفة هذا الأمر ، ومصلحة سلطته أو حظر الدخول إلى المحمية من قبل أشخاص ليس من أهل المحمية .

(١) أنظر المادة ٤ من أمر محمية عدن ١٩٣٧ م .

(٢) أنظر المادة ٧ من أمر محمية عدن ١٩٣٧ م .

دولتي أو أكثر تحت تاج واحد وحاكم واحد ، وهذا الأمر جعل حاكم مستعمرة عدن حاكماً للمحمية ، فبرزت مرة الاتحاد الشخصي بفضوع المحمية أو المحميات لنفس حاكم مستعمرة عدن ، كما أن الدول في الاتحاد الشخصي تحفظ كل منها بشؤونها الداخلية مع اختلاف نطاق الحكم ، وأمر محمية عدن لم يعمر من نظام مستعمرة عدن الذي سئول دراسته بتفصيل . وكذلك فإن كل مشيخة وسلطنة احتفظت بنظامها الخاص ، فالمشيخات ظل عقاليها يعينون حسب الأعراف والتقاليد ، وهي على شكل نعت ديمقراطي بدائي<sup>(١)</sup> ، لا أن هذا النمط قد أعيق تطوره نتيجة تدخل المستشار البريطاني في الشؤون الداخلية . ففي مشيخة العوالق أصبح المستشار يتدخل في اختيار الشيخ . فالشيخ مثلاً كان يختار كما يقول شاذي شيخ العوالق في بيانه من قبل السطان والمادة ، وعلم القبائل في مشيخة العوالق<sup>(٢)</sup> .

أما السبلطات ، فمثلاً كان السلطنة لحج دستور مد عام ١٩٥١م ، لا أن التدخل البريطاني في شؤونها الداخلية أعاق تطورها ، فقد حدث ذلك التدخل في أزمة السلطنة عام ١٩٥٢م<sup>(٣)</sup> . وكذلك عام ١٩٥٨م<sup>(٤)</sup> ، وفي كلتا الحالتين تدخلت الفكرة البريطانية ، لتفرض النظام والملطان الذي تريده .

أما نظامها الدستوري فكانت ملطبة دستورية لها دستور

(١) J.Y. Brinton, Aden and the Federation of South Arabia . An Occasional Paper of the American Society of International Law 2223 Massachusetts Avenue, N.W. Washington D.C.

(٢) أنظر بيان محمد أبو بكر بن فريد شاذي شيخ العوالق المنشور بجريده الفكر العدد رقم ٤٢ الصادر في ٨ يونيو ١٩٥٧م .

(٣) محمد عمر الحبشي " اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً " واجتماعياً ص ١٦ بيروت ١٩٦٨م .

(٤) بحث كسدي سريغ سكس ، المصدر السابق ، ص ٤٤ وما بعدها .

ويستدل مما تقدم أن أمر محمية عدن عام ١٩٣٧ م أوجسد اتحاداً شخصياً بين عدن والمحميات ، حيث أصبح حاكم مستعمرة عدن هو حاكم المحميات في نفس الوقت ، وظلت - كما يستبان - كل منطقة محتلفة بنظامها الدستوري المفاير من المنطقة الأخرى . وهو الأمر الذي ينطبق مع سمات الاتحاد الشخصي ، غير أن هذا الاتحاد يعتبر أضعف الاتحادات المركبة ، وعرضة للزوال بتغير الحاكم ، ولكنه على أية حال يظل أول رباط بين عدن والمحمية العربية وحضرموت فيسلي القرن العشرين ، كانت قبل هذا التاريخ معربة عن بعضها البعض ، بل وتقاتل فيما بينها .

ويعبر أمر محمية عدن اللبنة الأولى في قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

•

### المطلب الثاني

#### الدعوة إلى اتحاد الجنوب العربي

==

تمهيد :

المحنا إلى أن حكام لحج كانوا يطمعون في تبوء قيادة المنطقة العربية ، ففي أواخر العقد الثاني من القرن العشرين دعاه سلطان لحج إلى عقد اجتماع لسلطين ومشايخ المحميات لإقامة اتحاد بينهم للصعود أمام التدخلات اليمنية ، إلا أن تلك الفكرة لم تلق التأييد منهم <sup>(١)</sup> ، وفي عام ١٩٤٥ م حدد سلطان لحج فكرة الدعوة لإشعاد المحميات ، لا أنها كسابقتها قد ذهب أذراج الرياح <sup>(٢)</sup>

[١] سلطان حاجي، التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩-١٩٦٧) ص ٩٠ . عدن .  
[٢] محمد عمر الحبشي ، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً ،  
وأجتماعياً ، ص ١٢٤ .

جريدة النهضة العنسية<sup>(١)</sup> ، تدعو إلى وحدة الجيوب العربى على أساس  
شعبى ثم أصبحت الفكرة ديدنا لحرب رابطة أبناء الجيوب عام ١٩٥١ .  
وميثاقا لمؤتمر الوطنى عام ١٩٥٦ .

فى عام ١٩٥٤ قدم بريطانيا مشروعين للاتحاد ، أحدهما  
خاص بمحمية عدن الشرقية ، والآخر بمحمية عدن الشرقية مع أصبعاد  
عدن من الاتحاديين<sup>(٢)</sup> ويشير خطاب خاكم عدن السابق فى ١٨ يناير  
١٩٥٤ إلى خطة الاتحاد وأغراضه وسلطاته<sup>(٣)</sup>

غير أن هذا المشروع قوى لمرعات السياسيين البريطانيين  
للمعارضة التي ختمتها اليمن ، ومصر ، وجامعة الدول العربية  
والقوى الوطنية المتعددة فى الداخل .

وفى عام ١٩٥٢ حث المبعوث من جديد لواجه معارضة أيضا ، وفى  
١١ فبراير ١٩٥٩ تكون الاتحاد الفيدرالى لأمارات الجيوب العربية  
وفى البدء تكون من أمارات بيحان والسلطنة العونلية ، والسلطنة  
القطرية ، وامارة الضالع ، ومشيخه العوالى العليا ، وسلطنة يافع  
السفلى ، ثم تواتر فى الانضمام إلى الاتحاد سلطة لحج فى أكتوبر  
١٩٥٩ ، وفى مارس ١٩٦٠ انضمت العوالى السفلى والعبرى " ودشيه -  
وفى شهر مارس ١٩٦٢ انضمت إمارة الواحدى إلى المحمية الشرقية<sup>(٤)</sup>  
ثم انضمت بقية المشيخات إلى الاتحاد ماعدا سلطنات حضرموت ويافع

(١) أنظر أعداد جريدة النهضة العنسية لعام ١٩٥٠ ، ١٩٥١ م .

(٢) أمين سعيد ، اليمن ص ١٨٩-٢٠٢ . وأيضا مصود الشرقاوى

جنوب الجزيرة العربية ، ص ٢٥-٤١ ، القاهرة ١٩٥٩ م .

وأیضا قحطان الشعبى ، معركتنا العربية فى جنوب اليمن

ص ١٢٢-١٣٨ .

(٣) محمد عمر الحبش ، المعدر المائى ص ٥٧-٥٨ .



وأيضاً العطب الذي تعرض في عامي ١٩٥٤-١٩٥٥<sup>(١)</sup> . ويخيف بقوله<sup>(٢)</sup> :

" ان المسألة الملحة كانت استعادة مستويات كفاءة جيش  
الليوى والحرص الحكومي ، وفي أواخر عام ١٩٥٥ رفعت مرتبات القوتين  
المذكورتين بمقدار مئتين - وريد من حجمها ، وفي العام التالي حولت  
إدارة جيش الليوى ( الذي كان حتى ذلك الوقت جزءاً من القوات الجوية  
الملكية ) إلى وزارة الحربية ، وبحلول أواخر عام ١٩٥٦ أصبحت قيادة  
عدين تابعة للقوات البحرية ، وفي نفس الوقت عززت حامية عدي بكتيبة  
بريطانية وعربيات مصطفة ومدفعية ، ومن ناحية ثانية أصدر حاكم  
عدين في إبريل ١٩٥٨ أمراً بامتثال محمد علي الجفري ( وأخوانه )  
الذين كان يشتمهم بأنهم مصدر الأذى لأعدائهم ، ثم تبعته خطوة  
أخرى من عزل علي عبد الكريم من سلطته ، ثم اتخذت إجراءات  
مباشرة في يافج ، وبسبب ذلك لإجراءات في يافج ولحق أدت إلى  
تصفية الجو في الوقت الذي توجه جمع من الحكام إلى لندن ليطلبوا من  
حكومة صاحبة الجلالة العون في إقامة اتحاد الجنوب ، وفي ١١ فبراير  
١٩٥٩ أعلن اتحاد انبثارات الجنوب بصفة رسمية في حفل رسمي أقيم في  
عدين حضره " المستر ليكنس بويد " وزير المستعمرات<sup>(٣)</sup> ، ثم استطرد  
أن إنشاء الاتحاد يعتبر بداية دور بريطانيا العتيق الذي اعتبره  
كثير من العرب في الزمن الأخير دوراً استعماريّاً في المحمية ، ويومر  
أيضاً إلى بداية المهمة التي أخذت بريطانيا علي عاتقها تنفيذها  
ألا وهي مساعدة سكان المنطقة علي إنشاء دولة عربية جديدة<sup>(٤)</sup> .

(١) بحث كندى تريهامكن ، المصدر السابق ص ٧٢ .

(٢) بحث كندى تريهامكن ، المصدر السابق ص ٧٢ .

(٣) بحث كندى تريهامكن ، المصدر السابق ص ٧٣ .

(٤) بحث كندى تريهامكن ، المصدر السابق ص ٧٣ - ٧٥ .

" ملحوظة : اعتمداً علي بحث كندى تريهامكن لكونه كتاب  
المستشار البريطاني لمحمية عدن الغربية فلم تتخذ أية  
إجراءات إلا بعد مشاورته . فهو يتكلم عن خبرة عاشها  
بمنطته .

هذه النظرية تقابلها نظرية غيرها فتمنح النظرية السابقة وتدحضها ، حيث تدعى أن أملاك الأئمة الريديين قبل القرن السابع عشر كانت محصورة في صعدة في الطرف الشمالي لمرتفعات اليمس ، وثانياً أن سلطة الأئمة على أجرا اليمن أثناء القرنين ١٧ ، ١٨ عندما كان الميدان خالياً أمامهم لم تكن فعالة مطلقاً ، وثالثاً : أن السلطة التي أسسها الأئمة كانت قد انتشرت قبل ظهور بريطانيا لأول مرة في هذه المنطقة عام ١٨٢٩ ، وقبل ظهور الأتراك عام ١٨٤٩ ، وأميراً فقد كان الأسطى دائماً يحتج بأن المذهب الريدي ليس مستشراً في كل جهات اليمن ، وأن الريديين حسب تعبيرهم فقط هم الذين يقبلون حكم الأئمة<sup>(١)</sup> . ويضيف " برنارد ريلي " أحد حكم عش (٢٧-١٩٤٠) أن الإمام بصفته رئيساً للدولة التركية في اليمس كان عليه أن يلحزم بالالتقاء الأسطى بخصم المصالحات ويقسم مقتنيات القصور الدوالي<sup>(٢)</sup> .

غير أن الإمام لم يكتف بالقول السطري فيما يدعيه ويبيع ، بل دخل ميدان العراك والقتال ، فدخل جنوده إلى أراضي الضالع في عام ١٩٢٤ ، ثم العواذل ١٩٢٦-١٩٢٨ فطردت بريطانيا إلى هذا المدخل المكشوف بفترة جنية في أنه يؤثر في سمعها عند القبائل التي أبرمت معها اتفاقيات حماية ، فبلغت إلى استعراض القوة الجوية وضرب المراكز اليمنية .

#### ١) اتفاقية ١٩٢٤ .

عندما خسر الإمام المعركة العسكرية مع بريطانيا ، انتج إلى المعركة السياسية لتأشهر عليها ، وجرها إلى الاعتراض بقوله وحقه في المطالبة بعودة أرضه المملوكة ، فأبرم اتفاقية صداقة<sup>(٣)</sup> وتعاون اقتصادي مع بريطانيا الفاشستية (١٩٢٦-١٩٢٧م) ، كما

(١) مؤلف برنارد ريلي من عدن واليمن ، ص ١٧ .

(٢) مؤلف برنارد ريلي ، المصدر السابق ، ص ١٧-١٨ .

(٣) محمد عمر الخيشي ، المصدر السابق ص ١٤٢ .

" إن الدولتين : اليمن وبريطانيا إتفقنا على بقاء الأوضاع في السواحي التسع دون تغيير ويعني ذلك أن نتجهد الأوضاع في السواحي التسع ، مقابل عدم أي تدخل يمس ، أو بمعنى آخر لا تقوم اليمن بأي فزو للسواحي التسع مقابل عدم فرض أي نوع من الإدارة عليها ، ويستثنى إلى أن بريطانيا قد بقت روح الإتفاقية نظرا للضعف الذي كان يموذ حكومة صنعاء فأرسلت مستشارين بريطانيين إلى بعض المناطق<sup>(١)</sup> .

وفي عام ١٩٥١ عقد مؤتمر في لندن بين اليمن وبريطانيا ، ولم يعمل أحسن مما عملت إتفاقية ١٩٢٤ ، ويقول "كسدي تريغاسكس" أن العيب العملي في إتفاق عام ١٩٥١ ، هو أنه مثل إتفاقية صنعاء ١٩٢٤ لم يتضمن تعريفا متفقنا عليه لمصطلح حدود ، وبالتالي لا يوجد إتفاق يحدد ماذا كان يقصد بالوضع الراهن . ثم إستطرد أن كلا الطرفين قد تعهدا تحاشي النقطة الأساسية موضع الإشتاق<sup>(٢)</sup> ، ولما أعدت المقترحات الدستورية لقيام اتحاد للمحمية الغربية إضربت اليمن ، وشجب هذه المقترحات ، وإعتبرتها خروجاً على إتفاقية صنعاء ، وإشتاق عام ١٩٥١<sup>(٣)</sup> وبدأت اليمن تفتح الرافضين للوجود البريطاني . وفي عام ١٩٥٨ إشتكت اليمن في إتحاد مع الجمهوريات العربية المتحدة ، وفي عام ١٩٦١ قسح هذا الإتحاد ، وقام الإشتاق في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وأصبحت يمر على حدود عدن .

## (٢) مصدر :

إن الصراع المصري الإنجليزي يعود جذوره إلى القرن التاسع عشر أيام محمد علي ، فالإنجليز كانوا يرتابون من وجود الجيش المصري في اليمن ، فقد لال حاكم يومية البريطاني<sup>(٤)</sup> .

- (١) محمد حسن عويلسي ، المصدر السابق ص ١٦ .
- (٢) كسدي تريغاسكس ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٣) كسدي تريغاسكس ، المصدر السابق ص ٤٤ - ٥٨ .
- (٤) سلطان ساجي ، التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩-١٩٦٧ ص ١٢٠-١٢١ عدن ١٩٧٦ .

## (٢) القوى الوطنية

القوى الوطنية متعددة واختلفت معارضتها لاتحاد الجنوب العربي، فالرابطة قادت المعارضة بلاشعاع لا لكونه يقيم كياناً مستقلاً في الجنوب، و إنما لكونه لا يحقق لقدر الممكن من أهدافه، فهى تطالب بالغاء السلطات والشيخات، ثم تكوين اتحاد فيدرالى منى مدن والمحليات، يكون للسلطة المركزية افعالية فيه، كما أسهبا لدمج التحرر على الوحدة، على الرغم من ارتباط أهدافها (التحرر والوحدة)، وبذلك كان لايد للسلطات الانجليزية أن تدخل معها في تحد صافى، وأن تكون شهيدة لمعارضتها دون أن تدرك عليها الدموع بل ونصم وترسم بالخيانة والانتضل<sup>(١)</sup>.

لقد أوجد إخراج دولة الاتحاد بصورتها الانجليزية رياضي دهب ومضامين فكرية التي نادى بها ودولة لا اتحاد، فخلقت حركة شعبية عميقة بين الحركة الوطنية التي تجمعت عام ١٩٥٨<sup>(٢)</sup>. وأصبح قيام دولة جنوبية في نظر بعض الوطنيين خياراً وطنياً، وجريمة ضد الكيان اليمنى<sup>(٣)</sup>، كما أنه حول المعركة الى حكام سلاطين الاتحاد<sup>(٤)</sup>، فما هو الاتحاد الذى أقامت بريطانيا؟ وما شكل الدولة الاتحادية ومؤسساته؟

- 
- (١) قحطان الشعبى، معركة اليمن العربية في جنوب اليمن م ٢٢٠-٢٢١.
  - (٢) أنظر جريدة الرقيب العدنية، العدد ١١٨ في ٢٧ فبراير ١٩٥٨ حول الهيئات الوطنية تقرر خوض اسباب البلدية.
  - (٣) قحطان الشعبى، المصدر السابق م ٧. ملحوظة أصبح قحطان الشعبى أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.
  - (٤) قحطان الشعبى، المصدر السابق م ١٥٠.

عام ١٩٥٩م إلى ١٩٦٣م قد بدأ اتحاد الكفيدراليين ، أو أحد شكل الكفيدرالي ، فقد كويت من هذه المقدمة خصائص الاتحاد الكفيدرالي

الاتحاد الفيدرالي أو الكفيدرالي يقوم على أساس معاهدة أو ميثاق أو دستور<sup>(١)</sup> بين الدول المشتركة فيه ، واتحاد الإمارات الحبوب العربية ، الذي تشكل من الدول التي ارتضت وأبرمت هذا الميثاق . والعرض من هذا الميثاق أو الاتحاد تحسين وتقوية اقتصادهم المتبادل وميعة أمهم ، وهو المعنى الثاني من غرض كل اتحاد كفيدرالي ، كما أن تكوين مجلس للاتحاد الكفيدرالي يعثل السدود الداخلة في الاتحاد<sup>(٢)</sup> ، ويعبر المندوب في المجلس عن لسان حكومتها<sup>(٣)</sup> والتمامه تسمم بها حكومتها ، وهي التي تنفذ قرارات هذا المؤتمر حسب ظروفها وقواصمها وأوضاعها السياسية ، أي أن الاتحاد الكفيدرالي لا يكون شخصية دولية واحدة ، لا في الخارج ولا في الداخل ، وإنما تظل كل دولة الداخلة فيه محتفظة بشخصيتها الاعتبارية المستقلة ، داخليا وخارجيا .

ولذلك فقد ظلت كل دولة محتفظة بشخصيتها الداخلية كما ظلت محتفظة بمعاهداتها مع المملكة المتحدة لكونها لا تتأثر بدخولها في هذا الاتحاد . ومن ثم التمايز في نظام الحكم واختلافه<sup>(٤)</sup> تلك السمة المميزة في الاتحاد الكفيدرالي ، وذلك كان حال اتحاد مارب الحبوب العربية ، إذ ظلت تلك الدوليات محتفظة بأنظمتها المحلية ، " إمارة ، سلطنة ، مشيخة " دون أن يغير شيئا من أوضاع أنظمتها الدستورية ، ولا على رأس حاكمها - أمير

(١) مؤلف K.Wheare عن الدستور الحديث ص ٢٣-٢٤ أكسفورد ١٩٦٦ .

(٢) محمد خليل ، نظم السياسة والدسور اشيا ص ٨٩-٨١ بيروت ١٩٥٣ .

(٣) مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ص ٦٩ ، القاهرة ١٩٦٦ .

(٤) اسماعيل مرزا ، القسور الدستوري ص ١٧٩ بيروت ١٩٦٦ م . أيضا مؤلف العطار ، نظم السياسة ص ١٦٨-١٦٩ .

إن العوامل التي تؤدي إلى رغبة جماعات في الاتحاد تختلف من جماعة إلى أخرى ، وحسب حالة كل جماعة ، وهذه العوامل إما أن تكون اقتصادية أو عسكرية أو سياسية تجعلهم يشعرون بالحاجة إلى دفاع مشترك لحماية استقلالهم وأمنهم الداخلي من القوى الأجنبية ، كما أن عوامل الجوار الجغرافي ، ومنازل الأنماط السياسية ومؤسساتها ، والنحل من اتحاد كنفيديرالي إلى عوامل أخرى ، يمكن أن تتوفر كلها أو بعضها ، كاللغة ، والدين ، والقومية ، والجنس ، والجمعية<sup>(١)</sup> وقد لا تتوفر كلها .

وهذه العوامل التي ذكرها "هوير" نجدها تتجسد في نشأة اتحاد الجنوب العربي .

فأولا . تحله من اتحاد كنفيديرالي .  
وثانيا . عوامل الدين واللغة والقومية والجوار .  
وثالثا . رغبة ولاياته في الدفاع عن استقلالهم ومبايعة  
أمنهم ، وتسمية مواردهم الاقتصادية<sup>(٢)</sup>

## ثانيا : وضع دستور الاتحاد .

إن وضع دستور الاتحاد المركزي يختلف بحسب ما إذا كانت الدولة الاتحادية قد قامت نتيجة دولة بسيطة إلى دول اتحادية ( بأن أصبحت محافظات أو دويلات ) أو قامت نتيجة اندماج عدة دول بسيطة .

(١) مؤلف "هوير" K. Wheare عن حكومة الاتحاد ص ٣٧-٤٠ .  
أكسفورد ١٩٦٣ .

(٢) انظر رسالة وزيراً\* عدن واتحاد الجنوب العربي إلى وزير المستعمرات البريطاني في أغسطس ١٩٦٢ ، وأيضاً مباحث دستور الاتحاد " قانون يمن على انضمام عدن إلى الاتحاد وإلى تعديل الدستور (رقم ٩ لعام ١٩٦٢) جريدة حكومة اتحاد الجنوب العربي رقم ٢ في ٢٩ مايو ١٩٦٢ ملحق لقانون رقم (١) .

## الى الاتحاد<sup>(١)</sup>

وعليه فإن الاجراءات الخاصة بمعاهدة دولية<sup>(٢)</sup> تعقد بين  
الدولة المندمجة الى الدولة الاتحادية ، ومشروع الدستور<sup>(٣)</sup> والموافقة  
على المعاهدة طبقا لأوضاع الدولة الداخلية ، قد انطبقت تماما على  
انضمام عدن الى اتحاد الجنوب العربي .<sup>(٤)</sup>

## ثالثا . الوضع الخارجى للاتحاد :

ظهر الدولة الاتحادية من وجهة النظر الدولية دولة  
واحدة ، يتولى الاتحاد شؤون الولايات أو الدويلات الممثلة فى  
الاتحاد ، ويقوم بتمثيلها ، ويعقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى  
باسم الاتحاد ، ويصرفه آثار تلك الاتفاقيات على كل الولايات  
المشاركة فى الاتحاد ، ومن ثم يكون هناك جسيمة وحدة لكل مكان  
الاتحاد .<sup>(٥)</sup>

وهذه السمات كانت ملازمة لاتحاد الجنوب العربي ، فقد أصبحت

- 
- (١) أنظر تقرير الفقيهين البريطانيين سيريفندهورن وسيرجاويز بل  
فى كتاب مقترحات دستورية لجنوب العربى ، ص ١ - ٢ الناشرون  
اتحاد الجنوب العربى ، ١٩٦٦ .
  - (٢) أنظر معاهدة ١٩٦٣ بين حكومة اتحاد الجنوب العربى والملكة  
المتحدة بمركز الدراسات الشرقية بجامعة كامبردج .
  - (٣) أنظر قانون يمن على انضمام عدن الى الاتحاد وعنى تعديل  
الدستور رقم ٣ لعام ١٩٦٣ .
  - (٤) مصطفى أبو زيد ، النظام الدستورى للجمهورية العربية المتحدة  
ص ٣٤-٣٥ ، القاهرة ١٩٦٦ .
  - (٥) حسن الحن ، الأنظمة السياسية والدستورية فى اليمن وشان  
البلدان العربية ص ٢٤ . أيضا محسن خليل ، النظام السياسي  
والدستور اليمني ص ٨٧ ، بيروت ١٩٧٢ . أيضا ، اسماعيل  
مرد ، القانون الدستورى ص ١٨٢ .

الدولة الموحدة ، أي لا يراعى في انتخابه أن يكون لكل ولاية عدد محدود من النواب ، ومجلس آخر وهو المجلس الأعلى بممثلين من مجالس الولايات المختلفة ، وذلك يراعى في تكوينه عادة أن يكون لكل ولاية منها كانت أهميتها من حيث المساحة أو السكان عدد من الممثلين مساو لعدد ممثلي أي ولاية من الولايات الأخرى ، أي يتساوى من حيث التمثيل في المجلس الأعلى <sup>(١)</sup> ، ولكن لهذه القاعدة استثناء .

في الولايات المتحدة الأمريكية يتكون الكونجرس وهو البرلمان الاتحادي من مجلس النواب المنتخب من الشعب مباشرة بالاقتراع العام ، ومجلس الشيوخ ويتألف من مائة عضو بوائيع عضوين عن كل ولاية من الولايات الخمسين أي أن الولايات تمثل في هذا المجلس تمثيلاً متعاوياً بصرف النظر عن عدد سكانها <sup>(٢)</sup>

ولكن المنسبة لم تأخذ بقاعدة تمثيل الولايات أو الولايات بالتساوي داخل المجلس الأعلى في دستور ١٨٢١ ، ولا في دستور ١٩١٩ ، مع أنها كانت دولة موحدة اتحاد مركزياً <sup>(٣)</sup>

(١) وحيد رافت ، ورايت إبراهيم ، القانون الدستوري ، ص ٦٢-٦٢ .

(٢) أنظر : محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ص ٥٦٩ .  
وأيضاً : عصم خليل ، النظم السياسية والدستور السياسي ، ص ٨٩-٩٠ .  
وأيضاً : معاد الشرفاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، ص ١٩٤-١٩٥ .

(٣) وحيد رافت ، ورايت إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٦٢-٦٢ .



واحتفظت كل ولاية بسلطاتها التشريعية الخاصة بها ، والتي تسرى على رعاياها دون أن تشمل المسائل والاختصاصات التي حددها الجدول الثاني الملحق بالدستور وهي على سبيل المثال " الشؤون الخارجية " الدفاع والأمن الداخلي الخاص بالاتحاد والولايات ، والقوات التي تستخدم لتلك الأغراض ، والأشغال العامة ، والمعارف ، والصحة . وعلاوة على ذلك يشترك الاتحاد مع الولايات في تنظيم بعض المسائل الهامة ، وذلك بأن يضع البرلمان الاتحادي قواعد عامة ، يتشتمل على برلمانات الولايات الخضوع لها والتفويض بها في وضع تشريعاتها الداخلية .<sup>(١)</sup>

أما اختصاص برلمان الولاية ، فإنه يقتصر على وضع التشريعات الداخلية التي تسرى في حدود الولاية ، مع مراعاة ألا تتعارض تلك القوانين مع ما يختص به دستور الاتحاد .

## (٢) السلطة التنفيذية الاتحادية :

السلطة التنفيذية الاتحادية تتكون من رئيس أعلى ، ومساعديه أو مكترارين له ، أو وزراء في أنماط أخرى من الدساتير . ففي الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس الأعلى للاتحاد هو رئيس الجمهورية The President of U.S.A. ويقوم بانتخابه شعب الولايات المتحدة ، إلا أنه على درجتين ، ويباشر السلطة الفعلية بنفسه باعتباره صاحب السلطة العليا والحقيقية في هذا الميدان ، ويعاونه في أداء مهامه مكتراريون له ، فهو الذي يعينهم ويحزلهم .<sup>(٢)</sup>

وأما في ألمانيا فحسب دستور Weimar<sup>(٣)</sup>

(١) المادة ٥٩ من الدستور السابق .

(٢) محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ص ١٤٠ ، ص ٥٦٢ .

(٣) وعيد رأفت ووايت ابراهيم ، القانون الدستوري ص ٦١-٦٠ .

(١) رئيس المجلس الأعلى للاتحاد<sup>(١)</sup> :

بمقتضى قرار يصدره أغلبية كافة الوزراء ، ويصرف في عمله حسب تعليمات المجلس الأعلى للاتحاد وبإشارة من

(٢) أي عدد من الأعضاء الذين يشار إليهم بالوزراء<sup>(٢)</sup> ، والذين يستشيرون أو يعيّنون بمقتضى نصوص المادة ٩ من الدستور<sup>(٣)</sup> ، فمثلاً في عام ١٩٦٤ تم انتخاب واختيار الأعضاء التالية أسمائهم ليمثلوا الولايات التي وصفت أمام أسمائهم ، وليكونوا وزراء لمدة خمس سنوات ابتداءً من اليوم السادس من يناير المذكور .

الولاية	المجلس
إمارة بيحان	١- الشريف حسين الهبيلي
السلطنة العودنية	٢- السلطان صالح بن حسين العودلي
السلطنة الفطحية	٣- السلطان أحمد بن عبد الله الفطحي
إمارة الفالح	٤- السيد أحمد عبد الله الدرويش
مشيخة العوالق	٥- محمد فريد العولقي
سلطنة بافع العفلي	٦- الشيخ علي عاتق الكلدی
سلطنة لحج	٧- السلطان فضل بن علي العبدلي
سلطنة العوالق العفلي	٨- السلطان ناصر بن عيدير بن العولقي
ولاية شبيته	٩- الشيخ سعيد محمد عشان
السلطنة الواحدية	١٠- السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي
مدن	١١- السيد بن عبيد بن هارون
مدن	١٢- السيد عبد الرحمن جرجه
مدن	١٣- السيد أبو بكر كعدل
السلطنة الحوشية	١٤- السلطان فيصل بن سرور الحوشي

(١) أنظر المادة ١١ من دستور اتحاد الجنوب العربي .

(٢) أنظر المادة ٨ من دستور اتحاد الجنوب العربي .

(٣) أنظر المادة ٩ من دستور اتحاد الجنوب العربي .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية محكمة اتحادية عليا<sup>(١)</sup> ، وكذلك الحال في اتحاد الجنوب العربي<sup>(٢)</sup> ، فهناك المحكمة الاتحادية العليا التي تفصل في المنازعات الدستورية ( محكمة دستورية ) ، وفي المنازعات الإدارية ( محكمة إدارية ) ، ومحكمة استئناف عليا للقضايا التي ترفع أو تستأنف ضد قرارات المحكمة الرئيسية لأي ولاية حول أية مسألة تخص تفسير هذا الدستور ، كما أن من حقها أن تسمع وتصدر القرارات في استئنافات ضد قرارات المحكمة الرئيسية لأية يخلو لها :

أ - بصدد المسائل الواقعة ضمن سلطة الاتحاد التشريعية والتنفيذية بموجب قانون اتحادي .<sup>(٣)</sup>

ب - بصدد المسائل الواقعة ضمن السلطة التشريعية والتنفيذية لأي ولاية بموجب قانون تلك الولاية<sup>(٤)</sup> ، شريطة ألا تعارض المحكمة الاتحادية العليا أية صلاحية خولها قانون ولاية ملزم بقم المجلس الأعلى بإصدار المحكمة بموافقة على تحويل تلك الملاحية .<sup>(٥)</sup>

وهذا يعني أن هناك محاكم عليوية لكل ولاية ، تختص بالمنازعات التي تقع في حدود إقليم كل ولاية .<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) وحيد رافت ، ووايت ابراهيم ، القانون الدستوري ص ٦٤ .
  - (٢) أنظر المادة ٩٩ من دستور اتحاد الجنوب العربي .
  - (٣) أنظر المادة ٥٠ البند ١/أ من دستور اتحاد الجنوب العربي .
  - (٤) أنظر المادة ٥٠ البند ٢/ب من دستور اتحاد الجنوب العربي .
  - (٥) أنظر المادة ٥٠ البند ٣ من دستور اتحاد الجنوب العربي .
  - (٦) أنظر المادة ٥٠ البند ٤ من المصدر السابق .

الدستور الموحد أكثر منه إلى دستور اتحادى .

٣- والطريقة الثالثة : إذا كان الدستور يصر على اختصاصات الحكومة المركزية ويترك الباقي للولايات ، كما هو الحال في الولايات المتحدة وأستراليا ، فإن الفرض من هذا هو مراقبة الحكومة المركزية ، وهذا النوع من الولايات تكون الولاية فيه متقلة بطريقة لا تتعارض مع سلامة الاتحاد المركزى ، ويكون لديها سلطات حقيقية وشخصية مميزة ، وبقدر ما كانت شخصية الولاية متميزة ، بقدر ما حددت سلطات الحكومة المركزية ، وبقدر ما كانت سلطات الولايات أكثر في هذه الحالة عندما تكون السلطات المباشرة مع الولايات مادة ، تكون الحكومة المركزية أقل مركزية والعكس صحيح .<sup>(١)</sup>

٤- أما الطريقة الرابعة . فإن بعض الدساتير تخصص اختصاصات أحد الأطراف ، أما الحكومة المركزية أو حكومة الولاية ، وترسم الي جانبها منطقة من الموضوعات المشتركة بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات ، يتعاون الطرفان في تنظيمها ، كأن تضع الحكومة المركزية الأسس العامة والقواعد الرئيسية ، وتترك للولايات التفصيلات والتنفيذ ، أو قد تترك للولايات إمكانية التصرف مع إخضاعها لنوع من الرقابة الاتحادية ، كضرورة حصول الولاية على موافقة حكومة الاتحاد قبل إجراء تصرف معين ، ولقد تضمن بعض الدساتير الاتحادية على اختصاصات اختيارية بحور للولاية أن يمارسها ، طالما أن الحكومة الاتحادية لم تصرف بعد فيها .<sup>(٢)</sup>

ما هي الطريقة التي أخذ بها اتحاد الجنوب العربى ؟

إذا عدنا إلى نصوص الدستور ، تطالعنا المادة ٥٨<sup>(٣)</sup> منه حيث

- (١) مؤلف Strong المصدر السابق ، ص ١٠٢ .
- (٢) اسماعيل مرزة ، القاسم الدستوري ص ١٩١-١٩٢ .
- (٣) أنظر المادة ٥٨ من دستور اتحاد الجنوب العربى ، الجدول الشاسي والثالث بالدستور .

هذا النظام بما يستدعيه من توزيع السلطات بين هيئة مركزية وهيئات محلية متعددة ، يحد من الاستبداد الذي يمكن أن يترتب على تمتع هيئة واحدة بالسلطان الكامل على جميع أجراء الدولة في كل فروع التشريع ، كما هو الحال في الدول الموحدة .

والنظام الفيدرالي قيمة ديمقراطية كبيرة ، فهو يسمح بوجود تشريعات ونظم إدارية خاصة محلية تكون أكثر ملاءمة لمصالح الولاية التي تصدر فيها ، وبالتالي يحقق ضرورة مكتملة للحكم الذاتي دون أن يضحى مع ذلك بمرأيا الوحدة الوطنية التي يحفظها ، إذ يجعل التشريع واحدا في المسائل التي تهم جميع أجراء الدولة الاتحادية .<sup>(١)</sup>

ومن ناحية أخرى ، فإن تمتع الدويلات بالاستقلال الذاتي يؤدي إلى تربية الأفراد تربية سياسية ، ويبعث فيهم روح الاهتمام بالمسائل العامة ، والاستقلال الذاتي هو حيز مدرسة لتعليم الأفراد واجباتهم العمومية والاهتمام بشؤونهم العامة ، وهذا صحيح بالنسبة للأقسام الإدارية في الدولة الموحدة ، ومن بدأولى بالنسبة للدويلات في الدولة المتحدة مركزيا .<sup>(٢)</sup>

غير أن رجال الفقه الدستوري قد وجهوا أصاحتهم إلى الاتحاد المركزي ، وبيرو مثاليه ومعاييره فقالوا<sup>(٣)</sup> انه يؤدي إلى اردواج الهيئات والسلطات الحاكمة ، ويكلف الدولة نفقات باهظة ويضعف من سلطة الحكومة المركزية ، ويخلق بينها وبين حكومات الولايات منازعات تتعلق بتحديد اختصاصات كل منها .

- (١) شروت يدوي ، النظم السياسية ، الجزء الأول ، ص ٨٤-٨٥ .
- (٢) وحيد راف و وايت ابراهيم ، القانون الدستوري ص ٦٥ .
- (٣) محسن خليل ، النظم السياسية والدستور اللبناني ص ٩٨-٩٩ .

الدولة الذي يمكن أن يوجه دفة الحكم ، ويحد من صراعات القوراء<sup>(١)</sup> والسياسيين . فوجود أحد القوراء رئيساً لمدة شهر لا يمكن الحكم عليه ، إن كان قادراً على تسيير الأمور ، وحل خلافاتها أم لا . ولذلك فقد عجز الاتحاد في إيجاد الرجل الذي يعمل المسئولية وقت اشتداد الأزمة في الجنوب<sup>(٢)</sup> ، مع أن المؤتمر الدستوري<sup>(٣)</sup> لعام ١٩٦٤ قد أدرك هذا العيب ، ولم يقوم على تداركه وإصلاحه .

لاحظنا أيضاً أن الوزراء يعيرون أو يختارون من المجلس الأعلى على أساس أن لكل ولاية حقبة وزارية ، ما عدا عن التي خصصت بأكثر من واحدة ، وهذا يعني وجود عدد من القوراء ، مما يكلف الدولة تكاليف باهظة لا تتحملها ميرانة الاتحاد<sup>(٤)</sup> ، كما أن السلطة التنفيذية في كل الدول والأنظمة يصر عدددها ، حيث أن العمل التنفيذي يلتقي قلة العدد والبيت في الأمور بسهولة ويسر .

كما أن بقاء الاتحاد على شكله التركيبي السياسي الأول ، أي أن كل سلطة أو مشيخة تصمم وتصبح ولاية داخل الاتحاد ، قد خلق أيضاً مشاكل أخرى ، فإن بعضها مناطق صغيرة ليست ذات أهمية بل كانت في الأصل جزءاً من مناطق أخرى ، ولذلك فإن الاتحاد لم يوجد بل أبقي الأجزاء كما هي .

## (٢) من حيث توزيع السلطات :

إن توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات بالشكل الذي أوضحناه قد حقق عيباً خطيراً يهدد التنمية الاقتصادية ، التي كانت أحد البواعث لتكوين الاتحاد ، ويقول خبيران اقتصاديان<sup>(٥)</sup> :

- (١) محمد حسن العوبلي ، المصدر السابق ص ١٩٦ .
- (٢) أنظر نتائج مؤتمر الجنوب العربي البنود (١٢-١٣) لندن في ٤ يوليو ١٩٦٤ بمركز الدراسات الشرقية بجامعة كامبريدج .
- (٣) محمد عمر الحيشي " اليمن الجنوبي " سياسيات اقتصادية واجتماعية ص ٦٩-٦٩ .
- (٤) بحث بيرنس وديفيد هولند " السياسة الاقتصادية والتنمية في اتحاد الجنوب العربي " الناشر : اتحاد الجنوب العربي ١٩٦٧ م .

الحصري<sup>(١)</sup> . ولا ينكر أن الانجليز ساءلوا الفرح بمسألة العربية وما فعلوها أكثر من سائر الدول ، وما ذلك إلا لأنهم أكثر عملية في السياسة ، وأوسع فهما لتغلبات الأمم ، وحقائق الاجتماع أنهم عرفوا ، القوة في الفكرة العربية قبل غيرهم ، فقررُوا أن يساءلوا بعض المسألة ، ويصنعوها بعض المصانعة ، بدلاً من محاربتها مباشرة ، ليدفعوا ضررها عنهم ، ويجعلوها أكثر علامة لصلحتهم .

وقول السيد الحصري : مع بعض التعديل لا ينطبق تمامه على واقع الحال في الجنوب . فبالانجليز خبر أو لمسي ، رعية شعبية جارفة داخل المنطقة ، نشطت منذ ١٤ من عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥٧ كانت وحدة الجيوب أن تكون مذهب لأغلبية بلا منازع ، إذا استثنينا الجمعية العديدة معدن والتي سيأتي الحديث عنها .

لمس الانجليز هذه الرغبة فأرادوا قتلها ، أو بمعنى أدق تزويجها لمصلحتهم ، فيشرو بمشروعهم الأول عام ١٩٥٥ ، والثاني عام ١٩٥٦ ، وفي الثالث سبغوا في اخراجها إلى حيز الوجود في ١١ فبراير ١٩٥٩ م ، وبإخراج هذا الاتحاد شق العصا بين الوطنيين ، وخلق جفرة كبيرة بينهم ، بعدما كانت وحدتهم واجتماعهم أو الأغلبية منهم قد تجسدت في عام ١٩٥٨<sup>(٢)</sup> .

ومنذ ١٩٥٩ أصبحت فكرة الدعوة لقيام كيان وطني في الجنوب

- 
- (١) ساطع الحصري " أحوال طردون " أبحاث مختارة في الفروية العربية ١٩٢٣-١٩٦٣ ، مصر ١٩٦٤ ، ص ١٢٦ .
- (٢) مؤلفات تشارلس جونسون " عن ، نافذة من الميناء " ص ٣٧ إلى ٣٨ ، طبعة ١٩٦٤ لندن .

## الفصل الثماني

### النظام السياسي والدستوري في محمية عدن الشرقية ( حزموت )

#### تمهيد :

أوضحنا في الفصل السابق موجزا عن النظام السياسي والدستوري في محمية عدن الغربية ، كيف بدأت التطورات الدستورية من دويلات أو سلطات ومشيدات مستقلة عن بعضها البعض ، تربطها علاقات صداقة وتعاون مع بريطانيا ، ثم تحولت تلك الاتفاقيات إلى اتفاقيات حماية ، وبمظام الحماية أصبح تلك الدويلات إاقصية السيادة ، وفي عام ١٩٣٧ تحول إلى محمية أو محميات بريطانية شفع خفوعا عام لمثل الحاج البريطاني ، لكونه الحاكم لتلك المحميات ، ثم ترتبط بعدن باتحاد شئى بعد انفصال دام قرنين الزم ، ثم فى عام ١٩٢٨ تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مسعرة عدن ، ومحمية عدن الغربية ، ومحمية عدن الشرقية . وتتطور المطقصة الغربية لتولد أول دولة كنفيدرالية فى عام ١٩٥٩م ، ثم يشي إلى اتحاد كنفيدرالى من نوع خاص ، يضم عدن والمحمية الغربية حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م .

أما حزموت أو محمية عدن الشرقية ، فقد ظلت فى عزال هه  
المرابطة بالحاج البريطاني .

وسنعرض فى هذا الفصل .

- (١) مقدمة تمهيدية عن حزموت .
- (٢) المركز القانونى لمحمية عدن الشرقية ( حزموت ) من عام ١٨٨٢-١٩٣٧ . وأثر معاهدات الاستشارة عليه .
- (٣) النظام السياسى فى المحمية الشرقية " السلطة القعيطية " .
- (٤) الدستور ونظام الحكم فى السلطة القعيطية .



وطهم<sup>(١)</sup> وقامت مملكة حضرموت قبل الميلاد ، التي كانت من الممالك ذات الشأن في جوب بلاد العرب بجانب مصر ، وقشمان ، وسببا ، وحميز<sup>(٢)</sup> .

وقد كانت حضرموت في هذا العهد عبارة عن مجموعة محاذات<sup>(٣)</sup> أو امارات صغيرة يتولى شؤونها أمير أو رئيس ، كما يسمونه ، أو ما يمكن أن يسميه بدول المدن كما ظهرت في أثينا .

ونظام الحكم ملكي ، ويتولى الملك أول موبود العائلة الملكية أثناء حكم الملك وعند الاحتفال بسولييه الملك يرفع اليه حاشيته قائمة بأسماء الحوامل من العائلة الملكية ، فيعين الملك لكل منهن امرأة تقوم بمراقبتها وخدمتها حتى تضع ، وأول سبيطة تلد علامة يأمر الملك بمن يحشى بترتيبه ، ويقوم بتبذيره واعدا له بملك<sup>(٤)</sup> .

#### ■ السيرة حضرموت<sup>(٥)</sup>

اكتشف بعثة بريطانية في " الحريفة " آثار معبد الاله " سين " ويرمن الى القمر ، ويعرف هذا الموقع في الكتابات الحضرمية التي يرجع تاريخها الى القرن الخامس قبل الميلاد كما تقول بعض كتب التاريخ باسم (مديم) أي مذايا ، ويرف باسم ( معبد سين ذو مذايا ) تقرب اليه الناس بالمذبح ليمسحهم طول العمر والخير والبركة .

- (١) اجرامس ، مقاله عن التطور السياسي في حضرموت بمجلة الشؤون الدولية .
- (٢) سعيد عوض باوزير ، معالم تاريخ الجزيرة العربية ص ٢٤٩ .
- (٣) محمد عبد القادر باعطرف ، في سبيل الحكم ، ص ١١-١٢ .
- بعد د ١٩٧٤ .
- (٤) سعيد عوض باوزير ، معالم تاريخ الجزيرة العربية ص ٢٤١ .
- (٥) شريفا مقوش ، مقالها تاريخ لأكية اليمنية والتوحيد الالهي بمجلة المؤرخ الغربي .

### الشأن الداخلي والقوى البدوية :

كان الحضارمة يمثلون قوة في حيدرآباد بالهند سواء من حيث القوة الاقتصادية والثروة ، أو من الناحية العسكرية ، لكنهم قد وصوا إلى رتبة عالية في جيش "حيدرآباد" ، فيررت عهدهم شخصيات سطلع إلى السلطة في حضرموت فأولهم الجعدي (١) عمر بن عويش النعيطي ، وثانيهما غالب بن محسن الكثيري (٢) . وثالثهما عبد الله بن عمر العويش (٣) .

وكانت حضرموت تحت حكم بحر بن طويرق ستمتع بنسبة من الإردهار بطرا لشخصيته القوية ، وحكته السياسية ، حتى اعتلى السلطة من ليس يكفه لها ، فتصدع لحار بحضرموت وفطرت الأبنوس ، وبدأ الصراع (٤) . وكان مركز حضرموت القانوني مستقلا ، تتمتع بسيادتها تحت حكم " آل كثير " في القرن السادس والسابع عشر ، ولكن من السقوط تحت الرقابة الإمامية لصنعاء ، ولكنها انقطعت عام ١٦٨٠ م (٥) .

- (١) كلية الجعديار تعنى رتبة عسكرية في جيش حيدرآباد الهندي .
- (٢) سعيد عوض باوريس ، صفحات من التاريخ المصري ، ص ٢١٤-٢٢٥ . المطبعة الملكية ١٩٥٧ .
- أيضا : صلاح البكري ، تاريخ حضرموت السياسي من ١٧٤٨ الهامش الجزء الأول ١٣٥٤ هـ ، المطبعة الملكية القاهرة .
- (٣) سعيد عوض باوريس ، المصدر السابق ص ١٩٠-٢٠٠ .
- وأيضا : صلاح البكري ، كتابه جنوب الجزيرة ، ص ١٦٦ ، طبعة ١٩٤٩ م ، القاهرة .
- (٤) صلاح البكري ، جنوب الجزيرة ، ص ١٢٣ ، القاهرة ١٩٤٩ .
- وأيضا ، سعيد عوض باوريس ، صفحات من التاريخ المصري ، ص ١١٩-١٢٤ .
- (٥) مؤلف R.J. Gavin من عن تحت الحكم البريطاني ١٨٢٩-١٩٦٦ ص ١٦٠-١٦١ ، لندن ١٩٧٥ .

## المبحث الأول

المركز القانوني لمحمية عدن الشرقية "حضرموت"

١٨٨٢ - ١٩٣٢

### تمهيد .

أوضحنا أن النزاعات الحضرمية كانت المدخل لبريطانيا فسي الشؤون الحضرمية ، ويتأيد هذا للقاضي وقع معهم اتفاقية عام ١٨٨٢ التي رافق الجمعدار القاضي بموجبه على قبول المشورة البريطانية فيما يتعلق بمعاملاته مع القوى الخارجية ، والا يبيع أو يرهق أي أجزاء في منطقتة لأي جهات أخرى غير بريطانيا ، ثم ألحقت هذه المعاهدة بمعاهدة أخرى أبرمت عام ١٨٨٨م نصبت فيها السلطان أن تكون المنطقة الواقعة تحت نفوذه تحت حمايتها .<sup>(١)</sup>

### ■ الأسباب الدافعة للحماية

نقد أنصحا إلى أن عودة الأسراك إلى اليمن أو عرت لبريطانيا بأن تطور معاهدات الصداقة مع بلاطين ومشايخ المنطقة الغربية التي معاهدات حماية ، أما بالنسبة لحضرموت فإن الأسباب التي أدت إلى وجود نظام الحماية هي حماية القاضي من أي هجوم محتمل من خصمه في حضرموت لداخل "الكثيري" ، أو كما يقول R.J. Gavin<sup>(٢)</sup> أن الذي أثر على العلاقات البريطانية الكثيرية هو صداقة الكثيري مع تركيا ، فعندما استفسر من خطاته عدن ١٨٨٤م عما سيكون عليه موقفهم إذا قام بهجوم جديد على الشعر ، كان الجواب أن سفينة حربية ستدخل لأصاط محاولات .

- (١) مؤلف "انجرامس" من الجزر العربية ص ٢٢٢-٢٢٤ لندن ١٩٦٠م .  
(٢) مؤلف R.J. Gavin عن عدن تحت الحكم البريطاني (١٨٣٩-١٩٦٧)

## ■ معاهدات الاستشارة وآثارها القانونية والسياسية .

أوضحنا أن أمر محمية عدن ١٩٣٧م (المادة ٢ منه <sup>(١)</sup>) شمس  
حزموب بدرها " القعيطى والكثيرى والمهرة والواحدى " وبمقتضى  
ذلك الأمر أصبح حاكم عدن أيضا حاكما على حزموت .

وفى عام ١٩٣٧ عقد السلطان القعيطى أول معاهدة استشارة مع  
بريطانيا . وفى العام التالي عقدت بريطانيا معاهدة مع السلطة  
الكثيرية <sup>(٢)</sup> ثم مع المهرة عام ١٩٥٤ .

وفى عام ١٩٣٨م قسم الميطقه كـم أوصى سابقا الى ثلاثة  
أقسام : دارية : عدن ومحمية عدن الغربية ومحمية عدن الشرقية .  
ومنذ عام ١٩٣٨ أصبحت حزموب تسمى بمحمية عدن الشرقية ، وتتكون  
من السلطة القعيطية ، والسلطة الكثيرية ، وسلطة المهرة والسلطة  
الوحيدة التى انضمت الى اتحاد الجنوب العربى فى مارس ١٩٦٢م .

وبالرجوع الى معاهدة الاستشارة مع السلطان القعيطى ، وهى  
كما قلنا ان الاتفاقيات مع كل السلطات بصيغ كذا تكون واحدة  
معدا المسائل الخاصة بالديانة للمحمدية فقد استُثِنت

فالمبدأ ١- منها يقول .

" تقبل حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تعيين  
مستشاره مقيما لسلطان ، ولأجل سعادة مملكته يقبل تعيينه  
فى جميع الأمور ماعد المسائل المتعلقة بالديانة للمحمدية  
والعبادة " .

(١) أمر المادة ٢- من أمر محمية عدن ١٩٣٧ .

(٢) يقول " اجرامس " فى كتابه الجور العربية ، ص ٣٢٧ ، أن

السلطان الكثيرى وقع الاتفاقية فى فبراير ١٩٣٩ .

حسب التعبير الذى جاء فى لاتفاقية .

" وأشارت المذكرة في آخرها <sup>(١)</sup> إلى أنه في حلة قيام خلاف كبير بين السلطان وبين مستشاره يكون بإمكان السلطان الاستشهاد لدى حاكم عدن وإلى وزير المستعمرات إذا اقتضى الأمر " .

ويقول " اجرامس " أيضا أن معاهدة الحماية القديمة كانت صورة لسياسة التي وضعها لورنس :  
 " لم يشأ في ذلك الوقت أي تفكير في تقديم مشاريع العمل في البلاد العربية نفسها إلا أن لورنس في تقرير يحدد إعادة تنظيم بلاد العرب *Report on the Reconstruction of Arabia* .  
 قد ذكر بأن أي مستشارين يختارهم فيجب أن يكونوا " حرا من الحكومة العربية " . ويجب أن تعتمد سلطتهم منها ، وليس من حكومتهم <sup>(٢)</sup> ، غير أن " اجرامس " يشير إلى أنه يتضح من المعاهدة والمذكرة التي أرغلت بها أن المقصد كان هو قيام المستشار بالبيت في الأمور بنفسه بالتعاون مع الحكومة المحلية ، وألا يكون مجرد بوق لتفويضات مادرة عن حكومة صاحبة الجلالة إلى الحاكم المحلي يحدد ما يجب عمله " .

ثم قال : بلغت وثيقة واحدة لورنس لراما على الإشارة إليها ، وهي الأمر الصادر عن المجلس الملكي بحدد المحمية عام ١٩٢٧ لقد رأى البعض في ذلك الوقت أن ذلك الأمر اقتضى ضم المحمية ، فبهر أن رئيس الوزراء في ذلك الوقت ذكر قيرد له ألقاه في مجلس العموم في أول يوليو ١٩٢٨ سكرافيه أن الأمر المذكور ضم المنطقة ولكن عندما أصبحت عدن مستعمرة لزم أن يمدد أمرا ملكيا جديد يحالج مسألة القضاء في المناطق العجائرة بعد أن كان القضاء حتى ذلك الوقت يمارس بمقتضى الأمر الملكي الخاص بالهند والقضاء الخاضعي ، وذكر رئيس الوزراء أيضا أن ذلك إجراء داري

(١) اجرامس ، مقاله عن التطور السياسي بحصر موت .

(٢) اجرامس ، مقاله الجوده عنه .

الرئيس ويرول بروال هد الحاكم ، وقد أعطي أمر محمية عدرممتل  
التاج البريطاني - كحاكم لمستعمرة عدن - حكم المحمية أيضا .

والتماير في اختلاف الأساط الدستورية خاصة من خـمـاءـص  
لإيجاد الشخص ، إلا أن بريطانيا قد وجدت أن يف " اختلاف  
لأنظمة يتحقق مع المرونة السياسية وسياسة " فرق تسد " .

∞

## المبحث الثاني

### النظام السياسي في محمية عدن الشرقية

==

#### تمهيد

قلنا إن محمية عدن الشرقية تتكون من

- ١- السلطة القمعية .
- ٢- السلطة القضائية .
- ٣- سلطنة المهرة .
- ٤- السلطة الوحدية .

وقلنا إن اتفاقية ١٩١٨ المعقودة بين سلاطين آل عبد الله  
الكثيري والسلطة القمعية ، والحكومة البريطانية قد تضمنت أن  
حزموها القمعي والكثيري " تشكل اقلية واحدا " .

وستكم عن الدولة القمعية كمثال لوضع النظام السياسي  
الذي كان سائدا فيها من عام ١٩٣٧-١٩٦٧م لكونها أكبر مساحة  
وأهمية في المنطقة الشرقية ، ونشابه الأوضاع السياسية مع السلطة  
الكثيرية ، أما سلطة المهرة ، فظلت تحكم بأعراف القبيلة ولم  
تؤثر عليها كثيرا معاهدات المداقة والسلام والحماية والاستشارة  
إلا من حيث مركزها المفاوض ، حيث أصبح كمثيلاتها في المنطقة  
الشرقية محمية بريطانية تمثل جزءا من محمية عدن الشرقية .

والسلطة الوحدية يبا أنها قد ضمت إلى اتحاد الجنوب  
العربي ، فما هو النظام السياسي في الدولة القمعية ؟

في كل مجتمع بشري توجد الطفرات بين طائفتين ، طائفة  
بيدها السلطة ، وطائفة أخرى خاضعة لها .

وفي الأسرة وهي الحلية الأولى في المجتمع تقوم الفرقته  
بين الأب من جهة والأم والأولاد من جهة أخرى ، لأبيده السلطة

أفرده ، بحيث تظهر فئة حاكمة ينطبق بها أمر السلطة السياسية ، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها إلا الطاعة والخضوع ، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يعتمد عليها الحكم في فرض سوجهياتهم ، أي سواء كان ذلك بالانتخاب أم بالقوة . وكذلك بعض النظر عن أي اعتبار آخر ، أي سواء أكان صايط الاجتماع البشري نظام بيولوجي أو هدف اجتماعي وسواء حدث استقرار لجماعة لأفراد على إقليم معين ، أو لم يحدث استقرار<sup>(١)</sup> ، غير أن نظرية "ديجي" واجهت نقدا من الشراح<sup>(٢)</sup>

ولقد اتجه الفقهاء يبحثون عن تعريف للدولة ويكرهون<sup>(٣)</sup> لم يعلوا إلى تعريف محدد لها فتعددت التعاريف حسب فرض كل فقيه ولكن هناك اتفاقا بين الفقهاء على وجود ثلاثة أركان للدولة . إقليم ، وشعب ، وسلطة<sup>(٤)</sup>

(١) طعيمة الجرف ، المصدر السابق ص ١٨-١٩ .

(٢) طعيمة الجرف ، المصدر السابق ص ١٩-٢٠ .

(٣) Geoferey Marshall, Constitutional Theory, p. 14-16 Oxford, 1976.

أيضا : محمد كامل ليلة ، كتابه . المظم السياسية (الدولة

والحكومة ص ٢١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٢٠ .

أيضا : نصر مرمي علي ، القانون الدستوري ص ٢١٨ ، المشر

عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ م .

أيضا : عبد الحميد متولى ، الأنظمة السياسية والعبثدي

الدستورية العامة ، ص ١٥ .

(٤) سعاد الشرفاوي ، كتابها ، المظم السياسية في العالم المعاصر

ص ٢٢-٥٨ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٠ .

أيضا : مؤيد الخطار ، المظم السياسية والقانون الدستوري ،

ص ١٢٥-١٣٦ .



مميرة ، فالجميع من الرعية يخضعون لها ، ولغوايتهاها ، وبالحاله ما قبل ١٩٢٧ كما يقول الأستاذ "بامطرف" إنه لن يعرف قيمة السلام في حضرموت الا من عاش ما قبل السلام .<sup>(١)</sup>

## ■ الدولة القميطية دولة ناقصة السيادة :

إن التفرقة بين الدولة الكاملة والناقلة<sup>(٢)</sup> هي أن الأولى تتمتع بسيادتها الكاملة ، أي أنها لا تخضع لأي دولة أخرى ، فهي حرة في شئونها الخارجية ، والدفاعية ، والداخلية ، وأما الثانية فهي أنها تفقد سيادتها الخارجية ، أي أن شئونها الخارجية تكون خاضعة لدولة أخرى . ويشير الأستاذ الدكتور محمد كامل ليلة :  
إن الدولة المحمية هي التي تكون واقعة تحت سلطات وسيطرة الدولة الحامية ، وذلك سواء كانت الحماية إرادية أم جبرية ، وإنه على الرغم من اختلاف الحماية في مداها تبعاً لاختلاف نوعها ، فإنه يبرز عليها اللازم على السيادة الخارجية للدولة المحمية ، كما تستقر الحماية من سيادتها الداخلية إلى حد بعيد ، ويؤكد أن أهم ما يعيبها في هذه الحالة أن الدول المحمية لا تكون حرة في وضع نظامها الدستوري أو تعديلها ، لأنها تخضع في ذلك لتدخل وإشراف الدولة الحامية صاحبة السيادة عليها .<sup>(٣)</sup>

وبتحليل ما قاله الأستاذ الدكتور محمد كامل ليلة من أن الدولة المحمية هي التي تفقد سيادتها على شئونها الخارجية كاملة وجزء من شئونها الداخلية أيضاً ، ودولتها القميطية كما رؤينا سابقاً أنها أربطت بمعاهدة حماية مع بريطانيا عام ١٨٨٨م ، ثم بمعاهدة استشارة تعطي المستشار حق التدخل في شئونها الداخلية

(١) ابن الساج " محمد عبد القادر بامطرف " مقالته في جريدة

الطلبة ، العدد الصادر في ٤ فبراير ١٩٦٠ م .

(٢) فؤاد البطار ، المظن السياسية ، ص ١٦٦-١٦٧ .

(٣) محمد كامل ليلة ، المظن السياسي ، الدولة والحكومة

ص ١٦٦ .

دولة موحدة أو بسيطة لأنها تخضع لمسلطة واحدة وتشريع وقضاة واحد . لا أنها من ناحية ثانية تنقسم إلى خمسة ألوية إدارية . وهذا يعني بجانب كونها دولة بسيطة إلا أنها تأخذ بنظام اللامركزية الإدارية . فقد تمت إعادة ٢ من قانون الألوية للدولة الفعيطية (١) بأنه " سوف تنقسم ممتلكاتنا إلى خمسة أقاليم تسمى بالألوية . لواء الشعر ، لواء المكلا ، لواء دريس ، لواء حجر ، لواء شبام .

8

(١) أنظر المادة ٢- من قانون دستور الألوية للدولة الفعيطية في ٢٤ مارس ١٩٤٠ .

### المبحث الثالث

## الدستور ونظام الحكم في السلطنة القعيطية

### تمهيد :

(١) يقول الأستاذ الدكتور عبد الفتاح حس " إن القاسور الدستوري هو وليد الكثير من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الجماعة في زمن معين أيما كان شكل الحكم الذي سمخض عنه هذه الاعتبارات ، فنكل جماعة سياسية دستوراً الذي يجمع نظام الحكم فيها ، أيما كان شكل هذا النظام ومدى احترامه لسيادة الشعب ولحقوق الأفراد ، فالقاسور الدستوري بمفهومه المعاصر هو قاسورون نظام الحكم في دولة أيما كان هذا النظام .

وتستعمل كلام الأساد الدكتور عبد الفتاح حس في أن لكل جماعة سياسية دستوراً الذي يضع نظام الحكم فيها أيما كان شكل هذا النظام . " فهذا المعنى فإن الدولة القعيطية بـ دستور ، ولا عبره باختلاف الأسماء أو المصطلحات<sup>(٢)</sup> ، فالدولة القعيطية نطلق عليه " الأحكام المتعلقة بدستور المملكة القعيطية ومحاكمها " (٣)

ولقد ظهرت الدساتير المكتوبة في أوائل القرنين السابقين . والدستور المكتوب أو الوثائق المكتوبة هو ما تضمنته الوثيقة من أحكام وقدر عدد سبب نظام الحكم في الدولة وسرع الحكومة وسلطاتها ووظائفها وحقوق وواجبات الأهراد . ودستور الدولة القعيطية محل البحث والدراسة يتكون من أربعة وثائق ، الوثيقة الصادرة في

(١) عبد الفتاح حس ، مبادئ النظام الدستوري في الكويت ص ٢٥ .

د ر السبعة العربية ، بيروت ١٩٦٨ .

(٢) عبد الفتاح حس ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٣) أنظر الأحكام المتعلقة بدستور المملكة القعيطية ومحاكمها .

تنقسم الدساتير من حيث أنواعها ، إما أن تكون مكتوبة أي مدونة بوثيقة رسمية صادرة من السلطة المختصة ، وإما أن تكون غير مكتوبة ، وهي لأعراف والتقاليد المستمدة من المجتمع والنسب تداولها الناس جيلا بعد جيل ، والدساتير العرفية لا تشكل مشكلة في كيفية وضعها تكونها تعتمد وتنسب أحكامها من قواعد العرف التي يتقبلها الناس أو يتركونها . أما دساتير المكتوبة ، فإنها تختلف في أساليب وضعها ، وإما أن تكون صفة أو عقدا أو من صنع الجمعية التأسيسية أو لاستفتاء الشعب ،<sup>(١)</sup> ويقول الدكتور عثمان طيس عثمان " من المعروف أن الدساتير تنشأ إما صفة بشارل الملت مطلق السلطة عن بعض حقوقه ويمنح إرادته ، وإما أن تنشأ عقدا بين الملك والشعب ، وإما أن يوضع فسي السيادة بواسطة جمعيه وطنيه .<sup>(٢)</sup>

#### = تكليف دستور الدولة القعيطية =

تأسيس عليهما تقدم فإن دستور السلطة القعيطية أو المملكة القعيطية قد وضع بأطوار الصفة ، حيث أنه صدر أو صدرت تلك الوثائق المدونة بإرادة الحاكم المنفردة بتظيم السلطات في الدولة . وإما الكتاب الصبين والذي ارتضى به الحاكم ليكون دستورا أساسا لدولته ، فإنه كتاب منزل من الخالق للقهار حكما بين الحاكم والمحكومين ، فحريات لأفراد وأممهم ، وإن لم تتضمنها تلك الوثائق فإن القرآن الكريم أو شريعته لإسلاميه العراء قد دونها بنور الحق .

(١) عبد الغياح حسن ، كتابه : مبادئ النظم الدستوري في

الكويت ص ٥٦ حتى ٦٣

(٢) عثمان خليل عثمان ، كتابه : النظم الدستوري المصري

ص ٥٥ طبعه ١٩٤٢

وجب استشارة المجلس حول التهيّئات العليا في الحكومة ،  
كما أن للمجلس السلطة في معالجة مواضيع محددة ، والمجلس يقترح  
التشريعات لرفعها لمحاكم ،<sup>(١)</sup>

## ٢) مجلس الدولة

بمقتضى قانون مجلس الدولة الصادر في ٢٤ مارس ١٩٤٠  
أنشأ مجلس يسمى مجلس الدولة ، وكان المجلس يتشكّل من  
السلطان نفسه بصفته رئيس المجلس ، والمستشار البريطاني المقيم ،  
رئيس المعهد ، ومساعد المستشار المقيم ، وسكرتير الدولة و شيهن  
معيّين ، ثم أعيد تشكيله بحيث أصبح يتشكّل من ١٨ عضواً على  
الوجه التالي<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر تقرير المقيم البريطاني بالمكلا عام ١٩٦٢ خلال (٥٨-١٩٦٢)

بمعهد الدراسات الشرقية جامعة كمبردج .

(٢) أنظر تقرير المقيم البريطاني في المكلا " تقرير عن محمية

عس الشرقية مدة خمس سنوات (٥٨-١٩٦٢) ص ٨٢-٨٤ لىدى  
المسؤولين سرحت في مكتبته الخاصة بمركز الدراسات الشرقية  
بجامعة كمبردج .

المؤسسات والأجهزة التابعة للمقيم البريطاني في المكلا :

- ١- الخدمات الاستشارية ١- المركز الرئيسى المقيم - المكلا  
السلطة القبلية ٢- وكيل المستشار ٣- المساعد  
العسكرى للمستشار المقيم ٤- مساعد المستشار للتنمية  
المالية ٥- ضابط التدريب ٦- كبير المحاسبين .
- ٧- مساعد الشؤون القبلية لمستشار المقيم .

- ٢- الضباط الحفليون أو الميد سيون ١- مكتب المقيم  
يشؤون السلطة التشريعية ٢- كبير مساعد  
المستشار شمال المنطقة الشمالية .

- ٣- مساعد المستشار بحتون .  
مكتب المقيم المكلا السلطة القبلية ،  
مساعد المستشار - المحرر ، الشمالية .  
مساعد المستشار - محمود ،  
المقيم المكلا السلطة القبلية . مساعد المستشار .

ويقول تقرير المقيم البريطاني بالمكلا<sup>(١)</sup> : ان سلطة مجلس الدولة بموجب المرسوم السلطاني لعام ١٩٤٠م فقط وضع القرار ، وس التوصيات ، الا انه أصبح بعدئذ يجد السلطة التشريعية . فقد تمت التعديلات على ادراج بعض الموضوعات التي يمكن اخلها ، والتي لا يجوز سريان معهولها ما لم يوافق عليها المجلس ، كما ان اللجوء المالية الدائمة كانت تتمتع بسلطات واسعة الى حد وضع التقديرات للميراثية " الايرادات والمصروفات " .

### ■ كيفية اتخاذ القرارات في المجلس

بموجب المرسوم يجوز اتخاذ قرار بوسطة التصويت ، ولكن في الواقع ضامرا ما يلجأ لأعضاء إلى التصويت ، فقد كانت الأمور بحسب الموافقة الجماعية ، وهذا يعني أن تستمر المناقشة حتى يمكن أن يصل الأعضاء إلى اتفاق نهائي .<sup>(٢)</sup>

### ٣ - السلطة القضائية

روسيا أن معاهدة الاستشارة مع بريطانيا رفعت فيها بريطانيا يدها عن التدخل في الشؤون الدينية والسفليد مما يمكن لحضرموت (سلطانها) أن تنقو سياها وفق المبادئ السامية بشرعية الاعلامية العراقية ، وحسب معلوماتها فهي الدولة الوحيدة في حوب الجزيرة التي قننت قوعد الشريعة الإسلامية في وثيقة منها هما على سبيل المثال .

١- المرسوم السلطاني لعام ١٩٤٢ الخاص بشؤون البيع والحصار

(١) انظر تقرير المقيم البريطاني ، المصدر السابق ص ٨٢-٨٤ .

(٢) انظر تقرير المقيم البريطاني ، ص ٨٢-٨٤ .

\* السلطة التشريعية بحضرموت قسمت القسامين الجائي وفق

الأحكام الشرعية بشرعية الإسلامية .

"سيكون الحق لأي شخص أن يقدم طلبا إليها في المجلس للأذن في أن يستأنف ضد حكم أصدرته المحكمة العليا ، فإذا سمح له بالاستئناف للاستئناف سيكون الاستئناف عبارة عن ملتصق لنا في المجلس ، ويجب على الحاكم أن يقدم سجلات القضية إلى كاتب المجلس ، كما سيحب عليه أن طلبا لذلك منه أن يحضر المجلس ، ويدين الأمر الذي يظهر لازمة " .

ويجب من هذا أن مجلس الدولة كان هيئة قضائية حيسما يجلس السلطان في المجلس .

وتنفي المادة ٢- من قانون محاكم الدولة لعام ١٩٤٠م أو ١٣٥٩هـ أن السلطة القضائية العليا هي : " ويسكن في شخص الملك كجزء من الامتيازات السلطانية التي يتمتع بها بالوراثة من سلطا على عرش " الشجر والمكلا " وستعملها حتى في المجلس " .

= الهيكل التنظيمي للمحاكم (١)

- ١- المحكمة العليا للدولة القبطية " للشجر والمكلا .
- ٢- محاكم القضاة .
- ٣- محكمة المكلا التجارية .
- ٤- محاكم الألوية .
- ٥- محاكم المقاطعات .

أولا : المحكمة العليا :

مقرها : كانت المحكمة العليا عقد طعنها باحاضرة البلاد " المكلا " .

أعضاؤها : تتألف المحكمة العليا من حاكم وأمين من القضاة ، وكان يتم تعيين القضاة من علماء " حضرموت " من قبل السلطان ذاته ، وتنقسم المحكمة العليا إلى قسمين :

- (١) أسطر المائة-٣- من قانون محاكم الدولة القبطية لعام ١٩٤٠ .
- (٢) أسطر المائة-٤- من المصدر السابق .

## (١) شامية : محاكم القضاة :

كاتب محاكم القضاة توجه في أمهات المدن " المكلا " والشحر  
والبراح الأخرى من السلطة " وكان في كل محكمة قاض وحاكم .

وينظر الحاكم في القضايا العبر شرعية . وفي حالة النظر في  
قضية ذات علاقة بقضايا شرعية أو أخذ رأي شرعي فيها ، فإن  
الحاكم يحور له أن يحيل أي نقطة أو سقط إلى قسم القضاة ، ويكون  
رأيهم الموثق عنده نهائياً من الوجهة الشرعية في النقطة المخالفة  
لهم .

## (٢) اختصاصها

كان لهذه المحاكم اختصاص غير محدود في معالجة  
القضايا المدنية ، وأي حكم يصدره محاكم القضاة يكون استئنافه  
إلى المحكمة العليا .

## (٣) هناك : محكمة المكلا التجارية

كان في مدينة " المكلا " محكمة تجارية ، تتكون من قاض  
يساعده اثنين من المحكمين من أهل المهنة أي تجار ، ويتم تعيين  
المحكمين من السلطان<sup>(١)</sup> بمقتضى قائمة من التجار الذين يحق لهم  
لاشتراك في التحكيم وفي كل جلسة من جلسات المحكمة التجارية  
يُدعى الحاكم بحضور عشرة من المحكمين حسب ترتيبهم أمامهم في  
اللائحة . وقبل سماع كل قضية سيختار اثنين من المحكمين

- 
- |     |             |      |                                 |
|-----|-------------|------|---------------------------------|
| (١) | أنظر المادة | -٥-  | من المصدر السابق .              |
| (٢) | أنظر المادة | -٢٤- | من المصدر السابق .              |
| (٣) | أنظر المادة | -٦-  | من البند -١- من المصدر السابق . |
| (٤) | أنظر المادة | -٦-  | من البند -٢- من المصدر السابق . |
| (٥) | أنظر المادة | -٦-  | من البند -٣- من المصدر السابق . |



### اختصاصات محاكم الألوية<sup>(١)</sup>.

كان لمحاكم الألوية اختصاص جنائي في القضايا الجنائية ماعدا جريمة القتل ، ويجوز لها أن تضي الأحكام بالسجن لمدة لا تتجاوز اثني عشرة سنة ، أو تضي حكما بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف روبية ، كما أنها محكمة استئناف بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة المقاطعة .

### خاصا : محاكم المقاطعات<sup>(٢)</sup>.

في كل مقاطعة كانت توجد محكمة تسمى محكمة المقاطعة وتشكل من قائم المقاطعة ، اختصاصا<sup>(٣)</sup> :

كان يجوز لتلك المحاكم أن تضي حكما بالسجن لمدة لا تتجاوز عاما واحدا ، أو تضي حكما بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة روبية .

### ساسا : محاكم القبائل :

ما المقصود بمحاكم القبائل<sup>(٤)</sup> ؟

كانت السلطة تنقسم اداريا في حصة ألوية وكل لواء شعبة مجموعة من القبائل كانت في الأصل مستقلة شخصيا وخاضة لحكامها المحليين رؤساء القبائل أو الحكام . ولذلك فانه كان لابد من إجراء استكمال السلطة هيبتها القضائية على كل رعاياها ليستتب الأمن والسلام في ربوع البلاد ، ولما كان من الصعب تطبيق قانون وطني لا يدركون فحواه ، اتجهت الدولة الى

(١) أنظر المذ - ١٢ - من المصدر السابق .

(٢) أنظر المذدة - ١ - من المصدر السابق .

(٣) أنظر المذدة - ١٣ - من المصدر السابق .

(٤) أنظر المذدة - ١٤ - من قانون محاكم القبائل ، الصادر في

المختصة ( وفي القضايا الجزائية ، يجلس القاضي بجانب الشايب ) ومن محكمة المديرية الى المحكمة العليا ، اذا صار الغفل في القضية طبقا لعادات القبايش والعرف ، يجلس الحاكم بجانب شيخين من الذين لهم المصاهير تام بمحلات القبايل .

(١)

(٢) محاكم البادية .

كان في كل لواء محكمة بادية ، تختص في القضايا الخاصة بالبادية ومعارعاتهم ، وكانت تتشكل من محاكم من قبايل البر ، واذا اتفق في طلبه الظرفان ، ومن ثلاثة من الحكام الذين يكونون من المشايخ سواء من الرحالة أو غير الرحالة الذين لهم المصاهير تام باجرات القبايش وعاداتهم ، وكان نائب اللواء " الذي يقام فيه المحكمة " يقدم لائحة يحكام القبايل على شرط أن يكون عدد الحكام زوجيا ، وكانت تقدم لائحة باسماء الحكام المذكورين الى كرسي الدولة - الورور " ، وكان يطلق عليها اسم لائحة حكام القبايل . (٣)

٥

### احتصاصاتها

كانت تختص بالقضايا المتعلقة في المعارعات بين

البادية ، ويخرج من اختصاصها :

- (١) القضايا التي تتعلق بالاستيلاء على ملكية المقاربات الشايبة .
- ٢- القضايا التي يترافق فيها ، وعندما يمكن بالاستشارة مع قائد جيش البادية الحضرية أو الضابط الذي له الأسبقية في جيش البادية الحضرية الذي يكون حاضرا وقت ذات في مكان مجاور ، بحيث ييسر صرفها الى محاكم الدولة (٤)

(١) انظر المادة - ٤ - من المصدر السابق .

(٢) انظر المادة - ٦ - من المصدر السابق .

(٣) انظر المادة - ٩ - من المصدر السابق .

(٤) انظر المادة - ١٠ - البند ١ من المصدر السابق .

(٥) انظر المادة - ١١ - البند ٢ من المصدر السابق .

## ملاحظات على النظام السياسي والدستوري لسلطنة القديسية .

أوضحنا أن للسلطنة القديسية دستوراً يبين نظام الحكم فيها وأن هذا الدستور صدر في عدة وثائق عام ١٩٤٠م .

والدستور هو مجموعة القواعد التي تنظم البسيان السياسي للحكم في بلد معين . وهو أن يقوم بهذا الدور بما يحدد الأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في وقت معين ، ويضع الوسائل الكفيلة لتحقيق آمال الجماعة وأهد فيها في هذه المجالات ولما كانت أفكار الجماعة وأهد فيها متطورة ومتغيرة ، لذلك كان حتماً أن يتطور الدستور بدوره حتى يلاحق هذه المتغيرات ، وحسن لا يظهر العجز بين التنظيم القانوني القائم وبين الواقع الفعلي .

غير أنه فيما يتعلق بدستور السلطنة القديسية لم يحدث فيه أي تعديل دستوري سكي يتمشى مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعله دستوراً جامداً .

ولقد حدثت تغييرات كثيرة منذ صدور هذا الدستور، وتتلخص هذه التغييرات فيما يلي .

- (١) الحرب العالمية الثانية وآثارها .
- (٢) ثورة القصر في المكلا عام ١٩٥٠م .
- (٣) تغييرات اجتماعية واقتصادية .
- (٤) تأثير الانقلاب المصري من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧م .

وستعرض لهذه المتغيرات مبشء من الأيجار :

أولاً : الحرب العالمية الثانية وآثارها (١)

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أثرت على البشرية

(١) محمد عمر الجبشي "النهي الجبشي سياسي واقتصادي واجتماعي" ص ٥٢-٥٣ .

هذه المنعبرات الداخلية أثرت تأثيراً مباشراً في الحياة الاجتماعية والسياسية . وتحول نادى الموظفين إلى حزب سياسي سمي الحرب الوطني يطالب بالانقلابات الإحصائية كما كانت هناك الجمعية النهرية <sup>(١)</sup> ، وهي مؤسسة حكومية شعبية قامت بمساعدة العائلات الفقيرة والطلاب الفقراء ، وأرسلت البعثات إلى الخارج . وأما مشاكل الجماهير ( المياه - الكهرباء - الضرائب ٠٠٠ الخ ) فكان يعالجها الحرب الوطني .

ثامناً . ثورة القصر بالمكلا عام ١٩٥٠ م :  
كان الذيمو المحرك في السلطة التنفيذية ( المكرتريه ) هو الوزير . ولم يكن هذا الوزير حزمياً . وإنما كان أجيباً .

وفي عام ١٩٥٠ م قربت نهاية عمله بحضرموت فرأى الحزب الوطني أن يحطو خطوة بالبلاد نحو تحقيق استقلالها الذاتي الذي فقدته وأن يعتلى أبنائها السلطة . وهم الأقدر والأكفء على تسيير دفة شؤونها . فتقدم الحزب الوطني بطلب إلى السلطان يطالب فيه بأن يكون الوزير حزمياً <sup>(٢)</sup> .

وكان الحزب قد نظم مسيرة شعبية <sup>(٣)</sup> لم تشهد حضرموت في تاريخها مثيلاً لها . يتردها قادة الحرب الوطني ، من أصحاب العمام البيضاء ، وعمماء حضرموت وسادسها ومشايخها وجارها ، والميادين مشايكهم والصانع يعصار لهم الهدوء وأسماء المررعيين والموظفين خرجت المسيرة بعبر من مدى وعي الناس وفهمهم لمطالبهم ومسئولياتهم مسيرة مدنية تمثلت البعد الحضاري تنظيمها ودقة مع كثرة الجصور

(١) جريدة النهضة ، العدد ٥٧ في ٤ يناير ١٩٥٠ م .

(٢) جريدة النهضة ، العدد ٥١ في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ م .

(٣) جريدة النهضة في ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ م .

أيضا جريدة النهضة في ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ م .

عام ١٩٣٢<sup>(١)</sup> بشركة اجليرية ويتهى في قضايا ليصح الامتياز لشركة أمريكية<sup>(٢)</sup> للتعقيب عنه .

وقد نهت صحيفة الطلبة الحضرية حركة نشطة المطالبة بوحدة حرمون وطالب بغيرات دستورية بلزدها الأستاذ محمد عبد القادر سامطري<sup>(٣)</sup> - ابن الساحل - ، وفي عام ١٩٦٢م كـ... المهاجرون الحضارم في جدة منظمة طالب بالتحجير . وتوجه اليها تهمة قلب النظام بالقوة<sup>(٤)</sup> أي التغيير بوسيلة غير طبيعية<sup>(٥)</sup> (وهي الانقلاب أو الثورة) ، وصاب تلك الحركة بالفشل ويحاكم أعضاها<sup>(٦)</sup>

وتسببت المظلة القعيطية لهذه المصيريات التي طرأت على السبي الجمع . وأحتج بها ، فوالت عناصر حضرية رصاص السلطة .

وبقدم السلطان بمقترحات دستورية لاصدار دستور جديد لسلطنته ، فصح المستشار البريطاني بالترتيب .<sup>(٧)</sup>

- (١) محمد عمر الحبيشي ، اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ص ٢٩٩ .
- (٢) محمد عمر الحبيشي ، المصدر السابق ص ٣٠٠ .
- (٣) أنظر مقالات ابن الساحل ( الأستاذ محمد عبد القادر سامطري بحريدة الطلبة الحضرية في ١٦ يونيو ١٩٦٠م . ومقاله في العدد ٢٢ في ٧ يناير ١٩٦٠م .
- (٤) أنظر جريدة الرأي الحضرية في ٢٣ ابريل ١٩٦٢م .
- (٥) أيضا جريدة الطلبة الحضرية في ٢٠ ابريل ١٩٦٢م .
- (٦) فؤاد العطار ، نظم السياسة والناس والدستور ٢٥٥-٢٥٦ . أيضا رمزي الشاعر ، النظرية العامة للناس والدستور والنظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ٣٢٧-٣٣٠ .
- (٧) جريدة الراشد في ٢٣ ابريل ١٩٦٢م وجريدة الطلبة الحضرية في ٢٦ ابريل ١٩٦٢م .
- (٨) أنظر تقرير عن مخيم عدن الشرقية لمدة خمس سنوات ٥٨-١٩٦٢م ص ٨٢
- (٩) الرأ ٨٤ أعد بالمقيم البريطاني بالعكلا في أغسطس ١٩٦٢م .

تطالب بتغييرات دستورية في النطاق الحضري . أو على حسب تعبير هؤلاء الرجال انقياد حضرموت من المخطط البريطاني . فتقدم هؤلاء بمذكرة الى السلطان يدعوه فيها الى تكوين مجلس وطني يعهد البلاد لانتخابات شعبية ، ويخرجها من دوامة الفراغ السياسي التي كانت تعيشها ، غير أن السلطان - كعادته - لا يميل عملاً إلا باستشارة المستشار البريطاني الذي حذره منهم ، فأرسل السلطان تهديداً إليهم ، غير أنهم لم يعطوا للانداز أهمية . ثم أعقب ذلك محاولة اغتيال لأحد قادتها الرئيسيين ، وهو السيد عبد الرحمن الجليلي .

هذه المسميات التي أضرنا اليها كانت تتطلب تعديلات الدستور أو تغييره كلية بطريقة سلمية ، حتى يستطيع أن يواكب المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ولكن هذا الدستور ظل جامداً لم تطله يد التغيير . والذسور الذي لم يعط لنفسه حق التعديل أو حتى الالغاء كلية ، فانه يواجه وسيلة غير سلمية لتغييره ، ويجعل القوى الجديدة في المجتمع سقطة لتغييره عن طريق القوة .

فهل استوى النظام الدستوري في المنطقة الفعيطية بصورة غير طبيعية ؟ أي عن طريق الثورة أو الانقلاب ؟ ذلك ما سنبينه عند عرضنا لحقوق النظام السياسي والدستوري في اتحاد الجنوب العربي ومخمية عدن الشرقية ، كما يلاحظ أن المخمية الشرقية ظلت بعيدة عن التطورات الدستورية التي حدثت في عدن والمنطقة العربية

مع الأطراف العربية في الجزيرة العربية ويحقق الأمن للحرمي في مهجره وبلده ، ويبعد حضرموت عن الحسروب الباردة بين القوى المتصارعة وحر المنطقة في حلة حسروب أعلى مستمرة ليضعف من قوسها ، ويعرض أمنها وأمن شعبها للخطر وعدم الاستقرار .

ثم تعرضنا للنظام السياسي في المملكة الشرقية ، ولا سيما السلطة التنفيذية ونظامها الدستوري ، وانتهينا إلى أن دستورها جامد ، لم يملك يد التعديل على الرغم من التغييرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، التي أثرت على المنطقة .

كما أشرنا إلى أنها ظلت معزولة عن اتحاد الجنوب العربي ، ولم يربطها بهذا الاتحاد إلا خصوصيتها بحاكم البريطاني . وهذا ما يتفق مع سياسة بريطانيا في منطقة جنوب الجزيرة ، سياسة ( فرق تسد ) ، والتي اتبعتها بنجاح كبير ، وظلت ( حزموت ) صاعدة عن اتحاد الجنوب العربي . حتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، والتي شكلت جزءا مهما من مبادئ اتفاق أبرم بين بريطانيا والجهة القومية للحرب في جنوب اليمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧م بحيف .

وبعد أن انتهينا من عرض التطورات الدستورية في المناطق المشار إليها ، فإذنا نقوم بدراسة التطورات السياسية والدستورية في عدن من عام ١٩٣٧م حتى عام ١٩٦٧ .



## القسم الأول

### النظام السياسي والدستوري في دستور مدن ١٩٢٦

==

تمهيد :

سنحاول في هذا التمهيد المقاط التالية

- ١- الأوضاع الاجتماعية والسياسية قبل دستور مدن ١٩٢٦ م .
- ٢- الأوضاع التعليمية والاقتصادية في مدن ١٩٢٦-١٩٥٨ م .
- ٣- طرق الاستيلاء على الأقاليم المستعمرة .

### ١- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل دستور ١٩٢٦ (١٨٢٩-١٩٢٦) :

يشكل ظهور بريطانيا على مسرح الأحداث في منطقة حبوب الجزيرة العربية نقطة تحول هامة في تاريخ التطورات السياسية والدستورية للمنطقة ، فشكل الاتفاق التجاري بين سلطان لحج واسطيرا في ١٨٠٢م بداية الاتصال البريطاني بالمنطقة (١) ، شسم تبعه حادثة اربطام بخينة هندية بريطانية تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٨٢٦م بالقرب من شاطيء مدينة عدن ، فذهب الاطالى البضائع وأدموا معاملة الركاب ، فطالبوا بدوب شمسركه

Sir Kenneth Roberts-Wray .

(١) مؤلف

- عن الكومبولث وقانون المستعمرات ص ٢٣٣ ، طبعة لندن ١٩٦٦ م .  
أيضا : محمد عمر الحبشي ، اليمن الجنوبي ، سياسيتها  
واقتصادها واجتماعيا ، ص ١١ .



التاريخي<sup>(١)</sup> ، وسعودة وسائل النقل البحري إلى البحر الأحمر ثانية هارب من مصدر خذب شركات لأجنبية التجارية ، وعلى رأسها الإنجليزية والأمريكية والألمانية ، والفرنسية والإيطالية والهندية وكلها مرسطة بشركاتها الرئيسية في بومباي ، لذلك اشتغل سكانها بالتجارة وعلى وجه الخصوص بتجارة البس ، وبكس بواسطة تلك الشركات الأجنبية التي كانت تنحكم في سوقه . وفيما بين عام ١٨٨١-١٨٩٦ ارتفع سكان مدن بين ٣٤٨٦٠ إلى ٤٤٠٧٩ سنة لا أنه بسبب سياسة الحكومة البريطانية التي كانت تعتبر مدن قلعة عسكرية ليس إلا . فقد كان يضايق المسؤولين زيادة السكان في المستعمرة ، إلا أن الحاجة كانت إلى العمال بزداد عما بعد عدم ، فأكثر من الألف كانوا يستخدمون في أعمال التحصينات ، وأعداد كبيرة أخرى كان يحتاج إليها في أعمال شحن الفحم وتصديره إلى جزيرة ميون والساحل الصومالي<sup>(٢)</sup> .

### مجال التعليم :

حاول لتجوير عام ١٨٥٦ إنشاء مدرسة للعلوم العربية على أساس اجتذاب أبناء الأمم في المنحنيات ، وتدريب الموظفين المغار ، لا أنها أغلقت بعد سنتين من افتتاحها ، وفي عام ١٨٦٦ أنشأوا مدرسة لتعليم الإنجليزية ، وأخرى لتعليم القرآن ، ثم أعيدوا عام ١٨٧٩ مدرسة عربية ثالثه في المعلا ، وراجعة في المواهي عام ١٨٨٠ - وفي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر أنشأوا مدرستين بشيريين كاثوليكيتين ، وفي عام ١٨٩٧ عندما سحب الامانة للمد من الأهلية بلغ عدد الطلبة ١٧٦٨ طالبا و ٢٥٦ طالبا منهم كانوا يلقون تعليمهم في المدرسة العربية الحكومية ، وكان مجموع لطلبة العرب أقل من نصف<sup>(٣)</sup> .

Fred Halliday, Op. Cit. P.124.

(١) موف

(٢) سلطان مدني ، التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩-١٩٦٧) ص ٤٠ .

(٣) سلطان مدني ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

## الحكومة غير الأمن والنظام " (١)

هدد المعداد البشري والديني أدى الى استبعاد الدين من الحياة القانونية ، فالشريعة الإسلامية الفراء ، لم نجد لها مكانا في القوانين لسارية المفعول في عدن ، الا بعد مطالبة من الأهالي التي أصبحت بعد ربح من الزمن ، سوف على منذ عام ، تطبق على الأحوال الشخصية للمسلمين كالطلاق ، والرواح ، والوقف ، كما يعذب اللعاب وأصبحت اللغة الرسمية هي لغة الإنجليزية ، ولغة التفاهم بيني السكان . ولم تصبح لغة العربية لغة شامية الا من عام ١٩٥٨م (٢)

## الوضع السياسي

منازل ما شعية عدن لولاية يوميا ثم لبيدولي .

## عدن جزء من ولاية يوميا

أوضحنا أن مدينة عدن التي سلبها بريطانيا من سلطنة لحج بالقوة قد صمها الى ممتلكاتها في الهند ، وأصبحت إدارة عدن تابعة لحكومة يوميا حيث كان يحين لمقاطعة عدن مقيم سياسي يسمى Political Agent ، وتحدد مهام المقيم في لاشراف الادري والعسكري داخل مقاطعة ، أي أنه على رأس الإدارة المدنية ، وقائد القوة العسكرية في عدن . بالإضافة الى المقيم السياسي ، كان هناك ثلاثة أمراء " سكرتاريين " أحدهم ستم تابع لتلك السياس الهدي ، ويطلق عليه المصعد الأول لمقيم ستم

(١) أميس الريحاني ، ملوك العرب جزء ١ ص ٤٠٢ .

أيضا محمد سالم باورير ، مقاله لكي نفهم الجنوب العربي شرة رسالة الجنوب العربي ، العدد الصادر أكتوبر - نوفمبر ١٩٦٩م ، مكتب الاعلام سراطلة الجنوب العربي ، جدة .

(٢) أنظر خطاب حاكم عدن الى وزير العسفرات ، المنشور بجريدة مستعمرة عدن الرسمية ، العدد الصادر في ١١ نوفمبر ١٩٥٢م .

والإداريين من الموظفين الذين أشرفا المهم ، وظلت الأوضاع السياسية كما هي عيها حتى الأول من أبريل عام ١٩٣٧، حينما قررت بريطانيا فصل عدن من الغلك الهندى البريطانى،<sup>(١)</sup>

## فصل عدن

شعر البريطانيون بقرب أيامها فى الهند من جراء تصاعد الحركة الوطنية الهندية ، ومطالبتها بالاستقلال ، فخشيت بريطانيا أن يؤدي استقلالها إلى استقلال عدن بالشعبية ، فسارعت إلى فصلها ، معللة أن أهالى المنطقة طالبوا بفصلها عن الهند ، واستقلت عدن فى أول أبريل من مرتبة المقاطعة القاصرة إلى مرتبة المقاطعة المباشرة<sup>(٢)</sup>

ومدر الدستور ينظم السلطات فى عدن والتي هي محور دراستنا، ونصت ديباجة الدستور على مايلي :

" حيث أن المادة ٢٨٨ من قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥، يحق لصاحب الجلالة بمقتضى القانون السارى أن يقر فى اليوم المشار إليه فى تلك المادة وفى هذا الدستور باليوم المعين بانفصال ما يسمى آنذاك بمقاطعة عدن التابعة لسابق الملك فى الهند البريطانية . وحيث أنه بمقتضى المادة المذكورة يحق لصاحب الجلالة عمل الترتيبات اللازمة حينما يراه صلاحها بقيام حكومة للمناطق المضطحة فى الإقليم وحتى ذلك التاريخ " . وأصبح اليوم الأول من أبريل ١٩٣٧ بداية تأسيس الدولة فى عدن<sup>(٣)</sup>

(١) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ص ١٩ . أيضا تقرير عن عدن من ٥ المادى ص ١٩ :  
Her Majesty's Stationery Office Edition 1938 London  
وأيضا : محمد سالم باوزير هناك سكنى لفهم الجنوب العربى ،  
النسرة ص ٩٠٨ -

(٢) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ص ١٩ .  
(٣) أنظر ديباجة دستور ١٩٣٦ م .

## المجال الاجتماعي<sup>(١)</sup>

اهتمت الحكومة بالجوانب الاجتماعية كممثل تأسيس منظمات  
للكشاف للشباب ، ومنظمة المرشدات وبنادي المرأة العدسية ، ومنظمة  
المرأة العدسية وبنادي الشباب والبنادي الرياضية ، ولجنة السيدات  
العدسيات لخدمة الطفل ، ومنظمة عائلات الحرس الحكومي ... الخ .

## المجال الاقتصادي :

احل مركز عدن المصار كمقطة اتصال دولي بين قارات ثلاث  
أفريقيا وآسيا وأستراليا ، دورا هاما في اقتصاديات البلاد ،  
بل وتكر اقتصادها على هذا الموقع الممتاز<sup>(٢)</sup>

## مستدي كميناسا :

أوضحنا أن عدن ازدهرت اقتصاديا بعد افتتاح قناة السويس ،  
وعودة النقل البحري إلى البحر الأحمر بدلا من رأس الرجاء الصالح ،  
فاعلنت شركة الهند الشرقية البريطانية ١٨٥٣م عدن ميناء حراً<sup>(٣)</sup> .  
ويجس ذلك عدم وجود ضريبة على البضائع الواردة إليها ، وبسبب  
عليه قامت حركة تجارية عالمية في عدن تكونها نقطة التقاء وتوزيع  
للتجارة العالمية<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) أنظر Aden Report لعامي ١٩٥٧-١٩٥٨م ص ٥٢ الصادر  
عن Her Majesty's Stationery office,  
Edition 1961 London.
- (٢) محمد حسن عويلى ، غمبال بريطانيا العظمى والجنوب العربي ص ٢٠ .
- (٣) محمد عمر الحبشي ، اليمن الجنوبي ، سياسيا وقانونيا  
وجتماعيا ، ص ٣٦٠ .
- (٤) محمد عمر الحبشي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٠ .

هذه القاعدة الى أن يكون قاعدة برية أيضا . (١)

ومن عام ١٩٥٧ أصبحت هذه القاعدة تابعة لسنس مباشرة ، كل هذه العوامل ساعدت على زيادة سكان عدن فأصبحت الهجرة اليها من بلدان الكومنويلث والمحميات واليمن للعمل فيها . وأصبح سكان عدن عام ١٩٥٥ م (٢) ١٣٨٢٣٠ ، أكثر طائفة هندية هندية البنية السارخة من اليمن ثم العدنانيون العرب ٣٦٩١٠ ، ثم أبناء المحميات ، وتحتسب الطوائف الأجنبية سببا متفاوتة ، يمثل اليهود ١٥٨١٧ ثم الصومال ١٠٥١١ ، ولأوربيون ٣٤١ ، واليهود ٨٣١ ، وآخرون ٢٦٠٨ .

أدت هذه التطورات في الحاجة السكانية تأثيرها على النظام الدستوري في عدن ، الذي سيكون مجال دراستنا .

### طرق الاستيلاء على الأقاليم المستعمرة :

تختلف أسباب ووسائل الاستيلاء على الأقاليم وضمتها الى سيادة دولة أخرى ، فمنها أسباب أصلية وأسباب باقية (٣) ، فاما الأسباب لأصلية فهي الاستيلاء والاضافة . واما الأسباب الباقية فهي التنازل والفتح والقبول ، بينما يصف السير كيث (٤) طرق الاستيلاء على المستعمرات بأربع طرق : الاستيطان ، التنازل أو التحسين ، الفتح ، الصم . وسنوجز هنا معاني هذه الطرق التي أشرب اليها .

- (١) كندي تريفامكن ، المصدر السابق ، الجزء الخاص بالحركة الوطنية .
- (٢) أنظر جريدة الفكر ، العدد الصادر في ١ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م .
- (٣) أنظر خريطة سكان عدن ، احصاء ١٩٥٥ ، تقرير عدن / ١٩٥٥ .
- (٤) حمد سلطان ، عشقة ، كاتب ، ملاح الدين عامر ، المصدر السابق ص ٦٢٢ .
- (٥) مؤلف Sir Kenneth Roberts-Wray عن الكومنولث وقسوى المستعمرات ص ٩٩ طبعة ١٩٦٦ ، المعبعة المتحدة ، لندن

(د) القسم . يقصد به ضم المستعمرة التي تم الاستيلاء عليها بواسطة الاسيطان أو الفتح أو الشارل عنها للنجاح البريطاني هذا من وجهة نظر (كتب<sup>(١)</sup>) بينما نلاحظ أن الدكتور حامد سلطان يعتبر وسيلة القسم جزء من وسيلة الفتح ، حيث اعتبرها مكملية لها .<sup>(٢)</sup>

(هـ) ، الاستيلاء . هو نزع سيادة الدولة وولايتها على القسم هو في الأصل غير خاضع لسيادة أي دولة أخرى<sup>(٣)</sup> وذلك بقصد ادخاله في ممتلكات الاقليمية ، فالاقليم الذي يجوز أن يكون محلا للاستيلاء هو اذن الاقليم المباح ، الذي تمتد اليه ولاية دولة أخرى . وظاهر من هذا التعريف أن مرجعه الى طرق الاستكشاف الجغرافي التي سلكتها الدول المسيحية الغربية ، بأن اكتشافها ما سمي بالعالم الجديد [ امريكا ] والدول الافريقية .

٢ . أيضا علي صادق أبو هيف ، القاسون الدولي العام ، الطبعة

الحادية عشر ، الاسكندرية ، دار المعارف ص ٣٥١ .

(١) مؤلف Sir Kenneth Roberts-Wray عن الكومسولت

وقاسون المستعمرات ص ١٠٧ لندن ، طبعة ١٩٦٦ .

(٢) حامد سلطان ، عائشة راتب ، ملاح الديب عمر ، القاسون

الدولي العام ص ٦٢٢ ، طبعة ١٩٧٨ م .

أيضا علي صادق أبو هيف ، القاسون الدولي العام ص ٣٥١ .

أيضا أويهايم ، القاسون الدولي ، ص ٤٠٦ ، لندن

(٣) حامد سلطان وعائشة راتب وملاح الديب عمر ، المصدر السابق

ص ٦٢٢ .

أيضا مؤلف Group of Members of Royal  
Institute of International Affairs

British Empire, Report on its Structure  
and problems. P.133. Second Edition Oxford  
University press 1938.

أيضا علي صادق أبو هيف ، القاسون الدولي العام ص ٣٤٨ .

البريطانية . وفي أبريل ١٩٢٢ م فصل عدن من الهند البريطانية ،  
وضعت إلى الخايج البريطاني مباشرة . وللمسائل هنا ، هل يمكن  
أن نصف الوسيلة التي تم بها الاستيلاء على عدن ؟

يسبين من واقع الأحداث أن ( عدن ) قد تم الاستيلاء عليها  
بالقوة ، أي بالفتح ، ولكن شخذا إجراء آخر ، وهو ضم مقاطعتي  
عدن إلى الممتلكات البريطانية في الهند ، فضم عدن جاء نتيجة لهذا  
لاحتلال ، وعليه يمكن القول أن وسيلة الاستيلاء على عدن كان عبر  
طريق الفتح ، ثم عقب هذا الفتح ضم عدن إلى الهند البريطانية من  
عام (١٨٣٩-١٩٢٢) ، ثم استقلت عدن من الهند البريطانية في أبريل  
١٩٣٧م ، حيث أصبحت مستوطنة بريطانية ، نتيجة لتطبيق قانون  
الاستيطان البريطاني لعام ١٨٨٢م ، وهذا يعني أن هناك تدخلا في  
وسائل الاستيلاء على الأقاليم المستعمرة ، فيمكن أن يبدأ بالفتح  
ويختمه ضم . وأيا كان الحال ، وبغير التماثل ، فإن النتيجة  
في النهاية واحدة ، هي تصوع الدولة ( الأقليم ) لسيادة دولة  
أخرى ، ولقد انبثقت السيادة ، أي مركزها القانوني ، فيحصل  
مركزها إلى مركز سابق نتيجة بضرعها خضوعا نام لسيادة دولة  
أخرى . ومن ثم يكون مركز عدن القانوني مركزا سابقا لفقدانها  
السيادة ، نتيجة هيمنة دولة أجنبية عليها هيمنة كاملة .

ويحتج دستور مدن ١٩٢٦م مشيء دولة عدن . لأن ميلاد عدن  
ككيان منير له شعبه الخاص وإقليمه الخاص وسطته الخاصة ، هذا  
بمدر هذا الدستور في أول أبريل ١٩٣٧م .

#### التلخيص :

- وبالحال في هذا القسم الموضوعات التالية .
- الدولة ومفهومها وتعريفها طبيعة دولة عدن في ظل  
دستور ١٩٢٦م .
- تعريف الدستور ومصادره .

## الباب الأول

### المبادئ الدستورية العامة

ودستور مدن ١٩٣٦

#### تمهيد وتقسيم

نعالج في هذا الباب الموضوعات التالية .

- |        |                                |
|--------|--------------------------------|
| أولا : | الدولة ودستور مدن ١٩٣٦ .       |
| ثانياً | الدستور ومصادره                |
| ثالثاً | الخصائص العامة لدستور مدن ١٩٣٦ |



## الفصل الأول

للدولة ودستور مدن ١٩٣٦

#### تمهيد .

تساؤل في هذا الفصل الدولة عن حيث مفهومها وتعريفها وأصولها ، ثم طبيعة الدولة بدستور مدن ١٩٣٦ .

#### \* الدولة

ذ كان يمكن أن نرى ظاهرة الدولة المعاصرة المسماة  
أواخر القرن الخامس عشر ، حين تكونت الممالك الحديثة في أوروبا  
بعد انهيار عصر نظام الاقطاع الذي ساد في العصور الوسطى ، إلا أن  
هذه لم تكن الصورة الوحيدة في نظم الدولة ، ومنه فصورها تتغير



عبارة عن التشخيص القانوني لشعب ما ، وهي بذلك موضع أساس السلطة العامة ، ويطلق على جماعة مستقلة من الأفراد المجتمعين الذين يعيشون جمعة دائمة على أرض معينة بينهم طبقه حاكمة وطبقة محكومة (١)

وتأسيسا على ما تقدم فإنه يمكن أن نلخص عناصر الدولة كما يلي (٢) :  
الشعب ، والأقليم ، والسلطة السياسية .

### أنواع الدول

تنقسم الدول كما هو معلوم الى اقسام عديدة ، فمن حيث السيادة أو السلطات تنقسم الدول الى دولة سامة السيادة وإلى دولة باقية السيادة ، والدول الباقية السيادة تنقسم الى أنواع ، فهناك الدولة المحمية والدولة التابعة والدول الواقعة تحت الانتداب والممتلكات الحرة ( الدومسيون ) والدول المستعمرة . (٣)

- 
- (١) السيد ميري ، مبادئ القانون الدستوري ص ٤ طبعة ١٩٤٩ .
  - (٢) وحيد رافت ، ووايتاير هيم ، القانون الدستوري ص ٣٠ .
  - أيضا مومن خليل ، المظم السياسية والقانون الدستوري ص ٢٦-٢٧ .
  - طبعة ١٩٧١ .
  - وأيضا محمد كامل سيلة ، المظم السياسية والحكومة ص ٢٢-٣١ .
  - (٣) علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ص ١١٤-١٥٠ .
  - أيضا ، حامد سلطان ، عائشة راسب ، صلاح الدين عمر ، القانون الدولي العام في وقت السلم ص ١٢٧-١٣٦ .
  - وأيضا ، وحيد رافت ، ووايتاير هيم ، القانون الدستوري ص ٣٠ .
  - وأيضا محمد كامل سيلة ، المظم السياسية ( الدولة والحكومة ) ص ١٦١-١٧٢ .

خارج روما والذين أصبحوا يخلعون الأرض ، وفي رواية أخرى أنها اشتقت من كلمة Colonia والتي تعني بها الأرض المحتلة ، وهذا يعني أنها المصنوعة (١) ، والمادة ٢/٨ من قانون التفسير البريطاني لعام ١٨٨٩م يقصد بلغة مستعمرة أي جزء من ممتلكات تكسون مملوكة ملكية مطلقة للساح البريطاني (٢)

ويوضح السير كيث (٣) Kenneth Roberts أن استعمال هذا اللفظ بانتظام ، ولكن يصعب تعريفه بدقة للشخص العادي ، ربما يسهل له أن ذلك مجرد تكرار لفظ مستعمرة لأن المستعمرة والأقليم ليسا تكون للساح البريطاني سلطة عليها لابد أن تكون مستعمرة تابعة للساح البريطاني ، ولكن يبدو أن مختصره ومفلسفه الألفاظ العامة يقصدون أن يكون أكثر دقة من ذلك بإطلاق كلمة ساح على كلمة مستعمرة ، وهذا تكرار للفظ والمعنى ، فيصعب إيجاد تفسير له إلا للذوق في استعمال اللفظ .

ويقول آرثر (٤) Arthur أن المستعمرة جزء من ممتلكات الساح ، ويكون الأشخاص الذين ولدوا فيها رعايا بريطانيون British Subjects ، وكل التشريعات بالنسبة للممتلكات البريطانية تعتمد عليها .

(١) مؤلف Sir Kenneth Roberts-Wray Commonwealth and Colonial Law P. 40.

(٢) أنظر المادة ١-١- البند ٢- من قانون التفسير البريطاني عام ١٨٨٩م .

(٣) مؤلف Sir Kenneth Roberts-Wray عن Commonwealth and Colonial Law. ص ٤١ ، المملكة المتحدة ، طبعة ١٩٦٦م .

(٤) مؤلف آرثر ، عن The Government of the British Empire. P. 464, London 1935.

## الفصل الثاني

### الدستور ومصادره

==

#### تمهيد

تتألف من تعريف الدستور ثم مصادر الدستور بمقتضى المادة  
وأخير مصادر الدستور العرفي .

#### المبحث الأول

##### تعريف الدستور

==

يمكن تعريف الدستور من ناحيتين مختلفتين ، السامية الشكلية  
والنسبية الموضوعية .

المعنى الشكلى للدستور يقصد بالوثيقة الدستورية مجموعة  
القواعد المدرجة في الوثيقة المسماة بالدستور ، والتي تصدر عن  
السلطة التأسيسية والتي يشيع لى إدارتها إجراءات وأشكال خاصة  
تختلف عن تلك الخاصة بالتشريعات العادية . فهذا هو الدستور  
بالمعنى الشكلى<sup>(١)</sup> أو بمعنى آخر تلك الوثيقة التي تتضمن قواعد  
تهدف غالبيتها إلى بيان نظام الحكم وهي جميعا ، أي جميع القواعد

(١) عبد الحميد كمال حشيش ، الوجيز في القانون الدستوري ص ٨٩ ،

دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٩ م .

أيضا : يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية

ص ١٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٤ م .

أيضا ، شروب بدوي ، النظام الدستوري العربي ١٧-٢٠ م .

أيضا ، إبراهيم عبد العزيز شيبا ، تحليل النظام الدستوري

بجمهورية مصر العربية ص ٦-٨ ، دار المطبوعات الجامعية

الاسكندرية ١٩٧٨ م .

والعلاقة بين الهيئات الحاكمة والمحكومين<sup>(١)</sup> أو بمعنى آخر يقصد بالدستور متى حدثنا على وجه التدقيق والإيجاز تلك المجموعة من القوانين والمؤسسات والأعراف المنبثقة من مبادئ عقلانية ثابتة ومحددة ، والتي تشكل النظام الذي والمقت الجماعة على أن يحكمهم بمقتضاه<sup>(٢)</sup> . والدستور بهذا المعنى يشير إلى كامل نظام الحكم في القطر أي إلى مجموعة الأحكام التي تنفخ وتنظم الحكومة ، وبهذا المعنى فإن المملكة المتحدة دستورا لأن لديها نظاما للحكم شاملا ومركب .

كما أن هناك من يجمع بين تعريف الدستور بمفهومه الشكلي والموضوعي . ويعرف الدستور على أنه هو القانون الأساسي الذي ينظم حكومة الدولة وعلاقات الأفراد في المجتمع ككل ، ويمكن أن يكون مدونا في وثيقة أو مجموعة وثائق معلنة في وقت معين بواسطة السلطة صاحبة السيادة . ويمكن أن يكون نتيجة لتشريعات البرلمان السامية والقوانين العادية و لأحكام والمواثيق الثنائية والتقاليد العريقة ، وهي مختلفة الأصول متباينة القيمة<sup>(٣)</sup> .

وتأسيسا على ما تقدم فاشنا إذا طرحنا جانباً تفهيم الدستور من الناحية الشكلية والموضوعية حيث أن هذا التقسيم لا يمكن

(١) عبد الحميد سير دابر ، القانون الدستوري ص ١٦٩ ، مطبعة سيد وهبه ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) مؤلف Wade and Phillip عن القانون الدستوري والإداري ص ٢ ، المملكة المتحدة ، طبعة ١٩٧٧ م .

أيضا . مؤلف Wheare عن الدساتير الحديثة ص ٢ طبعة ١٩٧٥ م .

(٣) مؤلف Charles Borgeadu عن إضافة وتعديل الدستور الأمريكي ، ص ٧ طبعة ١٨٩٥ ، لندن .

بمقديم مشروعات القوانين الى المجلس التشريعي ، فكونت هذه الوثائق  
في مجموعها دستور عدن عام ١٩٣٦ (١٩٣٦-١٩٥٨) .

وعليه فاساسا نقول انه كان في عدن دستور أو النظام  
الاساسي لمستعمرة عدن Principle Order الذي نظم سططات  
الدولة أو نظام الحكم ، وعليه فانا بهذا المعنى نقول ان هناك  
دستورا أو نظاما دستوريا ، لا يختلف هذه الالفاظ الا في حيث  
السميات ، فأم الجواهر فواحد - ويتفق رأينا هذا مع الرأي القائل  
بانه يمكن للدولة الناقصة السيادة أن يكون بها دستور .

وقد استند الفقه في تأسيس وجهة نظره على ان الدولة الناقصة  
السيادة ، اذا استطاعت أن تنظم سلطانها الداخلية في وثيقة معينة  
فان هذه الوثيقة تسمى دستورا (١)

وأوضحنا الوثائق الدستورية التي صدرت من عام ١٩٣٦ حتى عام  
١٩٥٨ ، وشكلت في مجموعها دستور عدن ١٩٣٦-١٩٥٨ ، ويكن لاشك يظل  
هذا الدستور ناقصا من حيث أنه لا يمكن لشعب المستعمرة أن يعبر  
أو يعدل هذا الدستور سوا بطريق مباشر أو عن طريق مجلسه  
التشريعي ( السلطة التشريعية ) .

وبعد ان انتهينا من تعريف الدستور ، وخلصنا الى ان معنى  
دستورا أو نظاما دستوريا ، فانا سوف نوضح مصادر هذا الدستور .

= وعلى حقوق المجلس رامتيازاته . ولد صوت الترجيح ( ١٥١  
ساعات الأصوات ) .

أنظر . حارث سيمان الفاروقي في المعجم القانوني ، انجليزى  
عربى ص ٦٥٢-٦٥٤ ، طبعة ١٩٧٠ . مكتبة لبنان ، بيروت .  
(١) إير هيم عبد العزيز شيخ ، تحليل النظام الدستوري لجمهورية  
مصر العربية ص ٢٥ . دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية  
طبعة ١٩٦٨ . أيضا مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام الدستوري  
للجمهورية العربية المتحدة ، ص ٧٨ ، طبعة ١٩٦٦ م .

## المبحث الثاني

### مصادر الدستور بمفهوم عام

==

تعني كلمة مصدر القانون الأصل الرسمي للقاعدة التي تمنح القوة القانونية لتلك القاعدة<sup>(١)</sup>. وقد يقصد بمصدر القانون السلطة التي تمنح القواعد القانونية قوتها الملزمة<sup>(٢)</sup> ويعرف المصدر في هذه الحالة بالمصدر الرسمي للقانون .

وقد يراد بالمصدر الأصل التاريخي الذي استمد منه القانون قواعده ، فمثلاً يعتبر القانون الروماني المصدر التاريخي لأكثر قواعد القانون الغربي ، كما أن القانون الفرنسي المصدر التاريخي لعالمية أحكام القانون المصري<sup>(٣)</sup>.

وقد يقصد بالمصدر المادي المصح الذي تستقي منه مادة وجوه القاعدة القانونية ، مثل المجتمع وقيمه وأوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فضلاً عن ظروفه التاريخية ، أي المادة الأولية للقاعدة القانونية<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) مؤلف Wade and Phillip عن القانون الدستوري و لإداري ص ٩ الطبعة السابعة ، المملكة المتحدة ١٩٢٢ .
  - (٢) شمس مرغني علي القانون الدستوري ص ٨٢ عالم الكتب القاهرة ١٩٧٨ .
  - (٣) محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ص ٣٢ القاهرة طبعة ١٩٧١ .  
أيضاً ، شمس مرغني علي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
  - (٤) عبدالحصيد خشيش ، الأخير في القانون الدستوري ص ٤٤ ، دار النهضة العربية ، طبعة ١٩٧٢م القاهرة .  
أيضاً ، يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ص ٢٧ ، دار النهضة العربية ، طبعة ١٩٧٤ ، القاهرة .

يأتى العرف<sup>(١)</sup> فى مقدمة دستورها ، ثم التشريع ، فالقوانين  
القضائية والعرف البرلماني<sup>(٢)</sup> ، والعادات الدستورية ، لا أن هناك  
خلافاً حول قوتها الملزمة<sup>(٣)</sup> ، كما أن باصمام بريطانيا للمنبوق  
الأوروبية المشتركة ١٩٧٢ ، أصبح قوانين المجموعة الأوروبية<sup>(٤)</sup>  
بمقتضى معاهدة روما ، أحد المصادر لدستور البريطانى .

هـ

- 
- (١) شروت بدوى ، النظام الدستورى العربى ص ٣٨ طبعة ١٩٦٤ ، دار  
النهضة العربية ، القاهرة .
- (٢) مؤلف Wade and Phillip عن القانون الدستورى  
والادارى ، ص ٩-٢١ ، لندن ١٩٧٧ .
- أيضا مؤلف : Smith القانون الدستورى والادارى ،  
ص ٣٩-٤١ طبعة لندن ١٩٧٧ ، الطبعة الثالثة .
- (٣) مؤلف Wade and Phillip عن القانون  
الدستورى والادارى ، ص ١٦ ، ١٧ .
- أيضا مؤلف : Dicey عن مقدمة فى دراسية  
القانون الدستورى ، ص ٢٧ ، الطبعة العاشرة .
- أيضا : Ivor Jennings عن القانون الدستورى ،  
ص ١٠٢ ، ١٠٦ ، الطبعة الخامسة .
- (٤) S.A.De Smith, Constitutional and Administrative Law. P. 42. (١)

### المبحث الثالث

#### مصادر النظام الدستوري المدني

##### تمهيد

أومحدا أن مصادر الدستور تختلف حسب طبيعة الدستور ، فإذا كان الدستور مكتوبا ، فإن مصدر هذا الدستور هو الدستور نفسه (١)

أما إذا كان الدستور عرفيا ، فإن مصدر هذا الدستور هو العرف (٢) ، أو العادات التي طرأت في المجتمع ، وعباد الناس فيها وأصبحت ملزمة لهم حكاما ومحكومين .

بيد أنه إلى جانب الدساتير المكتوبة صدرت قوانين عديدة ، غير أنها تعالج مسائل ذات طبيعة دستورية ، مثل قبول الانحياز كما أنه إلى جانب الدساتير المكتوبة ينشأ عرف دستوري (٣) ، فيقبله الحكام والمحكومين ، ويكون هذا العرف الدستوري ، أما عرفا محدلا أو مكملا أو مفسرا للدستور .

---

(١) يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ص ٢٩ .

(٢) رمزي الشاعر النظرية العامة للقانون الدستوري والمظالم الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ص ٧٩ .

(٣) طهية الجرف ، القانون الدستوري ص ١٠٤-١١٧ مكتبة القاهرة الحديثة ، طبع ١٩٦٤ .

أيضا ، فؤاد العطار المظم السياسية والقانون الدستوري ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

أيضا : شروت بدوي ، النظام الدستوري العربي ص ٦٣-٧٩ .



أي مسألة لم يتطرق إليها الدستور ومنها .

١- قانون لاسخبات العام لعام ١٩٥٥<sup>(١)</sup> الذي يبين الشروط الواجب توافرها في الساحب ، وتقسيم الدوائر ، وعمليه التوثيق و لاقتراع . الح .

٢- قانون تعديل قانون الانتخابات العام لعام ١٩٥٨<sup>(٢)</sup> ضمن اجراءات شكلية غير جوهرية .

٣- قانون امسيارات وحصانات المجلس التشريعي رقم ١٩ لعام ١٩٥٦<sup>(٣)</sup> ، الذي وضع ، امتيازات وحصانات أعضاء المجلس التشريعي .

٤- اللائحة الداخلية للمجلس التشريعي<sup>(٤)</sup> التي ضمت مبادئ دستورية هامة ، ونظمت اجر " ب جلسات المجلس التشريعي ، وكيفية دعوة المجلس وانتقاد جلساته ،

٥- قانون تسجيل الوادى لعام ١٩٤٩<sup>(٥)</sup> . الذي يبين الشروط الواجب توافرها في السادى ، وكيفية تسجيل السادى .

---

(١) أنظر قانون الاسخبات لأعضاء مجلس عدس التشريعي رقم ٢٥ لعام ١٩٥٥ .

(٢) أنظر قانون تعديل قانون الانتخابات العام لعام ١٩٥٥-١٩٥٨ .

(٣) أنظر قانون ، امتيازات وحصانات المجلس التشريعي رقم ١٩ لعام ١٩٥٦ .

(٤) أنظر اللائحة الداخلية رقم ٣/٥٣٨٧ لعام ١٩٥٦ .

(٥) أنظر قانون تسجيل الوادى لعام ١٩٤٩ .

ولم تنشأ في عدن إلا قواعد عرفية دستورية مكملة مشر  
الاعتراف بالتبويضات السياسية ، حيث لم يذون دستور عام ١٩٣٦ ولا  
تعديلاته أي قاعدة بشأن التنظيمات السياسية ، وإنما صدر قانون  
سجل الوادي عام ١٩٤٩ . وفي ظل هذا القانون تكونت التنظيمات  
السياسية وامرأف بها النظام الدستوري عرفاً ، حيث شاركت بعضها  
في الحكم والبعض الآخر كنوا كقوة سياسية ضاعطة .

ولذلك قد يمتأ عرف دستوري مكمل للدستور ، لأن المقصود  
بالعرف الدستوري المكمل هو الذي ينشأ حكماً حديداً ، لأنه يظهر  
لعلاج مشكلة لم يحالجها المشرع الدستوري ، أو لسد نقص فـسـي  
الأحكام المكتوبة . فالعرف المكمل يملأ الفراغ الذي تركه المشرع  
لدستوري في أمر من الأمور ، ويظم المسائل الدستورية التي أغفل  
المشرع الدستوري تنظيمها .<sup>(١)</sup>

وكذلك لقد نشأت قاعدة عرفية دستورية هي حق أعضاء الملطة  
النشريعة في توجيه الأسئلة<sup>(٢)</sup> إلى أعضاء الملطة التنفيذية ،  
وهذه القاعدة قد أقرها الدستور ، ونظمها قاعدة عرفية دستورية  
لمرء الفراغ الذي تركه الدستور . ولهذا يكون في عدن عـسـوف

== والنظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة من ١٤٢-١١٩٠  
أيضاً فواد الطار ، المظم الباي والقانون الدستوري  
من ١٨٧-١٩٠

أيضاً ، ماجد راعد ، القانون الدستوري من ٢-٤ .

(١) شروت بدوى ، النظام الدستوري العربي من ٧٠ .

(٢) أنظر محاضر مد اولات المجلس التشريعي الباي لمستعمرة عدن ،  
والمعقد في قاعة المجلس (كنيتر) في يوم الاثنين ٨ يونيو ١٩٥٩ .  
أيضاً : أنظر خطاب حاكم عدن إلى وزير المستعمرات البريطاني  
يتضمن المقترحات المتعلقة بالتنظيرات الدستورية في مستعمرة  
عدن ، نشر في جريدته (الحاريف) جريدته عدن الرسمية العدد رقم ٥٢  
في ١١/١١/١٩٥٧ م .

### الفصل الثالث

#### المبادئ العامة لدستور ١٩٣٦

##### مقدمة

يعتبر دستور عدن ١٩٣٦ ميثاق دولة عدن المستعمرة أو ( مستعمرة عدن ) لأن ميلاد عدن ككيان مميز يبدأ من تاريخ صدور هذا الدستور في غرة أبريل ١٩٣٧ ، ويستأول لها الخصائص الشكلية والموضوعية بدستور عدن ١٩٣٦ .

### المبحث الأول

#### الخصائص الشكلية لدستور ١٩٣٦

تنقسم الدساتير من حيث الشكل إلى دساتير مكتوبة ودساتير عرفية .

##### \* الدستور المكتوب .

هو الذي يصدر في وثيقة أو عدة وثائق من السلطة التشريعية والتي ينبع في أمدها اجراءات وأشكال تختلف من تلك الخاصة بالتشريعات العادية . (١)

(١) عبد الحميد كمال حشيش ، الوحيير في القانون الدستوري ص ٨٩ .  
أيضا ، عبد الحميد مولى ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ص ٨٥ ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار المعارف .  
أيضا ، فؤاد العطار ، نظم السياسة والقانون الدستوري ص ١٧٣ .  
د.ر البهجة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ .  
أيضا : عبد الفتاح حمن ، مبادئ النظام الدستوري في الكويت ص ٣٠-٣٤ .

أيضا ، يحيى الحمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ص ٥٩ ، طبعة ١٩٧٤ .

والتي نظمت السلطات في مستعمرة عدن وهيئة وظائفها .

تقسيم الدساتير من حيث وضعها .

من ظاهرة تدوين الدساتير الحديثة بدأت في القرن الثامن عشر ، حيث ألفت المستعمرات البريطانية ( الولايات الأمريكية ) على الأقل ، فصنعت لها دساتير ينظم هيأتها بوثيقة مكتوبة ، وارتبطت الدساتير بالحركة الديمقراطية ، وانتشار مبدأ سيادة الشعب ، وعندها فإن حركة تدوين الدساتير أصبحت شاملة ، وبكسر ذلك لا يعني أن الدول ذات الدساتير العرفية غير المدونة تعيش تحت جناح الاستبداد أو الحكم المطلق ، بل ربما العكس تماماً ، فبريطانيا أم الدستور العرفي يهرّب بها المثل كدولة ديمقراطية كلاسيكية ، بينما كثير من الدول بها دساتير مكتوبة ، نجد شعبها مكبلاً ، وتصبح الحرية نظرية ، ولا معنى لها .

وقد جرى البعض على تقسيم طريقة وضع الدساتير إلى أربعة أساليب (١) : أسلوب المدحة ، فأسلوب العقد ثم أسلوب الجمعية التأسيسية ، فأسلوب الاستفتاء الشعبي ، إلا أن البعض قد لاحظ أن

(١) عبد الحميد كمال حشيش ، الوجيز في القانون الدستوري ص ١٠٥ - ١٢٨ .

أيضا : طعيمة الجرف ، القانون الدستوري ص ٨١-٩٤ .

أيضا : رمزي الشاعر ، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٨-٩٩ .

أيضا يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ص ٤٧-٥٨ .

أيضا : وحيد رأفت ورويت ، إبراهيم ، القانون الدستوري ص ١٦ .

أيضا : شروت بدوي ، النظام الدستوري العربي ص ٤٤-٥٢ .

أيضا ، السيد صيري ، مبادئ القانون الدستوري ص ٢٩٥-٢٩٦ .  
طبعة ١٩٤٦ .

أيضا ، عثمان خليل عثمان ، القانون الدستوري ص ١٣٨ مطبعة الأهالي  
بعداد ١٩٣٩-١٩٤٠م .

واما أن يصدر الدستور عن طريق الجمعية التأسيسية وذلك في أن ينتخب الشعب هيئة خاصة تقتصر مهمتها على وضع الدستور ، وتسمى هذه الهيئة ( الجمعية التأسيسية ) . ويعتبر الدستور سبائيا بمجرد أن تضعه هذه الجمعية وبهذه الوسيلة يضع الشعب الدستور بواسطة ممثليه الذين اختيروا خشيما لهذا الغرض .

ويعتبر هذا الأسلوب في وضع الدساتير الأسلوب الديمقراطي بكونه من صنع رادة الشعب وحده أو ممثليه . وقد اتبعت الولايات المتحدة هذا الأسلوب في وضع دستورها الصادر سنة ١٧٨٧ (١)

واما أن يصدر الدستور عن طريق الاستفتاء الدستوري : - قد يؤثر الشعب أن يشترك بنفسه في مباحرة الملطة التأسيسية الأصلية ، فيوجب استخدام أسلوب الاستفتاء الدستوري كطريقة لوضع الوثيقة الدستورية . (٢)

(١) فؤاد البطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري ص ١٧٠ .

أيضا : حسن طيب ، النظم السياسية والقانون الدستوري ص ٥٣١ طبعة ١٩٧١ .

أيضا : رمزي الشاعر ، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ص ١٠٧ سنة ١٩٧٠ .

أيضا : طعيمة الجري ، القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة ص ٩٢-٩٣ .

أيضا شمس مرغسي عيسى ، القانون الدستوري ص ٥٣-٥٤ .

أيضا : يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ص ٥٥-٥٥ .

أيضا : شروت يدوي ، النظام الدستوري العربي ، ص ٥٣ .

أيضا : عبد الفتاح حسن ، مبادئ النظام الدستوري في الكويت ص ٥٩-٦٣ .

(٢) رمزي الشاعر ، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظام

الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ص ١١٠-١١١ .

الدساتير كانت ترجع شأنها إلى معاهدات دولية كدستور ١٨١٥ للمملكة بولندا ، ودستور عام ١٨١٧ لدوقية فاروسفيا ، ودستور الامبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ م .

#### \* تشكيل دستور عدن \*

يتبين من الاطلاع على ديباجة دستور عدن ١٩٢٦ أن ملك بريطانيا ( صاحب السيادة ) أعد مسودة الدستور باستشارة مجلسه الخاص ، بموجب أمر مجلس Order in Council<sup>(١)</sup> ثم عرض على البرلمان البريطاني بالمملكة المتحدة ، ثم أعيد للملك للمصادقة عليه ، كشأن أي قانون صادر من البرلمان البريطاني . وللدلالة فاسم إذا تفحصنا دستور مستعمرة عدن نجد أنه وضع بموجب قانون عادي من البرلمان البريطاني ، كشأن القوانين العادية الصادرة في المملكة المتحدة . وعلى ضوء ما تقدم ، هل يمكن أن نكيف دستور عدن باحد الأساليب السابقة لوضع الدساتير ، خاصة ( للمحة والعقد والجمعية التأسيسية أو الاستفتاء الشعبي ) ؟ الإجابة بطبيعة الحال بالنسبة لعقد أو الجمعية التأسيسية ، ولاستفتاء ، يجب أن نطرحه جانباً ، ولكن هل يمكن أن نكيفه عن طريق المحة ؟

منادى استيعاد أي أسلوب من الأساليب السابقة في وضع دساتير المستعمرات البريطانية ، واعتبره أنها صادرة بمقتضى قانون عادي<sup>(٢)</sup> ، ولكن هل يمكن الاكتفاء بهذا التكيف للدساتير المستعمرات البريطانية بما فيها بطبيعة الحال - مستعمره عدن ؟ الواقع أن علينا أن نبحث أولاً مفهوم كلمة محة على افتراض أن أسلوب المحة هو أقرب إلى كيف أسلوب دساتير

(١) مولف Sir Kenneth Roberts-Wray

عن الكومنولث وقانون المستعمرات ص ١٤٢-١٤٥ .

(٢) وحيد رافع ، رواية ابراهيم ، القانون الدستوري ص ٢٧ .

\* تقسيم الدساتير من حيث مناهج تحريرها إلى :

دساتير قصيرة ، دساتير مطولة .

**النوع الأول** يتمثل في الدساتير ذات الطابع الأوروبي ، حيث تنقسم بالقصر ، إذ لا تتناول عادة إلا ما يتصل بالتنظيم السياسي للدولة . وينترك التنظيم التفصيلي للقوانين واللوائح . وهذا النوع يتميز كذلك بالترتيب والنقسم المنطقي .<sup>(١)</sup>

**النوع الثاني** يضم الدساتير ذات الطابع الأمريكي . حيث تحوي على العديد من المواد ، وهي على طوعها تقتصر إلى القسم المنطقي . ويعرى سبيل هذه الدساتير العديد من الضمانات التي عدم الثقة في المشرع العادي .<sup>(٢)</sup>

\* دستور عدن مطول وغير مرتب .

يلاحظ أن دستور عدن يحثوي على ثمان وثلاثون نحتوي على مراد كثيرة ومتعددة ومتفرعة . مما يجعل المرء من الوهلة الأولى يختلط عليه أيهما المادة الأصلية من الفرعية وعلى سبيل المثال فالمادة ٢ من أمر عام ١٩٤٤ م<sup>(٣)</sup> تشير إلى إلغاء المواد ٨- و ٩- و ١٢- و ١٢- و ٢٥- من دستور ١٩٢٦ ، ثم يحس محلها المواد ٨<sup>(١)</sup> و ٨<sup>(٢)</sup> و ٨<sup>(٣)</sup> و ٨<sup>(٤)</sup> . وهكذا بالنسبة للمواد الأخرى ، فعدد الترقيم يجعله غير متسلسل ، ويبعده عن الترتيب المنطقي السليم ، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى عدد الوثائق ، وأن كل وثيقة نظم نظاماً في الدستور لم يورده الدستور ، أو تعدد

(١) عبد الحميد كمال حشيش ، الوجيز في القانن الدستوري ص ٩٠ .

(٢) عبد الحميد كمال حشيش ، المصدر السابق ص ٩٠ .

(٣) أمر المادة ٢- من أمر تعديل دستور عدن ١٩٢٦ لعام ١٩٤٤ .

أما للدساتير الدائمة فهي التي توضع لتستمر في السريان حتى تقوم الحاجة إلى تعديلها ، ومثال ذلك دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١م ودستور الجمهورية الخامسة في فرنسا الصادر عام ١٩٥٨<sup>(١)</sup> .

إذا أعدد بالرائ القائل بتقسيم الدساتير إلى دستور مؤقت ودستور دائم ، فإنه يمكن القول بأن دستور عس ١٩٣٦م دائم . إلا أن هذه الدائمة لا يمكن إطلاقها على علاتها ، فكل دستور معرض للتغيير ، بل وللإلغاء ، ولأحظنا أن دستور عس تعرض بالفعل إلى تعديلات بمقتضى الرئاشق التي بحقتة ، واعتبرت جزءاً منه . كما أن الدستور الدائم يمكن إلغاؤه من قبل السلطة المختصة بتعديله وإلغاؤه ، متى يستبين لها أنه لا يواكب ، ولا يتفق مع التغيرات الاجتماعية والسياسية ، وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لدستور عس نفسه . فقد أُلغى بموجب دستور جديد صدر عام ١٩٦٢م .

ولذلك فنحن نتفق مع ما قاله أسادبا الدكتور عبد الحميد كمار حشيش ، بأنه " لا يسوغ إطلاق صفة الدوام على أى دستور"<sup>(٢)</sup>

### \* تقسيم الدساتير من حيث تعديلها<sup>(٣)</sup>

تقسم الدساتير من حيث كيفية تعديلها إلى قسمين: دساتير

(١) عبد الحميد حشيش ، الرمز في القاسوس الدستوري ، ص ٩١ .

(٢) عبد الحميد حشيش ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٣) ثروت بدوى ، النظام الدستوري العربي ص ٩٧-٩٨ .

أيضا ، طعيمة الجرف ، القاسوس الدستوري ص ٣١-٣١ .

أيضا يحيى الجمن ، النظام الدستوري ص ٦٤-٦٦ .

أيضا عود العطار ، النظم السياسية والقاسوس الدستوري ص ١٧٦ .



الا أنه يمكن ملاحظه أن الساج البريطاني له حق توقيف أو  
الغاء القوانين العادية الصادرة من مجلس عدن التشريعي ، كما أنه  
من حقه إصدار القوانين، بمقتضى المادة ١٤<sup>(١)</sup> من الدستور السى  
قيدتها أو حصرها بمسائل الأمن والنظام والادارة ، وهى كلها  
فى نظرها مسائل تتعلق بنظام الحكم وسيست مسائل مدنية . ولم  
يخصص الواقع فى عدن أن الشاى قد وضع قانونا يتعلق بمسائل  
مدنية خاصة بمسعمرة عدن ، وإنما ترك ذلك وشأن مجلسها  
المحلى . وعليه فإن اختلاف اجراءات وضع دستور ١٩٣٦ والقوانين  
العادية لمستعمرة عدن مد شعائرت واختلفت ، بالإضافة الى أن  
مجلسها المحلى كما أشرب لا يستطيع تعديل الدستور ، وما ذلك  
من شأن البرلمان البريطانى . وأسبب على ذلك جعلنا سميل الى  
القون بأن دستور عدن كان جامدا .

#### \* ضرورة تعديل الدستور \*

تقوم فكرة جمود الدستور على الرقبة فى تحقيق  
لاستقرار والشبات للقواعد الدستورية . غير أنه مهما قيل فى  
مشروعيه هذه الرقبة ، ومهما كانت ضرورة وفائدة تحقيق الشبات  
والاستقرار للقواعد الدستورية ، فإن النظام الدستورى للدولة لا يمكن  
أن يرسو الى الثبات المطلق<sup>(٢)</sup> لأن القواعد الدستورية توضع وفق  
الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية البائدة ، ولأن صدور  
الدستور ، ولأنه أن هذه الأوضاع تتطور وسعدل من وقت لآخر ، مما  
يستتبع عدم تجميد النصوص الدستورية نهائيا أبديا ، وذلك لابد  
من تعديل الدستور لكي يطابق مع المتغيرات الجديدة فى الدولة أو  
فى المجتمع ، وقد لا كفى تعديل بعض النصوص الدستورية لتحقيق

(١) انظر المادة ١٤ من دستور عدن ١٩٣٦ .

(٢) شروت بدوى ، النظام الدستورى العربى ص ١٠١ .

## ٤ صور تعديل الدساتير .

تختلف الدساتير المختلفة في تحديد الجهة أو الهيئة التي تملك السلطة التأسيسية المنشأة ، فقد تكون هذه السلطة التشريعية نفسها ، وقد يطلب الدستور أن يتم التعديل بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة بهذا الغرض ، وقد يشترط موافقة الشعب نفسه على تعديل الدستور حتى يصبح نافذاً ، وسنحاول هذه العور .

### ١- بعض الدساتير تجعل حق التعديل للسلطة التشريعية (١) :

تحتل السلطة التشريعية بأجزاء تعديل الدستور ، ولكن يستوجب ضرورة الحصول على أغلبية ، فمثلاً ، دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ يقرر للمجلس الأعلى السوفيتي حق تعديل الدستور ، على أن يوافق ثلثي أغلبية أعضاء المجلس الأعلى السوفيتي (٢) . كما أنه من الممكن أن يكون التعديل من اختصاص السلطة التنفيذية العادية ، ولكن بائنتراط أغلبية خاصة ، فمثلاً ، نصب المادة -١٥٧- (٣) من الدستور المصري الصادر سنة ١٩٥٣ على أنه ( لأجل تسقيح الدستور يقرر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورة وبتحديد موضوعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالانغلاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتسقيح . ولا يصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية

(١) رمى الشاعر ، النظرية العامة بقانون الدستوري صفحة ٦٥٥

طبعة ١٩٧٢ مطبوعات جامعة الكويت .

(٢) المؤلف Wheare عن الدساتير الحديثة ، صفحة (١٦) أيضاً .

أيضاً ، رمى الشاعر ، المصدر السابق ص ٦٥٦ .

٣. انظر المادة -١٥٧- من دستور ١٩٢٢م المصري . وشائيق

دستورية ، صعب ورثبت وروجع بإشراف محمود طه ص ٨٠ .

العربية التي أخذت بهذا الاجراء الدستور البلجيكي<sup>(١)</sup>.

\* تعديل دستور مدن بواسطة السلطة التي أصدرته .

أوضحنا التعديلات التي أحريت على دستور عدن وكانت كلها تعديلات جزئية لا تؤدي الى إلغاء الدستور كلية ، لكي يستطيع الدستور أن يواجه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد أحريت هذه التعديلات بواسطة السلطة التي أصدرت الدستور أي البرلمان البريطاني ، ويتفق الاجراءات التي صدر بها الدستور .

\* انتهاء الدستور

أوضحنا الفرق بين الأسلوب الجزئي لتعديل الدستور والأسلوب الكامل لانها ، وهذا يقدم الأسلوب الثاني أي إلغاء أو إلغاء الدستور كله عند عدم اتفاقه مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وتختلف وسائل إلغاء الدستور ، فبالأسلوب العادي ، أو بالأسلوب الثوري<sup>(٢)</sup>.

الأسلوب العادي يتمثل هذا الأسلوب في قيام السلطة التأسيسية أو الشعب بإلغاء الدستور .

ففي الحالة الأولى تنولي السلطة التأسيسية إلغاء الدستور إذا كان هذا الأخير قد خول السلطة التأسيسية اختصاصا بذلك . وينتقل

(١) المؤلف Wheare من الدساتير الحديثة ص ١٨ ،

(٢) عبد الفتاح حسن ، مبادئ النظام الدستوري في الكويت ص ٨٥-٩٠ .

أيضا : محمد كامل ليلة ، الفاس الدستوري ص ٩٣-٩٤ طبعة ١٩٧١ .

أيضا يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية

ص ٩٧-٩٩ .

### \* إلغاء دستور عدن بالوسائل السلمية :

لاحظنا أن كل التعديلات التي أجريت على دستور ١٩٢٦ إنما تم مع الأوصاف السياسية والاقتصادية والثقافية ثم تعاضلتها المرحلة الجديدة . فغرام ١٩٥٧ تقدمت الهيئة الوطنية بمطالب سياسية دستورية ، ومن هذه المطالب أن تكون الهيئة التشريعية منتخبة بالكامل من شعب المنطقة ، وأن يرفع القيود المقيدة لمبدأ الاقتراع العام ، غير أن هذه المطالب السياسية لم تزل لاهتمام الجدد من قبل السلطات البريطانية ، وبسبب ذلك أن ارتأت الحركة الوطنية أنه لا مفر من مقاطعة المجلس التشريعي العدني عام ١٩٥٩ ، لاسيما وأن السلطة البريطانية قد استعملت وسائل قهرية ضد الحركة الوطنية ، مثل إغلاق الصحف الوطنية .

وشهد عام ١٩٦٠ عامين أساسيين :

**أولهما :** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥١٤/١٥) الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الخاص بخصخصة الاستعمار<sup>(١)</sup> . ومنح الشعوب حق تقرير مصيرها ، وبأى أهمية هذا القرار بالنسبة لعدن فإنها بعض على الجدد الذين بين بريطانيا واليمن في جعل قضية عدن والمضائق ، أنها مراعاة حدود بين حكومتين لا قضية شعوب يطلب بالتخلص من الاستعمار ، ويسقط القرار قضية عدن " الجيوب العربي " من الحصار السياسي التي غريبه اليمن وجامعة الدول العربية

(١) مؤلف United Nations General Assembly . Information From Non Self Governing Territories : Summeries of Information Transmitted under Article 73e of the Charter of the United Nations: Report of the Secretary General, African and Adjacent Territories March 21-1962. New York.

أيضا أحمد محمد أمين ناصر (رسالة دكتوراه) عن ديبلوماسية

جامعة الدول العربية وقضية الجنوب اليمن المحتل (١٩٤٥-١٩٦٧)

ص ٣٩٩ ، كسبه النخاعة جامعة القاهرة .

## المبحث الثاني

### الخصائص المؤسسية لدستور مدن ١٩٣٦م

#### تمهيد

- يتناول في هذا المبحث .
- ١ . دور التاج في المستعمرة .
- ٢ . نظام الحكم .
- ٣ . طبيعة نظام الحكم .

#### المطلب الأول

##### دور التاج في المستعمرة

#### تمهيد :

أولاً أن مدن صارت مستعمرة التاج البريطاني في إبريل ١٩٣٧م ، وأصبحت تحكم حكماً مباشراً من قبل التاج ، يصفها إحدى ممتلكات التاج ، ولذلك فإن التاج ( الملك ) يعتبر رئيس الدولة المستعمرة ، ويباشر سلطاته بمقتضى التعليمات التي يصدرها عن طريق وزير المستعمرات لحاكم المستعمرة ، الذي يباشر سلطاته بموجب تفويض من التاج " الملك " .

- يتناول ذلك على الوجه التالي
- أولاً . الملك أو ( الملكة )
- ثانياً . وزير المستعمرات
- ثالثاً . حاكم المستعمرة

الملف ومن القوانين . يجوز للملك أو الملكة إصدار القوانين الخاصة بالأمن والسلطان وإدارة المستعمرة .<sup>(١)</sup>

الملك يملك القوانين \* . يجوز للملك أو الملكة وقبيل القوانين الصادرة من مجلس عدل التشريعي .<sup>(٢)</sup>

ثانياً : وزير المستعمرات . إن وزير المستعمرات البريطانية يكون على رأس التنظيم الحكومي لإدارة المستعمرات البريطانية ، ويكون مسؤولاً أمام زملائه في مجلس الوزراء ومجلس العموم البريطانيين بالملكة المتحدة عن السياسة في المستعمرة وإدارة المستعمرة وعن تصرف كل موظف تابع لجهاز مكتب المستعمرات<sup>(٣)</sup> ووزير المستعمرات

(١) أنظر المادة ١٤ من دستور ١٩٢٦ .

(٢) أنظر المادة ١٨ من دستور ١٩٢٦ م أمر تحديد ١٩٤٤ م .

(٣) مؤلف Study Group of Memmbers of the Royal

Institute of International Affairs

British Empire P. 136-137. من .

\* ذكر الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد في كتابه ( الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة والاقليم المصري مكنية السهفة المصرية طبع ١٩٦٠ ، ص ١٥٣ ١٥٤ ) بشأن رفع شريعات المستعمرات إلى المجلس المخصوص في لندن " تحت العهود التي منحها التاج لبعض المستعمرات ، كما نصت بعض القوانين التي أصدرها البرلمان الإنجليزي على أن التشريعات التي تصدرها المجالس السياسية في المستعمرات لا يجوز أن يتعارض مع القوانين الإنجليزية ولا مع ما أصدره البرلمان في شأن تلك المستعمرات من قوانين ، والاكات باطنة وعديمة القيمة .

وقد مارست الحكومة الإنجليزية في المستعمرات المعروفة باسم مستعمرات الملكة Royal Colonies رقابة مزدوجة على أعمال المجالس التشريعية . وذلك ، أولاً من طريق التعليقات الموجبة للحكم المستعمرات ، وثانياً : عن طريق اشتراط رفع شريعات المستعمرة إلى لندن بموافقة عليها أو رفضها بمعرفة المجلس المخصوص . Privy council

الادارى ويستطرد قائلا ان اوتوقراطية الحاكم هي المنهج الذى قام عليه الحكم الامبراطورى ، وتنسق سيطرته على الامبراطورية اتسار الثورة الأمريكية ، فالحاكم هو رئيس الحكم السفيدى الفعلى ، واذا كان هو ممثل الملك من جهة فهو أهم من رئيس الوزراء فى مجال سلطته من جهة أخرى ، بيد ان التعبيرات المجازية والتشبيهات المستقاة من الحكم الاوربي الحديث لا تنقى بهذا العرض فى وصف نظام المستعمرة البريطانية ، واكثر اسماط الحكم شيها بحاكم المستعمرة هو الملك التيودورى<sup>(١)</sup> Tudor Sovereign ان صفة الحاكم فى المستعمرة البريطانية ورئاسة الولايات المتحدة ترجعان الى أب واحد وهو صفة الحاكم القديمة فى المستعمرة البريطانية ، ونحذر ان فى كيفية مختلفة من الملكية البريطانية ، ان الرئيس الأمريكى عبارة عن جورج الثالث باستثناء بعض امياله الملكية . وحاكم المستعمرة عبارة عن جورج الثالث ، ووزارة من الموظفين المطيعين ضمنها له مكانته ووظيفته بدلا من مدينيين مرسطين يحكمهم صلات الاهتمام والولاء الشخصى الواهية ، ونزيده أغلبية من أهلها الملك فى الهيئة التشريعية ، ان مكانة حاكم المستعمرة فى الأركان السابقة من تاريخ الامبراطورية البريطانية أخذت فى الاتساع والتعظيم لتكون مكانة الحاكم فى مستعمرات التاج ، بينما كادت فى نفس الأثناء تتطور فى الولايات المتحدة لتصبح انتخابية على نحو شعبى بطريق فصل السلطات لأكثر فعالية ، وبالفء الرخايف الملكية ، وتتوسط تكون مكانة حكام الولايات ومكانة رئيس الاتحاد .

ان الرئيس ليس مخاطا باليهرج ، ولا يغرم تلك الآداب السوكية الى يتوفر للحكام الاستعماريين فى المستعمرات البريطانية ، حتى تلك التى فى الدرجة الثانية ، ان جمع شخص الحاكم بين الأبهة

Encyclopaedia Britannica, Macropaedia - 3-  
Bolivia cerventes. P. 220 Printed U.S.A. 1975.  
England under the tudors 1485-1603.

وهي تخرج عن الدراسات الدستورية . أم الحاكم في المستعمرة  
البريطانية فإنه يعين من قبل الملك بمقتضى تفويض من جلالة  
وسا ، على ترشيح ونصيحة وزير المستعمرات البريطانية ، بمقتضى  
أمر مجلسي (١) order in council .

\* تعيين الحاكم في عدن :

نص المادة ٥ من دستور ١٩٢٦ بمستعمرة عدن بأنه سيكون  
أمر تعيين الحاكم بمقتضى أمر التعيين الخاص بالعصب ، بحسب  
نواحيح جلالة الملك وخاتمه. (٢)

وكان يجرى اختيار الحاكم من موظفي الماج الذين سبق لهم  
العس داخل المستعمرة ذاتها مثل Tom Hickinbotham (٣)  
أو من أقاليم كانت عاصمة ساج البريطانى ، مثل ولسم لوس (٤)  
الذى كان يحكم بحر العرال فالسودان ، قبل استقلاله وبمقتضى  
استقلاله ، عين حاكما على عدن . أو كان غيرا فى دولة عربية  
مثل Charles Johnston (٥) .

(١) مؤلف Charles Jeffries . Op. Cit. P.198-199 .

(٢) أنظر المادة ٥ من دستور ١٩٢٦ .

(٣) مؤلف Tom Hickinbotham عن عدن .

(٤) محمد حسن عويشى ، اغتيال بريصائيا لعن والجـوب  
العربى ص ٧٢ .

(٥) Charles Johnston. The View from Steamer  
point three Crucial years in South Arabia  
London 1964.



## الشرع الشافعي اختصاصات الحاكم بمقتضى حاكم المستعمرة

==

تعليد .

يتناول هذا اختصاصات الحاكم بمقتضى صلاحيته في الحال التشريعي.

### أولا . اختصاصات الحاكم بمقتضى صلاحيته

كان الحاكم يتولى قيادة الجيش في مستعمرة عدن ويؤيد من الملك بالقيام بأعماله المتعلقة بمقتضى وفق التعليمات الموجهة إليه عبر وزير المستعمرات .

### - الحاكم القائد العام للجيش

بمقتضى المادة ٥ من دستور ١٩٢٦م<sup>(١)</sup> على أنه يعين حاكم وقائد عام للقوات المسلحة داخل لمستعمرة وعليه .

ويستدل من هذه المادة أن الحاكم كان القائد العام للقوات المسلحة في مستعمرة عدن .

### - الحاكم نائب الملك

نصت المادة ٦ من الدستور<sup>(٢)</sup> بأنه " يجب على الحاكم أن يقوم بكل الواجبات المتعلقة بمقتضى وفق لأي خليفة يصدر إليه حاملا توقيع وخاتم صاحب الجلالة ، وأي عيادات يمكن أن تصدر إليه ضمن توقيع الملك وخاتمته بواسطة وزير المستعمرات أو أية قواسم سارية المفعول في المستعمرة .

(١) أنظر المادة ٥- من دستور ١٩٢٦م .

(٢) أنظر المادة ٦- من دستور ١٩٢٦م .

القوة الاسماوية الا بعد مصادقه الحاكم ، وبذلك اتجه الفقه الى ان حق التصديق يعتبر حقا تشريعيا<sup>(١)</sup> ، وهو باجماع الفقهاء ، ومن يرى ان السلطة التشريعية كلها تتركز فيه ، ومن هؤلاء<sup>(٢)</sup> الفقيه الأساسي "لاباند" ومنهم العلامة "يلسن" الذي يرى ان التصديق هو السلطة التشريعية مقيدة بشرط ، ومنهم من يرى ان التصديق سلطة شريعية مستقلة كالعلامة "كاريه دي صلبير" وهم جميعا يرون فيه حقا تشريعيا<sup>(٣)</sup>.

والاتجاه الثالث : يعطى الحاكم حق الاعتراض على القوانين ، وحق الاعتراض يعطى ان الحاكم يملك حق الاعتراض على مشروع القانون يعطى الفرعة السلطة التشريعية من النظر في مشروع القانون وقسمه ثانية ، ويستصح الفرق بين حق التصديق وحق الاعتراض في ان الأول يعطى الحاكم سلطة مطلقة في ان يصدق على القانون ، اما الثاني فلا يعدو الا ان يطلب الحاكم حق مراجعة السلطة التشريعية في النظر ثانية أو كمال<sup>(٤)</sup> مستكبيه " بصدد الفقرة بين التصديق و الاعتراض في الأول عبارة عن سلطة مطلقة ، له حق تقرير ، اما الاعتراض فهو عبارة عن سلطة محددة ، أي يسمح للسلطة التنفيذية فرصة وقف ادفاع البرلمان ، وسببه الى الامناء الى يقع فيها .

(١) محسن خليل ، النظم السياسية والدستور اللبناني ، ص ٨١٦-٨١٧ لبنان ١٩٧٣ .

(٢) مصطفى أوريد فهمي ، النظم البرلماني في لبنان ص ٣٠٠-٣٠١ . لبنان .

(٣) مصطفى أوريد فهمي ، المصدر السابق ص ٣٠١ .

(٤) محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ، ص ٣٥٤-٣٥٥ ، القاهرة ١٩٦٧ .

أيضا : مصطفى كامس ، شرح القانون الدستوري ص ٢٨ .

قانون جديد ، كما أن الإصدار يخص أمر تكليف رئيس الدولة لموظفي السلطة التنفيذية لتطبيق القانون وتنفيذه في نطاق اختصاص كل منهم . إلا أن الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي يعني عن حق لأصدر أنه عن تشريعي ، وإنما يعتبره عملياً تنفيذياً ، أنه في عتقده العمل التنفيذي الأول في حياة القانون<sup>(١)</sup> فالقانون قد اكتسب له عناصره بعد موافقة الاعتراض وأصبح واجب التنفيذ ورئيس الجمهورية في النظام البرلماني هو المختص بتنفيذ القوانين .

### ٣ - الوضع في مدن

نص المادة ١٧- البند ٣ من الدستور<sup>(٢)</sup> بأنه "أي قانون صدق عليه من الحاكم يصبح نافذ المفعول بتاريخ إمدار الموافقة أو تاريخ يحدده تشريع من هذا القبيل ، أو تشريع آخر ، وأومح البند ٤<sup>(٣)</sup> من نفس المادة أن أي مشروع بقانون يحفظ رما سرفاء جامعة الجلالة . يصبح قانون بمجرد ما يجب الجلالة مصادقته عليه بمقتضى أمر جار ، أو عن طريق وزير المستعمرات ، ومن الحاكم أن يثبت هذه الواقعة بإعلان يشر في الجريدة الرسمية ، وسوف يصبح القانون ساري المفعول بتاريخ إعلانه ، إلا إذا نص في هذا القانون أو في تشريع آخر على تاريخ آخر ، يصبح فيه القانون نافذ المفعول .

ماذا يستدل من هذه المادة ٤ من الإدارات في مدن عمس شرعي ، أم عمل تنفيذي من عمل السلطة التنفيذية ٤ في صوراً

(١) مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام البرلماني في لبنان ص ٣٠٢-٣٠٤ ،

لبنان ١٩٦٩ ، الطبعة الأولى .

(٢) أنظر المادة ١٧ البند ٣ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٤٤ .

(٣) أنظر المادة ١٧- البند ٤ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦

١٩٣٦ لعام ١٩٤٤ م .

قد تكون محرومة من الحقوق السياسية في بعض المجموعات ، أي أن هذه الفئات تخرج أيضا عن نطاق أقراد المجتمع السياسي \* فإن أحدا بهذا التعريف فمما الحكم بالنسبة لهؤلاء ؟ والقانون عندما يكون ماري المفعول سيطبق عليهم كما يطبق على أقراد المجتمع السياسي ، فهد بعضهم من المسؤولية بحجة أنهم ليسوا جزءا من المجتمع السياسي ؟ وأن لاعلان خاص بأقراد المجتمع السياسي ؟ اذن هذا المدعون بطرحه جاسبا .

ونرى أن حق النشر عن مادي تكلف به السلطة التنفيذية عبر أجهزة الصحافة لأعلام الكافة به ، حتى يصبح القاسون مفعولا ، أو يخترق علم الكافة به سواء كانوا مواطنين يشتمعون بالحقوق السياسية ، أو مواطنين في المجتمع أو أقراد يعيشون مع انكسار لأي سبب من الأسباب التي يجيزها القاسون والنظام لهم ، لأن الافرام هه أن لأجانب هم الذين يدخلون البلاد شرعيا ، أي بمقتضى قو من الدولة .

وبالرجوع إلى دستور مسعرة عدن نجد في مادته ١٧ بأن القاسون يصبح ماري المفعول من شاربج اصدار الموافقة عليه ، وبالنسبة للقوانين التي تحفظ حتى مصادقة الملكة عليها ، فانه يتطلب شرها باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .<sup>(١)</sup>

ويستدل من هذا أن النشر في عدن قد تحدد في أن ينشر القوانين في الجريدة الرسمية ، ولاشك أن نشر القوانين في جريدة خير من اعلائها بوسائل رسمية مرتبة كانت أو اداعية ، لأن القوانين يرجع إليها الفرد في المجتمع كما اقتضت حاجه إليها كما أنه عندما يخالفها يواجه بها وبخاريخ شرها في الحرب .

(١) انظر المادة ١٧ البند ٣ من امر بعتدين دستور عدن ١٩٣٦ النظام

تطور تاريخي ككل النظم الإنجليزية التي نشأت مع الزمن، وتطورت حتى أصبحت تقاليد ، ولا يمكن الاخلال بها ، ويسود استفسار المبدأ القائل بأن البرلمان هو صاحب السلطة العليا ، والمقصود عندهم بالبرلمان ( الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم ) ويعيرون عن ذلك يقولهم الملك في البرلمان<sup>(١)</sup>

وقد نقلت بريطانيا نظامها السياسي الى مستعمراتها تحت المثل القائل ( ان لانجليز يحملون معهم القانون الانجليزي ، كلما استقروا في أي مكان ) ، وان التاج يملك الحق في منحهم الدستور المتمثل لسلطة السياسي الانجليزي وفق هيئة أو برلمان سياسي ، يتكون من مجلسين ، ويتم تعيين المجلس الأعلى<sup>(٢)</sup> .

واتفق الفقهاء الدستوريون على عدم النظام السياسي ، وموجرها فيما يلي<sup>(٣)</sup> :

- = أيضا مواد العصور ، النظم السياسية والقانون الدستوري ص ٢٨٨ .  
أيضا طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ص ٤٤٩-٤٦٦ .  
أيضا مؤلف Wright Patman عن حكومتنا الأمريكية ص ١ طبعه ١٩٥٤ م ، الولايات المتحدة الأمريكية .  
[١] السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ص ٧-٧٢ .  
أيضا وحيد رافت ووايب برهيم ، القانون الدستوري ص ١٢٩-١٤٢ .  
أيضا شروت بدوي ، النظم السياسية ص ١٧٥-١٧٢ .  
أيضا . مؤلف : Smith عن القانون الدستوري والإداري ص ٢٢١-٢٢٧ .  
[٢] مؤلف ، Arthur . Op. Cit. P. 400 .  
[٣] محسن خليل ، النظام الدستوري في مصر والجمهورية العربية المتحدة ، ص ٨٠ الى ١٢٢ طبعة أولى ١٩٥٩ م - ١٩٦٠ م ، المعارف بالاسكندرية .

بأعياء السلطة بالثبات عنه ، غير أن صور النظام السياسي تختلف من حيث توزيع السلطة أو تركيزها ، أي يرجع سبب هذا الاختلاف إلى طبيعة العلاقة القائمة بين السلطات العامة في الدولة وبالذات السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وعلى ضوء هذا الاختلاف ينقسم الفقه المصري صور النظام السياسي إلى ثلاثة أشكال .

- ١- النظام السياسي البرلماني .
- ٢- نظام الجمعية .
- ٣- النظام الرئاسي .

وستناول صور النظام السياسي ودستور ١٩٢٦م ، ثم نعرض للنظام الدستوري العدلي ، إذ كان قد تطور إلى نظام سياسي برلماني كما هو الحال في إنجلترا ، ثم تطور إلى النظام الرئاسي أي أخذ ببعض عناصر النظامين ، ويمكن أن نقرر مسبقاً أن النظام الدستوري قد أخذ بمظاهر النظام البرلماني والنظام الرئاسي . ومن ثم قد خرج عن الأشكال المعروفة في الدول العربية ، وهي النظام البرلماني ، ونظام الجمعية ، والنظام الرئاسي ، ومن ثم لا يمكن أن نضفه بمئة محددة من الأشكال المتعارف عليها ، وإنما يمكن أن نطور أنه نظام حكم خاص بمستمرة جعلت السلطنة الحقيقية في يد الحاكم . وهذا ما سنبينه عند كلامنا في الباب الخاص بالسلطتين التنفيذية والتشريعية وختاماتهما ، ثم العلاقة بينهما .

## تقسيم

وينقسم هذا المصطلح إلى ثلاثة فروع

- الفرع الأول : خصائص النظام السياسي بدستور ١٩٢٦م .
- الفرع الثاني : صور النظام السياسي ودستور ١٩٢٦م .
- الفرع الثالث : مظاهر النظام البرلماني والرئاسي بدستور عدلي ١٩٣٦م .

عند ١٩٣٦ لعام ١٩٥٥ . وفي عام ١٩٥٨ أعيد تشكيل المجلس التشريعي حيث أصبحت الأغلبية من الناحية النظرية للمسيحيين بجانب الرئيس وذلك بمقتضى المادة ٥<sup>(١)</sup> من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٥٨ . وتبين أن القاعدة الأساسية أصبحت بالاستحقاق والتعبير هو الانتخاب ، ولا يكفي أن يكون المجلس التشريعي بأكثرية متخبة حتى نطلق عليه بأنه مجلساً سياسياً ، وإنما لابد وأن يراون وظيفته الأساسية وهي من القوانين فعلياً لا نظرياً .

(٢) وبالرجوع إلى مفهوم النظام الدستوري العدي نجد أن المادة ١٥ تقول : " أن يكون من حق الحاكم بمشورة وموافقة المجلس التشريعي ، من القوانين التي تكفل للمسعمرة الأمن والمظالم وحسن الإدارة " . ويتبين من نص المادة أن حق من القوانين مشترك بين الحاكم كحاكم للمسعمرة - والمجلس التشريعي في سن القوانين ، بحيث أن الحاكم ملزم بمشاورة المجلس وموافاقته على وضع القوانين وسنها .

كما أن المادة ٢٢ من الدستور<sup>(٣)</sup> تقرر حق السلطة التشريعية ( المجلس التشريعي ) في اقتراح القوانين ، كما نص المادة ٣٣<sup>(٤)</sup> من لائحة المجلس التشريعي بمنح السلطة التنفيذية حق تقديس القوانين للمجلس .

- 
- (١) أنظر المادة ٥ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٥٨ م .
  - (٢) أنظر المادة ١٥ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٤٤ م .
  - (٣) أنظر المادة ٢٢ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٤٤ م .
  - (٤) أنظر المادة ٣٣ من لائحة المجلس التشريعي .

وبالرجوع الى النظام الدستوري العديني نجد أنه أخذ بهذه  
الخاصية ، حيث قررت المادة ١٦<sup>(١)</sup> من أمر تعديل دستور عديني  
١٩٢٦ لعام ١٩٥٥ أن يكون مدة المجلس ثلاثة أعوام .

### ثالثا . حطال الأعضاء من الأعضاء :

ومن خصائص النظام النيابي أن أعضاء المجلس النيابي مستقلون  
عن الأعضاء<sup>(٢)</sup> بحيث لا يجمعون لأي تأثير أو ضغط خارجي عليهم  
أو يكليفهم بشروط مسبقة ، إنما يعتبر النواب مستقلين عن  
أعضاءهم في ممارسة مهامهم في المجلس التشريعي ، لأنهم يمثلون  
الامة كلها .

وبالتحقيق في النظام الدستوري العديني نجد أن هذه الخاصية  
غير مذكورة ، ولكن من الناحية الفعلية فإن جمهور الأعضاء لا  
يخضعون على النائب أية شروط ولا يقفون عليه ، ولا يحدد دورهم  
في لحظة التصويت .

### رابعا : هو المجلس يمثل الأمة كلها

كان المبدأ المائد يحصر في أن النائب يمثل دائرته  
الانتخابية فقط ، وقد ترتب على ذلك خضوع النائب لدائرته بيد  
أن هذه القاعدة قد ولت ، وأحت محبا القاعدة الفائلة بأن

(١) أنظر المادة ١٦ من أمر تعديل دستور عديني ١٩٢٦ لعام ١٩٥٥ .

(٢) السيد صبري ، القانون الدستوري ، ص ٩٠ طبعه ١٩٤٩ .

أيضا وحيد راف ، روايت ابراهيم ، القانون الدستوري ،

ص ١٥٥ .



## الفرع الثاني

نموذج النظام النيابي ودستور فلسطين ١٩٣٦م

### تمهيد

أوضحنا أن المشاع في الغفلة الدستورية هو تقسيم النظام النيابي إلى ثلاثة أنواع .

- أولاً : النظام السياسي البرلماني .
- ثانياً : نظام الجمعية .
- ثالثاً : النظام الرئاسي .
- وستناول خصائص هذه الأنواع بإيجاز .

### أولاً : النظام السياسي البرلماني

تتلخص عناصر النظام النيابي البرلماني في الأسس

التالية<sup>(١)</sup>

(١) ثنائية الجدار التنفيذي حيث تتكون السلطة التنفيذية في هذا النظام من رئيس دولة يسود ولا يحكم فهو رمز الدولة ومركز وحدتها ولا يكون مسئولاً سياسياً ، لأنه لا يمارس سلطات فعلية ، وإنما يكون هناك مجلس وزراء يرأسه رئيس المجلس الوزراء ، أو وزير أول يتولى السلطة الفعلية وهم اختياره من قبل الرئيس ، ويكون من حزب الأغلبية في البرلمان ، بحيث ينتج عن الوزارة وتتسم مع بعضها ويكون مسئولاً أمام البرلمان

(١) مؤيد العطار ، المظن السياسية ، ص ٢٩٤-٢٩٧ .

أيضاً : محمد كامل ليل ، المظن السياسي ، ص ٦١٣ .

أيضاً : شروب بدوي ، المظن السياسية ، الجزء الأول ، ص ٢٨٦ إلى ٢٩٦ .

أيضاً : إبراهيم درويش ، المظن السياسي ، ص ١٣٢ إلى ١٦٦ .

أيضاً : محسن خليل ، المظن السياسية والفاسون الدستورية ص ٢٥١-٢٦٠ ، طبعة ١٩٧١ ، دار المعارف ، الإسكندرية

هذه الأعمال منها من صاغ الوزارة المستولة وحدها (١).

## (٢) المساواة والتوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

وهذه التوازن لا يكون نتيجة للمساواة بين السلطتين من تدخل وتفاعل على درجة واحدة ، فلكل من السلطتين على السلطة الأخرى نفس الدرجة من التأثير ، فالسلطة التنفيذية ليس لها أي دور في اختيار أعضاء البرلمان ، أو في التنظيم الداخلي لكل من المجلسين ، بل يقوم كل مجلس بوضع لائحته الداخلية بنفسه ، وبشكل مستقل ، وبمكتبه الخاصة (٢) ، أما من حيث الرقابة فالمبدأ الذي بينهما فانه يعطى السلطة التنفيذية الحق في دعمه البرلمان إلى الاعتقاد والحق في فرض دوره بصفاته أو طاقته (٣) ، وبالمقابل يعطى السلطة التشريعية حق توجيه الأسئلة والاستجابات للوزراء (٤) وفي تكوين لجان التحقيق أو الرقابة على أعمالهم ، بل وفي سحب الثقة من الوزارة (٥) أو ما سمي بالمسئولية الجماعية النظامية بوزارة (٦) ، وهي محور النظام البرلماني .

(١) عبد الحميد متولى ، القاسم الدستوري والأنظمة السياسية ص ٣٢١ طبع ١٩٦٥-١٩٦٦ م .

أيضاً ، عبد الحميد متولى ، نظام الحكم في إسرائيل ص ٢٤٠ طبع ١٩٧٩ م ، دار المعارف بالاسكندرية .

(٢) شروب بدوي ، المظم السياسي ، الجزء الأول ص ٢٩١-٢٩٢ .

(٣) فؤاد العطار ، المظم السياسية والقاسم الدستوري ص ٢٢٦ .

(٤) محمد كامل ليلة ، المظم السياسي "الدولة والحكومة" ص ١١٨-١٢٠ .

أيضاً ، نفس مرعي علي ، القاسم الدستوري ص ٢٢٨ .

(٥) إبراهيم درويش ، النظام السياسي ص ١٥٩ .

أيضاً ، سعد الدين شروب ، المظم السياسية في العالم المعاصر ص ١٢٠ .

(٦) مؤلف Ivor Jennings عن وزارة الحكومة ، ص ٢٢٧-٢٨٩ .

بين السلطات ، فمع الاستبداد سيحقة احتفاظ السلطات في يد شخص واحد ، فقد أقيم الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٧ على أساس الفصل بين السلطات ، وذلك بأن تختص كل سلطة باهتماماتها ، فالكونجرس يختص بالتشريع ، والرئيس بتنفيذها ، والسلطة القضائية بتطبيق القوانين. (١)

ولكن هذا الفصل وجد صعوبة في الحياة العملية ، مما جعل الفقهاء يتفقون على أن النظام الرئاسي يقوم على أساس هيمنة الرئيس على الجهاز التنفيذي. (٢)

أما الفصل بين السلطات ، فقد كان هناك اختلال في تحديد مفهوم هذا الفصل. (٣)

(١) فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري ص ٣٢٧ .  
أيضا مؤلف Scott and Kobrin عن الدستور البريطاني ص ٥ ، طبعة ١٩٧٣ ، لندن .

أيضا مؤلف Fatnan ، عن حكومتنا الأمريكية ص ٢  
طبعة ١٩٥٤ الولايات المتحدة .

أيضا مؤلف Rocco.J. Tresolini. عن القانون الدستوري الأمريكي ص ٨٦ .

(٢) فؤاد العطار ، النظم السياسية ص ٢٧٦ .  
أيضا محسن خليل ، النظم السياسية والدستور اللبناني ص ٤٠٥  
طبعة ١٩٧٥ دار النهضة العربية بيروت .

أيضا محمد كامل لينة ، النظم السياسية ص ٥٦٤ ،  
ثروت بدوي ، النظم السياسية ص ٢٩٧-٢٩٨ .

(٣) أيضا ، سعد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر  
ص ٢١٣ .

أيضا عثمان خليل عثمان ، القانون الدستوري ص ٣٢٣ .

## ٢] الفصل بين السلطات .

انتهى الغف في هذا المجال صوب القول بأن التنظيم الرئاسي ، وان كان يقوم على الفصل بين السلطات بيد أنه ليس فصلاً تاماً ، واستند في ذلك إلى المشاهد عملاً في تطبيق النظام الرئاسي في الولايات المتحدة ، حيث يوجد بعض التعاون أو الرقابة بين السلطات ، ولذلك قال البعض أن الفصل بين السلطات ليس مطلقاً (١) و كما توجد له بعض الاستثناءات ، فليس الجمهورية حسنة الاعتراض على القوانين التي وافق عليها البرلمان ، ولكنه اعتراض توقيفي فقط ، إذ أن البرلمان يستطيع القرار ذلك القانون ، وجعله نافداً مباشرة دون اشتراط موافقة رئيس الجمهورية ، إذ حاز على أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان .

وينتهي البعض إلى القول بأن الفصل بين السلطات - في هذا النظام من عمل عام (٢) طالما أن الرقابة التي تقوم بين السلطات ليس من شأنها أن تنال من استقلالها ، فلا يملك البرلمان سحب الثقة من الحكومة ، ولا تملك هذه الأخيرة حل البرلمان ، ويصفه آخرون بأنه فصل حاد (٣) ، والبعض وصفه بأنه فصل كاس (٤) بين السلطات ،

(١) شروب بدوي ، النظم السياسية ، الجزء الأول ص ٢٩٧-٢٩٨ .

(٢) فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري ص ٣٢٧ .

أيضا عثمان خليل عثمان ، القانون الدستوري ص ٢٣٣ ، مطبعة الأهالي ، بغداد .

(٣) مؤلف Hauriou عن Précis Elementaire Droit Constitutionnel.

طبعة ١٩٣٠ ص ٦٥ .

عن رساله الدكتور أحمد شوقي محمود عن الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية ص ٢٢٤ ، كلية الحقوق جامعة القاهرة .

(٤) سعاد الشرعاوي النظم السياسية في العالم المعاصر ص ٢١٣ .

وعلامة القول أن فكرة الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي سواء كان فصلا تاما أم مطلقا أو جامدا ، وجدت من يبنثقدها ، بالإضافة إلى القول بأن المشاركة والمراقبة ترد كأمر استثنائي على قاعدة أصلية مفادها الفصل التام بين السلطات ، حيث ذكره الدكتور أحمد شوقي محمود في رسالته عن الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية ص ٤٨٢ (١) " أن التفسير الصحيح لإرادة واضع الدستور الأمريكي هو أن المشاركة بين السلطات تعد من الأسس التي قام عليها دستور الأمريكي ، وأن هذه المشاركة والمراقبة لا ترد كأمر استثنائي على قاعدة أصلية مفادها الفصل التام بين السلطات " .

وأضاف قائلا " فإن رأيا يناقض كل ادعاء بحطاً فيهم واضع الدستور ، الأمريكي لفكار ( مونتيكيو ) ، وكذلك كل ادعاء بقيام النظام الدستوري الأمريكي على فكرة الفصل التام أو الجامد أو غير الصريح بين السلطات ، ادعي يقول بهما العالوية العظمى من الغتها في مصر وغربها " .

### وعلامة القول فإن صور النظام السياسي ثلاثة هي

النظام البرلماني ، ثم نظام الجمعية ، وأخيراً النظام الرئاسي .

وستعرض لمظاهر النظام البرلماني الذي أخذ به دستور ١٩٣٦ ثم مظاهر النظام الرئاسي بدستور ١٩٣٦ م .

#### B

(١) أحمد شوقي محمود ( رسالة دكتوراه ) الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية ص ٤٨٢ ، كلية الحقوق جامعة القاهرة طبعه ١٩٨٠ .

وحق في دورته <sup>(١)</sup> ، ثم جرى الدستور على قاعدة النظام البرلماني التقليدي ، فقرر محاكم حق حل المجلس التشريعي <sup>(٢)</sup> ، فإذا حل المجلس في أمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر ، هذا على أن يشتمل قرار الحل دعوة الناحيتين لأجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، أو تعيين مبعثاد لاجتماع المجلس .

### ثانياً - مظاهر النظام الرئاسي بدستور ١٩٢٦ م :

عصر فردية السلطة التنفيذية : كان حاكم مستعمرة عدن هو صاحب السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية ، فهو الذي يتولى ممارسة السلطة التنفيذية بصفة فعلية حقيقية ، يرسم السياسة العامة ويصدرها بنفسه ، فسادا يجب علينا أن نتعامل من مظاهر حص هذه السلطة في هذه ، بحيث يحقق به ممارستها بشكل حقيقي .

أول هذه المظاهر . ان حاكم مستعمرة عدن هو بمثابة نائب الملك بالنسبة لرئاسة الدولة المستعمرة <sup>(٣)</sup> ، ينوب عنه في توجيه السياسة العامة في المستعمرة وفي ذات الوقت يراس الحكومة التنفيذية ، بحيث يجمع بين رئاسة دولة المستعمرة ورئاسة الحكومة (السلطة التنفيذية) معا ، وعلى ذلك فحاكم المستعمرة هو رئيس الوزراء ،

(١) المادة ١٦ من أمر تعديل دستور ١٩٢٦ لعام ١٩٥٥ .

(٢) أنظر المادة ٢٣ من أمر تعديل دستور ١٩٢٦ لعام ١٩٢٤ ،

والمادة ١٦ من أمر تعديل دستور ١٩٢٦ لعام ١٩٥٥ .

(٣) مؤلف Anton Bertram, Op. Cit. P. 16-17.

أيضا . مؤلف Martin Wight, Op. Cit. P.144 148.

## الباب الثماني السلطات التنفيذية والتشريعية

==

### تمهيد .

تباشر الدولة سلطاتها عن طريق السلطة التنفيذية والتشريعية  
والقضائية .

واتجه النظام الدستوري العدي إلى هذا الاتجاه ، حيث قررت  
المادة ١١<sup>(١)</sup> تكوين السلطة التنفيذية ( المجلس التنفيذي ) ، والمادة  
٥<sup>(٢)</sup> أطيحت السلطة القضائية داخل المستعمرة إلى المحكمة العليا ،  
مع حق الاستئناف<sup>(٣)</sup> إلى المجلس الخاص<sup>(٤)</sup> ، وقررت المادة ٤<sup>(٥)</sup> تكوين

---

(١) أنظر المادة ١١ من دستور عدن ١٩٣٦ .

(٢) أنظر المادة ٥ من دستور عدن ١٩٣٦ .

(٣) أنظر ديباجة أمر تعديل دستور عدن ١٩٣٦ لعام ١٩٤٧ رقم

٠٢٧٧٨

(٤) كبار أهر المجد ، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات

المتحدة ص ١٥٥-١٥٦ ، أشار إلى استئناف محاكم المستعمرات

أمام المجلس المنصوص ( لم يكف المجلس المنصوص بمر ، جعله

شريعات المستعمرات وأبطل ما يراه منها متعارفا مع

الدستور أو القانون الاسطيري ، وأما اعبر عنه فوق ذلك

جه استئنافية لأحكام المحاكم القضائية في تلك المستعمرات ،

وقد رأى الناح الاسطيري في الاحتفاظ للمجلس المنصوص بهذا

الاختصاص ما يكفل له التحكم في تطور النظام القضائي في

المستعمرات . وقد تضمن العهد والقوانين الأساسية لبعض

المستعمرات إشارة صريحة إلى هذا الحق . من ذلك

نيويورك الصادر عام ١٦٦٤ ثم عام ١٦٧٤ م .

(٥) أنظر المادة ٤ من أمر تعديل دستور عدن ١٩٣٦ لعام ١٩٤٤ .

أما دستور ١٩٣٦ المعدني فقد أخذ ببعض مظاهر النظام  
البرلماني والنظام الرئاسي ويبدو ذلك واضحا وجليا فيما يخص  
من سلطات كبيرة للحاكم ، كما أن السلطة التنفيذية تتكون من  
الحاكم ومجلس تنفيذي يعاونه .

نقسم هذا الفصل إلى مبحثين .

المبحث الأول	الحاكم
المبحث الثاني	المجلس التنفيذي





## المبحث الأول

### الحاكم ورئيس الجهاز التنفيذي

#### تمهيد

في النظام البرلماني حيث يكون دور الحاكم هو خلق السواري بين السلطات ، كما أنه من ناحية ثانية هو رئيس السلطة التنفيذية وهو يقع في قممها ، إلا أنه يرأول مهامه بمجلس الوزراء ، يتحتم عنه المسؤولية لكونه لا يمارس سلطته إلا من خلال مجلس الوزراء<sup>(١)</sup> ، بينما في النظام الرئاسي حيث يرأول الرئيس - وهو الذي أخذ النظام اسمه - السلطة الفعلية بحسب أي أن القرار الأخير لرئيس<sup>(٢)</sup> . وبذلك نجد الخلاف بين النظامين خلافا واضحا ، فالنظام البرلماني مستمر بشئائية السلطة ، حيث يوجد حاكم ومجلس وزراء<sup>(٣)</sup> ويكون رئيس الوزراء هو القائد الفعلي للحكومة بينما في النظام الرئاسي لا يوجد في الحقيقة المفردة لا جبار تنفيذي واحد يكون عليه قلبه رئيس الجمهورية ، ولذلك فهو الذي يقوم بتنفيذ مهامه .

أما بالنسبة لدستور مدن ١٩٣٦ ، فقد رأينا أنه جمع بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، حيث أخذ باردواجية السلطة التنفيذية ، أي وجود حاكم ومجلس تنفيذي . كما أنه من ناحية أخرى فإن الحاكم يرم السياسة العامة بمتعمرة بالتشاور مع المجلس التنفيذي . وسبق أن تحدثنا عن اختصاصات الحاكم بنفسه

---

١ مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام الرئاسي في لبنان ، ص ٢٤ .  
أيضا ، نؤاد العطار ، النظام السياسية والقانون الدستوري  
ص ٣٣٤-٣٣٥ .

(٢) محسن خليل ، النظام السياسية والدستور اللبناني ص ٢٨٢ و ٤٠٥ .  
أيضا وحيد رأفت وروايت ابن فهم ، القسور الدستوري ص ٣٣٤-٣٤٠ .

الحالة الثالثة . إذا كانت المسألة صالحة لدرجة لا تسمح  
بأخذ مشورة المجلس ، ولكن بالنسبة للمسائل العاطلة فإن على  
الحاكم أن يبلغ المجلس بأسرع ما يمكن بالأجراء التي ينبغي  
واسباب ذلك .<sup>(١)</sup>

#### خروج الحاكم على استشارة المجلس .

إذا طلب الحاكم مشورة المجلس في أي مسألة من المسائل التي  
تتطلب من مشاورة المجلس فيها أو قرر المجلس رأيها فيها ، فإن  
الحاكم يستطيع أن يخرج عن هذه المشورة التي قررها المجلس ،  
وكن في حالة خروجه عن هذه المشورة عليه أن يبلغ الناجح " صاحب  
السيادة " بالمبررات التي أدت إلى تصرفه ، كما أنه يمكن لأعضاء  
المجلس أن يطلبوا الأسباب التي خرج الحاكم عن مشورتهم فيها في  
محضر جلسات المجلس .<sup>(٢)</sup>

من ذلك يبين أن الحاكم مقيد في خروجه عن مشورة المجلس  
بالقيود التي شرحناها ، كما أنه مقيد أيضا بإبلاغ الناجح في  
حال خروجه عن مشورة المجلس .

و قد فارقا بين مشورة المجلس التنفيذي ومشورة السكرتاريين  
لرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي الأمريكي ، نجد أن دستور  
المسعمرة ، والتعيينات الملكية ، قد منح المجلس التنفيذي سلطة  
أكثر ، وجعلت مشورة هذا المجلس أكثر الرامية للحاكم من مشورة  
السكرتاريين للرئيس الأمريكي ، ولعل الفوارق الناشئة من أن الرئيس

(١) انظر المادة ٣ من أمر تعديل دستور (١٩٢٦-١٩٥٨) .

وانظر المادة ١٢ من التعليمات الملكية لعام ١٩٣٧ .

(٢) انظر المادة ١٤ من التعليمات الملكية لعام ١٩٣٧ .

الشاحح بمن تم تعيينهم من قبله كاعضاء في المجلس التنفيذي<sup>(١)</sup> ،  
كما كان الحاكم يمكن له أن يعيد أي مهام إلى الأعضاء المسمين  
Ex-officio الذين يعينون من قبل الشاحح مباشرة<sup>(٢)</sup>

= تعيين الموظفين .

كان الحاكم يعين الموظفين بمقتضى المادة ٢٣ من الدستور<sup>(٣)</sup>

= شأبيب الموظفين وعزلهم

كما قرر الدستور للحاكم حق شأبيب الموظفين وعزلهم<sup>(٤)</sup>

= تعيين القضاة :

قرر الدستور للحاكم حق تعيين القضاة<sup>(٥)</sup>

وأوضحت المادة ٣ من دستور المحكمة العليا لعام ١٩٣٧<sup>(٦)</sup> ،  
بأنه يجب تعيين القضاة في أي وقت بمقتضى مصوص المادة ١٥ من  
الدستور ، وذلك بوثيقة مكتوبة ومختومة بالخاتم العام للمسعرة .

= دعوة المجلس التنفيذي للأعضاء ورأس جهاته

كان الحاكم يدعو المجلس التنفيذي للاعتقاد بحكم المادة ٩ من  
التعليمات الملكية لعام ١٩٣٧<sup>(٧)</sup> كما كان يرأس جلسات المجلس<sup>(٨)</sup> ،

- (١) أنظر المادة ٤ من التعليمات الملكية لعام ١٩٥٨ .
- (٢) أنظر المادة ٤ من التعليمات الملكية لعام ١٩٥٨ .
- (٣) أنظر المادة ٢٣ من دستور ١٩٣٦ .
- (٤) أنظر المادة ٢٣ من دستور ١٩٣٦ .
- (٥) أنظر المادة ١٥ من دستور ١٩٣٦ .
- (٦) أنظر المادة ٢ من قانون المحكمة العليا لعام ١٩٣٧ .
- (٧) أنظر المادة ٩ من التعليمات الملكية لعام ١٩٣٧ .
- (٨) أنظر المادة ١٠ من التعليمات الملكية لعام ١٩٣٧ .
- وأيضاً المادة ٦ من التعليمات الملكية لعام ١٩٥٨ .

وفي الحالة الأخيرة يجب على الحاكم أن يبلغ الاجراءات التي  
يستفدها راسيات تلك الاجراءات الى المجلس في أقرب فرصة . (١)

فيطلب مما سته المادة ١١ والتعليقات الملكية أن المجلس  
التفريقي حجر أساس في المستعمرة ، أو هو جزء أساسي في نظام  
الستعمرة (٢) . به بالنسبة للحاكم مكان المجلس الملكي Privy  
council بالنسبة بملك التهودوري (٣) . كما أن الحاكم لا بد أن  
يتشاور مع المجلس ، إلا أنه من ناحيه شامية يستطيع الخروج  
على تلك المشورة ، كما أنه مقيد بقيدسي ، وهو أن يبلغ الناج  
في حالة ما اذا أخذ برأيه دون اعتبار لرأي مجلسه المذالف له ،  
والأسباب والمبررات التي جعلته يخالف تلك المشورة ، كما أنه من  
ناحية ثانية فإنه يصح لعضو المجلس التفريقي أن يطلب سحب  
الأسباب المؤدية الى مشورته أو رأيه بحدود تلك المسألة ، وذلك  
في معشر جلسات المجلس . ومن هذه الراوية في المجلس التفريقي  
تكون مشورته أكثر الرامية لحاكم من رئيس الجمهورية في النظام  
الرئاسي ، الذي ربما يرمي بصيغة مجلسه ، كما حدث في عهد  
الرئيس " سكلن " (٤) .

وتأسيسا على ما تقدم فإب مسائل :

- (١) أنظر المادة ١٨ من التعديلات الملكية لعام ١٩٢٧ .
- (٢) مؤلف Anton Bertram, Op.Cit. P. 22-23.
- (٣) مؤلف Martin Wight, Op. Cit. P. 145.
- (٤) محسن خليل ، النظم السياسية والدستور اللبناني من ١٩٧٠ ،  
طبعة ١٩٧٢ ، لبنان ، دار النهضة العربية .

آخرين يعينون من وقت لآخر من قبل الملك بمقتضى تعليمات أو وثائق ، تحمل توقيع وخاتم الملك ، أو من قبل الحاكم بمقتضى تعليمات مكتبة مضمومة بالخاص العام للمستعمرة وفقا لتعليمات صدر اليه عن طريق وزير المستعمرات .

ويسدل من هذه المادة أن المجلس كان يتشكل من نوعين

**النوع الأول .** موظفون بحكم المنصب ، أي التي قد استلشت فعلا في المستعمرة ، وهؤلاء هم سكرتير المستعمرة والمدعي العام والسكرتير المالي .

**والنوع الثاني .** أعضاء يعينهم الملك أو الحاكم بالانابة عنه بموجب تعليمات تصدر اليه عند إنشاء مرفق جديد كإدارة التعليم والصحة ، وهذه لإدارات تشأ بحكم التطور الإداري أو احتياجات المستعمرة إلى إدارة جديدة .

**ثانيا : إعادة تشكيل المجلس التنفيذي**

نصت المادة ٤ من التعليمات الملكية عام ١٩٥٨<sup>(١)</sup> بأنه يتكون مجلس المستعمرة التنفيذي على الوجه التالي .

ضابط من قواد المستعمرة يعينه كتابها رئيس القوات المسلحة بالمستعمرة في ذلك الوقت بتوقيع يده ، ومن الأشخاص الذين يتولون في ذلك الوقت مهام السكرتير العام والمدعي العام والسكرتير المالي ، أو من أي شخص يقوم بمهام نائب عام بصفة شرعية يعينه الحاكم من وقت لآخر ، حسب رأيه بمقتضى إعلان يشر في الجريدة الرسمية ، رسمي مثل هذا الشخص مضوا بحكم المنصب ، وخمسة أشخاص يكرسون أعضاء منتخبين أو معينين بالمجلس التشريعي على ألا يقل عدد

(١) أسطر المادة ٤ من التعليمات الملكية لعام ١٩٥٨ .

الرسميين في مجلسه التنفيذي ، ولا تضاهي المسؤوليات التي يوظفون بها ، ولذلك تقرر تغيير تسمية عضو المجلس إلى وزير ، واعتبر أن اسم الوزير يعبر بأمانة أكثر المصطلحات والمسؤوليات التي تضطلع بها هذه المراكز ، وهو بمثابة بداية النظام الوزاري .  
والواقع أنه بحكم التطور الدستوري في المستعمرات إلى الحكم الذاتي بدأ عملية تحويل المسؤوليات إلى ممثلي السكان المحليين ، ويكون هذا بداية لتحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء .

..

## المطلب الثاني

### اختصاصات المجلس التنفيذي

-

#### تمهيد :

كان المجلس التنفيذي يحتضن يوم السياسة العامة للمستعمرة عدس مع الحاكم ، كما أن كل مشور أو مشرف على مرفق مسس المرافق العامة التابعة له مسئول عن سياسة المصالح التي يشرف عليها ، وعرض هذه السياسة على المجلس التشريعي للمصادقة عليها .

#### ١- وضع السياسة العامة

نصت المادة ١٢ من التعليمات الملكية لعام ١٩٢٧<sup>(١)</sup> على أنه ( يجب أن يتشاور الحاكم مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ جميع السلطات والمصالح المصروفة له بموجب التعليمات المذكورة ، أو خلافه ، ما عدا الحالات التي يرى بأنها ذات طابع يجعل التشاور مع المجلس يمر بدرجة ملغومة يخدمه التاج ، أو المعاش التي تكون غير ذات أهمية ولا تتطلب مشورة المجلس ) .

(١) أنظر المادة ١٢ من التعليمات الملكية لعام ١٩٢٧ م .

### ٣- الاجابة على الأسئلة :

كان كل عضو بالمجلس التنفيذي يولى الاجابة على  
الأسئلة المتعلقة بالمسائل والخدمات الخاصة بالمصالح التي يشرف عليها  
المقدمة من أعضاء المجلس التشريعي في المجلس التشريعي . (١)

٤- الاشراف على التشريعات الخاصة بالمصالح التي يشرف عليها (٢)

كان كل عضو بالمجلس التنفيذي يقوم بتنفيذ سياسة  
المصلحة أو المصالح التي أجازها المجلس التشريعي .

هذه أهم اختصاصات عضو المجلس التنفيذي أو المسئول عن المصلحة  
التي يشرف عليها .

\*\*\*\*\*

### المطلب الثالث

#### مقارنة بين مجلس الوزراء والمجلس

#### التنفيذي

=====

مجلس الوزراء هو هيئة جماعية تكون مع رئيس الدولة الطابع  
الثنائي للسلطة التنفيذية (٣) . والمجلس التنفيذي هو هيئة جماعية

(١) محضر اجتماع مجلس عدس التشريعي ، المجلس التشريعي الثالث  
الدورة الأولى ، الاجتماع الثاني ، الجلسة الأولى ، أسئلة  
وأجوبة من ٨ يونيو ١٩٥٩ .

(٢) أنظر خطاب حاكم عدن إلى وزير المستعمرات البريطاني  
المؤرخ منه سابقا .

(٣) مصطفى أبو زيد شامي ، النظام الدستوري للجمهورية العربية  
المتحدة ص ٤٤٦ طبعة ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة .

ملزم بماتفرته ، وبسبب انعدام المسؤولية التضامنية ، فإن  
لحاكم الحق أن يصرف بعكس ما يشير به المجلس ، إذا رأى الحاكم  
صحة ذلك .

ويقول Wiseman (١) : أن أول خطوة في التطور نحو حكومة  
ورارية مسئولة هي إضافة أعضاء غير رسميين إلى مجلس الحاكم  
التفذي ، وهي خطوة نحو مجلس وراري يكون بمرور الزمن البديل  
الوحيد لتواري المجلس التنفيذي ورواله " .

ويستدل من هذا ، الاختلاف بين مجلس الوزراء والمجلس التنفيذي  
على انعدام المسؤولية التضامنية في المجلس التنفيذي وأنه لا بعدو  
لا أن يكون خطوة تمهيدية لمجلس وزراء ، ولا يحلق ذلك إلا  
ببؤغ المستعمرة لحكمها الذاتي .

☞

(١) مقال H.V.Wiseman عن مجلس الوزراء في الكومنولث  
مجلة القانون العام ص ٢٢٦ لندن ١٩٥٨ .



الفصل الثاني  
المسئلة التشريعية  
- المجلس التشريعي -

تمهيد ونقسي

محول في هذا الفصل

- \* أولا : تكوين المجلس التشريعي .
- الشروط الواجب توافرها في النائب ومواعيده .
- الاستخابات وقانون الانتخاب العدي .

تمهيد

- (١) تكوين الهيئة الانتخابية .
- (٢) عملية الترشيح والاقراع .
- \* ثانيا : المركز القانوني لأعضاء المجلس التشريعي
- (١) الامتياز أو الحماية البرلمانية .
- (٢) المكافأة الميانية .
- (٣) حق العمل في صحة العضوية .
- (٤) سقوط العضوية .

- \* اختصاصات المجلس التشريعي .

تمهيد

- (١) حق اقتراح القوانين .
- طبعة حق اقتراح القوانين . \* تقديم لاقتراحات .
- مشروعات القوانين المالية .
- \* رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية .

## المبحث الأول تكوين المجلس

==

تمهيد .

سنحاول في هذا المبحث الموضوعات التالية .

- أولاً الرئيس
- ثانياً . نائب الرئيس .
- ثالثاً . أعضاء المجلس .
- رابعاً . الشروط الواجب توافرها في النائب .
- خامساً . موانع الترشيح .

..

## المطلب الأول الرئيس

نصت المادة (١) البند ٢ من الدستور [ تعديل ١٩٤٤م ] أن  
ينكون المجلس من الحاكم رئيساً له ، وظل الوضع كما هو بمقتضى  
المادة ٢ ( تعديل ١٩٥٥ ) حيث نصت المادة ٢<sup>(١)</sup> محل المادة ٤ من  
المجلس ينكون من الحاكم رئيساً ، فمادام يسمى وجود الحاكم في  
المجلس ؟ هل وجوده ضرورة لتنظيم جلسات المجلس ؟ أم أنه  
يريد أن يضم أن القوايين المقترحة من المجلس تتمشى مع سياسته  
حكومية ؟ نستشهد هنا بما ذكره <sup>(٢)</sup>Wight ، لقد استثنى

(١) أنظر المادة ٤ من أوامر تعديل دستور عدن ١٩٢٦ لعام ١٩٤٤ .  
(٢) أنظر المادة ٢ من أوامر تعديل دستور عدن ١٩٢٦ لعام ١٩٥٥ .  
(٣) مؤلف : Martin Wight. Op. Cit. P. 102.

مستخب Speaker ، غير أن المؤتمر قرر بأنه يجب في الظروف الحاضرة أن يبقى الحاكم في مكانه رئيساً ، وأن يستمر في الاشتراك في جلسات المجلس التشريعي<sup>(١)</sup> .

وفي عدد لورد أمر تعديل دستور (١٩٣٦) ١٩٥٨ تعيين رئيس بدلاً من الحاكم ، الذي كان يتولى رئاسة مداولات المجلس وفقاً للعادة ؛ من الدستور<sup>(٢)</sup> .

فلقد عدت المادة ٤<sup>(٣)</sup> من الدستور على أن المجلس يتكون من الرئيس " .

وعرفت المادة ٤<sup>(٤)</sup> من الدستور " بأن الرئيس يكون شخصاً ليس عضواً في المجلس ، ويعينه الحاكم عملاً بما يرى ويحكم وثيقة تحمل خاتم المستعمرة العام ،

فأصبح في ظل القانون الجديد أن رئيس المجلس شخص يدير الجلسات ، وليس له صوت أصلي ولا شرطي ، وأما عمله فمقتضى تنظيم الجلسات ودارتها . ويظل الرئيس في منصبه رهناً برضاء صاحبة الجلالة ، وذلك طوال المدة تعيينها الوثيقة التي يتم تعيينه بها ، ولا يجوز أن يخفى مقعده بسبب حل المجلس<sup>(٥)</sup> ، فالقاعدة أن الرئيس يظل في منصبه طالما يصح برضاء التاج ، ولذلك ظل رئيس المجلس التشريعي العددي عند تعيينه عام ١٩٥٨ حتى تلقى حلفه

(١) مارش وايت ، المصدر السابق ص ١٠٤ .

(٢) أسطر المادة ٤ من دستور ١٩٣٦ { تعديل ١٩٥٨ } .

(٣) أسطر المادة ٤ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٥٨ .

ولاحظ المادة ٥ من أمر التعديل لعام ١٩٥٨ .

(٤) أسطر المادة ٤ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٥٨ .

ولاحظ المادة ٦ من أمر التعديل لعام ١٩٥٨ .

(٥) أسطر المادة ٤ من المصدر السابق ،

## المطلب الثالث

### أعضاء المجلس

ينص

أوردت أن المجلس يشكل من الرئيس ، وأعضاء بحكم  
مناصبهم Ex-Officio وأعضاء رسميين وأعضاء غير رسميين  
Members.  
ومن ثم أعضاء مستقبليين .

#### - الأعضاء بحكم مناصبهم (١)

لأعضاء المصنوع هم الذين يتولون مناصب ثابتة في  
المستعمرة ، وهم السكرتير العام لحكومة المستعمرة ، والمدعي  
العام ، والسكرتير المالي والمبايط الذي يمثل القوات المسلحة أوقات  
الحروب البريطانية في مستعمرة عدن ، ويشعرون مقاعدهم في  
مجلس بحكم مناصبهم .

#### - الأعضاء الرسميون (٢) : Official Members

أما الأعضاء الرسميون فهم أشخاص يتولون وظائف ذات  
دور مالي تحت التاج داخل المستعمرة ويتم تعيينهم بمقتضى  
تعيينات تصدر مذكره مضمومة بخاتم الملك ، ويحمل توقيعها ،  
أو بتعيينهم الحاكم بأمر تعيين يحمل الخاتم الرسمي للمستعمرة .

#### = ملاحظة

أن لأعضاء بحكم مناصبهم يتولون مناصب أساسية في  
المستعمرة مثل السكرتير العام للمستعمرة ، فهو أهم موظف رسمي  
يأتي الخاتم في الأهمية ، كما أن السكرتير للمستعمرة (٣) مستشار

(١) انظر المادة ٥ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٤٤ م .

(٢) انظر المادة ٦ من المصدر السابق .

(٣) مؤلف Martin Wight عن تطور المجلس التشريعي

# المجلس الرابع الشروط الواجب توافرها في النائب

\*\*\*

نصت المادة ٥ من أمر تعديل دستور عدس ١٩٣٦م لعام ١٩٥٥<sup>(١)</sup>  
على أن أي شخص مؤهل للاختيار يجب أن يكون

- أ - ١ - رعية بريطانية مولودا في عدس .
- أو ٢ - رعية بريطانية أو مستعما بالعمالة البريطانية .
- وسبق أن أقام في المستعمرة مدة سبع سنوات من مجموع عشر سنوات سابقة مباشرة لتاريخ ترشيحه للاختيار .
- ب - ١ - ذكرًا بلغ من العمر ٢١ عامًا أو أكثر .
- ج - ١ - مالكًا لعقار داخل المستعمرة لا تقل قيمته من ١٥٠٠ شلن .
- أو ٢ - شاعلا في اثني عشر شهرًا من الأربعة والعشرين شهرًا السابقة لتاريخ ترشيحه في الانتخابات مبنى سكنيا أو محلا تجاريا في المستعمرة ذا قيمة لا تقل عن ٢٥٠ شلن .
- أو ٣ - ١ - دخل لا يقل متوسطه الشهري عن ١٥٠ شلن في خلال الاثني عشر شهرًا السابقة مباشرة لتاريخ ترشيحه للاختيارات .

- (١) أنظر المادة ٥ من أمر تعديل دستور عدس ١٩٣٦م لعام ١٩٥٥ ،
- ولاحظ أن المادة ٨ من أمر تعديل دستور عدس ١٩٣٦م لعام ١٩٥٨م
- (٢) أنظر المادة ٩ من أمر تعديل دستور عدس ١٩٣٦م لعام ١٩٥٨ ،
- حيث عدلت الفقرة ج من المادة ٧ التي تقابل المادة ٥ من أمر تعديل ١٩٥٥م والتي قالت : ذو دخل لا يقل متوسطه الشهري عن ٢٠٠ شلن .

وينطبق قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٤٨م على المملكة المتحدة والمستعمرات ، وكما قلنا بموجب القانون يصبح الشخص رعايا بريطانيا كقاعدة ان ولد في اقليم يخضع لولاة التاج ، وسلاحظ ان عبارة التاج يختلف معناها من وقت لآخر نتيجة لاكتساب التاج أو خسارة لممتلكات ، فان سريان قانون الجنسية عام ١٩٤٨م لم تكن عبارة التاج تشمل المحميات البريطانية أو الدول المحمية من قبل بريطانيا ، أو اقليم الحمية <sup>(١)</sup> ، وحسب قانون الجنسية لعام ١٩٤٨م فان مواطني المستعمرات والمملكة المتحدة يتمتعون بلقائيا بالرعوية البريطانية ، وكذلك مواطني بلدان الكومنولث <sup>(٢)</sup> .

ويستند من هذه الفقرة ان الرعوى البريطانى المولود فى عدن ، أو بمعنى آخر كل رعوى بريطانى ولد فى عدن يتمتع بالحقوق السياسية فى عدن ، فالهندي والكني وكس من يرتبط بلده بالكومنولث البريطانى يتمتع بالحق السياسى فى عدن ، بينما من ناحية ثانية ، فالعربى المولود فى عدن لا يتمتع بهذا الحق .

= {١} العربى المولود فى عدن . ٢} جميع أبناء الجنوب " اليمن الطبيعية " القاطنون فى عدن . ٣} غير العربى المولود فى عدن والذي انقطع صلتة بوطنه لاهلى . ٤} غير العربى الذى اقام فى عدن واستقطعت عليه برطانية الاصل ، و اضاف بيان الرابطة شريطة أن يقدم طلبا باعترافه مواظ وقبل طيبه .

(١) مؤلف Mervyn Jones من قانون الجنسية البريطانية ص ٥٧ طبعة ١٩٥٦ لندن .

(٢) مؤلف Smith من القانون الدستورى و لادارى ، ص ٤٠٦ .

سابقة . وبالمثل يهبط هذا على الصومالي البريطاني سابقا ولا يهبط على الصومالي الايطالي سابقا المقيم في عدن . وكذلك الرعوي البريطاني الذي ولد في مستعمرة جاميكا أو قبرص . وشرط الرعوي البريطاني لاحظا أنها لا تحد من نظام الاقتراع العام .

= أن يكون ذكرا :

أشترط الدستور أن يكون المرشح ذكرا<sup>(١)</sup> ، أي أنه يجب المرأة من حق الترشيح لعضوية مجلس عدن التشريعي ، وجعل الترشيح للذكور فقط .<sup>(٢)</sup>

= السن .

وأشترط الدستور أن يكون المرشح لعضوية المجلس التشريعي قد بلغ من الحادية والعشرين<sup>(٣)</sup> بينما اشترط دستور اليمن الديمقراطي الشعبية بلوغ المرشح من الرابعة والعشرين في يوم الانتخاب لجوار سخطه لمجلس الشعب الأعلى .<sup>(٤)</sup>

= الملكية العقارية

أشترط الفقرة ج من المادة ٥ من أمر تعديل دستور عدن ١٩٣٦م لعدم ١٩٥٥م<sup>(٥)</sup> أن يكون المرشح مالكا لعقار داخل مستعمرة

(١) أنظر المادة ٥ الفقرة ب من أمر تعديل دستور ١٩٣٦م لعام ١٩٥٥ .

(٢) أنظر المادة ٥ الفقرة ب من أمر تعديل دستور ١٩٣٦م لعام ١٩٥٥ .

(٣) أنظر المادة ١ من دستور اليمن الديمقراطي الشعبية في

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ م .

(٤) أنظر المادة ٥/ج من أمر تعديل دستور عدن ١٩٣٦ م

عام ١٩٥٥ م .

- ٢- اد كان المرشح شعباً منصبا د. حل المستعمرة ويدفع لهذا  
المصير راتبا من الساج .  
الافلاس .  
الخل العقلي .  
حكم معقوبة .  
شغل عن يتعلق بالاستخاب .

### لاسر د بالولاء والطاعة لسلطة اجنبية .

فرق كوك (١) Coke بين اربع انواع من الولاء .

Ligeantia Naturalis	الولاء الطبيعي	١-١
Ligeantia Acquisita	الولاء المكتسب	١-٢
Ligeantia Localis	الولاء للمحل	١-٣
Legal Obedience	الطاعة القانونية	١-٤

الأول : يحدث بموجب الطبيعة ، أو بمعنى آخر بالميلاد ،

والثاني بالاكتمال ، والثالث يحدث لان الاجنبي الذي يأسى

مدينا لاجلثرا يكون في حمايه الملك ، وبذلك ومادام موجودا

هناك ، فيشعر عليه ان بطيع الملك بموجب الولاء للمحل ، والرابع

يقوم لان قوايس المملكه من حيث شكلها ونظامها تحدث نتيجة

للاداء قسم قانوني معين . ولكن قانون الجنسية عام ١٩٤٨ مقرر

عن فكرة الولاء كأساس للجنسية البريطانية ، رغم انه لم يسقط

الولاء الذي نتج عن اكتساب الجنسية ، وأغلبا بذلك عن الخسوس

بالتفصيل في انواع الولاء .

فاد أخذنا بقانون الجنسية البريطانية عام ١٩٤٨ أي بالولاء

بالجنسية ، فهل هذه الفقرة تقعد الولاء بالجنسية في تعيين جنسيته



وعدم خسارة الخدمة المدنية لفقدانه إذا اضطر أن يستقيل  
سيراول حقه المياني .

### = الافلاس .

قرر الدستور المعدس أن من مواسخ الترشيح شرط الافلاس  
كماح من مواسخ الترشيح لمضوية المجلس التشريعي العدس<sup>(١)</sup> . فما  
المقصود بالافلاس ؟ الافلاس نظام بحارى لا يسرى على غير البحار  
من الأشخاص المدسبين<sup>(٢)</sup> ، ويعرف القاسون الكويتى الافلاس بقوله :  
كن تاجر اضطرب أعماله المالية ، فوقف عن دفع ديونه الجارية ،  
يجوز شهر افلاسه<sup>(٣)</sup> . ويترتب على الافلاس رفع يد المدين ، فلا  
تترك له العرصة بسهر باب أمواله أو لا يشار بعض شيء عن البعض  
الأخر<sup>(٤)</sup> . والافلاس نظام خاص بالبحار يهدف الى تنظيم المصفي مسند  
الجمعى على أموال المدين البحر الذى يوقف عن دفع ديونه  
الجارية فى مواعيدها<sup>(٥)</sup> . أما بالنسبة لغير البحار فهناك  
لائسار وقد نظم القاسون المدس المصرى الجديد الاعسار فى المواد

- (١) أنظر المادة ٥ من أمر تعديل دستور عدس ١٩٣٦ لعام ١٩٥٥ .
- (٢) محمد سامى مذكور ، وعلى حس يوسى ، الافلاس من ٦ ، دار  
الفكر العربى ، طبعة ١٩٦٠-١٩٦١ .
- (٣) أنظر المادة ٧٩٣ الكتاب الخامس ، الافلاس والصلح الواقى ،  
الباب الأول ، شهر الافلاس وآثاره ، قاسون رقم ٢ سنة  
١٩٦١ ، اصدار قاسون البحاره الكويتى مجموعة التشريعات  
الكرسيه ، الجزء الناس من ٦ ٣ .
- (٤) محمد سامى مذكور ، وعلى حس يوسى ، الافلاس من ٦ .
- (٥) نلى البارودى ، القاسون البحارى ، ص ٥٤٢ ، دار  
المعارف ، الاسكندرية ، طبعة ١٩٧٥ .

حيث يكون التاجر العقلس عرضه للعقوبة الجنائية ، ولكن لاعسار بخلاف الافلاس ، لا يترتب عليه سقوط بعض الحقوق السياسية عن المعسر ، كحقه في الانتخاب ، أو الترشيح بمجالس البلدية .<sup>(١)</sup>

أوضحنا أن دستور عدن مع كل شخص صدر في حقه حكم من الافلاس من الترشيح لعضوية المجلس التشريعي ، والحكمة من وراء ذلك كما يبدو أن العقلس التاجر مرفوع يده عن التصرف في أمواله الخاصة ، وهذا من باب أولى أن يحرم من حقه في الترشيح لتمثيل الأمة في المجلس التشريعي وهو يتفق مع ما قرره فقهاء القانون الدستوري ، أن لأحكام الجنائية ، بسبب الملاحية لأدبية أي السمعة والشرف ، ومن ضمنها الافلاس ، لا تقيد مبدأ الاقتسراع العام .

#### - الخلل العلي ( عدم صلاحية العقلية )

شرط صلاحية العقلية من الشروط العامة المعق عليها لدى فقهاء القانون الدستوري ، لأنه لا يمكن مطلق أن يمثل الأمة نائب معنوه أو مختل بعقله ، ولكن لا يطلق هذا الشرط على علاته ، وإنما يلزم صدور حكم من المحكمة يبين عدم صلاحية المرشح العقلية ، ومن ثم يمنع هذا المرشح من الترشيح . وبعبارة أخرى وجوب اشتراط صدور حكم من المحكمة بعدم صلاحية المرشح للترشيح<sup>(٢)</sup> ، ويكون الحكم هنا كأنه بعدم صلاحية المرشح للترشيح .

(١) عبدالرزاق أحمد العنبري ، الوسيط في شرح القانون المدني

نظرية ، الالتزام ، الالتزام بوجه عام - الاثبات - آثار

للالتزام ، الجزء الثاني من ١٢٢٤ الهامش .

(٢) انظر المادة ٥ من أمر تعديل دستور ١٩٢٦ لعام ١٩٥٥ .

## المطلب السادس قانون الانتخاب المحدث<sup>(١)</sup>

==\*

تقديم .

إن فكرة اختيار أعضاء السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب فكرة حديثة ، تبلورت مع قيام مفاهيم جديدة للسلطة في المجتمع وتطورت لتطور هذه المفاهيم ، ويعبر الفقه السياسي اليوم الاتجاهات السياسية المصرية . على الأقل - نظاما ديمقراطيا - . إذا كان اختيار الحاكم فيه عن طريق الانتخاب الجدى الحر فأصبح الانتخاب أهم معيار للديمقراطية التمثيلية ، ولا تكون الدولة ذات ديمقراطية كاملة إلا حين يشترك عدد كبير من الأفراد في تحمل مسئولية الحكم بصورة رسمية ، ويكون جميع مواطنيها متساويين وتجسد هذا الارتباط بين الانتخاب والديمقراطية بشكل واضح في القرن التاسع عشر .

أما في الحضارات القديمة فكان الانتخاب يعمل لدى الإغريق والرومان والجرمان وسيلة ضرورية للعضوية في المديسة السياسية ،

---

(١) ثروت بدوي ، النظم السياسية ص ١٨٩ وما بعدها طبعة ١٩٦٢ .

أيضا : محمود حلمي ، المبادئ الدستورية العامة ص ٢٧٩ وما بعدها ، طبعة ١٩٦٤ .

أيضا : طعيمة الجرف ، نظرية الدولة . ص ٤١٨ وما بعدها القاهرة ١٩٦٣ .

أيضا : محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ص ٩٥٨ وما بعدها القاهرة ١٩٦٤ .

أيضا : فؤاد الحطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ص ٢٨٩ وما بعدها ، القاهرة ١٩٦٣ .

أيضا : عبدالحميد متوي : الوسيط في القانون الدستوري ، ص ١٩٥ وما بعدها ، القاهرة ١٩٦٥ .

عضو ان يستحب بواسطة الملاك ، على ألا تقل ملكيتهم عن أربعين دويم ، الى جانب ذلك أدخل في عام ١٦٠٢ نظام خاص لتشجيع سبل الجامعات ، فيسحب بعلمتاه خريجو تلك الجامعات فئة لا تزيد على أصابع اليد ، ومنذ نهاية القرون الوسطى مال ميران التمثيل لصالح المدن من طريق منح بعض المناطق الشخصية الامبارية . وكان الحكم بواسطة الطبقات العالكة ولمصلحتها ، وكان لعالك لأرض اليد العليا ، والصوت الغالب في مجلس اللوردات وفي الوردية .

وبدأت الحركة البرلمانية الإصلاحية تجمع قواها في أواخر عام ١٨٢٠ ، فأزيلت الموانع الدينية لطبقات الدينية المحتلفة ، قبل كاثوليك الرومان عام ١٨٢٩ ، ثم اليهود عام ١٨٥٨ ، ثم الملحدين عام ١٨٨٨ حق الانتخاب . وكان حتى عام ١٨٣٠ لم ينتج بحق الانتخاب والتصويت إلا ما يعادل ١/٥ من السكان ، وأمسأ حصص المرأة على مقعد برلماني ، فلم يتم إلا بعد مرور قرن من ذلك التاريخ . وفي عام ١٨٣٢ زيدت نسبة الناخبين إلى ١/٧ . وأعطى حق الانتخاب بجانب أصحاب الملكية الحرة Free Holders إلى من يملكون مصلحة مسموية في الأرض مما هو أدنى من الملكية الحرة . أسقط شرط الملكية لعضوية مجلس العموم في عام ١٨٥٨ ، وفي عام ١٨٦٧ أجرى الإصلاح الرئيسي الثاني ، فضعف عدد الناخبين عن طريق تجميع شرط الملكية في المقاطعات ، وأما في المناطق المحلية Boroughs فكل من يشغل منزلا لا تصل أجرته السنوية إلى عشرة جنيهات أعطى حق التصويت . وأدخل الاقتراع العمري عام ١٨٧٢ ، وأدخل قانون تعتين الشعب عام ١٨٨٤ حق لانتخاب الواحد للمدر والريف ، وأعطى حق الانتخاب بمسبة كبيرة إلى العمسكال الزراعيين ، وأصبح حوالي  $\frac{2}{3}$  المذكور البالغين متعتمعين بحقوق التصويت .

كانت هذه هي الإصلاحات الرئيسية التي تمت في القرن ١٩ . أما لإصلاحات الجوهرية التي أدخلت في القرن ٢٠ فتتلخص في ثلاث ،

## الفرع الأول

### تكوين الهيئة الانتخابية

#### " نظام الاقتراع العام والاقتراع المفيد "

تعريف :

ليس المقصود بالاقتراع العام أن يكون لكل فرد من أفراد الشعب حق الانتخاب بدون قيد أو شرط ، وإنما يقصد به ألا يحرم أحد من مباشرة حق الانتخاب بسبب المولد بالانتماء إلى طبقة معينة كالإشراف مثلا ، أو بسبب الثروة والمال ، أي بإشتراط حصول الناخب على درجة معينة من الثقافة أو التعليم .

فإذا اشترط المشرع في الناخب أحد هذه الشروط أو جميعها ، فلا يكون بهذا نظام الاقتراع العام ، بل نكون أمام نظام الاقتراع المفيد ، هذا فلا يمكن وضع تعريف قائم بذاته للاقتراع العام ، إذ لا يعرف إلا بالمخالفة لنظام الاقتراع المفيد الذي يفترض نصا ماليا ، أو درجة معينة من الثقافة أو التعليم أو المولد .

إلا أن الاقتراع العام لا يتنافى مع تقرير شروط أخرى من الناحيتين خلافا لشروط الانتماء إلى طبقة معينة ، أو المال ، أو الكفاءة والتعليم ، وذلك بإشتراط شروط أخرى مختلفة تتعلق بجسدية الناخب ، أو جسه ، أو سنه ، أو بالاعتبار ، بالألا تصدر عليه أحكام مخلة بالكرامة أو السمعة ، وهذه الشروط جميعها لا تتعارض ونظام الاقتراع ، ولا تجعله مقيدا .

هذا وسوف نقسم هذا الفرع إلى :

- أولا . من له حق الانتخاب ؟
- ثانيا : تقسيم الدوائر وحق الناخبين .

في الناخب حتى يحق له تسجيل اسمه في سجل الانتخاب ، وهذه الشروط ثمان :

== القسم الأول : شروط عامة لا تؤثر على نظام الاقتراع العام وهي الجنسية ، والجس ، والس .

شروط الجنسية لا يتنافى مع نظام الاقتراع العام <sup>(١)</sup> ، لأن الاشتراك في الشؤون العامة خاص على المواطنين وحدهم ، فالأجانب لا يتمتعون بالحقوق السياسية ، ولا يمكن أن يكونوا ناخبين أو مرشحين للمجالس النيابية ، غير أن بعض الدساتير تفرق بين مواطنيها من حيث كونه أصيلاً أم منجساً ، فإذا كان متجنساً بجنسية الدولة فإنه لا يحق له أن يتمتع بالحقوق السياسية تلقائياً ، وإنما يشترط لتمتعه بهذه الحقوق مرور عدة سنوات على حصوله على الجنسية .

شروط الجنس <sup>(٢)</sup> . " المرأة " وشروط الجنس لا يتنافى مع نظام الاقتراع ، سير أن بعض الفقهاء اعتبر أن التفرقة بين الرجل والمرأة فيه استثناء لحقوق المرأة السياسية ، وأن إبعادها عن المشاركة يمسها بالحقوق الأساسية يتنافى مع الديمقراطية . وأن مبدأ الاقتراع العام الذي لا يعترف بالتفرقة بين الجنس والفقر ، أو بين المتعلم والأمية ، لم يهدد بتمسك بالتفرقة بين المرأة والرجل ، مهما قيل في كفاءة الرجل بالنسبة للمرأة ، ونفوقه عليها في الساعات المادية والعقلية ، فالأقترع العام الذي لا يقيد الاسماء بشرط الكفاءة ، لا يمكن أن يقيد بشرط الجنس .

(١) وحيد رافندووي إبراهيم ، الفاشيون الدستوري ص ٢٢٥ .

(٢) راجع في التفاصيل :

عثمان خليل عثمان ، المبادئ الدستورية العامة ص ٢٢٧

وما بعدها ، طبعة ١٩٥٦ م ، القاهرة .



# = هـرمان اليمنى من حل الاسخاب .

لاحظنا أن شرط الرعوى أو المحنى البريطانى - و كان مولودا فى عدن أم أقام فى عدن لمدة سبع سنوات هو الذى يحق له الصويت ، وهذا الشرط من الشروط العامة التى لا يعتبرها الغنهاء مقيدة بنظام الاقتراع العام ، لأن الوطنيين وحدهم لهم الحق فى الحقوق السياسية ، والمشاركة فى اسخاب معنليهم فى المجالس التشريعية .

غير أن فى مستعمرة عدن يتكون سكانها من جاليات (١) فكنت أكبر جالية فى مستعمرة عدن هى الجالية اليمنية من الذين سرحو من اليمن للعمل فيها . فهؤلاء يمحضى نظام الاسخاب قد استبعدوا من هيئة الناحيين ، لأن شرط الرعوى والمحنى البريطانى لا يطبق عليهم ، بينما سمح لهم بالاعتراك فى انتخابات مجلس بلدية عدن عام ١٩٥٣ م . حيث تضمنت المادة ١٧

## (١) أسطر خارطة سكان عدن عام ١٩٥٥ م .

٢٦٩٦	٣٦٩١٠	العرب العدنيون
١٣٩٧	١٨٨٨١	أبناء اليمنيات
٣٤٩٨	٤٨٥٨٨	اليمنيون فى عدن
١١٩٤	١٥٨١٧	اليهود فى عدن
٧٩٧	١٠٦١١	الصومال فى عدن
٢٩٢	٤٩٨٤	الأوربيون فى عدن
٩١	٨٣١	اليهود فى عدن
٩١	٢٦٠٨	آخرون
	١٣٨٢٣٠	مجموع السكان



وظاهر أن بعض الشروط تخصي وراها قيودا لنظام الاقتراع العام . والى من ذلك حينما تستهلك تلك الشروط ايضاً أصحاب الحق الأصليين من حقوقهم الانتخابية ، فنلاحظ أن دستور اليمن الديمقراطي الشعبي قد أورد تشابهاً في المادة (١) من الدستور يقول : " يمتنشى من ذلك الذي يمكن أن يحرمو من حقوقهم المدنية أو السياسية أو يمكن أن يمسحوا من ممارستها مؤقتاً بفعل مواقفهم العدائية لصالح الشعب العامل " .

وهذا يعنى ابعاد كل الذي يختلفون مع النظام في الرأي السياسي سواء من منبى جبهة تحرير جنوب اليمن أو رابطة الحبيب العربي أو غيرهم من الهيئات السياسية التي كانت قائمة ايمان الوجود البريطاني .

ويحسرى أن كل شرط يبعد طائفة من الوطنيين هو قيد على نظام لاقتراع العام ، ويحصر الهيئة الانتخابية أو المجتمع السياسي في يوتفة قلبية من السكان . ومن ثم يصبح نهوض الدستور نظرية تخفى من حيث واقع التطبيق دكتاتورية أو حكم الأقلية وخاصة في مجتمع كمجتمع جنوب الجزيرة ، أكثرية مهاجرة ، وتعتمد البلاد من الناحية الاقتصادية على أولئك المهاجرين ، فعدم مشاركتهم في الحياة العامة مع ابعاد الطوائف الوطنية للاختلاف في الرأي ، لا تمنى أن الأخذ بالانتخاب هو أن النظام القائم نظم ديمقراطي ، طالما يحرم الوطنيين من حقوقهم السياسية ، ولا يترك لأبناء المهاجرين - وهم العالقية - حق المشاركة في اختيار حكاهم

فالأفراد يقومون بأمر هذا الاختيار على اعتبار أنهم  
يؤدون وظيفة أو خدمة عامة للأمة نفسها ، بمقتضاها يختارون  
أهلح الأشخاص لممارسة شؤون السلطة .

و إذا كان الاختيار مجرد وظيفة ، فإن الأمة تحدد الشروط  
اللازم ثوابها في هيئة الناخبين ، كي تضمن حسن الاختيار وتوافر  
الكفايات فيمن يمارس شؤون السلطة .

لذلك ليس من اللازم هنا تقرير نظام الاقتراع العام ، إذ  
يجوز تقرير نظام الاقتراع المقيد الذي يشترط في الناخب شروط  
صعب مالي ، أو شرط تعليم كي يسمح له باختيار من يمارس  
السلطة السياسية . إذا كان الانتخاب وظيفة لابد يجوز تقرير  
مبدأ الانتخاب الإجباري . (١)

ويستجبه الدكتور عبد الحميد متولى الى " أن الرأي السليم هو  
أن الانتخاب عبارة عن سلطة قاسوية يستمد قوته من السابحة  
القاسوية من قانون الانتخاب ذاته الذي يقرره ويظمه . (٢)  
لذلك يكون من حق المشرع تعديل نظام الانتخاب وفقا للشروط  
التي يقررها دون أن يكون للأفراد حق في هذا الخصوص .

(١) محسن خليل ، النظم السياسية والدستور الليبي ص ١٨٠ .

(٢) عبد الحميد متولى ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية  
ص ١٣٦ طبعة ١٩٦٣ .

كذلك يميل بهذا الرأي الدكتور شروت بدوى ، النظم  
السياسية ص ١٩٩ ، فإن حق انتخاب هو الذي يقوم على  
أن سلطة قاسوية مقررة للأخذ بالملحظة الشخصية ،  
ولكن لمصلحة المجموع .

من قانون الانتخاب ذاته الذي يقرره وينظمه .

قالق هذا اجارة قانونية منحها القانون لمن تولت فهم شروط قانون الانتخاب . وبهذا فان ذلك القيود تدخل في نطاق دائرة الصلاحية للسلطة في تشريع ما شراه ملائما لتنظيم قانون الاسحاب ومن ثم تطرح المدرستان جانباً في تكليف قانون اسحاب عدس .

= **ولف** سعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة لبعض الأشخاص .  
رأيما فيما سبق أن الشروط المصية على الجنسية والجنس والسن ، لا تتعرض مع نظام الاقتراع العام .

وهناك فوق ذلك طوائف أخرى من الشعب توقف من استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة لعدد مختلفة ، وهذه الطوائف ، منهم المحجور عيهم والمصابون بأمراض عقلية والأشخاص الذين أشهر افلاسهم ، كما أضاف قانون الانتخاب العدس ابعاد كل مسن أدير بمخالفة انتخابية أو عمل غير شرعي أو فساد ، أو يكون قد اقسم أو أعلن أو اعترف بولاء أو طاعة أو ضلوع ازاء سلطة أو حكومة أجنبية ، أو يقوم بعن أو يضلح فيه أو يقرليمر رموا ، أو مو طبا لأى سلطة أو حكومة أجنبية ، أو يحمسل جو ر سطر هادر من سلطة أو حكومة أجنبية . (١)

(١) أسطر المادة ٦ من قانون الانتخاب العدس لعام ١٩٥٥ م .

أن يعين من وقت لآخر بموجب إعلان ينشر في الجريدة الرسمية أسماء وحقوق الدوائر الانتخابية لغرض الانتخابات وفقاً لهذا القانون.

وفد قسمت عدن إلى ست دوائر انتخابية<sup>(١)</sup> عدن ( كريتر ) قسمت إلى دائرتين شمال كريتر وجنوب كريتر ، ودائرة المعلا وخور مكسر ودائرة النواحي ، ودائرة الشيخ عثمان ، ودائرة عدن المخرى .

\* سجل الناخبين :

لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخابات ما لم يكن اسمه مقيداً في سجل الانتخاب .

ظاهر مما تقدم أن الشروط التي تشترط في الناخبين حتى في البلاد التي تأخذ بالانحياز العام عديدة . ولا يمكن التحقق من توفرها جميعها في كل صاحب حق الانتخاب عملية الانتخاب نفسها . فإن ذلك يستغرق وقتاً طويلاً ويتعدى تحريات وأبحاث لتأكد من سن الناخب وجسميته وعدم صدور أحكام جنائية عليه ، وما إذا كان محجور عليه أو شهر إفلاسه . ولتسهيل ذلك عملياً شأناً نظام سجل الانتخاب . وسجل الانتخاب يعني سجل الناخبين بأي دائرة انتخابية معينة<sup>(٢)</sup> ، وكل دائرة انتخابية يوجد لديها جدول أو سجل انتخاب دائم يشتمل على أسماء جميع الأشخاص الذين وفرت فيهم الصفات المطلوبة ، لتولى الحق الانتخابية في هذه الدائرة . ويعهد إلى قاطب التسجيل أن يعد

(١) أنظر الملحق العربي لجريدة عدن الرسمية ، العدد الصادر في

١٧ أكتوبر ١٩٦٤ م .

(٢) أنظر المادة ٢ من قانون الانتخاب العدني لعام ١٩٥٥ م .

## = التسجيل في دائرة انتخابية واحدة .

ان من ثمرات فهم الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية يحق لهم تسجيل أعمالهم في سجل دائرة انتخابية واحدة قد قضى قانون الانتخاب العدلي ( المادة ١/٧ )<sup>(١)</sup> بأنه لا يحق للتخيل أن يسجل اسمه في أكثر من دائرة انتخابية واحدة ، وإذا صوب أي شخص في أي انتخابات في دائرة انتخابية مخالفة لدائرة السجل بها ، أو صوت في دائرتين استعابيتين ، سيكون قد ارتكب عملاً مخالفاً غير شرعي . فالتصويت في أكثر من دائرة انتخابية هو جريمة جاثية تعرض للمحاكمة أمام المحكمة ، ( قانون الانتخاب العدلي ( المادة ٢/٧ ) ،<sup>(٢)</sup>

## وبلاط الآتي .

واقع أن عدم ظهور الاسم في سجل الانتخاب يعتبر دليلاً باتاً على عدم الأهلية ، ولكن السؤال يثور في حالة ظهور الاسم في أكثر من سجل . أي في دائرتين محتاليتين ، فهل يحظى ذلك الشخص المعنى الحق في التصويت في الدائرتين ، أم أنه يعتبر مرتكباً لجريمة إذا أدلى بصوته في الدائرتين ؟

والسؤال الثاني هل يكون الشخص مرتكباً لجريمة إذا أدلى بصوته ، وهو يعلم أو لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأنه رغم ظهور اسمه في السجل الانتخابي لا يشتمع بالأهلية ، كأن يكون سنه مثلاً أقل من السن الاستعابي القانوني المطلوب ؟

يجب القانون الاستعادي على كلا السوءين بالإيجاب<sup>(٣)</sup> ، فغنى

(١) أنظر المادة ٧ البند ١ من قانون الانتخاب العدلي عام ١٩٥٥ .  
 (٢) أنظر المادة ٧ البند ٢ من قانون الانتخاب العدلي عام ١٩٥٥ .  
 (٣) Smith, Op. Cit. P. 243.

## الفصل الثاني لخصائص الناخب الانتخاب ومعملية الترشيح =====

### شبهات :

نعمين هنا أهم خصائص الانتخاب ثم كيفية عملية الترشيح ،  
لخصائص الانتخاب تقوم على أن يكون الناخبون متساوين في  
الانتخاب ، أي أن يكون لكل ناخب صوت واحد ، ولا أن يسمح ناخب  
بأكثر من صوت . كما أن يكون هذا الانتخاب علنياً بؤديه  
الشخص بنفسه ، ولا يكلفه غيره ، كما أنه " أن يكون الانتخاب  
سرياً " ، والمقصود بالسرية هنا أن يدل الناخب بصوته بسرية ،  
ولا يكشف عن صوته ولا غيره من الذين يشتركون في عملية  
الانتخاب حتى تكون هناك ضمانات للناخب نفسه .

كما أن قواعد الانتخاب قد اتبعت أسلوبين الانتخاب  
المباشر والانتخاب غير المباشر .

والمقصود بالانتخاب المباشر هو أن يقوم الناخب بنفسه  
ومباشرة بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي ، أما الانتخاب غير  
المباشر ، فيكون على درجتين ، أي أن ينتخب الناخبون مجموعة  
من الأفراد يقومون بدورهم بانتخاب أعضاء الهيئة التشريعية  
ويختار الانتخاب المباشر بأنه يعطى المواطن حق في انتخاب  
ممثل له ، وهذا هو الأقرب للديمقراطية ، كما أنه من خصائص  
الانتخاب أن يكون فردياً أو بالقائمة ، والمقصود بالانتخاب  
الفردي ، هو أن يختار الناخبون مرشحاً واحداً ، أما الانتخاب  
بالقائمة أن يختار الناخبون قائمة تتضمن عدد المرشحين للهيئة  
التشريعية ، وبمواز الانتخاب الفردي بأن الناخبين يعرفون  
المرشح معرفة عامة ، ويكون اختيارهم به بما يقدمه من

المتكامل على كعب البطاقة ، وتؤشر في السجل أمام رقمه ،  
ويضعها في صندوق الاقتراع بالسياسة عند<sup>(١)</sup> .

#### ٣- سرية الانتخاب :

حتى لا يتعرف الناخب لأي مغرط أب كان نوعها ،  
وتضمن سلامة الانتخاب من أي تشويه وتزوير ، فإن القواسيس  
الانتخابية تتطلب أن يدلي الناخب بصوته بسرية ، ونص قانون  
الانتخاب العدلي على سرية الانتخاب حيث قضى البند ٣ من المادة  
الجديدة والأربعين<sup>(٢)</sup> ، بأن " يتقدم الناخب إلى موقع مركز  
لاقتراع يعينه ضابط الاقتراع أو أي شخص يعمل تحت امرته ،  
وفي ذلك المكان يؤشر الناخب على البطاقة سر ، ثم يطبقها  
ليخفي صوته ويضعه مطبق في صندوق الاقتراع " .

#### ٤- المحافظة على سرية الانتخاب .

لا يكفي بأن تقتصر سرية الانتخابات على أن يدلي  
الناخب بصوته بسرية وفي مكان خاص لا يراه أحد ، ويتولى بطاقة  
اقتراعه ، ويضعها في صندوق الاقتراع ، وإضافة إلى ذلك لا يجوز  
أن يطلب من ناخب أدلي بصوته في الانتخابات بإعطاء اسم من  
صوت لصالحه من المرشحين<sup>(٣)</sup> ، وإلا فقدت السرية مضمونها ، ويلزم  
القاسي كل ضابط وكتيب ومنظم ومرشح ووكيل مرشح يحول إليه  
القاسي الحضور إلى مركز لاقتراع أو مدبر الأصوات أن يؤدي  
بمبىء بالمحافظة على سرية الانتخابات<sup>(٤)</sup> ، ويجب أن يحافظ

(١) أنظر المادة ٤١ من قانون الانتخاب العدلي عام ١٩٥٥ م .

(٢) أنظر المادة ٤١/٣ من قانون الانتخاب العدلي لعام ١٩٥٥ .

(٣) أنظر المادة ٨٧ من قانون الانتخاب العدلي لعام ١٩٥٥ .

(٤) أنظر المادة ١/٥٢ من قانون الانتخاب العدلي لعام ١٩٥٥ .

لاستخاب المباشر هو أن يقوم الناخبون أنفسهم باختيار أعضاء المجلس التشريعي من بين المرشحين ، دون أية واسطة من أشخاص آخرين في هذا الخصوص .

لذا أطلق على الانتخاب المباشر أنه على درجة واحدة ، مادام أن جمهور الناخبين قد قاموا باختيار أعضاء البرلمان مباشرة ، أي بأنفسهم .

ويقصد بالانتخاب غير المباشر أن دور جمهور الناخبين يقتصر على مجرد انتخاب مندوبين عنهم ، بحيث يقوم هؤلاء المندوبون بعملية اختيار أعضاء البرلمان من بين المرشحين . لذا يكون الانتخاب غير المباشر على أكثر من درجة واحدة .

ولقد أخذ قانون الانتخاب المعدل بالانتخاب المباشر حيث أوضح البند ٣ من المادة ١٤<sup>(١)</sup> بأنه " يتقدم المقترح بمجرد تسميه ورقة الاقتراع إلى موقع في مركز الاقتراع يعينه الناخب المرئى أو أى شخص يعمل تحت امرته ذلك للضابط ، وفى ذلك المكان يؤشر على ورقة الاقتراع سراً مطابقاً بقدر الإمكان التعليمات ، التى تعطى لتوجيه المقترعين حسب هذا القانون ، ثم يشار المقترح البطاقة ليجزى صوته ويضعه مطبقة فى صندوق الاقتراع ، ويجب أن يذلى المقترح بصوته دون تلوين ثم يؤشر مركز الاقتراع بمجرد أن يقع ورقه فى الصندوق ، ومن هذا النسخ يندل أن قانون الانتخاب المعدل أخذ بنظام الاقتراع المباشر ، فالمقترح يأخذ ورقته بلفه ويضعه فى الصندوق ويغادر المكان ، كما سلك المشرع الذى نفس الاتجاه ، فأخذ بأسلوب الاقتراع المباشر ، فقضت المادة ٣٧ من أنه " لا يعتبر الانتخاب صحيحاً ما لم يحضر الناخب بنفسه فى لحظة الاقتراع

(١) انظر المادة ١٤ البند ٣ من قانون انتخابات مجلس المدن



## وفالت المادة ٦ أ<sup>(١)</sup> :

١) يعظم مراسيم ولاية انتخاب أعضاء المجلس الوطني من الدوائر الانتخابية لقبية الخاصة ، ويصدر هذه المراسيم حكم عدة ولايات توجد فيها دوائر انتخابية قبلية خاصة ، ومثل هذه المراسيم تنص على .

٢- تأسيس هيئة انتخابية تشكل من أشخاص جرت التقاليد على أن يكونوا ممثلين من القبائل ، ومن أشخاص آخرين يسمح من المناسب ضمهم إلى الهيئة أو أن تشكل مثل هذه الهيئة الانتخابية على أساس آخر تشمل فيه الطريقة التقليدية ، لاختيار الممثلين أو الزعماء في المنطقة المعنية .

٣- عدد ومؤهلات أعضاء الهيئة الانتخابية .

٤- شروط على استئذان الهيئة الانتخابية للاجتماع .

٥- الاعلان عن اسم الشخص الذي يضم انتخابه بهذه الطريقة لممثل دائرة انتخابية قبلية خاصة .

٢) لا يكون أي مرسوم من هذه المراسيم شرعياً ، ما لم يصدر بموجب مشورة لجنة الانتخابات المشار إليها في الفقرة ٩ من هذا الجدول ، ولا يعدل أي مرسوم من هذه المراسيم الا بناء على مثل هذه المشورة .

١- لانتخاب الفردي والانتخاب باللائحة .

يمكن اتباع طريقتين في تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية ، الأولى في تقسيم الدولة إلى دوائر صغيرة لانتخاب كل

(١) انظر المادة ٦ من مقترحات دستورية للجسود العربي .

بالحاج عبد الله سالم باسندوه وكان مستقلاً غير منتم لأي شيكار سياسي - ولهذا النظام الانتخاب الفردي يتفق مع المجتمعات المتخلفة الذي ينتخب فيها الشخص لذاته ، لا للمبادئ أو الأفكار التي يحملها ، وخص ذلك في انتخابات مجلس بلدية عدن عام ١٩٥٨م فقد اشغلت الهيئات الوطنية من حاميد لأمراء الذين يلزمون بخطها السياسى لى المطالبة بالحقوق الانتخابية ليعنى في الترشيح والانتخابات لمجلس عدن التشريعي ومجلس بلدية عدن ، وكسان اليمى ينتمى بها في ظل قانون المجلس البلدى لعام ١٩٥٣م ، وحرم منها بموجب التعديلات التي أجريت عام ١٩٥٧<sup>(١)</sup> ، وبالفعل ترشح كل من عبده خليل سليمان ، وعبدالرزاق محمد سعد في قائمة واحدة عن دائرة التواهي ، وكانت هذه القائمة تدعها الهيئات الوطنية بجانب المرشحين الآخرين محمد سالم علي صبيح من عدن ، ومصطفى عبد الكريم بايرى من المعلا . الا ان قائمة التواهي صمت عبده خليل سليمان وعبدالرزاق محمد سعد ، فصار الأول في الانتخابات وسقط الثاني ، وهذا المثل يكشف بوضوح أن النظام الفردي للانتخابات هو الذي يتفق مع المجتمعات التي لا سطر إلى المبادئ والأفكار وانما إلى مدى معرفتها الشخصية بالفردي واتصالها به ، ولهذا كتب عبده خليل سليمان السجاح لكونه معروفا كعمالي ، ان كان رئيس نقابة عمال شركة " كوري " ورئيس تحرير جريدة العامل ، بينما كان عبد الرزاق محمد موظفاً في مؤسسة أهلية ، ولو ألزم المصوتون بخط الهيئات الوطنية لاسمرت قائمة عبده خليل سليمان وعبدالرزاق محمد معا ، ولكن المصوتين قسدت حاروا عبده خليل سليمان لشخصه ، لا لعا بمثل من مبادئ .

#### الترشيح للانتخاب

يمثل كل دائرة انتخابية عضو واحد فقط في المجلس

(١) انظر جريدة " القلم العدى " في ٤ ديسمبر ١٩٥٧ .

وقرر قانون الانتخاب العدلي أن تبدأ الانتخابات قسري الساعة الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً<sup>(١)</sup>، ويعددهم ~~بمقتضى~~ يقفصل الاقتراع، وتقرن الأصوات في مكان محدد له<sup>(٢)</sup>، ثم يقوم ضابط الفرز بفتح صندوق الاقتراع بحضور المرشحين أو وكلائهم<sup>(٣)</sup>، ثم تعلن نتيجة الانتخاب<sup>(٤)</sup>، ويتم نجاح المرشح، إما من طريق نظام الأغلبية البسيطة أو المطلقة، أو من طريق نظام التمثيل النسبي، حسب الطريقة التي يتبعها قانون الانتخاب في كل دولة من الدول<sup>(٥)</sup>.

#### = الانتخابية البسيطة :

أخذ قانون الانتخاب العدلي بالأغلبية البسيطة، حيث قالت المادة ٤٧ منه<sup>(٦)</sup> أنه عند الانتهاء من عد الأصوات يعين ضابط الفرز في الحال مع المرشح الذي مال أكبر عدد من الأصوات، وهو

- (١) أنظر المادة ٤٥ من قانون انتخاب العدلي لعام ١٩٥٥.
- (٢) أنظر المادة ٤٦ من قانون الانتخاب العدلي لعام ١٩٥٥.
- (٣) أنظر المادة ٤٧ من قانون الانتخاب العدلي لعام ١٩٥٥.
- (٤) أنظر المادة ٤٧ للبند ٧ من قانون الانتخاب العدلي ١٩٥٥.
- (٥) محسن خليل، النظام السياسية والدستور الليبي ص ١٧١.
- أيضا مصطفى أبو زيد فهمي، النظام البرلماني في لبنان ص ٢٥٥.
- أيضا : عبد الله سماعيل البستاني، الدستور الدائم وقانون الانتخاب ص ١١٥، بغداد ١٩٦٢م.
- أيضا عبد الحميد متولى، نظام الحكم في إسرائيل ص ٧٣ ٧٤ دار المعارف بالإسكندرية ١٩٧٩م.
- (٦) أنظر المادة ٤٧ البند ٧ من قانون الانتخاب العدلي لعام ١٩٥٥.

يظهر جلياً أن نظام الفرعة يعتمد على الحظ بين المرشحين المتساويين في الأصوات ، وهذا يعنى إسقاط أصوات الناخبين الذين لم يسعف الحظ نائبيهم في الفوز في الإسقاط ، نتيجة القرعة التي تمت بين المرشحين المتساويين في الأصوات ، ومن هنا يبدو عيوب هذا المطلوب

أما الأخذ بالمطلب الأكبر منا في حالة تساوى الأصوات بين المرشحين المتساويين في لأصوات ، فإن مزاياه تظهر على أساس تخيير الأكبر منا ، افتراضاً بأن الأكبر منا هو أقدر على فهم الأمور السياسية بحكم الخبرة ، ولكن تسقط هذه الميزة فـسـى افتراض أن الأكبر منا هو الأقل فهما في السواحي الدستورية ككونه أصلاً ، أو على مستوى تعليمي متوسط فإن الأصغر منا والأكثر علماً ودراية بالقوانين يحكم أن السلطة التشريعية مهتبه بالقوانين ، فإن أسلوب تفضيل الأكبر منا يكون و هـيـا ، وكان الأفضل لو شترط مع كبر السن مستوى تعليمي أعلى ، يكون هنا قد وثقنا بين كبر السن والمعرفة ، مع ترجيح المستوى العلمي للمرشح .

#### = الفوز بالتركيبة :

نتجه بعض القوميين الانتخابية الى اسمرار اجراءات سير لانتخابات في حالة تقدم مرشح واحد فقط للانتخابات ، وعدم تقدم أحد معه ، تنباره فاشراً اذا حمل على ربع الأصوات .  
" المادة ٥٢ من قانون الانتخاب المصري ١٩٣٠ (١) " .

بينما ذهب قانون الانتخاب العدنى لعام ١٩٥٥م الى أنه .  
" اذا لم يكن هناك غير مرشح واحد بعد فغل باب الترشيح ،  
يعان ضابط الاقتراح انتخاب ذلك المرشح وفوره في تلك الدائرة (٢) .

(١) عبدالله سماعيل الببسي ، الدستور الدائم وقانون الانتخاب  
م ١١٧ ، بغداد ١٩٦٣ م .  
(٢) نظر المادة ٢٣ من قانون الاسحاب العدنى لعام ١٩٥٥ ،

## المبحث الثاني

### المركز القانوني لأعضاء المجلس التشريعي

تمهيد :

تعرض هنا الامتيازات والحمايات لأعضاء مجلس عن التشريعي وتعتبر هذه الامتيازات والحمايات ضمانات ليهتمكن الأعضاء من تأدية أعمالهم بحرية ، وعلى الوجه الأكمل .

ومنها ما قد يعتبر قيوداً مفروضة عليهم لنفس الغرض وهو ضمان سير العمل وتحقيق أهدافه على نحو سليم لا يشتر الشك ومن مجموع هذه الضمانات والقيود ينتج لنا ما يمكن أن نسميه المركز القانوني لأعضاء مجلس عن التشريعي .

وسندرس الموضوعات التالية :

- (١) الامتيازات والحمايات البرلمانية .
- (٢) المكافأة السياسية .
- (٣) النقل في العصرية .
- (٤) سقوط المطوية .

...

## المطلب الأول

### الامتيازات والحمايات البرلمانية

تمهيد :

الامتيازات البرلمانية هي جزء من قانون ومرفق البرلمان الاتحادي<sup>(١)</sup> وتشمل أحكاماً عامة<sup>(٢)</sup> أرسيت بواسطة مجلس العموم

(١) مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام الدستوري لـ ج.ع.م ص ٥٤١-٥٤٢ .

(٢) Smith, Op. Cit. P. 303.

= الحصانة الموضوعية : " أو عدم المسؤولية " .

يقول المادة ٣ من قانون سلطات وامتيازات مجلس  
مدن التشريعي<sup>(١)</sup> " ان حرية الكلام والمناقشة والاجراءات فسي  
البرلمان لا يجوز أن تكون موضوعا للمساءلة في أي محكمة أو أي  
مكان خارج البرلمان " .

يشكل هذا المبدأ أساس القانون الحديث ، وذلك لأن الأعضاء  
السلطة التشريعية لا يمكنهم أن يعبروا عن رأيهم إلا اذا تمت  
الوسائل والقوانين لهم حرية التعبير بكل الوسائل داخل المجلس  
وفي لجانه . وتبعاً لذلك فقد قررت المادة ٤ من قانون سلطات  
وامتيازات مجلس مدن التشريعي مايلي : " لا يمكن رفع دعوى  
مدنية أو جنائية ضد عضو المجلس فيما يتعلق بأي أسلوب أو  
كلمات أدلى بها في صياغة الاجراءات البرلمانية " .

وهذه المادة تكمن للمادة السابقة حيث أن حرية التعبير  
كفل كل كلمة تنطق بها عضو المجلس ، فلا يمكن معاقبته عليها ،  
ولا قيدت حريته في الكلام والتعبير .

ومن ثم يكون هذا القانون أساس قاعدة عدم المسؤولية  
لأعضاء المجلس ، وهو ما يتفق عليها فقهاء القانون الدستوري حتى  
تضمن لأعضاء المجلس حرية الكلام والتعبير بصراحة في كل مسألة  
تطرح في المجلس .

(١) أنظر المادة ٣ من قانون سلطات وامتيازات مجلس مدن

التشريعي رقم ١٩ لعام ١٩٥٦ م .

(٢) أنظر المادة ٤ ، المصدر السابق .

البرلمانية ، نصت المادة ٦ منه على أنه لا يجوز لعصو أن يكون عرفة لأية اجراءات مدنية أو جنائية ، أو افعال أو سجن ، أو دفع تعويض بسبب أمر قدمه بواسطة عريضة أو سؤال أو مشروع بقانون أو قرار أو اقتراح أو غير ذلك ، أو ذكر أمام المجلس أو أية لجنة <sup>(١)</sup> كما تضمنت المادة ٧ على أن أي شخص لا يكون مرفوع لدفع أي تعويض أو غيره بسبب أي فعل افترضه بتحويل من المجلس ، وفي حدود سلطاته القانونية ، أو بموجب أي أمر صادر بموجب تلك السلطات ، <sup>(٢)</sup>

أما الأفعال التي لا تتعلق بأعمال واجراءات المجلس ، فإن من ارتكبها يعتبر مسئولاً عنها ولا تحميه الحصانة أو مبدأ عدم المسؤولية عن تلك الأفعال ، حيث أن تلك الأفعال والتصرفات والأعمال لا تتعلق بعمله ، ففي هذه الحالة يخضع للمسؤولية الجنائية كأي عضو في المجتمع .

#### ٢ - الحصانة من الاجراءات القانونية <sup>(٣)</sup> :

أنه لا يجوز اتخاذ أي اجراءات جنائية ضد أي عضو من أعضاء البرلمان ، ولا القبض عليه إلا بتصريح من المجلس التابع له ، فالحصانة البرلمانية من الاجراءات القانونية لا تعفى من المسؤولية الجنائية ، ولا من العقاب بل فقط تحتم

(١) انظر المادة ٦ من قانون رقم ١٩ لعام ١٩٥٦ الخاص

بسلطات وامتيازات المجلس التشريعي الأردني .

(٢) انظر المادة ٧ من المرسوم السابق .

(٣) ينص النجم ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية

ص ٢٠٠ .

أيضا : شمس مرغسي على ، القانون الدستوري ص ٣٣٤ .

أيضا : معاذيل مرة ، القانون الدستوري ص ٢٥١ .

## المطلب السابع والثلاثون حق العمل في صحة العضوية

=

تتم رحلة النائب إلى المجلس التشريعي بعدة مراحل، فهناك أولها : توافر شرط العضوية في النائب ، فإن توافرت هذه الشروط يتقدم الشقي إلى غب في ترشيح نفسه ، ثم التصويت ، فأعلان نتيجة هذه المراحل ( الترشيح ، والتصويت ، وغرز الأصوات ، والاعلان ) ثم تأتي مرحلة مفعلة وهي التحقق والتأكد من توافر الشروط وسير تلك العملية ، وهي التي تسمى بالعمل في صحة العضوية .

ويستدل من ذلك على أن الفصفي صحة العضوية يستلزم فحص تلك المراحل كلها ، فهناك المجلس أن كل عضو فيه قد توافرت فيه شروط العضوية يوم الاستحقاق ، وأن عملية الانتخاب نفسها قد جرت سليمة لا تشوبها شائبة ، وأن النتيجة التي أعلن على أثرها كانت مطابقة للقانون ، فإذا وجد البرلمان أن تمسك به قد شاب بهيبة العضو ، فإنه يقضي بإبطال العضوية <sup>(١)</sup> . والنائب ، منذ إعلان نتيجة الانتخابات ، يعتبر نائباً <sup>(٢)</sup> ولكن سيده لا تعد سبائية إلا بعد العمل في صحتها .

=

**فصل صحة العضوية في دستور مدن ١٩٣٦ .**  
بمقتضى المادة ٨ ( من دستور مدن ١٩٣٦ ) <sup>(٣)</sup> من أنه " كل المناصب التي يشأ يحدد حق أي شخص يكون ليبقى عضواً منتخباً

- 
- (١) مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ص ٥١٤ .
- (٢) حسن الحمن ، الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية ص ٨٤٤ .
- (٣) أنظر المادة ٨ من دستور مدن ١٩٣٦ أمر تعديل ١٩٥٥ ، لاحظ المادة ٦ من أمر تعديل ١٩٥٥ م .



## المطلب الرابع

### سقوط العضوية

=

يفترض هنا أن العضوية قامت قياماً صحيحة ولم يطرأ عليها أي طعن فيها ورفض الطعن<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك فإن العضو يكون قد ارتكب من الأفعال ما شأنه أن يفقد الثقة والاعتماد الواجب فيه ، وقد عُدَّت المادة ٨٠ من دستور مدن ١٩٣٦<sup>(٢)</sup>

الحالات التي يفقد فيها العضو مقعده في المجلس وهي موت العضو أو غيابه عن جلسات المجلس ثلاث جلسات متتالية يعقدها المجلس دون أن يأتى من الحاكم أو بقائه متعيباً عن تلك الجلسات إذا سقطت عنه الرعوية البريطانية " الجية " أو الحماية البريطانية ، فإذا أخذ سائيه جسمية أخرى غير الجسمية البريطانية " الرعوية البريطانية " فإنه يفقد مقعده في المجلس أو إذا استقلت دولته وتحررت من الحماية البريطانية ، ففقد هذا العضو في المجلس مقعده .

الاعتراف بالولاء لدولة أجنبية : إذا اعترف بالولاء

لدولة أجنبية فإنه يفقد مقعده .

الافلاس : إذا أفلس هذا العضو فإنه يفقد مقعده

في المجلس .

العطو : إذا صدر عليه حكم بالإعدام أو بالسجن

بعدة تزيد عن اثني عشر شهراً فإنه يفقد مقعده في المجلس .

(١) يحجب الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر

العربية ص ٢٠٦ .

(٢) أنظر المادة ٨٠ من أمر تعديل دستور مدن ١٩٣٦ لعام

١٩٥٥ .

### المبحث الثالث اختصاصات المجلس التشريعي

#### مهامه

يمتثل من القوانين الوظيفية الأساسية والأهلية القطعية  
الشريعة ، ذلك ما اتفق عليه الحرف الدستوري والنظم الدستورية  
باعتبارها الممثلة للشعب .<sup>(١)</sup>

كما أن الدساتير تقرر للسلطة التشريعية مناقشة المسائل  
العالية ، وكذلك الرقابة على السلطة التنفيذية .

وبالرجوع الى دستور ١٩٢٦ نجد أن المادة ١٤<sup>(٢)</sup> منه تقول:  
يحفظ صاحب الخلافة نفسه وورثته وخطبائه بسلطة إصدار  
قوانين الأمن والنظام وإدارة المستعمرة مع التماس الصح من  
مجلسه الخاص .

وقالت المادة ١٥<sup>(٣)</sup> منه : يحدد نظام وسلطات المحكمة  
العليا في شئ من شأنها الحاكم بمقتضى هذا النظام .

ثم عدلت المادة ١٥ منه كالاتي . يكون من حق الحاكم  
بمشورة وموافقة المجلس ، سن القوانين التي تكفل للمستعمرة  
لأمن والنظام وحسن الإدارة .

(١) مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام البرلماني في لبنان ص ٤٥١ ،

أيضا ، محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ص ٢٤٧ ، د ر  
السكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٢) أنظر المادة ١٤ من دستور ١٩٢٦ .

(٣) أنظر المادة ١٥ من دستور عدي .

## المطلب الأول

### حق الاقتراح القوانين

مقدم

بصت المادة ٢٢ من دستور ١٩٣٦م على أنه " يمكن لأي  
مفوض أن يطرح أي موضوع للنقاش بالمجلس وفقا لشروط هذا  
النظام واللائحة الداخلية للمجلس ، ويناقش هذا الموضوع إذا  
ركب من عضو آخر ويجوز التصويت عليه وفقا للائحة ."

ولا يجوز طرح مشروع قانون أو اقتراح أو قرار دون  
موافقة الحاكم الإداري هو أو الشخص الذي يرأس المجلس أن مشروع  
القانون المطروح إذا من أو أجبر من قبل المجلس سيؤدي إلى تبديد  
أو فرض دخل عام أو أموال عامة على المستعمرة ، أو إلى نقص  
أو تغيير في صرف الأموال المذكورة أو جبايتها ، أو إلى فرض  
أو تغيير ، أو الفاء رسوم أو ضريبة مالية أو ضريبة جمركية .

نشير هذه المادة عدة سلطات بموجبها إيضاها .

أولا : طبيعة حق الاقتراح ، وإشائها : تقديم  
الاقتراحات .

### طبيعة حق الاقتراح القوانين :

تجده أغلبية الفقهاء إلى اعتبار حق الاقتراح ركنا  
أساسيا في العملية التشريعية ، إذ هو الحق الذي يجعل البرلمان  
قادرا على فحص مشروعات القوانين وإقرارها ، وهو الذي يخلق  
القانون ، وقد ذكر رويسر كولار Royer Collard بحسب  
هذا الحق أن من يملك حق الاقتراح هو الذي يحكم

(١) "Proposer la loi, c'est regner"

(١) محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ص ٣٥٠ .

= تقديم الاقتراحات .

بالرجوع الى المادة ٢٢<sup>(١)</sup> من دستور ١٩٢٦ م ، نجد  
انها تعطى كل عضو الحق في أن يدرج أي موضوع للمناقشة بالمجلس .

ويتبين من هذه المادة أن حق اقتراح القوانين من اختصاص  
السلطة التشريعية " المجلس التشريعي " . وبالرجوع الى اللائحة الداخلية  
للمجلس نلاحظ أن المادة ٢٣<sup>(٢)</sup> منها تمنح السلطة التنفيذية  
" الحكومة " حق تقديم مشروعات قوانين ، ويعني هذا أن اقتراح  
القوانين حق مشترك بين الحكومة وأعضاء المجلس التشريعي ، وهذا  
الوضع مبع في النظام البرلماني ، حيث يترك لكل نائب في المجلس  
التشريعي أن يقترح القوانين على أساس أن المجلس مهمته مزاولة  
من القوانين ، وأما الاعتراف للحكومة باقتراح مشاريع القوانين  
أمر يتفق مع مبدأ التعاون بين السلطات في النظام البرلماني .

ولكن في الواقع التطبيقي نجد أن الحاكم هو الذي يقترح  
القوانين وهذا مما يحد من صلاحية المجلس التشريعي في تأسيس  
القوانين ، ولذلك يكون أحد النظام الدستوري بفكرة التعاون بين  
السلطات في النظام البرلماني من الجانب النظري ، لا الفعلي .

(١) أنظر المادة ٢٢ من أمر تعديل دستور عدن ١٩٣٦ لعام ١٩٤٤ .

(٢) أنظر المادة ٢٣ من لائحة مجلس عدن التشريعي ،

وعندما تتلقى المستعمرة معونة من الامبراطورية ، فان تقديرها يكون خاصا لاشرف وزارة الخزانة البريطانية عن طريق وزير المستعمرات ، وهذا الاشراف صارم يحول دون استئثار هذه المعونة ، ويظل حاربا مدة ثلاثة أعوام اثر انتهائها تلك المعونة .<sup>(١)</sup>

وتضمنت المادة ٢٢ من دستور ١٩٣٦م<sup>(٢)</sup> أنه لا يجوز طرح مشروع قانون أو اقتراح أو قرار دون موافقة الحاكم ، اذا رأى هو أو الشخص الذي يرأس المجلس أن مشروع قانون المطروح قدس الاقتراح أو القرار ، وأجهز من قبل للمجلس سيؤدي الى تهديد أو فرض دخل عام أو أموال عامة بالمستعمرة أو الى مصادرة أو تغيير في ملك الأموال المذكورة أو جبايتها أو الى فرض ، أو تغيير أو إلغاء أي رسوم أو ضريبة مالية أو ضريبة جمركية .

..

### المطلب الثالث

#### رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية

==

وبجانب الاختصاص الأصلي وهو سن القوانين أو المشاركة في سنها ، فإن المجلس التشريعي يقوم بمهمة مراقبة سير العمل في العامة ، عن طريق توجيه الأسئلة الى الأعضاء المسؤولين عن تلك المرافق .

(١) مؤلف ، Martin Whight. Op. Cit. P.153-154

(٢) انظر المادة ٢٢ من دستور عدي ١٩٣٦ .

فيقال السيد/ مصطفى عبد اللاه عبده موجه السؤال الى  
السكرتير العام ، ما اذا كانت الحكومة تعزم بأن السيد محمد  
عبده نعمان الذي سافر من المستعمرة مدني المولد وأنه يحمل  
جواز سفر بريطاني ، وأنه حصل على منحة دراسية في كلية  
الخرطوم ، وأنه عمل مع الحكومة عند عودته كمعلم في إحدى  
مدارسها في المستعمرة ، وما اذا كانت الحكومة ستلغي أمر  
تفكيره ، وتسمح بعودته الى عدن ؟

أجاب السيد / جاي . في . م . شيلدن ( السكرتير العام  
بالنيابة بقوله . " ان الحكومة على علم بأن محمد عبده  
نعمان كان قد منح اجازة دراسية في كلية الخرطوم ، وأنه  
عمل لدى عودته بهفته مدرسا في مدرسة حكومية في المستعمرة ،  
وأنه لا يحمل جواز سفر بريطاني ، ولا هو بمولود في عدن .  
لقد أعطي له جواز سفر بريطاني عام ١٩٤٥ ، نتيجة معلومات  
كتشف فيها بعد أنها غير صحيحة ولم يجدد الجواز عند انشائها  
مدته . لقد قامت الحكومة ببحث حول محل ميلاد محمد عبده  
نعمان ، وهي مأسعة أنه ولد في اليمن وليس في عدن . وقد  
منع من الدخول الى المستعمرة بهقتضى أمر صدر بموجب المادة (٥)  
من قانون الهجرة ، وليس هناك أية حاليات لالغاء ذلك الأمر .

ويسأل السيد/ مصطفى عبد اللاه عبده موجه السؤال الى  
السكرتير العام (١) . ما اذا كانت الحكومة ستدرس مسألة  
تشريع ، يعطي جميع المواطنين المدانين بتهمة سياسية حق  
التصويت والشرائح في المجلسين البلدي والشريعي ، يعرف الشطر

(١) محضر اجتماع مجلس عدن الشريعي ، المجلس التشريعي  
الثالث الدورة الأولى - الاجتماع الثاني - الجلسة الأولى  
أسئلة وأجوبة في ٨ يونيو ١٩٥٩ م .

لهم حق التوصيت في انتخاب بلدى لمدة عامين ، من تاريخ انتهاء  
أية مدة تزيد من اثنى عشر شهرا ، ربما يكون قد قضاها في  
المجلس .

{٣} نظرا للمصوب القاسوسية التي أشرب اليها فيكون من  
الواضح للمفوض المحترم أن الادانة بنهضة سياسية التي يعنى بها  
العمو المحترم ، كما أفهم ادانة في نهم الشعب أو جنايات  
قد أمن المسعمرة ، لا تؤدي إلى فقدان الصلاحية ، ومن ثم لسان  
من غير الضروري من تشريح من النوع المقترح " .

أما بالنسبة للأعضاء المسئولين من الإدارات ، فإن المسألة  
يمكن أن تكون اذا ثبت تقصير أحدهم عن لإدارة المسئول عنها ،  
وبخاصة أن الأعضاء الذين يمثلون هذه الإدارات ، هم أو بعض  
منهم .. من المجلس التشريعي ، وهذا يمكن مساءلتهم من ناحية  
الظرفية ، اذا ثبت تلصير أحدهم في شرافه عن الإدارة التي  
يشرف عليها . وأما من ناحية العملية لم يتمكن مجلس من  
أكثرية مؤيدون لحكومة أن يقيم المسئولية الفردية للمسئول  
من الإدارة التي يشرف عليها ، اذا ثبت تقصيره أو هتاله .

## الفصل الثالث

### العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية

#### تمهيد .

يقوم النظام البرلماني على التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بمعنى أن تتعاون كل سلطة من هاتين السلطتين مع الأخرى ، وذلك بقيام علاقة تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية ، والسلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية من ناحية أخرى ، ولاحظنا بعض مظاهر النظام البرلماني في دستور ١٩٢٦ م ، وعليه فاسم ستعرض لدور السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية .

#### المبحث الأول

##### دور السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية

يقرر النظام البرلماني بعض الأعمال التي تباشرها السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية ، وذلك كبديل على قيام رابطة بين هاتين .

= من حيث التعاون بين السلطتين :

• أعمال خاصة بتكوين المجلس .

كان الحاكم يقوم بالدعوة لاجراء انتخابات المجلس التشريعي سواء كان ذلك عند حل المجلس التشريعي ، أو عند انتهاء مدة نيابة الأعضاء<sup>(١)</sup> ، كما كان الحاكم يعين الأعضاء المعيّنين بالمجلس التشريعي نيابة عن الملك " الملكة " .<sup>(٢)</sup>

(١) انظر المادة ٢٣/ب من دستور ١٩٣٦ (أمر تعديل ١٩٤٤ م) .

المادة ٦ من أمر تعديل ١٩٥٥ م .

(٢) انظر المادة ٧/١ من دستور ١٩٢٦ م وأمر تعديل ١٩٤٤ م ( ) .



## أولاً : تعطيل البرلمان :

تضمنت المادة ٢٣/١ من الدستور<sup>(١)</sup> أنه " يمكن للحاكم في أي وقت أن يعطل أجل أو تأجيل انعقاد المجلس أو يحله بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

يستند من هذه المادة أنها قد فرقت بين تعطيل المجلس أو تأجيل انعقاد جلساته ، وبين حله كلية .

فماذا يقصد بتعطيل المجلس ؟

(٢)  
التعطيل يعنى وقف جلسات المجلس أو دورة من دوراته .

---

(١) أنظر المادة ٢٣ من أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٥٥ م ،  
ولاحظ المادة ١٦ من أمر التعديل ١٩٥٥ حيث أدرجت المواد  
٢٣/١ إلى ٢٢/٥ .  
وأنظر على وجه الخصوص المادة ٢٣/١ المشار إليها .

(٢) مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام البرلماني في لبنان ،  
ص ١٩٢ ، لبنان ١٩٦٩ .

في المقعد الواحد ، ويرى حسن الحس<sup>(١)</sup> أن الدستور اللبناني أعطى رئيس الجمهورية حق تأجيل انعقاد مجلس النواب ليتمكن من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، إلا أن رأى أن هذا الرأي محل نظر ، فهناك فرق بين تعطيل الحل ، وتعطيل يوقف المجلس دورة أو دورات فقط ، إلا أن احتمال موافقة قائمة ، بهيب الحل هو نهاية حياة المجلس قبل مدته القانونية ، فالتوازن الذي قمده السيد حسن الحس توازن غير قائم ، لأن احتمال عودة المجلس قائمة ، وهو أكثر قوة ضد السلطة التنفيذية ، ويعمل على سحب الثقة منها ويحفظها ، أن لم تسبقه بحله ، فالتعطيل في رأينا لا يعدو إلا أن يكون تهديداً للموقف معين يعطي الطرفين المراجعة بحدوثه ، أو لمواجهة ظروف ترى السلطة التنفيذية أنها في حاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة المخاطر في القطر مثلاً .

أما دستور حدس فإن المادة ٢٣ منه قد أعطت للحاكم حق تأجيل انعقاد جلسات المجلس دون أن تحدد المدة التي يمكن للحاكم أن يستمر في تعطيل جلساته هذه السلطة التقديرية التي منحها الدستور بحاكم تكون محل نظر ، فقد يستعين الحاكم هذه السلطة مما يجعل التعطيل مرادفاً لمعنى الحل إذا لم تحدد المدة التي يمكن أن يعطى فيها الحاكم المجلس .

ثانياً . حسن المجلس .

أوضحنا أن تعطيل أو تأجيل دورات المجلس لا يعنى نهاية حياته . أما الحل فيعنى نهاية حياة المجلس قبل المدة المحددة له قانوناً ، وحق الحل سلاح فعال في يد السلطة التنفيذية

(١) حسن الحس ، الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان

ومصادر البلدان العربية ص ٢٢٣ ، لبنان ١٩٦٢ .

الوزراء ، الذي يستطيع استعماله لتهديد الأعضاء المشاعيين بما تشطلبه الانتخابات من تكاليف مرهقة ، أو لإجبار مجلس النواب على الرضوخ لإرادة مجلس العموم ، أو يواجه الرجوع إلى الشعب مرة أخرى .

ورئيس الوزراء الذي تهرم حكومته في المجلس - مجلس العموم - في قضية رئيسه يطلب منه أن يستقيل ، أو يطلب حل البرلمان. (١)

الهل في سخن :

نمت المادة ٢٣ من دستور عدن ١٩٢٦ بأنه : " يمكن للحاكم أن يحل المجلس بإعلان مبشر في الجريدة الرسمية " .

ويستبان من هذه المادة أن الدستور منح الحاكم حق حل المجلس التشريعي وهذا يعني أن السلطة التنفيذية منحت حقاً لا يقايله حق السلطة التشريعية في سحب الثقة من الوزارة ، كما من المتبع في النظام البرلماني .

(١) مؤلف Wade and Phillip. Constitutional Law  
P. 120, edition by Bradley.

## المبحث الثاني دور السلطة التشريعية في ميدان السلطة التنفيذية

===

نقتصر هنا على خالصين .

= الحالة الأولى . عرض السياسة العامة للحكومة في المجلس .  
أن الحاكم بمقتضى رئيس الجهاز التنفيذي ينقي خطاباً في كل دورة من دورات المجلس التشريعي العادية ، يبين فيها سياسة حكومته وخطتها .

لقد قررت المادة ١٤ من دستور عدن ١٩٣٦ على أن الحاكم يبرأ من جلسات المجلس التشريعي .

وقد اعتاد حاكم عدن على حضور جلسات المجلس التشريعي ، ويبدأ كل دورة من دورات المجلس التشريعي ، بالقاء خطاب يبين فيه سياسة حكومته ،<sup>(١)</sup>

= الحالة الثانية : حق توجيه الأسئلة :

لم يرد في دستور عدن ١٩٣٦ على حق أعضاء المجلس التشريعي في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس التنفيذي ، بيد أن لائحة مجلس عدن التشريعي عالج هذا الوضع وقررت المادة ١٢ منها<sup>(٢)</sup> ، حق تقديم الأسئلة إلى الأعضاء فيها يتمثل بالشكوى التي تقع في حدود مهامهم الرسمية ،

(١) أنظر خطاب حاكم عدن أمام المجلس التشريعي في ٦ تماسير ١٩٥٩ .

(٢) أنظر المادة ١٢ من لائحة مجلس عدن التشريعي لعام ١٩٥٦ م .

## الملف الثاني

### نظام الحكم بدستور عدن

١٩٦٦

تصنيف :

شهدت قصة عدن " الجنوب العربي " في الستينات حركة تأييد دولي ، وذلك للسياسة التي اتبعتها بريطانيا من عام ١٩٥٦ بسفلى قادة الحركة الوطنية والمواجهة بين الحركة الوطنية في عدن وبريطانيا ، التي تمثلت في المقاومة المسلحة بالاضرابات " اضراب مارس ١٩٥٦ " والمظاهرات " مظاهرة " شوال - ١١ (سبتمبر ١٩٥٦) ومقاطعة المجلس التشريعي ١٩٥٩ م ، وأدى ذلك كله الى حثيق الحريات السياسية باغلاق الصحافة الوطنية في عدن ومتابعة العناصر الوطنية وعرقلة نشاطها .

فاتجهت الحركة الوطنية بقضيتها صوب المؤتمرات الدولية الشعبية " مؤتمر شعوب آسيا واوقيانيا بالقاهرة ١٩٥٧ م ، ومؤتمر كوسكوي بفيينا ١٩٦٠ م ، يقصد طلب التأييد لقضية شعب عدن والمحميات لتحرره وتقرير مصيره .

وفي عام ١٩٦٠ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥١٤ ، ١٥) الصادر من الجمعية العامة في ١٥ من ديسمبر ١٩٦٠ بإسقاط الاستعمار ، وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ شكلت اللجنة الخاصة بجمعية الاستعمار ، وفي ١٤ سبتمبر ١٩٦٢ دعت لجنة تصفية الاستعمار قضية عدن والمحميات ، وطلبت بريطانيا بموجب شعب عدن والمحميات حريته وتقريره مصيره .

## الباب الأول

### الخصائص العامة لدستور عدن ١٩٦٢م

==

#### تمهيد وتقسيم :

نعالج في هذا الباب أولاً : الخصائص الشكلية  
ثم الخصائص الموضوعية ، ونقسمه إلى فصلين

الفصل الأول : الخصائص الشكلية لدستور عدن ١٩٦٢م

الفصل الثاني : الخصائص الموضوعية لدستور عدن  
١٩٦٢م .

..

## الفصل الأول

### الخصائص الشكلية لدستور عدن ١٩٦٢

—

#### تمهيد :

رأيت أن مجموعة القواعد القانونية التي شيين نظام  
الحكم في الدولة يمكن أن تكون مدونة في شكل وثيقة أو عدة  
وثائق دستورية ، كما يمكن أن تظل هذه القواعد دون تدوين  
لذلك ، أمكن تقسيم الدساتير إلى مكتوبة وغير مكتوبة ، وذلك  
على أساس تسجيل أحكام الدستور في وثيقة أو وثائق مكتوبة .  
وعلى ذلك رأينا أن الدستور المكتوب هو الذي تصدر أحكامه  
مكتوبة في صورهصوص تشريعية من السلطة الأساسية .<sup>(١)</sup>

(١) شمس مرعي عيسى ، القانون الدستوري ص ٦٦ .

لما هو النوع الذي اتخذته دستور ١٩٦٢ من بين هذه القواعد السابقة ؟ هل هو دستور مكتوب أو غير مكتوب ؟ وهل هو دستور جامد أم مرن ؟ وما هو الأسلوب الذي اتبع في طريقة وضعه ؟

### أولاً : دستور عدن مكتوب :

إن دستور عدن ١٩٦٢ هو دستور مكتوب إذ صدرت أحكامه في صورة سموس تشريعية ، جمعت وانتظمت في وثيقة دستورية واحدة ، لذا اتخذ دستور ١٩٦٢ شكل الدستور المكتوب ، ومس هذه الراوية فهو يتفق مع دستور ١٩٣٦ ، إذ أن كليهما دوت قواعدهما ، ومن راوية أخرى ، فإن دستور ١٩٦٢ قد صدر في وثيقة واحدة بينما دستور ١٩٣٦ صدر في عدة وثائق كوست في مجموعتها دستور ١٩٣٦ .

### ثانياً : دستور عدن جامد :

كما أن دستور ١٩٦٢ يعتبر دستوراً جامداً ، لكونه صدر بعقصر إجراءات مغايرة ومختلفة من القوانين العادية - قدسور عدن ١٩٦٢ لم يصدر من مجلس عدن التشريعي بمصادقة الحاكم كالقوانين العامة ، وإنما صدر من البرلمان البريطاني بمصادقة الحاج البريطاني ( الملكة ) ، وهذا النعير والاختلاف بين صدور القوانين العادية والدستور ، الأمر الذي يجعل نصف دستور عدن ١٩٦٢ بأنه دستور جامد كدستور ١٩٣٦ (١)

### ثالثاً : دستور عدن ذو طبيعة خاصة (٢) :

يتبين من ديباجة الدستور بأنه صدر من الملكة لشعب

(١) أنظر القسم الأول ، تحت المبحث الأول ص ٢٠٨ .

(٢) أنظر القسم الأول ، تحت المبحث الأول ص ٢٠٤ .

بإحدى وسيلتين : أحدهما طبيعية ، والأخرى غير طبيعية (١)

(أ) الوسيلة الطبيعية : تتمثل هذه الوسيلة في قيام السلطة الأساسية أو الشعب بإلغاء الدستور ، ففي الحالة الأولى تتولى السلطة التأسيسية إلغاء الدستور ، إذا كان هذا الأخير قد حول السلطة التأسيسية اختصاصا بذلك ، ويخلق ذلك إذا ظهر للسلطة التأسيسية أن الدستور لم يعد يساهم في المساهمة السياسية أو الانتماءية أو الاجتماعية السائدة في المجتمع ، على أنه يتم في هذه الحالة أن تباشر السلطة التأسيسية هذا الاختصاص وفقا للقواعد والشروط المقررة لذلك .

أما في الحالة الثانية ، فيتم إلغاء الدستور بواسطة الشعب بوصفه صاحب السيادة الأصل ، وعلى ذلك يحصل في أنه صادف الشعب هو الذي يرفع التنظيم الدستوري الذي يعود المجتمع ، فيكون له من ثم حق إلغاء وإحلال آخر جديد ، ويحتوي في ذلك أن يتم هذا الإجراء من جانب الشعب مباشرة عن طريق الاستفتاء الدستوري ، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة هيئة تأسيسية ، يتم انتخابها لهذا الغرض .

أما الوسيلة غير الطبيعية أو الاستثنائية : فتتمثل في إلغاء الدستور عن طريق الثورة أو الانقلاب ، والثورة أو الانقلاب بهذا المعنى حدث سياسي يستهدف تحول النظام السياسي القائم إلى نظام قانوني جديد (٢) .

(١) شمس مرغسي على ، القانون الدستوري ص ٥٧-٦٠ ، عالم الكتب ، طبعة ١٩٧٨ م ،

أيضا رمزي الشاعر ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .

أيضا يحيى الجمل ، النظام الدستوري جمهورية مصر العربية ص ٩٧ .

(٢) أنظر القسم الأول من الرسالة ص ٢١٣-٢١٥ .



صرح بصراحة بأنه لو لم يكن في الحكم لكان أحـــــد هؤلاء الصحاريين " (١١) \*

- (١١) محمد حس عويلى ، مقاله عن " استعراض الأوضاع الدستورية في عدن وحضرموت والمحميات الغربية المشور بجريدة مد ، الجنوب ، العدد الصادر في ٢ مارس ١٩٧٥ .
- أيضا : محمد حس عويلى ، اغتيال بريطانيا بـعدن والجنوب العربي ص ١٧٠-١٧٣ ، بيروت ، طبعة ١٩٧٦ .
- \* وسفل المناقشة التي دارت بين أحد مواب المعارضة ، والميسر عبد القوي مكاري رئيس وزراء عدن ، كما جاء بمقال محمد حس عويلى وكتابته :
- " يقول النائب محمود الأدهل ، هل يتفضل معالي كبير الوزراء بأن يبلغ المجلس بماذا لم يسجل الجبهة القومية كحزب سياسي ؟
- مأجاب كبير الوزراء عبد القوي مكاري ان الجبهة لم تطلب تسجيل نفسها .
- النائب محمود الأدهل : في حالة تقدم الجبهة بهذا الطلب هل تسجل حكومة عدن الجبهة القومية .
- كبير الوزراء : اذا قدمت الجبهة القومية مثل هذا الطلب ، فان الحكومة ستسجلها ، ولا ترى مانعا من ذلك .
- النائب محمود الأدهل : هل أنهم في رد كبير الوزراء أــــــم مسعد لتسجيل الجبهة القومية ، بالرغم من عمليات الارهاب والافتيات التي تقوم بها ، بما في ذلك اغتيال رئيس هذا المجلس قبل ثلاثة أيام ؟
- أجاب كبير الوزراء : نعم سأسجل الجبهة القومية بالرغم من ذلك .
- النائب محمود الأدهل : هذا بالرغم من عملية الارهاب التي كان رئيس المجلس آخر ضحاياها ؟
- أجاب كبير الوزراء : ما تسميه عمليات الارهاب هي جزء من نشاط القوي ، اذا أراد البريطانيون عدم اغتيالهم ، يستطيعون ذلك بعنتي الهولة . . بأن يعادروا عدن فوراً ويخرجوا من بلادنا ، ولولم أكن في الحكم لكان أحد هؤلاء الصحاريين "

## الفصل الثاني

الخصائص المؤسسية لدستور عدن ١٩٦٢م



### تمهيد وتقسيم

نحاول في هذا الفصل تغيير مركز عدن ، ثم المدوب  
السامي " حاكم المستعمرة " ،

وأخيرا النظام النيابي والبرلماني بدستور ١٩٦٢م .

ونقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تغيير مركز عدن ،

المبحث الثاني : المدوب السامي " حاكم المستعمرة " .

المبحث الثالث : النظام النيابي والبرلماني بدستور ١٩٦٢م .

**ثاميا : مدن ولاية اتحادية :**

تحدثنا في المطلب الثالث من المبحث الثاني في الفصل الأول من الباب التمهيدي من أن مدن انضمت في ١٨ يناير ١٩٦٢م إلى اتحاد الجنوب العربي، ولكنها لم تستمتع بحكومتها الخاصة ودستورها الخاص.

••

## المبحث الخامس

### المندوب السامي

تقديم وتقسيم .

نتناول هنا كيفية تعيين المندوب السامي ، ثم اختصاصاته باعتبارها حاكم عدل ، ونؤجل الكلام عن اختصاصاته باعتبارها رئيس السلطة التنفيذية .

تقديم :

نقسم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : كيفية تعيين المندوب السامي .

المطلب الثاني : اختصاصات المندوب السامي .

..

## المطلب الأول

### كيفية تعيين المندوب السامي

كان المندوب السامي يعين كما كان يعين حاكم المسعمرة ، أي بمقتضى تكليف بحمل وثائق الملكية وخاصها <sup>(١)</sup> ، ويظل في منصبه رهبا برضاها ، ويختار كما يختار حاكم المسعمرة سواء كان ذلك الحاكم حاكما في المستعمرة نفسها أو مستشارا في

(١) أنظر المادة ١ من أمر عدن وصحبة الجنوب العربي

" المندوب السامي " عام ١٩٦٢م رقم ٢١٢٩ .

بحسب ، أو بناء على هذا الأمر أو أمر الدستور ، رأى تشريع  
سارى المفعول فى الوقت الجارى بالمسقط ، وأية سلطات أخرى تسند  
إليه ، وتجب عليه واجبات أخرى يكلف بها من قبل صاحبة الجلالة  
من وقت لآخر رغب بنصوص هذا الأمر ، وأمر الدستور ، رأى تشريع  
آخر تسند بموجبه تلك السلطات ، وبجانب تلك الواجبات ، وعلى  
المندوب السامى أن يقوم بكل الأشياء المتعلقة بمنصبه وبمفادها  
( بما فى ذلك ممارسة أية سلطات أخرى تخول له بموجب هذا  
الأمر ، أو أمر الدستور ، وأن يتصرف حسب رأيه بمفادها ) .  
وذلك حسب التعليمات - إن وجدت - التى تترى صاحبة الجلالة من  
وقت لآخر إصدارها إليه .

#### \* الشؤون الخارجية

كان المندوب السامى يتولى الشؤون الخارجية ، ولا ريب فى  
أن الشؤون الخارجية تسمى سيادة الدولة ، ولم كانت عند اسم  
تمل إلى درجة الاستقلال الكامل فى ظل هذا الدستور ، فقد ظلت  
الشؤون الخارجية من مسئولية الناج البريطانى وبأية فى عهد  
" المندوب السامى " (١) .

#### \* الدفاع

كان المندوب السامى يتولى شؤون الدفاع عن عدن وهذه  
الملاحية من الملاحظات الرئيسية ، التى ظل التج يسمع بها لحفظ  
الأمم - أمم مصالحه فى عدن ، وبأثر منطقة جنوب الجزيرة  
حيث كانت عدن تمثل أكبر قاعدة بريطانية فى الشرق الأوسط .

#### \* الأمن الداخلى والشرطة :

كان المندوب السامى مسئولاً عن الأمن الداخلى والشرطة (٢)

(١) انظر المادة ٢٨ من دستور ١٩٦٢ م .

(٢) انظر المادة ٢٨ من دستور ١٩٦٢ م .

(٣) انظر المادة ٢٨ من دستور ١٩٦٢ م .

بناءً على أمر أو وفقاً لتوصيات أو نصيحة أي شخص أو سلطة غير المجلس ، أو بعد التشاور مع ذلك الشخص أو تلك السلطة .

(ج) أية سلطة مسندة إليه بحكم هذا الدستور ، أو أي تشريع آخر يخول له أو يشار إليه بصلاحي هذا الدستور أو ذلك التشريع أن يمارسها حسب رأيه .

(د) أية سلطة مسندة إليه بمقتضى أي تشريع - هذا هو هذا الدستور - يخول له صراحة أو ضمناً ممارسة تلك السلطة دون التشاور مع المجلس .

والتزاماً بالبنـد (أ) من هذه المادة يجب على المـسـدوب السامي أن يعمل بمـشـورة مجلس الوزراء ، في ممارسة أية سلطة يلزم عليه بموجب هذه المادة التشاور مع مجلس الوزراء ، بمـصـدق ممارستها .

وفي أي حالة يشير هذا الدستور بمـصـدق على المـسـدوب السامي بممارسة أية سلطة بناءً على أمر أو وفقاً لتوصية أو نصيحة أي شخص أو أية جهة رسمية فإنه يجب على المـسـدوب السامي أن يمارس السلطة المشار إليها وفقاً للتوصية أو النصيحة المذكورة ، وفي أية حالة يشار فيها من قبل هذا الدستور ، على المـسـدوب السامي أن يمارس أية سلطة بعد أن يتشاور مع أي شخص وأية جهة رسمية - عدا مجلس الوزراء - فإن المـسـدوب السامي لا يكون ملزماً بممارسة تلك السلطة وفقاً لنصيحة ذلك الشخص أو تلك الجهة الرسمية .

وفي أية حالة يشير فيها هذا الدستور على المـسـدوب السامي بممارسة أية سلطة وفقاً لتوصية أو نصيحة أي شخص أو جهة

المادة على أنه يطبق على مسائل وردت بخصوصها نصوص في المادة (٥٣) من هذا الدستور<sup>(١)</sup>

يستدل بما تقدم على أن الحاكم يمارس سلطاته ، اما عن طريق المشورة الالزامية ، أو بناء على رغبته في التشاور مع المجلس .

### \* المشورة الالزامية<sup>(٢)</sup> :

يجب على المندوب العام أن يتشاور مع المجلس في وضع السياسة العامة ، وممارسة السلطات المسندة اليه من أجل المصالح العام ، والحكم المصالح .

وهذه المشورة الالزامية مستثناة في بعض الحالات امر كمر وضع على كجزء ضمن الكومسولت ، والمسائل المتعلقة بالشؤون والعاء أي مصدر رسمي أو رانيا أو بشروط الخدمة الأخرى المتعلقة بأي منصب رسمي ( أو باستثناء هذه الحالات فيلزم عليه أن يحصل بمشورة المجلس .

ومن ناحية ثانية فيمكنه الخروج على تلك المشورة أو عدم الأخذ بها ، وذلك في حالتين .

- (١) بعد أخذ موافقة وزير المستعمرات .
- (٢) إذا رأى وجود ضرورة ملحة يقتضي أن يعمل بخلاف تلك النصيحة دون الحصول على تلك الموافقة ، فيبر أنه يجب عليه إبلاغ وزير المستعمرات بأسرع ما يمكن ، بالأساليب

(١) انظر المادة ١٨ من أمر دستور عدن عام ١٩٦٢ م .

(٢) انظر المادة ١٨ البند ٨ . المصدر السابق .

\* سنن القوانين :

صت المادة ٤٢ من الدستور<sup>(١)</sup> أنه "يجوز للمندوب السامي بناء على نص من هذا الدستور وبمشورة وموافقة المجلس التشريعي - أن يسن القوانين من أجل الأمن والنظام والحكم المالح في عدن".

\* اقتراح القوانين :

صت المادة ٣/٥٢<sup>(٢)</sup> أنه "يجوز للمندوب السامي حسب رأيه أن يكتب إلى رئيس المجلس رسالة بمسودة أي مشروع قانون أو اقتراح يرى وجوب طرحه على المجلس التشريعي".

\* حق التصديق على القوانين .

صت المادة ٤٥ من الدستور<sup>(٣)</sup> أنه "لا يجوز أن يصح أي مشروع قانون قانون حتى يوافق عليه المندوب السامي باسم صاحبة الجلالة وبنيابة عن جلالته ، ويوقع عليه رمزا السامي موافقته .

- 
- (١) أنظر المادة ٤٢ من دستور ١٩٦٢ م .  
 (٢) أنظر المادة ٣/٥٢ من دستور ١٩٦٢ م .  
 (٣) أنظر المادة ١/٥٤ من دستور ١٩٦٢ م .



### المبحث الثالث

النظام النيابي البرلماني بدستور ١٩٦٢م

==

#### مهيود

تحدثنا في المطلب الثالث من المبحث الثاني من الدمل الثالث من الباب الأول من القسم الأول عن النظام النيابي وخصائصه وهويته . وبدراسة أحكام دستور ١٩٦٢م نجد أنه قد اعتمد النظام النيابي البرلماني القائم على أساس أن الشعب يختار ممثليه ، ليقوموا بالحكم نيابة عنه ، كما أنه أخذ بخصائص النظام النيابي والبرلماني ، فمن زاوية خصائص النظام النيابي فإنه أخذ بركن المجلس المنتخب من الشعب بعضه أو كله ، نصت المادة ١١<sup>(١)</sup> من الدستور على إلغاء مجلس تشريعي يتكون من رئيس و ١٦ عضواً مستخبا وستة أعضاء معينين والمدعى العام .

وهذا يعني أنه أخذ بنظام المجلس المختلط ، غير أنه رأى أن تكون الأغلبية للمستخبيين .

ومن ناحية أخرى أخذ ببعض خصائص السيادة أي السلطة ، نصت المادة ٤٢<sup>(٢)</sup> من الدستور على أن تنس القوانين بمشورة وموافقة المجلس التشريعي .

ومن ناحية ثالثة العضوية ، فقد نصت المادة ٢/٥٧<sup>(٣)</sup> من الدستور على مدة المجلس خمس سنوات من تاريخ أول جلسته بعقدها المجلس أثر أي انتخاب ، إذا لم يتم حل المجلس قبل ذلك .

(١) أنظر المادة ١١ من دستور عدي ١٩٦٢م .

(٢) أنظر المادة ٤٢ من دستور عدي ١٩٦٢م .

(٣) أنظر المادة ٢/٥٧ من الدستور .

المجلس أن يناقش أي مشروع قانون يتعلق بغيره غرائب أو رسوم أو جمارك .

وهذا يجعلنا نتميز إلى وصفه بأنه مجلس سياسي بامتياز . ومن رابطة النظام البرلماني فإن دستور عدن قد أخذ بشائية السلطة التنفيذية ، أي وجود حاكم ومجلس وزراء ، كما هو المتبع في النظام البرلماني ، ووجود تعاون وتوازن ورقابة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

وستعرض في دور رئيس الدولة في دستور عدن ، وومع مجلس الوزراء في دستور عدن ، ثم التعاون والتوازن والرقابة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

#### \* دور رئيس الدولة في دستور عدن :

في النظام البرلماني يعمل رئيس الدولة على إحياء التوازن بين سلطات الدولة ، بتوجيه كل منها نحو الطريق الصحيح ، الذي رسمه الدستور . لذا فهو يعد على حد قول بعض الفقهاء ، بمثابة الحكم الرياضي العادل المستقل بين الوزارة والبرلمان ، الذي يعمل على كفالة احترام قواعد المباراة بينهما . دون ميل أو تحيز إلى أي منهما . (١)

وبالرجوع إلى دستور عدن نجد أنه يجمع رئيس الدولة " الممدوب السامي " سلطات فعلية مباشرة بنفسه ، وفي حالات معينة بالتشاور مع مجلس الوزراء ، فهل خرج دستور عدن عن قاعدة سلطة دور الرئيس " الحاكم " ، وخصر اهتمامه على مجرد

(١) محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ص ٢٥٢-٢٥٥ .

أيضا . محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ص ٦٣٦ .

وأهمها طلب العهد عبد القوي مكاوي رئيس وزراء عدن عام ١٩٦٥م ،  
 منح اللجة الدستورية - المزمع تشكيلها من : مندوب عن السودان ،  
 وآخر عن الملايو " اتحاد ماليزيا " ، وعضوين بريطاني - من دشن  
 عدن ، لاسيما تشكلت دون أخذ رأي حكومة عدن المحلية في وضع  
 دستور لاتحاد الجنوب العربي .<sup>(١)</sup>

وعليه ، فاستبعد أن هذا الرأي القائل بمنح رئيس  
 الدولة سلطات فعلية ، - مع التحفظ - رأي محل نظر ، ولا يمكن  
 في الواقع التطبيق في أن يلقى النجاح أو القبول ، لأن وجود رئيس  
 أحدهما رئيس الدولة ، والآخر رئيس مجلس الوزراء ، وبخاصة  
 إذا كان الأخير يمثل الأغلبية المنتخبة من الشعب ، كما هو  
 المتبع في اختيار رئيس الوزراء في النظام البرلماني فانه لن  
 يوجد سقرار في أداة الحكم ، ولذلك فمن أي ميل لمنح رئيس  
 الدولة سلطات فعلية ، هو خروج مريح على النظام البرلماني  
 الذي يعطي السلطة الفعلية للوزارة ، بعفنها الهيئة المسئولة  
 أمام البرلمان المنتخب من الشعب وهي حجر الزاوية في النظام  
 البرلماني ، ومن ثم فأي دستور يمنح سلطات فعلية لرئيس  
 الدولة ، فان هذا الدستور في رأينا يجمع إلى النظام الرئاسي ،  
 أو يقترب منه ، ولا يكون هناك نظام برلماني .

« وفي مجلس الوزراء في دستور عدن .  
 في النظام البرلماني يكون الوزراء وحدة متماسكة ، لذلك  
 لهم يكون هيئة جماعية متفاعة في المسئولية ، تلك الهيئة

(١) عبد القوي مكاوي ، شهادتي للتاريخ ٢٢٠ ٢٢١ ، الطبعة  
 الأولى ، القاهرة ١٩٧٩م .  
 أيضا : محمد حسن عويش ، اغتيال بريطانيا لعبد  
 والجنوب العربي من ١٦٦ ١٦٧ .

من حيث التوازن :

فإن الدستور منح الحاكم حق تعيين الأعضاء المعيّنين في المجلس ، ودعوة المجلس للاعتماد ... الخ .

ومن حيث التوازن والرقابة :

فإن الدستور منح للحاكم حق تعيين وحل المجلس ، بتأييد حق المجلس في سحب الثقة من الوزارة . ويلاحظ أن دستور عـ١٩٦٢ قد أخذ بالنظام النيابي البرلماني ، إلا أنه منح الحاكم ( المندوب السامي ) سلطات فعلية <sup>(١)</sup> مما خلق عدم استقرار في أداة الحكم . وعلى ذلك قلنا أن منح سلطات فعلية لرئيس الدولة هو خروج على مبدأ النظام البرلماني ، الذي يتطلب أن يكون رئيس الدولة مجرد حكم يمس السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في حالة اختلافهما ، ودون ذلك فإن النظام البرلماني يتأرجح أو يقترب إلى النظام النيابي . حين يمنح الدستور رئيس الدولة سلطات فعلية .

..

(١) أنظر المادة ١٨ من أمر دستور عـ١٩٦٢ .

## المبحث الثاني السلطان التنفيذية والتشريعية

==

### المبحث الأول

قرار دستور عدد تكمين سلطة تنفيذية ، وسلطة تشريعية ،  
وبين اختصاص كل منهما ، ثم العلاقة بينهما .

وسنحاول دراسة السلطة التنفيذية في فصل أول وفي  
فصل ثان السلطة التشريعية ، وفي فصل ثالث العلاقة بين السلطتين .

..

### الفصل الأول السلطة التنفيذية

—

#### المبحث الأول

أوضحنا أن دستور ١٩٦٢م أخذ بجوهر النظام البرلماني  
ويتمتع ذلك في الأخذ بنظام مجلس الوزراء ، فبمقتضى المادة ١٨  
من الدستور<sup>(١)</sup> من أنه : يجب على المندوب السامي التشاور مع  
مجلس الوزراء في وضع السياسة وممارسة السلطات المسندة اليه  
بحكم هذا الدستور ، أو بحكم أي تشريع آخر ساري المفعول في  
عدن .

وبمقتضى المادة ١٧ من أنه<sup>(٢)</sup> يكون في ولعدن مجلس وزراء  
ومجلس المندوب السامي ورئيس الوزراء بمقتضى المادة ١٩ من

(١) أنظر المادة ١٨ من دستور عدد ١٩٦٢م .

(٢) أنظر المادة ١٧ من دستور عدد ١٩٦٢م .

## المبحث الأول

### المندوب السامي بصفته رئيساً للجهات التنفيذية

#### تمهيد

تحدثنا في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول عن كيفية تعيين المندوب السامي، كما تحدثنا عن اختصاصاته باعتباره حاكم المستعمرة .

وستكلم هنا عن المندوب السامي باعتباره رئيس السلطة التنفيذية ، لأنه يباشر سلطات فعلية بنفسه ، ويأتي مجلس الوزراء بعده .

#### الاختصاصات المندوب السامي

كان المندوب السامي يعين <sup>(١)</sup> الوزراء بالشاور مع رئيس مجلس الوزراء ، كما كان يعزلهم . وكان يدعو مجلس الوزراء للاعتقاد ، ويقترح جدول أعماله ، ويرأس اجتماع جلساته ، وكان يعين الموظفين ويعزلهم .

#### (١) تعيين الوزراء وعزلهم

كان المندوب السامي يعين الوزراء <sup>(٢)</sup> بالشاور مع رئيس مجلس الوزراء ، كما كان يعفيهم من مناصبهم <sup>(٣)</sup>

- 
- (١) أنظر المادة ٢/١٩ من دستور عدن ١٩٦٢ م .  
(٢) أنظر المادة ٢/٢٠ من دستور عدن ١٩٦٢ م .

## المبحث الثاني

### مجلس الوزراء<sup>١</sup>

#### تمهيد :

أوضحنا أن السلطة التنفيذية تتكون من المندوب السامي ومجلس الوزراء<sup>١</sup> ، وأوضحنا اختصاصات المندوب السامي بمقتضى رئيس السلطة التنفيذية ، ونشدد هنا عن تكوين مجلس الوزراء<sup>٢</sup> ، ثم اختصاصاته ومسئولية الوزارة ، ونسلم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : تكوين مجلس الوزراء<sup>٣</sup>

المطلب الثاني : اختصاصات مجلس الوزراء<sup>٤</sup> .

المطلب الثالث : مسؤولية الوزارة .

....

#### المطلب الأول

##### تكوين مجلس الوزراء<sup>٥</sup>

الوزارة يخالف من وزراء<sup>٦</sup> يجمعهم مجلس متفان من هو مجلس الوزراء<sup>٧</sup> ، ويرأسه رئيس يدعى رئيس الوزراء<sup>٨</sup> أو الوزير الأول ، ونصت المادة ١٢ من دستور ١٩٦٢ م<sup>(١)</sup> بأنه

(١) أنظر المادة ١٧ من دستور ١٩٦٢ م .

مجلس وزراء<sup>(١)</sup>.

وقد كان الملك يعين رئيس الوزراء ويعزله ، أو يجبره على الاستقالة إذا لم يؤيد سياسته ، أو إذا عترض عليها ولا تؤدي استقالة رئيس الوزراء إلى استقالة زملائه ، أي أن المسؤولية التهامنية تطورت مع تطور مجلس الوزراء ، ولذلك فإن القاعدة الدستورية في الدستور البريطاني هي أن تختار الملكة رئيس حزب الأغلبية في مجلس العموم وهي بنت التطوير الدستوري في بريطانيا ، والتي أصبحت عندئذ عرفاً دستورياً في النظام الدستوري لاجلبيز .

فالملكة ليس لها اختيار حقيقي ، وإنما اختياراً رسمياً لا يعدو أن يكون شكلياً أو مظهرياً ، فحزب الأغلبية فئسي البرلمان هو الذي يؤيد الوزارة<sup>(٢)</sup> فضلاً في عام ١٩٢٤ ، عندما حصل المحافظون على الأغلبية استقال Mr. Macdonald ، فطلب الملك جورج الخامس من Mr. Baldwin تأليف الوزارة ، وحدث ذلك حينما حصل العمال على الأغلبية ، استقال تشرشل ، فطلب جورج السادس من أتلي Mr. Attlee تأليف الوزارة .

\* اختيار رئيس وزراء عدن

صوت المادة ١٩ من الدستور على أنه عندما تنشأ أسباب توجب تعيين رئيس الوزراء ، فإنه على المندوب السامي أن يعين بعقته رأي رئيس الوزراء من أعضاء المجلس التشريعي ، ومن

(١) مؤلف Colin.F.Padfield عن الدستور البريطاني

ص ١٢٣ ، الطبعة الرابعة ١٩٢٢ م .

(٢) مؤلف Ivor Jennings عن حكومة الوزارة ص ٢٤

إلى ٢٥ ، الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م .



### هل يشترط الانتماء الى حزب ؟

لاحظنا ان فكرة أو قاعدة اختيار قائد الحزب لتولى رئاسة الوزراء في بريطانيا نتيجة حصول حزبه على الأغلبية البرلمانية . فهل كان ذلك ساريا في عدن ؟ لا سيما وأن المسمى مريح في أن يحمل رئيس الوزراء على تأييد الأغلبية في المجلس ؟

ان مفهوم الأحزاب هو انضمام مجموعة من الأشخاص يعملون للوصول الى السلطة ، لتحقيق أهداف عامة ، وبهذا المفهوم ظهرت أحزاب بمقتضى دستور ١٩٦٢ - كما سأتى ذكرها - ولكن مولدها كان حديثا ، أو لأن التسلطيات السياسية السابقة على هذا الدستور قد واجهت انقسامات في صفوفها بالإضافة الى أن بعضها تعرض للاضطهاد ، وتجميد نشاطها ، مما أحدث فراغا سياسيا ، ولما دعا الحاكم البريطاني الى تكوين الأحزاب<sup>(١)</sup> كمقدمة ضرورية لقيام نظام برلماني ديمقراطي ، فإن تلك الأحزاب لم تتمكن بعد من حشد الجماهير الى أهدافها . ولذلك فإن الأحزاب التي اشركت في الانتخابات بمقتضى هذا الدستور ، لم تحمل على أغلبية فليس المجلس التشريعي .

وعوضا عن ذلك ظهرت شخصيات مستقلة ، أي غير متحيزة عضوا الى الأحزاب السياسية القائمة ، وحملت على تأييد أغلبية داخل المجلس التشريعي .

وبناء عليه ، تشكلت حكومات عدن من عناصر مستقلة ، لا يمثلون أحزابا سياسية قائمة ، باستثناء أول حكومة مدنية

(١) انظر خطاب حاكم عدن البريطاني عند افتتاح الدورة الشاشية للمجلس التشريعي في يوم ٢٥ يناير ١٩٦٠ م .

يخلف الرئيس السابق ، لقد بحث الملك الميخيل استامفورد هام  
Stamfordham للتشاور مع السيد بونارو Bonar Law  
ليشكل وزارة جديدة ، إلا أن السيد بونارو رد بأنه ليس القائد  
لحزب المحافظين ، فأجيب اللورد ستامفورد هام بأن من واجب  
الملك أن يشكل حكومة جديدة بقدر ما يمكن من السرعة ، ولقد اعتبره  
الشخص الملائم للمسئولية ، ولكن السيد بونارو Bonar Law رفض  
قبول المنصب حتى يصبح قائد لحزب المحافظين ، إلا أن الملك أصر  
ودعا بونارو إلى قصر بكسجهام ، وبعد أيام قليلة اختير  
بونارو قائدا لحزب المحافظين ، وعلى الفور فوض بتشكيل الحكومة .

وقد خلفت هذه الواقعة قاعدة هامة ، وأقرها حـزب  
المحافظين والأحرار في أن الملك حر في اختيار رئيس الوزراء عند  
شعور منعه ، وقد اتبع السيد تشرشل هذه القاعدة عام ١٩٤٠م<sup>(١)</sup> .

= شعور منعه رئيس الوزراء في عدن :

بحث المادة ٢٠ من الدستور بأنه " عندما يتراءى للمنتدوب  
السامي . بمقتضى رأيه ، أن رئيس الوزراء سم يعد موضع تأييد  
أغلبية أعضاء المجلس التشريعي ، فيجب عليه بعد التشاور مع رئيس  
الوزراء أن يلقى تعيين رئيس الوزراء بوثيقة محتومة بالخاتم  
العام .

ويستثنى من هذه المادة أن رئيس الوزراء يفقد منصبه

- كعامة عامة - عندما يفقد الأغلبية في المجلس التشريعي .

(١) مؤلف Ivor Jennings عن حكومة الوزارة من ٤٣ ٤٤ .

(٢) أظر المادة ٢٠ من دستور ١٩٦٢م .

فهل ١٥١ استقال رئيس الوزراء\* من منصبه يستطيع الحاكم اختيار شخص آخر ، أم يخضع لقاعدة شمتع رئيس الوزراء بأغلبية في المجلس ؟

(١) يعطيا واقع التطبيق العملي للنص الاجابة ، فيشير العويلى في كتابه الى أنه : " عندم قدم السيد باهارون استقالته حاول المندوب السامي البريطاني أن يطلب من أحد الأعضاء المعتدلين جدا أن يشكل وزارة ، ولكن بعد اتصالات ذلك الحضر بأعضاء المجلس التشريعي وجد أن أحدا لا يناصره " ، ويستدل من هذا المقتطف أن اختيار الحاكم خليفة لرئيس الوزراء المعتدل مشروط بتلك القاعدة وهي أن يكون الرئيس مؤيدا بأغلبية في المجلس .

..

## الفصل الثاني الوزراء

نحتكم هنا من كيفية تعيين الوزراء\* وعزلهم .

### أولا : تعيين الوزراء :

يقوم رئيس الوزراء\* في النظام البرلماني باختيار زملائه في المجلس ، لخلق مجموعة متفاهمة شمتع بأغلبية برلمانية ، إلا أن ذلك يختلف من نظام لآخر ، ففي النظام البريطاني يشكل رئيس حزب الأغلبية الوزارة من رفائه في حزب ، وعادة تكون الوزارة مشكلة قبل وصولهم الى البرلمان أو مجلس العموم ، وتسمى في النظام الدستوري البريطاني بحكومة الظل<sup>(١)</sup> . غير أن هذا النظام

(١) العويلى ، كتابه السابق ص ١٦٣ .

(٢) سعاد الشقار ، السظم السياسية في العالم المعاصر ص ١٣٤ .

الوزراء ، ليتم التماسق وإشواق بين الوزراء ، لأن الوزارة أو مجلس الوزراء مجموعة مهامية ، تشارك في وضع السياسة العامة ، أو فريق واحد يقوده قائد بارع ، ولا يتم ذلك إلا ان تم تعيين الفريق بموافقة رئيس الوزراء نفسه .

كما أن الشرط الثاني هو أن يكون أعضاء مجلس الوزراء أعضاء في المجلس التشريعي ، والحكمة من هذا هو ضمان كسب التأييد للوزارة داخل البرلمان ، حتى يتم لها وضع السياسة العامة للحكومة بما يتفق وسياسة أعضاء المجلس التشريعي الممثلين للشعب ، كما أنه لا يصح السهر من تعيين أعضاء من خارج المجلس التشريعي ، حتى تستطيع الوزارة تكملته البعض فيها باختيار التكميليين المخصصين في بعض المجالات التي تتطلب أن يكون على رأس الجهاز شخص فسي وسياسي في آن واحد .

وبالفعل اختير السيد سعيد صبحي الحماص من خارج مجلس عدس التشريعي ، ليتولى منصب وزير الدولة للشؤون الدستورية .<sup>(١)</sup>

### ثامناً : عزل الوزراء :

القاعدة العامة : نخل الوزارة في الحكم حتى يفقد رئيس الوزراء الأغلبية البرلمانية المؤيدة له وسياسته داخل المجلس ، ومن ثم تسقط الوزارة ، وتسحب الثقة من الحكومة .

ومن رابطة أخرى يفقد الوزير كرسيه في الحكومة ، دون أن تسقط الوزارة ، إذا شئت ادعته بتقصيره في واجباته .

(١) محمد حسن هوبلي ، اغتيال بريطانيا لعدس والجنوب العربي

## الفرع الأول

### اختصاصات مجلس الوزراء - مجلة جامعة



اختصاصات الوزارة محددة ومتشعبة ، وذلك أن الوزارة  
 كهيئة جماعية في مجلس الوزراء ، " أو كأفراد كل وزير في  
 وراثته " هي التي تتحمل النصب الأساسي في تسيير أمور الجماهير  
 وانتظام المرافق العامة ،

### = وضع السياسة العامة .

تشارك الوزارة مع المندوب العام بوضع السياسة العامة ،  
 وممارسة السلطات المسندة إلى المندوب العام بحكم هذا الدستور  
 أو بحكم أي تشريع آخر ، يكون ساري المفعول في عدن ، وذلك  
 حسبما تضمنته المادة ١٨ من دستور عدن ١٩٦٢ (١) .

### = أعداد المشاريع والقرارات :

يعد مجلس الوزراء مشاريع القوانين ، وبين القرارات  
 الإدارية ، ومن أمثلتها تعريب الوظائف والمناصب العليا ،  
 والقوانين الخاصة بمساعدة الطبقات الفقيرة لتخفيض إيجار المساكن  
 الشعبية ، (٢)

## الفرع الثاني

### اختصاصات رئيس الوزراء

من حيث هلته بالمندوب العام



بحسب الاختصاصات العامة للوزارة ، والتي يلعب رئيس  
 الوزراء فيها دورا كبيرا ، فهو الذي يتولى شرح سياسة الوزارة

(١) انظر المادة ١٨ من أمر دستور عدن ١٩٦٢ م .

(٢) عبد القوي مكارى، شهادتي بتاريخ ٣٦-٢٥ .

خبر السياسة العامة للحكومة ، فقد قررت المادة ٢٨<sup>(١)</sup> من أنتمس .  
" يخور للمندوب السامي عملاً بتوصية رئيس الوزراء ، أن يستند إلى  
أي وزير المشورية على أي مصلحة حكومية ، بهاتشاء ما يتعلق  
بالمدعى العام ."

وكانت المسؤوليات المناطة إلى كل وزير بما فيهم رئيس  
الوزراء ، في آخر وزارة ألفها عبد الحوي مكاري كما يلي<sup>(٢)</sup> :

عبد الحوي مكاري ، رئيس الوزراء ، " مشرول عن فحص الحسابات  
تسجيل الكتب ، تسجيل الأندية ، الاعلام ، لجان  
موالط القيد ، المجلس التشريعي ، ترخيص المشروبات  
الروحية ، الملاحة التجارية ، البرليس ، أمانة المياه  
العلاقات العامة ، شريعات القات ، تحديد الأيجار " .

حسن اسماعيل خد ابخش خان ، وزير الكهرباء والأشغال العامة  
والماء " .

خليفة عبد الله خليفة ، وزير المالية التطوير والواردات  
والصادرات ، ضريبة الدخل ، المعاشات ، التقاعد ،  
المكافأة .

سميد حسن صبحي ، وزير العمل والشئون الاجتماعية والشئون  
الدستورية " .

(١) أنظر المادة ٢٨ من دستور عدن ١٩٦٢ .

(٢) أنظر الملحق العربي لجريدة عدن الرسمية للعدد رقم ٤٢ ،

الصادر في ٨ يونيو ١٩٦٥ ، اعلان حكومي رقم ٦٩ لعام

١٩٦٥ م . ملف رقم ص ٢ / س / ٢٢ / ٣ .

## المطلب الثالث مسئولية الوزارة

تصريح :

نتحدث هنا عن مسؤولية الوزارة أمام المندوب السامي،  
وسجل الحديث من مسؤولية الوزارة السياسية أمام المجلس  
التشريعي ، عند مناقشة العلاقة بين السلطين التنفيذي  
والتشريعية .

= مسؤولية الوزارة أمام المندوب السامي .

للأسف الدستورية القائلة حيث توجد السلطة توجد المسؤولية  
فرايضا أن المندوب السامي يضع السياسة العامة للمستعمرات  
بالشاور مع الوزارة ، وتقوم الوزارة بتنفيذ تلك السياسة العامة  
بما ينطوئ لكل وزير بأن يشرف على العرق الإداري المسئول عنه ،  
ويضع السياسة العامة لهذا العرق ، وفق السياسة العامة للحكومة ،  
ومن هنا يتبين أن الوزارة تتحمل مسؤولية الحكم بصفة جماعية ،  
كما يتحمل كل وزير مسؤولية الوزارة التي يشرف عليها ، وعليه  
فإنهاك مسؤولية جماعية تضامنية للوزارة بالنسبة لوزارة كسها  
ومسؤولية فردية لكل وزير عن السياسة الخاصة لوزارته .<sup>(١)</sup>

وبهذا المعنى فإنه لم يرد نص على مسؤولية الوزارة أمام  
المندوب السامي، ولكن هناك علاقة تهيبة بين الوزارة والمندوب

(١) عثمان خليل عثمان - القانون الدستوري ٦١١-٦١٢ ، بغداد

مطبعة الأهالي ١٩٢٩-١٩٤٠م .

أيضا وحيد رافع وروايت إبراهيم ، القانون الدستوري

ص ٢٧٥ ، ٢٧٧ .

## الفصل الثاني

السلطة التشريعية " المجلس التشريعي "



### تمهيد

نصت المادة ١٩ من الدستور على أنه " يجالط مجلس تشريعي  
دائر ومن أجل مدن " . ومنشأ أول هذا تكوين المجلس ، شمس  
اختصاصاته .

## المبحث الأول

### تكوين المجلس

نشأه بعض الدول إلى تكوين البرلمان من مجلسين ، أي إلى  
نظام المجلسين ، بدلاً من الأخذ بنظام المجلس التشريعي الواحد ،  
مستندة بذلك على مزايا مختلفة (١) . من هذه المزايا الرغبة  
في تمكين الطبقة الأرستقراطية من أن يكون لها تمثيل خاص ،  
يتمتع به مع أهمية المصالح ، التي تمثلها في البلاد ، ومنها أيضاً  
التخفيف من آثار مبدأ الاقتراع العام ، الذي نشأ عنه هيوط في  
مستوى كفاءة أعضاء البرلمان ، وتمكين الحكومة من علاج ذلك  
بأن تدخل في أحد المجلسين عن طريق تعيين ذوي الكفاءات المطلوبة  
الذين قد يملكون في دخول البرلمان عن طريق الانتخاب . وقد

---

(١) وحيد رافت وروايت إبراهيم ، القاسون الدستوري ص ١٩٢ وما  
بعدها .

أيضاً : السيد صبرى ، القاسون الدستوري ص ١٢٤ وما بعدها .  
أيضاً : عثمان خليل عثمان ، المبادئ الدستورية العامة  
ص ٢١٣ وما بعدها .

أيضاً : عبد الحميد متولى ، الوجيز في النظريات والأنظمة  
السياسية ص ٢٢١ .  
أيضاً : ثروت بدوي ، المظم السياسية ص ٢٥٦ .



مباشرة من الشعب ، مع وجود أعضاء ، يتم تعيينهم من قبل  
المندوب السامي ، وذلك وفقا للعادة ٢٩ من الدستور<sup>(١)</sup> ، حيث قللت :  
يتألف المجلس التشريعي من :

- (أ) رئيس المجلس .
- (ب) ستة عشر عضوا منتخبيا .
- (ج) ستة أعضاء معينين .
- (د) المدعي العام .

ويشترط أن تشكل المجلس أخذ بقاعدة الانتخاب بالنسبة  
للأغلبية من أعضائه ، مع وجود أعضاء معينين ، بصا فيهم رئيس  
المجلس والمدعي العام . وقد نظم الدستور طريقة تعيين الأعضاء  
المعينين ، فترك للمندوب السامي حق تعيين الأعضاء المعيّنين بمقتضى  
العادة ٣٣ من الدستور<sup>(٢)</sup> ، وكذلك رئيس المجلس والمدعي العام ،  
فيتم تعيينهما من قبل المندوب السامي<sup>(٣)</sup> ، حسب رأيه بموجب  
وثيقة مختومة بالخاتم العام . ويظل رئيس المجلس في منصبه ، حتى  
لو حل المجلس ، أي أن حل المجلس لا يؤثر على منصبه ، وبالفصل  
كل رئيس مجلس عن التشريعي رئيسا للمجلس ، حتى لقي معرجه<sup>(٤)</sup>  
أما الأعضاء المنتخبين فقد حدد الدستور الشروط الواجب توافرها  
في النائب ، وترك لقانون الانتخاب كيفية طريقة الانتخاب  
واحكامه .

(١) أنظر المادة ٢٩ من دستور عدن ١٩٦٢ .

(٢) أنظر المادة ٣٣ من دستور عدن ١٩٦٢ م .

(٣) أنظر المادة ٣٠ من دستور عدن ١٩٦٢ م .

(٤) محمد حسن عولس ، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي

أ- أن يكون رعويا بريطانيا مولودا بالمستعمرة أو رعويا بريطانيا أو يتمتع بالخصاية البريطانية ، وسبق أن أقام في المستعمرة مدة سبع سنوات من مجموع عشر سنوات سابقة مباشرة لتاريخ ترشيحه للانتخاب .

ب- أن يكون ذكرا بلغ من العمر ٢١ عاما أو أكثر .

ج- مالك عقار داخل المستعمرة لا تقل قيمته من ١٥٠٠ فلس ، أو شاقلا محلا سكنا أو لأراض العمل ، أو يعمل على دخل شهري متوسطه ٢٠٠ فلس .

ملاحظ أن هناك تعديلات موضوعية أدخلت على شروط الناخب

هي :

= مكان الميلاد .

ملاحظ أن التعديل الجديد قد اشترط أن يكون الناخب قد ولد في عدن ، أو ولد والده في عدن ، وهذا التعديل جوهرى ، ففي دستور ١٩٢٦ اشترط أن يكون الناخب رعويا بريطانيا ، فشرط الرعوية سابق على الميلاد ، بينما أصبح الولادة في الاقليم تكفي الحق للمولود فيه في التمتع بالحقوق السياسية ، اذا توافرت فيه بقية الشروط .

= الجنس .

ملاحظ أن دستور ١٩٦٢ (تعديل ١٩٦٤) قد اشترط في الناخب حصوله على الرعوية البريطانية فقط ، دون أن يشترط مدة رمنية يمكنها في عدن ، كما كان الحال في دستور ١٩٢٦ .

كما تعترف عليه فقهاء القانون الدستوري :

### الجنس .

كما أجاز قانون الانتخاب لكل من تحصل على الجنسية

البريطانية حق التصويت ، دون أن يفيد هذا الحق بمدة رمزية

على الحاصل على الجنسية .

بيما القانون الانتخاب عام ١٩٥٥ اشترط الإقامة في المنحجرة

لمدة لا تقل من عامين .

### الجنس ( ذكرا )

اشترط في الناخب أن يكون ذكرا ، أي أنه استبعد الاناث

من حق الانتخاب ويعتبر البعثن سبعااد النساء من حق الانتخاب

فيما في قانون الانتخاب (١) . والواقع أن حرمان المرأة أو منح

هذا الحق ينوئف على مدى استعداد المجتمع وقبله لمشاركة المرأة

في الحياة العامة . وتجب الإشارة هنا إلى أن المرأة العديدة ايمان

بدور هذا القانون كانت تشارك في التجمعات السياسية والهيئات

الاجتماعية .

لهذا فان المقترحات الدستورية لجمهورية الجوب العربي

عام ١٩٦٦ ، كانت قد اقترحت منح المرأة العديدة حقها في

تروت بدوى ، النظم السياسية ، الجزء الاول ص ٢١٩ .

أيضا : عثمان خليل عثمان ، المبادئ الدستورية العامة

ص ٢٢٦ وما بعدها ، طبعة ١٩٥٦ ، القاهرة .

أيضا : وحيد رافت وريت ابراهيم ، القانون الدستوري ٢٤٥-٢٥٦ .

أيضا : محمد عمر الحبش ، رسالة دكتوراه ، اليمن الجنوبي

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ص ٢٢ .

ثانيا : مواقع الانتخاب :

تمهيد :

تعتبر مواقع الانتخاب من الشروط التي لا تنافي مع مبدأ الاقتراع العام ، إلا إذا توضح فيها . وبعد أن قانون الانتخاب لعام المعدل عام ١٩٦٤ ، قد عدل المادة ٦ من قانون الانتخاب لعام لعام ١٩٥٥ التي أوجهاها سابقا ،<sup>(١)</sup>

ونتلخص شروط مواقع الانتخاب وفق تعديل ١٩٦٤<sup>(٢)</sup> فيما يلي :

١- الولاية لدولة أجنبية :

اشتراط أن كل من يقسم الولاية أو الطاعة لدولة أجنبية غير بريطانية ، أو يحمل وثيقة أجنبية غير وثيقة السفر البريطانية ، أو وثيقة سفر لدولة محمية بريطانية ، يفقد المواطن العدس في انتخاب .

وهذا النص جديد بالنسبة لما هو متداول في مؤلفات الفقه الدستوري ، حيث تنحصر مواقع الانتخاب في الصلاحية الأدبية أو الصلاحية العقلية .

ولكن يبدو أن هذا النص لم يد به حالة معينة في المستعمرة البريطانية .

فأما بالنسبة لعدس فإن المقصود بذلك هو أن قطاعا في المستعمرة يدين بالولاية لحكومة اليمس ( وهي بطبيعة الحال تعتبر دولة أجنبية بالنسبة لبريطانيا ) ، لكل من كان يحمل وثيقة سفرها أو يدين بالولاية لها لا يعنح حقوقا سياسية في المستعمرة ، وهذا ما أوجهاه سابقا تحت حرمان اليمس من حق التصويت في عدن ، ومن ثم ابعاد قطاع كبير من سكان المستعمرة .

(١) أظر المادة ٦ من قانون الاسحاب العام لعام ١٩٥٥ م .

(٢) أظر المادة ٦ من قانون الاسحاب العام تعديل ١٩٦٤ .

#### ٤- عدم الملاحة الأدبية :

الملاحة الأدبية لا تعتبر قيда على مبدأ الاقتراع العام ، وهذا لا خلاف حوله لدى فقهاء القانون الدستوري ، واعتبر قانون الانتخاب العدلي . كل من صدر في حقه حكم يتجاوز اثني عشر شهرا بتورطه في جريمة أخلاقية ، يمنع من حقه في التصويت .<sup>(١)</sup>

ويستبان من هذا النص أن قانون الانتخاب حدد شوع الجريمة الجرمية الأخلاقية ، أي أن المخالفات البسيطة كإلحاح الضرر مثلا ، أو الجرائم السياسية لا تحرم الناخب من حقه الانتخابي ، وإنما تنص فقط على الجريمة الخلقية ، ولكنه لم يحدد لها ما المقصود بالجريمة الخلقية ، هل الرشوة والخراب والافلاس والتدليس ، تدخل في نطاق الجريمة الخلقية ؟ أم تقتصر فقط على جرائم محددة ، كالدفع الفاضح ، أو الزنا ؟ أم أن تدبير ذلك يترك للقاضي المحكمة للعمل فيها يقصد بالجريمة الخلقية ؟

كما أن النص اشترط أن يكون الحكم الصادر من محكمة يتجاوز اثني عشر شهرا ، أما ما قل من هذه المدة ( مدة الحكم ) لا يمنع الناخب من حقه في الانتخاب ، أي كأن نوع الجريمة ، والعبء الملقى على المحكمة ،

#### سنعامل الناخب أساليب غير شرعية في الانتخاب :

كل من استعمل عملا غير مشروع في الانتخاب يفقد حقه في الانتخاب ويصدر المحكمة عند اثبات الادعاء حكما ، وعليه يكون الاختلاف بين المادة ٦ القديمة والمادة ٦ الجديدة هو في حرمان من لا يجيد لغة العربية كتابة وقراءة ، أو صدر في حقه حكم يتجاوز اثني عشر شهرا في جريمة أخلاقية ، وكان في المادة السابقة لا يشترط لهم اللغة العربية ، كما أنها اقتضت فقط

(١) انظر المادة ٦/هـ من المعدل السابق .

### المطلب الرابع

مغزى تعديل قانون الانتخاب رقم ٢ لعام ١٩٦٤

#### مقدمة

أولها التعديلات التي أجريت على قانون الانتخاب لعام ١٩٥٥ بمقتضى أمر التعديين الذي صدر في ٢٣ مارس ١٩٦٤، فيما يتعلق بالمادة (٥) حيث اشترط شروطاً في الناخب مغايرة لشروط المادة الخامسة في قانون الانتخاب العام لعام ١٩٥٥، ويتركز هذا التعديل في من يحق له الانتخاب، فلقد اشترط التعديل أن يكون المولود في عدن أو ولد والده في عدن أو يحمل الجنسية البريطانية، فيما كان قانون الانتخاب لعام ١٩٥٥ يضيف بهذا، يتعلق بالذين يتمتعون بالحماية البريطانية، ويقعرون في عدن بالإضافة إليهم بملكوته من عقار أو أي مزية من مزايا التملك، وهذا التعديل الذي حصر حق الانتخاب في كرم ولد في عدن، هو نتيجة للخلاف، حول ما المقصود بمفهوم العدني ؟

#### مفهوم العدني :

كان هناك تيار سياسي في عدن، يعتبر كل من ولد في عدن فهو عدني، هذا التيار مثلته الجمعية العدنية ( كما سوضحه لاحقاً )، بعض النظر عن لونه أو جسده أو دينه، فالعبرة بمكان الميلاد، فكل من لم يولد في عدن يعتبر أجنبياً، وإن عاش فترة طويلة فيها. مما خلق تياراً سياسياً آخر ( سوضحه لاحقاً )، اعتبر العدني هو كل من سكن من أبناء الجنوب ( عدن والمحميات واليمن) في عدن يعتبر عدنياً.

بيد أن هذا التيار السياسي الذي يدعو إلى وحدة جنوب الجزيرة ( كما سمر لاحقاً ) قد وجهت إليه ضربات من السلطات البريطانية

وفق قانون الانتخاب لعام ١٩٥٥م ، واقتدار حق الانتخاب على من ولد في عدن ، أو تنحس بالجنسية البريطانية ، حسب التفاضيل التي أروضناها سابقا ، فيقول " لقد نظر السيد زين باهارون رئيس وزراء عدن " الى منح أبناء المحميات المتواجدين في عدن حق التصويت طرة خطيرة ، فمعظم الناضحين هم من أبناء الجنوب العربي - وعلى الأخص الولايات الغربية -

ولما كان العراق قائما بينه وبين الحكومة الاتحادية وعلى الأخص حكاهم الولايات الغربية ) ، فقد كان في وسع حكاهم الولايات لإيعاز الرجال قبائلهم في انتخاب أعضاء لمجلس عدن التشريعي من أصدقاء رؤساء الولايات ، ومعنى ذلك نهاية حكم السيد زين باهارون ، لأن الذين لهم حق التصويت من المدنيين تقل من ثلث عدد الآخرين الذين لهم نفس الحق " ،

غير أنما لا يستطيع التنظيم بها ذكره السيد محمد حسن موسى في أن الخلاف بين حكومة ولاية عدن " حكومة باهارون " وحكاهم الولايات العربية شركائهما باتحاد الجنوب العربي ، كان الدافع لى تعديل قانون انتخاب عام ١٩٥٥م ، وقصره على أبناء عدن دون غيرهم من أبناء الجنوب العربي القاطنين في عدن ، وذلك لعاملين :

ولهما : أن أبناء المحميات القاطنين في عدن كانوا سندا للحركة الوطنية الوجدوية ، ولم يتأثروا باتجاهات حكوماتهم ، حيث أن حكاهم الاتحاد لا يسمعون بشعبية حقيقية من أبناء مناطقهم في عدن ،

وشأنهما : أن أبناء المحميات في الانتخابات التالية كانوا دائما مع المعارضة الوطنية والمعارضة خاصة من انتخابات ١٩٥٩م قد اتجهت الى مقاطعة مجلس عدن التشريعي .

## المبحث الثاني

### اختصاصات السلطة التشريعية

#### ( المجلس التشريعي )

#### تمهيد .

تطدشا في المبحث الثالث من الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الأول عن اختصاصات السلطة التشريعية ، ولم يرد أي جديد في ظل هذا الدستور ، ولذلك - معاً لتكرار - فإننا سنشير هنا إلى الوظيفة التشريعية للمجلس والوظيفة السياسية ، دون التفريط في تفاصيلها .

#### أولاً : الوظيفة التشريعية .

تتولى المجلس السياسية سلطة التشريع بالإضافة إلى بعض الوظائف السياسية التالية :

فقد قررت المادة ٤٢ من الدستور<sup>(١)</sup> من أنه يجوز للمدوب السامي أن يسن القوانين بمشورة ، وموافقة المجلس التشريعي من أجل الأمن والنظام والحكم الصالح في عدن ، ويستثنى أن سلطنة الشريع ، وهي الوظيفة الأصلية للمجلس السياسية قررهما الدستور ، أن تكون مشتركة بين المدوب السامي والمجلس التشريعي ، بحيث لا يستطيع المدوب السامي إصدار القوانين إلا بمشورة وموافقة المجلس التشريعي ، أي أن الحق في النهاية بيد المجلس التشريعي .

كما منح الدستور لكل نائب في المجلس الحق في اقتراح القوانين<sup>(٢)</sup> ، فيما عدا القوانين المالية<sup>(٣)</sup> ، وهذا ما يبيانه في

(١) أنظر المادة ٤٢ من دستور عدن ١٩٦٢ م .

(٢) أنظر المادة ١/٥٢ من دستور عدن ١٩٦٢ م .

(٣) أنظر المادة ٢/٥٢ من دستور عدن ١٩٦٢ م .



## الفصل الثالث العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

### المقدمة :

أوضحنا أن الدستور أخذ بالنظام البرلماني في مجموعه بغض النظر عن الخواص التي تنقص من النظام البرلماني الكامل بمفهومه التقليدي ، وقلنا ان من أسس النظام البرلماني أنه يقوم على أساس التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لذلك يعمل النظام البرلماني - كإلزام - على محاوئ كل سلطة من هاتين السلطتين مع الأخرى ، فون أدنى تبعية أو سيطرة لاحدهما على الأخرى ، على أن هذا التساوي يعنى من ناحية أخرى ضرورة تعاون السلطات ، وذلك لتفريب علاقة متبادلة تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية .

وستناول دور السلطة التنفيذية في مجال السلطة التشريعية ، ثم دور السلطة التشريعية في نطاق عمل السلطة التنفيذية .

### المبحث الأول دور السلطة التنفيذية في مجال السلطة التشريعية

#### المقدمة :

يقرر الدستور بعض الأعمال التي تباشرها السلطة التنفيذية في نطاق السلطة التشريعية ، وذلك كدليل على قيام رابطة التعاون بين هاتين السلطتين ، وفي نفس الوقت قيام رقابة من أحدهما على الأخرى .

أولاً : من حيث التعاون بين السلطتين :

الاشتراك مع المجلس في وظائفه التشريعية :  
قرر الدستور في مادته الثانية والأربعين<sup>(١)</sup> أنه " يجوز  
المندوب السامي - بمشورة وموافقة المجلس التشريعي - أن يسمي  
القوانين من أجل الأمن والنظام والحكم المالح في عدل .

ويستبان هنا مشاركة المندوب السامي في سن القوانين  
بمشورة المجلس التشريعي .  
كما قرر الدستور أهمية المندوب السامي بإعداد مسودة  
مشروع بقانون<sup>(٢)</sup> .

### وقف مشاريع القوانين<sup>(٣)</sup> :

أجاز الدستور لمندوب السامي وقف اقتراح مشروع بقانون  
مرفوعاً على المجلس بمسئولية مالية ، أو يؤثر على مسئولية  
بعضها منطلقاً ضمن نطاق الكومنولث البريطاني .

### المصادقة على القوانين<sup>(٤)</sup> :

قرر الدستور للمندوب السامي حق المصادقة على القوانين ،  
ولا يكون هذه المصادقة إلا يصبح قانوناً ، وذلك نيابة عن الملكة .

- 
- انظر المادة ٤٢ من دستور ١٩٦٢ م
  - انظر المادة ٣/٥٢ من دستور ١٩٦٢ م
  - انظر المادة ٣/٥٥ من دستور ١٩٦٢ م
  - انظر المادة ٥٤ من دستور ١٩٦٢ م

المبحث الثاني  
دور السلطة التشريعية  
في  
مجال السلطة التنفيذية  
=====

ثانياً :

لكي يتم التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني، فإنه يقتضي حق المجلس التشريعي في مناقشة برنامج الحكومة وسياساتها في المجلس، كما يجب أن يمنح المجلس حق ترجيح الأسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، بالإضافة إلى الإجابة عن رئيس الوزراء، ومن ثم حق سحب الثقة من الوزراء، أي مسؤولية الوزارة السياسية أمام المجلس التشريعي.

أولاً : من حيث التعاون بين السلطتين :

من سياسة الحكومة أمام المجلس :

كان المندوب السامي يلقى خطاباً في دورة المجلس يبين فيه سياسة الحكومة وعرض سياسة الحكومة أمام المجلس. فقد قررت المادة (٥) من دستور عدن ١٩٦٢م، من أنه يمكن للمندوب السامي حسب رأيه - أن يحضر في أي وقت جلسات المجلس التشريعي، ويلقى خطاباً له، ويمكنه أن يستدعي الأعضاء لهذا الغرض، كما كان رئيس مجلس الوزراء يلقى خطاباً يبين فيه سياسة حكومته أمام المجلس، وطلب المصادقة عليها. غير أنه لم يتقرر ذلك تماماً لا بالدستور ولا بلائحة المجلس التشريعي، وإنما جرى العمل الدستوري على ذلك وقد واجه في واقع التطبيق ظالماً شديداً بين رئيس وزراء عدن السيد/ عبد القوي مكاوي، والمندوب السامي رئيس الدولة حول لهجة خطاب رئيس الوزراء أمام المجلس (١).

(١) عبد القوي مكاوي، شهادتي للتاريخ ص ٣٠.

وإذا رغب عضو في اجابة شفهية على سؤاله ، فإن عليه أن يضع علامة سجمة على الاخطار .

الموضوعات التي لا يجوز أن يتطرق اليها السؤال .  
أوضحت المادة ١٢ من اللائحة (١) الموضوعات التي لايجب أن يتطرق اليها السؤال ، وهي مايلي .

يجب ألا يتضمن أي سؤال أسماء اشخاص ، أو أية تسميات  
الا ، إذا لزم ذلك ، لجعل السؤال مفهوماً .

يجب ألا يتضمن أي سؤال اتهامات لا يستطيع العضو السئذ  
يوجهه أن يثبتها .

يجب ألا يتضمن أي سؤال أية مصحكات أو استنتاجات أو آراء  
شخصية (٢) أو اتهامات أو مديرات بالقب أو تحييرات أو  
تعبيرات ساخرة أو جارحة .

يجب ألا يشير أي سؤال إلى مناقشات أو اجابات على  
أسئلة وردت في نفس الجلسة الجارية .

يجب ألا يشير أي سؤال إلى مداولات لجنة لم تبلغ إلى المجلس .  
يجب ألا يرمى أي سؤال إلى الحصول على معلومات تتعلق  
بأي موضوع يقتضي الصالح العام عدم افشائها .

يجب ألا يرد أي سؤال بحث قرار صدر عن محكمة قانونية  
أو أن يصاغ بصورة قد تؤثر على قضية تكون قيد النظر  
في ذلك الوقت .

(١) أنظر المادة ١٢ من لائحة مجلس مدن الشريعة .

فلقد بدأ السؤال من المصارعة ، لماذا لم يسجل الحكومة  
الجهة القومية لتحرير جنوب اليمن بصفتها حزبا سياسيا ؟ لأجاب  
رئيس الوزراء أن الجهة القومية لم تقدم طلبا للتسجيل ، ثم  
تفرع هذا السؤال الى سؤال آخر ، هل يدين رئيس الوزراء عمليات  
الإرهاب التي امتدت الى رئيس مجلس عدن المهرى نفسه ؟ فكانت  
اجابة رئيس الوزراء أنشأ أريد الإرهاب كجزء من العمل المصلح  
لإنقاذ بلادنا<sup>(١)</sup> ، وهكذا تحول السؤال الى استجواب .

والاستجواب يحمل معنى الاتهام ، مما يوجب المساءلة السياسية  
أمام البرلمان للوزارة ، ومن ثم قد يؤدي الى سحب الثقة منها .

٢) مسئولية الوزارة السياسية أمام السلطة التشريعية .  
مفهوم هذه المسئولية أن الوزارة التي تلقد ثقة  
البرلمان أو الوزير الذي يلق هذه الثقة ، يجب عليه الاستقالة ،  
ان امتدت هذه المسئولية الى الوزارة كلها سميت المسئولية  
تضامنية<sup>(٢)</sup> ، وإذا اقتضت على وزير أو وزراء بالذات ، والأمر

(١) محمد حسن عويلى ، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربى  
ص ١٧٦-١٧٢ .

أيضا : محمد حسن عويلى ، مقالته عن الأوضاع الدستورية فى  
عدن ، وخضرموت ، والمحرميات المنشور بجريدة : السدا  
لجنوب ، الصادرة بمدينة جدة ، المملكة العربية السعودية ،  
مسدد ٢ مارس ١٩٧٥ .

(٢) فؤاد العطار ، النظم السياسية ص ٢٩٥ .  
أيضا : محمد كامل ليلة ، النظم السياسية - الدول  
والحكومة ص ٦٢٤ .

إيفر جينينجس : Ivor Jennings من حكومة الوزارة ص ٢٧٧  
الى ٢٩٩ ، طبعة ١٩٦٩ .

وعلى ضوء ذلك فإن المسؤولية الوزارية التضامنية لا يرسب  
فيها ، كما أنها تستفاد من نص المادة ٢٠ من الدستور<sup>(١)</sup> حيث  
قررت أنه :

" وعند استراعي للمندوب السامي بمقتضى رأيه ، أن رئيس  
الوزراء لم يعد موضع تأييد أقلية أعضاء المجلس التشريعي ،  
فانه يجب على المندوب السامي بعد مشاوره مع رئيس الوزراء ، أن  
يلغى تعيين رئيس الوزراء وشقة مخرومة بالخاتم العام ، ويحتمل  
من ذلك أن لمجلس من التشريعي الحق في سحب الثقة من الوزارة ،  
حينما تتلخص في تنفيذ السياسة العامة للحكومة ، وحينما تعقد  
الوزارة تأييد الأغلبية في المجلس فلا مناص من أن تستقيل  
الوزارة أو يحل المجلس .

#### • المسؤولية الفردية للوزير :

أوضحنا المسؤولية الوزارية السياسية الجماعية للوزارة  
المتعلقة بالسياسة العامة للحكومة ، ولكن بجانب المسؤولية  
الوزارية التضامنية هناك المسؤولية الفردية للوزير ، فرأيها  
أن مسؤوليات الوزارة تستند إلى كل وزير ، وحيث توجد السلطة  
توجد المسؤولية ، وبناءً على هذه القاعدة الدستورية فإن الوزير  
يكون مسؤولاً عن قراراته ، سواء من السياسة الخاصة بخمسك  
الوزارة ، التي وضعها أو ما يحدث من تفسير أو إظهار جهيم  
أو أخطاء ، يرتكبها موظف المرفق التابع لتلك الوزارة ، فإن  
في هذه الأخطاء ، يسأل عنها الوزير في المجلس التشريعي ، وتوجه  
أسئلة الترافد تنسب إلى مسؤول الوزير ، ومن ثم سحب الثقة منه  
أو تقديم استقالته من منصفه ، وحيث أقيم دستور على المسؤولية  
الوزارية السياسية التضامنية ، فإن المسؤولية الفردية تكون من  
سبب أولى .

(١) انظر المادة ٢٠ من دستور مدن ١٩٦٢ م .

وذلك وفقا للقاعدة الدستورية البريطانية القائلة بان الملك لا يحظر ، أما بالنسبة للمسئولية السياسية ، فانها قائمة لاربيب ، لأنها وفقا للنظرية الدستورية القائلة : حيث توجد السلطة توجد المسئولية ، طالما أن المندوب السامي يسود ويحكم ، فان مسئاليته عن أى خطأ يرتكبه يتحمل المسئولية السياسية عنه .

ولقد شاهدت الحيثية الدستورية فى عدن واقعة مسئولية المندوب السامي السياسية عن اختراقه العرف الدستوري بمصادقة أعضاء المجلس التشريعي ، فحينما رفض أن يوافق أحد أعضاء المجلس التشريعي أبلغ رئيس وزراء عدن وزارة الخارجية البريطانية بهذا الأمر ، فكانت اجابة وزارة الخارجية البريطانية : أن على المندوب السامي أن يستقبل العفو المعنى حسبما يقتضيه العرف والا عليه أن يقدم استقالته<sup>(١)</sup> ، والاستقالة هي نهاية المطاف بالنسبة للمسئولية السياسية للوزارة ، أو المندوب السامي ، وعليه حينما رفض المندوب السامي بمصادقة العفو المعنى ، قدم استقالته . وهكذا يكون المندوب السامي مسئولا سياسيا عن تقصيره السياسي بمسئولية خطأ سياسي ارتكبه ، أو غشلى أداء مهامه السياسية ، فانسبه يكون مسئولا أمام وزارة الخارجية البريطانية ، لأن المندوب السامي هو في الأصل نائب عن الملكة البريطانية فى عدن ، ولا يحاسب من مجلس عدن التشريعي ، لأن رئيس الدولة في النظام البرلماني ماهر الا حكم محايد بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

(١) محمد حسن عويلى ، اغتيال بريطانيا لعدن والجـروب

## القسم الثالث التنظيمات السياسية والأحزاب وسقوط النظام السياسي والدستوري

==

: ملخص

تناول في هذا القسم التنظيمات السياسية والأحزاب ، التي ظهرت في عدن في ظل دستور عدن ١٩٣٦م ، ودستور ١٩٦٢ ، ثم تبين كيفية سقوط النظام السياسي والدستوري في عدن والمحصيلات ، وكيفية قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، ثم اختتم بحثاً بتقسيم التطورات السياسية والدستورية ، في الحقبة من عام ١٩٢٧م إلى عام ١٩٦٢م ، وإعطاء رأياً في هذه التطورات ، ولقد ربطنا بين التنظيمات السياسية والأحزاب ، وسقوط النظام السياسي والدستوري ، وذلك لوحدة الموضوع بينهما وترابطهما فالتنظيمات السياسية والأحزاب هي التي ولدت في هذا النظام السياسي والدستوري ، وهي التي عملت على إسقاطه عندما صار هذا النظام السياسي والدستوري لا يواكب التطورات الاجتماعية والشفافية السياسية في المجتمع .

ونظم هذا القسم الى بابين :

- باب الأول : التنظيمات السياسية والأحزاب .
- باب الثاني : سقوط النظام السياسي والدستوري .



يقال : نظمته فانتظم . ويقال انتظم أمره : استقام . والأشياء :  
 يجمعها نظم وبعضها إلى بعض . يقال : رمى بهذا فانتظم ساقبه  
 برمح . وهذان البيتان ينظمهما معنى واحد . ( تشابعت ) الأشياء  
 تشامت وتلاصقت . يقال : تشامت الصخور ، ( نظم ) الشيء : انتظم .  
 ( الأنظام ) . كل خيط نظم خرزا ، ومن السموي خيط فسمي  
 بطسيا منظوم بيضا . يقال : في بطن السمكة أنظامان ، والبيضي  
 المنتظم نفسه . ومن الرمل : ما تعقد منه . (ج) أنظاميـــــــــــــــــم  
 ( الأنظمة ) : الأنظام . (ج) أنظاميـــــــــــــــــم . (النظام) : الخيط ينظم  
 فيه اللؤلؤ وغيره . والتدريب والاشغال . ويقال نظام الأمر .  
 لقوامه وعملانه . و الطريقة . يقال : مارال على نظام واحد .  
 ومن البيوض : أنظامها . ويقال : جاءنا نظام من جراد . صف  
 منه . ومن الرمل : أنظامه . (ج) نظم ، وأنظمة وأنظاميـــــــــــــــــم .  
 (النظم) : المنظوم يقال نظم من لؤلؤ . ويقال : أنظاما  
 نظم من جراد : صف كثير منه . والكلام للموزون المقفى ، وهو خلاف  
 النثر . ويقال : نظم القرآن . عبارته التي تشمل عليها  
 المساجد صيغة ولغة . ويطلق على بعض الكواكب المنتظمة ومنها  
 الشربا . (النظم) : المنظوم . ومن كل شيء : ما ساقب  
 أجراؤه على سق واحد . يقال : نظم من لؤلؤ . (ج) نظم .  
 (النظمة) من الحبل . إحدى طرائفه . (ج) نظام . (النظيم) :  
 الكثير نظم الأشياء . والكثير الثمر .

وجاء في المصباح المنير . (نظمت) الحرر نظاما من سباب  
 حرب جعله في ملك وهو النظام بالكسر . ونظمت الأمر فانتظم  
 أي أقمته فاستقام ، وهو على نظام واحد أي نهج غير مختلف فيه .<sup>(١)</sup>

(١) أنظر للمصباح المنير - المطبعة الأميرية ، الطبعة الثانية

جزء ٢ ص ٩٤٥ . من محمد الشافعي عبد الرؤوف بصالح

راسي ، عن التنظيمات السياسية الشعبية ص ٥٦٠ .

= معنى كلمة سياسي :

سياسي مشتقة من السياسة ، وفي الترميز بكلمة السياسة يقول الأستاذ الدكتور شروت بدوي<sup>(١)</sup> السياسة - لغة - هي القيام على الشيء بما يصلحه ، فيقال : هي يموس الدواب - إذا قام عليها وراضها ، والوالى يموس رعيته . وفي الحديث ( كسان بنو اسرائيل يموسهم أسبهاؤهم ) - أى تتولى أمورهم .

لكن الكلمة تأخذ مدلولات مختلفة في اللغة القانونية ، والفقهاء لا يتفقون على مدلول واحد . بل أن كلمة "Politeia" المقابلة لكلمة السياسة في اليونانية حيث استخدمت لأول مرة في التعبيرات القانونية ، كانت لها معاني متعددة : فهي تستخدم أحيانا بمعنى المواطن الفـرد وتطلق على فئة المواطن وحقوقه أو حياة المواطن بوصفه مواطناً . وقد يقصد بها حياة رجل الدولة واشتراكه في الشؤون العامة . وكثيراً ما يفهم بمعنى الاجراءات التي تتخذها السلطة العامة ، أو دستور الدولة ونظام الحكم فيها وبخاصة النظام الديمقراطي . وليس غريباً إذن أن يجد الخلاف قائماً حتى اليوم على تحديد مدلول كلمة " السياسة " . على أن الخلافات فيها تشتت ، فهي تدور جميعاً حول فكرة السلطة ،

والواقع أننا نعني بكلمة سياسي هنا أنه التنظيم السياسي الذي يهدف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها أو الاشتراك فيها بهدف تحقيق أهداف عامة<sup>(٢)</sup> ، وتخرج من نطاق البحث

(١) شروت بدوي ، المصطلح السياسية ص ٣-٤ طبعة ١٩٦٤ م

(٢) أخذ بهذا المعنى ، معنى مفهوم حزب ، أن الأمر بالعمل

على تحقيق هدف عام ، ويسمى إلى السلطة بالانفراد أو

عن طريق الاشتراك . راجع مؤلف Alan Ball

عن لاجز اب السياسية والحكومة ص ٧٥ الطبعة الثانية ١٩٧٧ .

حملاتهم الانتخابية ، «أعنا للتنظيمات السياسية ، فإن هدفها الوصول إلى السلطة السياسية ومن ثم لها تشترك في عملية الانتخاب من طريق ترشيح أعضاء التنظيم وتوليدهم ، حتى يتمكن من الوصول إلى السلطة .

(٤) لا توجد لجماعات الضغط برامج سياسية عامة ، كما هو الشأن في المنظمات السياسية ، بينما التنظيمات السياسية لها برامج سياسية عامة تصعى لتخليتها ، ومن هنا يتميز الفصيل بين التنظيمات السياسية وجماعات الضغط بينما جماعات الضغط لا تعمل على الوصول إلى السلطة (١) ، فإن التنظيمات السياسية تسمى للوصول إلى السلطة .

#### ٢ جماعات الضغط في عدن .

كانت الحركة القابلية بعدن تمثل أكبر جماعات الضغط تأثيراً على السياسة العامة في عدن ، وقد بلغ عدد المقابلات في عام ١٩٦٢م ٣٢ مقابلة ، ومجموع أعضاء المقابلات ٢١/٤٠٠ عضو وهذا يمثل عدداً ضخماً في مدينة صغيرة (٢) كعدن ، وقد شار جدول حول دور المقابلات في العمل السياسي ، فمهم من كان يرى أن الحركة القابلية تهدف إلى تحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية للعمال ، وليس لها علاقة بالعمل السياسي ، وقد مثل هذا الرأي السيد عبد الله الأصح (٣) ، بينما كان الرأي الثاني يرى أن الحركة

(١) محمد الشافعي عبد الرؤوف معيلني وإس رسالة دكتوراه التنظيمات السياسية الشعبية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ص ٨٠ .

(٢) أسطر محمد عمر الحيفي ، اليمن الجنوبي سياسياً ، والبيديا ، واجتماعياً ص ٥٤٦ .

(٣) مقال عبد الله عبد المجيد الأصح بجريدة الفكر العدد الصادر في ١٥ يونيو ١٩٥٧ ، تحت عنوان لعلاقات مع الأحرار - بياديبي

الحديث : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر طي .  
ومن دعائه : " اللهم أنت عدتي إن حزبت " ، فهو حازب .  
(ج) حزب . وهي حازبة . (ج) حوازب . وهو حزبي أيضا . (ج) حزبه  
(حازب) فلا . نصره وماضيه . (حزبهم) : جعلهم أحزابا .  
- القرآن . قسمه أحزابا يقرأ أحدها كل يوم . (تحارب) القوم :  
تصاروا أحزابا . وعليه : تعاونوا عليه . (تحارب) القوم : تعاربوا .  
(حرب) الأرض الغليظة الشديدة ، و - الجماعة فيها قوة وعلاوة ،  
- كل قوم تشاكست أهواؤهم وأعمالهم . وفي التنزيل العزيز ( كل  
حزب بما لديهم فرحون ) .

وحزب الرجل : أعوانه . وفي التنزيل العزيز ( أولئك حزب  
الله ) . و - النصيب . و - ما يعتاده المرء من صلاة وفـسـراة  
ودعاء . (ج) أحزاب .

وجاء في لسان العرب<sup>(١)</sup> الحزب جماعة السام ، والجمع أحزاب  
والأحزاب جنود الكفار ، تآلبوا وتظاهروا على حزب النبي صلى  
الله عليه وسلم ، وهم قريش ومطمان وبو قريظة ، وقوله تعالى  
" يا قوم اسأفأف عليكم مثل يوم الأحزاب " ، وحزب الرجل -  
أصحابه وجده الذين على رأيه ، والجمع كالجمع والمنافقون  
الكافرون حزب الشيطان ، وكل قوم تشاكست قلوبهم وأعمالهم لهم  
أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضا بمنزلة عاد وثمود وفرعون ،  
أولئك الأحزاب ، وكل حزب بما لديهم فرحون ، كل طائفة هو أهم  
واحد .

(١) لسان العرب ، الجزء الأول للإمام العلامة أبي الفـخـر -  
جمال الدين محمد الأفرمقي المصري الأنصاري الخزرجي -  
المطب ببـايس منظور ، الطبعة الأولى ١٣٠٠ هـ المطبعة  
الكبرى الأسيرية - بولاق مصر المحمية .

بمخططهم مبدأً أساسياً واحداً ، ولهم نظام معين يسيرون عليه ، وهم  
يسعون إلى تحقيق مبادئهم من طريق تلمس السلطة في مجتمعاتهم .

ونخلص إلى أن الحزب هو جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص ،  
وأهدافهم ، ومبادئهم التي يلتفتون حولها ، ويتمسكون بها ،  
ويؤيدونها ، ويمارسون من أجل تحقيقها ، ويسعون للوصول  
إلى السلطة ، ون ذلك كما يظهر من المعنى اللغوي والقانوني على  
حد سواء ، وعلى ذلك فإن كلمة حزب لا تختلف من كلمة تنظيم  
سياسي يسعى للوصول إلى السلطة بقصد تحقيق هدف عام .

#### الفرقة بين الحزب والتنظيم :

الحزب يعمل للوصول إلى السلطة لتحقيق أهداف عامة ، والتنظيم  
يعمل للوصول إلى السلطة لتحقيق أهداف عامة أيضاً ، ولكننا نرى  
بإستثناء بفرق بين تنظيم وحزب لعوامل خاصة تميزها ، لكي  
نستخرج بالفرقة بين استعمال التنظيم والحزب في هذا البحث

فالتنظيم يضم مجموعة من الناس ، يعمل على تحقيق هدف  
عام ، ولكن قد تختلف مشاربهم الفكرية بينما الحزب بمعناه الضيق  
جماعة من الناس يلتفتون حول فكرة واحدة ، يتمسكون بها ويعملون  
على تحقيقها .

وفي عدد كانت التنظيمات السياسية تضم مجموعة من الأفراد  
لهيئات اتجاهات فكرية مختلفة ، فواحدة منها تعمل لتحقيق هدف  
عام هو النظم من الاستعمار وقيام دولة جنوبية . وتنظيمهم  
آخر يسعى إلى تحقيق هدف عام هو الحكم الذاتي مع اختلاف الآراء  
والاتجاهات السياسية داخل هذا التنظيم .

ولذلك نستعمل في هذه المدة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ تمهيد

الفصل الثاني  
التنظيمات السياسية  
ودستور عدن ١٩٣٦م

=====

تمهيد وتقسيم :

- ستطرق في هذا الفصل إلى :
- وضع التنظيمات السياسية في دستور ١٩٣٦م
  - التنظيمات السياسية
  - موقف التنظيمات السياسية من دستور ١٩٣٦م

..

المبحث الأول  
وضع التنظيمات السياسية في دستور ١٩٣٦م

—

تمهيد

بالرجوع إلى أحكام دستور ١٩٣٦م وتعديلاته المشار إليها سابقاً ، لم يرد نص يشير إلى الأحزاب السياسية أو حرية التجمع ، غير أن ذلك لا يعني عدم وجود تنظيمات سياسية في ظل هذا الدستور . فالتنظيمات السياسية ضرورة من ضرورات النظام السياسي فيها سبغ للمكان أن يعبثوا عن إرادتهم بإحلال شرعية ضمن إطار النظام والفساد . ولكن لا يشترط أن يعبث الدستور على وجود الأحزاب<sup>(١)</sup> ، وإنما يحكر أن يتحرك أمر تنظيم التنظيمات السياسية أو الأحزاب إلى قانون يعالج وضع هذه الأحزاب والتنظيمات

(١) مصطفى صادق ، مبادئ القانون الدستوري المصري ص ١١٤ .

هناك فاصل بين مفهوم الحرب أو التنظيم السياسي ، فالحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد متحدون بحسبهم الموحد ، مستهدفون لتحقيق المصالح القومية ، على أساس مبادئ محددة توافقوا عليها<sup>(١)</sup> . والتنظيم السياسي يمكن أن نعرفه : بأنه مجموعة من الأفراد يعملون معا على تحقيق هدف عام سياسي واقتصادي واجتماعي ، فهناك منظمات سياسية أو أحزاب تعمل على تحقيق هدف اقتصادي وثقافي وسياسي لأن الأهداف الثلاثة مترابطة مع بعضها البعض ، فالمؤمنون بالعقيدة الماركسية يتعمرون المجتمع السياسي أنه هو الذي يقوم على أساس الاشتراكية الماركسية والثقافة الماركسية ، فهم طلائع مترابطة مع بعضهم البعض ، لا انفصام ولا انفصال بينهم .

وبالمثل فالحزب الذي يبنى عقيدته على أساس الاسلام يجد أن له فكرا سياسيا واقتصاديا وثقافيا معابر للاتجاه الماركسيستي ولذلك فإن المنظمات السياسية تعمل على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية معا ، حسب معتقداتها السياسية .

وعليه ، يكون قانون تسجيل النوادي قد وضع الأحكام التي تنظم النوادي أو المنظمات السياسية ، التي تهدف إلى تحقيق صالح عام ، ثقافي اجتماعي ، سياسي .

هل التسجيل شرط لازم لتنظيم المنظمات السياسية ؟  
نص قانون تسجيل النوادي في مادته الخامسة أن يقدم النادي طلبا لسكربتير المستعمرة لتسجيل النادي ، ويجوز لسكربتير المستعمرة تسجيل النادي أو رفض تسجيله .<sup>(٢)</sup>

(١) ابراهيم درويش - النظام السياسي ، ص ١٨٧-١٨٨ .

أيضا ، مؤلف Alan Ball من الأحزاب السياسية والحكومة ، النسخة الثانية ١٩٧٧ ص ٧٥ .

(٢) أنظر المادة ٥ من قانون تسجيل النوادي ١٩٤٩ م .

لاختصاصاتها ، كما أوضحنا أن العرف يعتبر مصدراً للدستور في الدول ذات الدستور المكتوب ، لأن الدستور لا يمكن أن يكون شاملاً لكل القواعد التي تنظم مسار الدولة ، فالمجتمع قابل للتغيير ومن ثم فإن القواعد المكتوبة لن تستطيع متابعة التطور الاجتماعي والسياسي في المجتمع لأن تلك النصوص وضعت لمرحلة معينة .<sup>(١)</sup> ولذلك فإنه لا بد من أن تتولد قواعد قانونية جديدة ، خارج للنصوص المكتوبة مصدرها العمل المتكرر والثقاليد الشائعة التي تستجيب لهذا التطور ، فتحل محل النصوص في إقرار التطبيق من جديد بين القاسون والرافع ، كما تخلق من ناحية أخرى على تصرفات الحكام التي تبدو مخالفة للنصوص صفة قانونية وشرعية ، وهذه القواعد القانونية الجديدة التي تنشأ من العادة ومن العمل المتكرر هي العرف الدستوري<sup>(٢)</sup>

ويظهر أن هناك فرقاً بين الدستور العرفي والعرف الدستوري فالدستور العرفي هو مصدر القواعد الدستورية الأساسي في الدويل ذات الدستور العرفي . أما العرف الدستوري فهو مصدر للقواعد الدستورية ، ينشأ بجانب الدستور المكتوب ، أما أن يفسر قواعد الدستور المكتوب ، أو يكملها أو يعدلها .<sup>(٣)</sup>

ويؤيد حق هذا بالعرف المكمل الذي يسي قاعدة قانونية انبجها الناس ، وماروا على مباحها ، وأصبحت مبرمة في ضمير الجماعة حكماً ومكوماً .

(١) طعيمة الجرف ، القانون الدستوري ص ١١٥ .

(٢) طعيمة الجرف ، المصدر السابق ص ١٠٥ .

(٣) طعيمة الجرف ، المصدر السابق ص ١١١-١١٢ .

أيضاً . ثروت بدوي ، النظام الدستوري العربي ص ٦٩  
الى ٧٤ .



## المبحث الثاني

### التنظيمات السياسية

#### تمهيد :

لقد لعبت عوامل متعددة في نشأة التنظيمات السياسية في  
هذه المدن ، فعلمنا العوامل الفكرية ، وعامل الهجرة وقيام النوادي  
وانتشار الصحافة ، ثم العوامل المادية ، وأخيرا الانتخاب  
الجزئي لأعضاء الهيئة التشريعية .

#### عوامل نشأة التنظيمات السياسية :

إن التنظيمات السياسية لا تحدث من فراغ ، وإنما نشأت  
نتيجة معتقدات فكرية يعتنقها الأفراد ويسعون إلى تحقيقها من  
طريق السلطة والتعبير بها لكسب المؤيدين والأصوات لها .

وفي مدن انتشرت أفكار روج لها المعقدون بها ، وهذه  
الأفكار لا تخرج من كونها أفكارا عامة ليس على صعيد المدن  
وحسب ، وإنما على الصعيد الدولي (العالم قرية صغيرة) فانتشرت  
فكرة الدعوة إلى قيام نظام سياسي يسبع من التراث الإسلامي الخالد ،  
فكرة الدعوة إلى الماركسية كطريق للقضاء على استغلال الإنسان  
لإنسان ، والفكر العربي القائم على أساس المذهب الفردي الحر  
الحكم السياسي . كما أن الدعوة التي تبسها القيادة البريطانية  
في منح شعوب المستعمرات البريطانية حكما ذاتيا ، وكذلك  
في مبادئ الحرية والمساواة التي سادت بها الثورة الفرنسية ،  
مبادئ حق تقرير المصير للشعوب ، والتحرر من الاستعمار الأجبي  
كما أن الدعوة إلى الوحدة العربية ، التي روج بها مفكرون عرب  
الحققت أممها لها ، كل هذه الأفكار لقيت مجموعة من السياسيين  
محموا لها ، وحملها المهاجرون الذين عادوا إلى بلادهم ،  
وانتشرت بينهم النوادي وانتشار الصحافة ، بالإضافة إلى رغبة



## ١٠ التحرر والحرية وتقرير المصير<sup>(١)</sup> :

كما أن مبادئ الحرية والمسؤولية "التي سادت بها الثورة الفرنسية" ، وحق تقرير المصير للشعوب ، والتحرر من الحكم الاستبداد والاستعمار لأجناس لقيت مشاييم بها .

## الدعوة للوحدة العربية<sup>(٢)</sup> :

بعد أن اتفقت بريطانيا وفرنسا ( اتفاقية سايكس-بيكو ) على تقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ ، بينهما أدى السعي لتكوين كيانات مستقلة تأخذ شكل دولة فيما بعد عند استقلالها من الاستعمار الفرنسي أو البريطاني كما أن وعد بلفور عام ١٩١٤ بمنح فلسطين لليهود أدى الى احساس العرب بأن بلادهم تقسم الى دويلات صغيرة وأظمة مختلفة مما جعل المفكرين العرب وهم منظمة الأمم يحسون بمشاكل المجزأة ، وتقيام كيانات صغيرة هزيلة يستفيد منها إلا أعداؤهم . وظهر اتجاه يدعو الى وحدة بلاد العرب متأثرا بالفكر الغربي<sup>(٣)</sup> الذي برز في إيطاليا (الدعوة الى وحدة إيطاليا) ، وفي ألمانيا ( الدعوة الى وحدة ألمانيا ) يوجد هذا الاتجاه أمثالا به في عدد يدعوون الى الوحدة العربية .

(١) أحمد عامر ، مقالته ، عن النظام السياسي والدستوري في تونس ، مجلة المقامون والاقامات ، عدد ديسمبر ١٩٧٤م القاهرة .

(٢) ساطع الحصري ، أبحاث مختارة في القومية العربية (١٩٢٢ الى ١٩٦٢) ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .  
أبفا : السيد البار العريسي ، السيد أحمد خليل ، محمد فتح الشبلي ، نواز عبد الغني الصباد ، ومحمد عبدالغني سعودي ، عن المجتمع العربي ، بيروت ، طبع ١٩٥٩-١٩٦٠م .  
(٣) طع الحصري ، أبحاث مختارة في القومية العربية ١٩٢٢ الى ١٩٦٢م . دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .

فتأسس شادي الأدب العربي في كويت ، وبادي الإصلاح في  
التواهي ، والسادى الثقافى فى الشيخ عثمان ، ومخيم ابن الطيب  
المتسمى ، وجمعية السيارات ، وجمعية الموظفين ، والجمعية  
الاسلامية ، هذه السوادى والجمعيات مهدت الأرضية السياسية  
للسيارات السياسية التى شكلت من ١٩٤٦ - ١٩٥٠ م .

وتبع تأسيس السوادى البدء فى تأسيس الصحافة .

#### الصحافة :

كما ظهرت الصحافة التى أخذت دورها فى التبشير بالانكسار  
الاصلاحي والسياسية ، فظهرت صحف عربية و جليزية منها فتنة  
الجزيرة ، والقلم العدى ، وموت اليمى ، والفصول والمستقبل ،  
الدكرى والميران ، والعذنى والشباب ، ثم النهضة والبحث والحبوب  
والعربى ، والفجر والصور والزمان والفكر والقباب ، وباللغة  
الجليزية مثل Aden Observer .

#### المصالح المدنية .

وتعتمد بالمصالح المدنية تطلعات الأفراد للوصول الى السلطة ،  
هذا أمر من طبيعة البشر ، لا يمكن فصل تطلعات الأفراد بالخاصة  
بما يدعون اليه من أفكار مثالية بوجهة فى مجتمعات نامية ،  
من المصالح المدنية فغلب أحيانا على المصالح العامة .

#### قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعى .

المعصا الى أن أمر تعديل دستور ١٩٣٦ لعام ١٩٥٥ قد  
تم مبدأ انتخاب أعضاء السلطة التشريعية وأن شروط  
الانتخابات بالصورة التى أوضحها قد ولدت انقياما فى الرأى  
فى مفرد رابطة أبى الجنوب ، مما أدى الى جمع سياسى جديد  
سمى بالجمعية الوطنية المتحدة .

عماؤها إلى الحركة العمالية <sup>(١)</sup> وانتهت كتنظيم سياسي <sup>(٢)</sup> .

وعلى ذلك فأننا سنقصر دراستنا على تنظيم الجمعية  
العربية ، وسنظم رابطة أبناء الجنوب لأن هذين التنظيمين  
السياسيين لعبا دورا أساسيا ، وأثرا على الحياة  
السياسية والدستورية .

تقديم :

يقسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : الجمعية العربية .

المطلب الثاني : رابطة أبناء الجنوب .

المطلب الثالث : تقييم التنظيمات السياسية .

(١) أسطر جريدة اليقظة ، العدد الصادر في ١٢ أبريل ١٩٥٧ م .

(٢) أسطر خطاب محمد علي الجفري رئيس رابطة الجنوب العربي

أمام اللجنة التابعة للأمم المتحدة والموجدة للجنوب العربي

ص ٢ ، القاهرة في ١٨ مارس ١٩٦٧ م ، منشورات مكتب

رابطة الجنوب العربي بآدمام المملكة العربية

السعودية .

أيضا : محمد حسن عويش ، اغتيال بريطانيا لعسكرو

والجنوب العربي ص ٦٠ - ٥٩ .

## الفصل الأول - تشكيل الجمعية العدنية

تشكلت الجمعية العدنية بحقنفي قانون تسجيل السوادي لعام ١٩٤٩ ، وكان المرشح محمد علي لقمان المحاسي الأب الروحي لها بكونه الوجه الذكري ، والمرشح حسن بيومي رئيسا لها ، وكان من محمد لقمان أمينا عاما لها ، وضمت الجمعية نخبة من المفكرين العدنيين (١) .

واسمح نشاطها في مدينة عدن لتكون عملها خاصا بحدس ، وكان للجمعية العدنية مجلس أعلى ، وأعضاء ، ومساهمون يدعمونها لتحقيق هدف الجمعية العام .

## الفصل الثاني - أهداف الجمعية العدنية

تبند الجمعية العدنية : (١) التي كانت تطرحها جريدة (٢) الحرة في ( الأربعينات ) (٣) بالمطالبة بالحكم الذاتي لعدن (٤) للجمعية العدنية تعرف العدني بأنه هو المولود في عدن قبل الاحتلال البريطاني وبعده ، والحكم الذاتي هو أن يشتترك العدنيون في شريح بلادهم وإدارة دفع الحكم فيها ، ثم ينسبون في قيام دولة في عدن ضمن الكومنولث البريطاني وتشمل عدن كرخير والتواهي والمعلل والشيخ عثمان والقرى المجاورة المحلية الحرة والغدير والبريقة (عدن الصغرى) وفقم والعماد وتشمل

محمد حسن عويلى ، اغتيال بريطانيا لعدن والجسوب

العربي ص ٥٧ ، طبعة بيروت ١٩٧١ .

محمد علي لقمان ، عدن تتطلب الحكم الذاتي ص ١٥-١٦ .

محمد حسن عويلى ، اغتيال بريطانيا لعدن والجسوب

العربي ص ٥٨ .

حيث نشأ الكثير منهم مراكز عليا فيه عدن ووظائف كبيرة ، مثل وجود أعضائها في المجلس التشريعي والتنفيذي ومجلس بلدية عدن<sup>(١)</sup> . (طهكم السلي) كما تولى أعضاؤها دارة التعليم مما حققته خلالها لأعضائها البعثات إلى المملكة المتحدة وغيرها من الأديارات في مستعمرة عدن . كما أنه من زفوية أخرى فانه في بداية الخمسينات كان للجمعية تأثير كبير على سكان عدن ، وعلى وجه الخصوص مواليدها من غير العرب حيث وجدوا أن مصالحهم والمتطلبات من هذه الجمعية التي تعمل على نقل عدن ، رابعها من المحور الرئيسي ، الذي ينادي به التيار المعاكس لها كما سيلاحظ .

كما أن سياسة الجمعية كانت تتفق مع سياسة بريطانيا في المرحلة (١٩٣٦-١٩٥٨) على إيجاد كيان مميز لعدن<sup>(٢)</sup> مستقل برباط وامن ضعيف ، كالرباط الذي حققه دستور جمعية ١٩٣٧ ، وماعدا ذلك ، فانه يخلق فجوة كبيرة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما كان تأثير الجمعية الحديثة على شعدين الوظائف ، وذلك بقصرها على مواليد<sup>(٣)</sup> دون غيرهم من أبناء الدولات المجاورة لعدن الذين يعيشون فيها . ومن خلال هذا التأثير السياسي وجدت لها اتباعا واتباعا بين العدنيين ، لأنها سخرت لهم مصطلح مادية مبنية ، وتصور أو تطلب أن يكون خير هذه المدينة لأبنائها الموليد دون مواهم ، ولذلك ولجئت هذه الجمعية خصوصا ممن العدنيين أنفسهم<sup>(٤)</sup> والسازحين إلى عدن من المحميات ، حيث بدأت

(١) محمد حسن موبلي ، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ص ٥٨ .

(٢) محمد حسن موبلي ، الممير السابق ، ص ٧٩ .

(٣) أنظر جريدة نشأة الجزيرة ، العدد الصادر في ١١ يونيو ١٩٥٠م .

(٤) أنظر جريدة النهضة الجديد الصادر في ١٨ يناير ١٩٥١م .

## المطلب الثاني رابطة أبناء الجنوب

المقدمة :

شكل أضرار التيار السياسي الثاني في عدن ، تجمعاً سياسياً -  
فهم الذين التفوا على صفحات جريدة السبحة في الرد على الشعار  
الأول الداعي للحكم الذاتي ، وطرحوا الدعوة لمكررة أخرى مفادها ،  
في العمل على تحرير المنطقة من الاستعمار ، وقيام حكم وطني  
فيها ، بشكل في النهاية دولة جنوبية في جنوب الجزيرة العربية<sup>(١)</sup>  
أطلقوا عليه اسم رابطة أبناء الجنوب ، وأشهرت الرابطة في  
١٢ مايو ١٩٥١م<sup>(٢)</sup> بمقتضى قانون تسجيل السوادى الذي أقرته اليه  
بالتام .

وستناول هذا تشكيل الرابطة ثم أهداف الرابطة وأخيرها  
تأثيرها في عدن .

## الفرع الأول

### تشكيل الرابطة

تشكلت رابطة أبناء الجنوب من مجموعة من أبناء الجنوب ،  
الذين عادوا من مباحرهم في جنوب شرق آسيا أو الذين أسسوا

أيد لأبناء البلاد الحقيقيين كما أنهم لم يحرموا أبسدا  
على مصالح العرب العدسيين ، أو يحرموا لتحقيق آمالهم  
وأمانهم ، بل ولا يهمهم أن يفخروا بالأهداف العربية العليا  
الكريمة ، في سجل مصالحهم الذاتية .

(١) أنظر جريدة السبحة العدد الصادر في ١٦ أكتوبر ١٩٥٠ .

أيضا مؤلف رابطة الجنوب العربى - مكتبها بالقاهرة  
عن الجنوب العربى في هيئة الأمم المتحدة طبعة ١٩٦٣ خاصة  
المقدمة .

(٢) أنظر جريدة السبحة العددية ، العدد الصادر في ١٠ نوفمبر ١٩٥١ .



## الفرع الثاني

### أهداف رابطة أممنا الجنوب (١)

==

- (أ) نشر الروح والمبادئ الديمقراطية التقدمية والسمولطيقية  
ومكافحة النزعات والمبادئ الهدامة .
- (ب) توحيد مشاعر وآراء وأهداف وخطط أبناء الجنوب العربي في  
كل ما يعود عليهم وعلى بلادهم جميعا بالنفع العام
- (ج) رفع مستوى الجنوب من السواحي الثقافية والاجتماعية  
والاقتصادية وغيرها ، والدعوة الى تعميره ماديا وأدبيا .
- (د) تنمية الوعي العام عن طريق نشر الحقائق ، وتطبيق فكرة  
المواطنة والتضامن الاجتماعي، وترويج مبادئ القومية في  
ظن التعامل لاسلامية الخ .
- (هـ) السعي لحل مشاكل الجنوب وسكانه بقدر الامكان على ضوء  
مبادئ الرابطة وغاياتها .

### المبادئ والغايات .

- تؤمّن الرابطة وتعزز تطبيق المبادئ التالية ونقدّمها  
على أي اعتبار آخر في جميع تصرفاتها .
- (أ) اتباع الوسائل الديمقراطية لتحقيق أهدافها المشروعة ،  
وترويج مثلها العليا .

### (١) أسطر دستور رابطة أممنا الجنوب .

- ويلاحظ الأعداد التالية : السبعة في ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ .  
السبعة في ٩ نوفمبر ١٩٥٠ السبعة في ٢١ سبتمبر ١٩٥٠ .  
السبعة في ٢١ أغسطس ١٩٥٠ ، السبعة في ٧ سبتمبر ١٩٥٠ .

أقليم من ممتلكات الناتج لبريطاني<sup>(١)</sup> وأصبحت اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية في مدن . ولذلك كان لابد أن تكون اجسدي معارك الرابطة المطالبة باللغة العربية لتكون لغة البلاد الرسمية<sup>(٢)</sup> وعمل على الحد من تأثير اللغة الأجنبية في البلاد . ولذلك فقد كان التأثير الرابطة في مدن يتمثل في إعادة عدد إلى العربية بعدما أصبحت اجسية في كرش ، حتى في نفسها ، أو بالاصح إعادة هذا الجزء إلى الكل ، أو إلى العربية والاسلام . فقامت الرابطة بالدعوة الى شوعية الناس بديهم وعروبهم ، والقضاء على الفترات الاقليمية الضيقة . كما كان دور الرابطة في الصود أمام تحريك الوظائف واقتصادها على العددي بحكم المولد ، وقد سجت الرابطة في لتأثير على الحياة السياسية الى حد ما ، وفي القضاء على شعرات النجشة والاقليمية التي عثعت منذ أكثر من مائة . وجسدتها الجمعية العدسية بمطالبتها بكيان ميسر لعدس . فكانت عن بقية المنطقة ، التي شكك معها كيانا سياسيا واحدا على الاقل من رواية هيمنة الاسمصار عليها ككل ، أي عسندن الفصيات ، وجاء عام ١٩٥٧ ليقطف الرابطة شعار جهودها حيث حقن الدعوة الى الكيان العدسي ، واستفقت الجمعية العدسية على نفسها ، كما سنرى عند تفقيما للجمعية العدسية . أما تلكس معبد المنطقة الغربية ( الجمعية الغربية ) فقد جسد تأثير الرابطة في القضاء على الشعرات القبلية ، والعمل على اذابة هذه الكيانات التي وجدت مع الزمن متينة ما أصاب العالم الاسلامي من خربة ، بعد انقضى على الخلافة العثمانية وضعف ، وأصبحت كل منطقة أو

أنظر المادة ٣١ من دستور ١٩٢٦ .

أنظر جريدة السهمة العدد الخامس في ١ نوفمبر ١٩٥١ م .

أيضا : مقال محمد سالم بارزير في " لكن نعم الجيوب العربي ، مجلة وكالة الجيوب العربي : العدد الثامن ، أكتوبر

نوفمبر ١٩٦٩ ، مكتب رابطة الصوب العربي بجدة .

وخلال هذه المرحلة ، كان تأثير الرابطة السياسي في هذه المرحلة  
كان واضحاً وشاعراً لا منازع عليه . (١)

..

### المطلب الثالث تقديم التنظيمات السياسية

==

المقدمة :

لكي نستطيع أن نقيم كل تنظيم من التنظيمات التي تحدثنا  
فيها ، فإنه يتعين أولاً أن نبين الخلاف بينهما ، ثم نختتمه  
بتقديم كل تنظيم على انفراد .

الخلاف بين الجمعية العدسية و الرابطة  
يتضح الخلاف بين الجمعية العدسية و الرابطة أبداً الجيوب من  
رواها .

- أولاً : حول مفهوم من هو العدسي .
- ثانياً : حول قيام كيان خاص بعدن ، أو عدم قيامه .
- ثالثاً : حول طبيعة التحرر الوطني .
- رابعاً : حول وسائل العمل السياسي .
- خامساً : حول البرنامج السياسي أو عدمه .

#### مفهوم العدسي

اختلفت الرابطة والجمعية العدسية حول من هو العدسي ،  
الجمعية العدسية تعرف العدسي بأنه كل من ولد في عدن أيها كان

(١) انظر ميشاق الجبهة القومية بتحرير حزب اليمن ص ٢٢-٢٣ .

## = الكيان المتميز المستقل لعدن .

كانت الجمعية العدنية تطالب بصح عدن حكما ذاتيا<sup>(١)</sup> ينتهي بقيام دولة مستقلة في عدن ضمن الكومنولث البريطاني، بينما كانت الرابطة ترفض رفضا باتا قيام كيان في عدن، منحصر انحصارا كلي من بقية أجزاء جوب الجزيرة<sup>(٢)</sup> ( عدن والمحميات ) وتعتبر عدن حاضرة هذا الانليم وقلبه، وهذه ليست مجرد عواطف واندفاعات عاطفية وآمال، وانما كانت المحميات تدار شؤونها من عدن، وكان حاكم عدن البريطاني في نفس الوقت حاكم المحميات بمقتضى أمر دستور محمية عدن ١٩٣٧ م، أي من ناحية السلطة العليا كانت للمنطقة بأكملها تحت حاكم واحد، هو الحاكم البريطاني، ولذلك أرادت الرابطة أن يسحق هذا الكيان الواهي الضعيف إلى كيان قوي، يأخذ شكل الاتحاد المركزي .

## = التحرير الوطني .

كانت الجمعية العدنية تطالب بالحكم الذاتي لعدن، ويعنى بهذا المطالب أن يشترك أبناء عدن في إدارة حكم بلادهم مشاركة ولو مرحليا، مع السلطة البريطانية<sup>(٣)</sup>، بينما كانت الرابطة تطالب بتحرير عدن والمحميات، بقيام وحدة أو اتحاد بينها، يتخلص من التبعية الأجنبية بكل صورها<sup>(٤)</sup> .

(١) محمد علي لقمان، عدن تطالب بالحكم الذاتي ص ١٦ .

أيضا جريدة النهضة، العدد الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ م .

(٢) أنظر جريدة النهضة : الأعداد الصادرة في ١٤ سبتمبر ١٩٥٠ وفي ٩ نوفمبر ١٩٥٠ .

(٣) محمد حسن موبلي، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ص ٢٤ .

(٤) مؤلف رابطة الجنوب العربي مكتبها بالقاهرة، الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة وخاصة المقدمة .

أما في المحمية الغربية فكانت وسائل عملها من خلال أسلحتها داخل أجهزة الحكم في المحميات ، حيث كان بعض حكام المحميات وعلمائها يتعاونون مع الأعداء التي تطلب بها الرابطة ، كما أنها كانت تتعامل ووسائل الضغط العسكري عن طريق تحرير القبائل ضد منشئ السلطات البريطانية في المحمية بقصد تحقيق أهداف سياسية من طريق هذا الضغط ، وقد حمل ذلك عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ لتعويض المشاريع البريطانية لقيام اتحادات سياسية مضملة لكل منطقة ، من استبعاد مدن عنها ، فكانت الرابطة قد عملت من داخل السهام السياسي نفسه بالإيعاز إلى مناصريه برفض هذه المشاريع ، بالإضافة إلى ذلك قامت بالسوعية بين القبائل من طريق اللقاءات المباشرة وأسطة المهرجانات ، التي تلقى الحطب فيها ، لتوعية القبائل في فهمهم بترك الصراع القبلي والخلافات الانتمائية ، والتوجه إلى العمل على تحرير المنطقة وتوحيدها<sup>(١)</sup> . أما في المحمية الشرقية فتميزت "فكسات حمرموت" أكثر استبعاداً عن مدن والمنطقة الغربية ، اتبعت بريطانيا فيها سياسة مختلفة عن المنطقة الغربية ومدن ، زاد في عزلتها ، فدعت الرابطة الحضارم إلى الوحدة مع بقية المناطق الأخرى في جنوب الجزيرة ، لقيام كيان واحد مستقل ، أما أنها كانت تصل بالمهاجرين الحضارم ، على وجه الخصوص في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والمملكة العربية السعودية .

#### ١١-١٢ : وضع البرنامج السياسي :

لم يكن للجمعية العنصرية ميثاق تتركز عليه ولكن كل ما كانت تملكه هو المالقات والمحاضرات السياسية التي كان رعاؤها يقومونها وعلى وجه الخصوص رعيها الروحي محمد علي لقمان<sup>(٢)</sup>

(١) أنظر مؤلفه رابطة الجنوب العربي ، الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة ص ١٨٨ ، القاهرة .

(٢) محمد حسن عويلى ، اغتيال بريطانيا العنصرية والجنوب العربي ص ٥١ .

## الفرع الأول تطبيق الجمعية العدنية

==

كانت الجمعية العدنية أول تنظيم سياسي في عدن ضمت نخبة من المثقفين المدنيين ، وقامت بطلب بحقوق العدنيين السياسية ومشاركتهم في حكم بلادهم<sup>(١)</sup> ، كما طالبت أن تلتزم الوظائف على العدنيين من طريق " تمدين " الوظائف .

وقد استطاع أن يخلق كادرا سياسيا وإداريا لعدن عن طريق المهاراة والخبرة ، وما تحمكت عليه من بعثات لأبنائها ، وبخاصة إلى المملكة المتحدة من طريق هيئتها على ويرة المعارف ولكنها كانت من رابطة أخرى قد عمقت التجزئة بالتركيز على الشخصية المستقلة لعدن ، وإصرارها على إيجاد هذه الشخصية المدنية المستقلة .

بيد أن هذه الجمعية بعد استمرار فكرة المطالبة بوحدة عدن والمحميات ، قد تعرضت لأقسامات خطيرة داخل صفوفها<sup>(٢)</sup> ، حيث قام رئيسها المرحوم حسن علي بمومي بالرحيل على مقر الجمعية ، وتحديث عناصر عدنية للملح بين الفريقين المتنازعين<sup>(٣)</sup> ، ولكن

- (١) أنظر جريدة فتاة الجزيرة ، العدد الصادر في ٤ يونيو ١٩٥٠ .  
أيضا محمد عني بقبان المعامي ، عدن تطلب الحكم الذاتي ٥٤ .  
أيضا : محمد حسن عوبلي ، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ص ٥٧-٥٨ .
- (٢) أنظر جريدة الجنوب العربي ، العدد الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٧ .  
أيضا مقال باديب عن حقيقة التطور في الجمعية العدنية  
العدد الصادر في ١٥ أكتوبر ١٩٥٧ .
- (٣) أنظر جريدة فتاة الجزيرة العدد الصادر في ٩ يناير ١٩٥٧ .

## وقيام اتصالات مفصلة (١)

كما أن الرابطة حرضت القضاة على الاستعصاء البريطاني وأصبحت في نهاية عام ١٩٥٧ م تهدد الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة حسب محبير تريفلاكس (١) المدعوب الذي السابق لاحتجاجات الجنوب العربي، كما أنها هتتم بشتر التعليم عن طريق رسالة البعثات للخارج (٢)، ونقل قضية الجنوب إلى المعهد الدولي (٣) وممن أجل ذلك كنه فقد تلقت الرابطة ضربات ثقلت في بعض أممها لعدم ورئسها من عدن، ثم عزل سلطان لحج أحد المناصرين لها وأمر بفتح السفلى، وغيرهم من رعماء القبائل والمناصرين لها، ثم اعللق صحيفة الرابطة في عدن ومسابعة أنصارها (٤).

ولكن رابطة أبناء الجنوب عرفت لالتزامات خاصة، ففي عام ١٩٥٥ م خرج عدد من أعضاء نتيجة دخولها انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٥٥ م (٥)، ثم حدث اشتقاق آخر عام ١٩٥٧،

- (١) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ص ١١٢-١١٤.
- (٢) كمدى تريفلاكس بحثه عن المحميات الغربية ص ٤٤-٥٨.
- (٣) مركز الدراسات الشرقية جامعة كامبردج.
- (٤) أسطر جريدة الفجر العدنية العدد الصادر في ١٩ أغسطس ١٩٥٧ م.
- (٥) أسطر جريدة الفجر العدد الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ م.
- (٦) كتاب رابطة الجنوب العربي، عن الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة ص ٧.
- (٧) أسطر ميشاق للجهة القومية لتحرير جنوب اليمن ص ٤٢.
- (٨) أيما، جاد طاء، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ص ٢٩٢ القاهرة، طبعة ١٩٦٩.

دولة مستقلة في الجنوب ، وكذلك جامعة الدول العربية ، التي كانت  
تريد اليمن معا جعل كثيرا من الرابطين بعد استقلالهم من الرابطة  
بجمهورية فكرة قيام كيان مستقل في الجنوب<sup>(١)</sup> .

غير أن ما حدث وان كان قد أثر على مسار الرابطة إلا أنه  
يسببها ، وظلت الرابطة مواصلة عملها سريعا في عدن والمحميات  
في الخارج وكان عملها هذا شاقا ، لأنها تواجه تلك القوى  
المتعددة ، ونكسا ترى أن الكيان الجنوبي قد قام في ٣٠ نوفمبر  
١٩٦٤ ، وهو يعتبر انتصارا لفكرة الرابطة ، على الأقل من الجانب  
الشمالي .

(١) لخطان محمد الشعبي ، الاستعمار البريطاني ومركزها في

جنوب اليمن ص ٧ ، القاهرة ١٩٦٢ .

أيضا ميثاق الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ص ١٢، ٢٢ .



### المبحث الثالث

موقف التنظيمات السياسية من دستور

١٩٢٦م

#### تمهيد وتلخيص :

أوصى أن دستور ١٩٢٦ الصادر في أول إبريل ١٩٢٧، قد نظم السلطات في عدن ، وأن أمر تعديل دستور ١٩٢٦ لعام ١٩٥٥، قد لقي بإدخال مبدأ الانتخاب الجزئي لانتخاب ثلاثة أعضاء للمجلس التشريعي . وبما أن عليا مدر قانون الانتخاب عام ١٩٥٥م يحين الشروط الواجب توافرها في الساجب ، وقد أوصى تلك الشروط مد دراستنا لقانون الانتخاب فارتكرت تلك الشروط على .

أن يكون الساجب رعويا بريطانيًا مولودًا في عدن أو رعويا أو محيا بريطانيًا منيا في عدن .

وأن يكون الساجب مالكًا عقار أو محلا تجاريًا في عدن، أو يستلم راتبًا شهريًا ، وقد أجريت أو استخيات بمقتضاء في ٥ ديسمبر ١٩٥٥ .

وفي ١١ نوفمبر ١٩٥٧ نشر حاكم عدن البريطاني المقترحات الدستورية المرمع ادخلها على دستور ١٩٢٦<sup>(١)</sup> والتي تضمنت زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي عن عدد المنتخبين ، ودخول أعضاء

(١) أنظر خطاب حاكم عدن . رليام لوس - إلى وزير المستعمرات البريطانية ، ويتمن المقترحات المتعلقة بالتشاورات الدستورية في مستمرة عدن . الحاريت ( الجريدة الرسمية لمستعمرة عدن ، العدد رقم ٥٢ الصادر في ١١ نوفمبر ١٩٥٧ .

## = الشعب السياسي في دستور ١٩٢٦ م :

يختلف الشعب من حيث كونه حقيقة اجتماعية ، أي من حيث هو مجموعة الأفراد الذين تكون منهم الدولة والشعب السياسي الذي يهتم بالحقوق السياسية في النظام السياسي ، ولقد اختلفت المفاهيم حول مدلول المفهوم السياسي أو للشعب السياسي من نظام إلى آخر .

فالشعب في نظم الديمقراطيات الشرقية مختلف عن الشعب في نظم الديمقراطيات الغربية ، والشعب في نظر ماركس ليس هو الشعب في نظر دعاة المذهب الحر ، بل ان الشعب عند رجال الثورة الفرنسية يختلف تماما عن الشعب في ظل الدستور الفرنسي الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦ ، والشعب في أي نظام سياسي ، أيا كان لون هذا النظام يختلف قليلا أو كثيرا أو بدرجات متفاوتة عن الشعب الحقيقي ، أي الشعب الذي يمارس السلطة السياسية في الدولة يختلف دائما عن الشعب في حقيقة الاجتماعية (١) ، وبالرجوع إلى الخريطة المكانية لعدن ، يتبين لنا أن أكبر طائفة من السكان هي طائفة البعثيين المرحلين إلى عدن (٤٨٠٨٨) ، وهذه الطائفة بحكم جعل حق الانتخاب على الرعوي المولود في عدن أو الرعوي والمحمي البريطاني العقيم فيها ، قد استبعدت لكونها لا تحمل الرعوية البريطانية (الجنسية البريطانية) بينما خصص بهذا الحق الطوائف الأخرى . لكنهم يحملون الرعوية البريطانية ، أو تحت الحماية البريطانية ، كما أن جعل حق الانتخاب على طائفة الملاك ، الذين يمتلكون عقارا أو محلا جاريا في عدن ، والموظفين الذين يعملون راسيا شريفا قدره ٢٠٠ شلن ، وهذا يعني أنه قد أبعد طائفة كبيرة من

(١) ثروت بدوي ، النظم السياسية ، الجزء الأول ، النظرية العامة

## المطلب الأول -

موقف الجمعية المدنية ورابطته

أبناء الجيوب من أمر تعديل دستور

١٩٣٦م - عام ١٩٥٥م

مقدمة :

ستقبل هنا موقف الجمعية المدنية من أمر تعديل دستور

١٩٣٦ لعام ١٩٥٥م الذي قضى بانتخاب ثلاثة أعضاء للمجلس التشريعي

المدني ، ثم موقف الرابطة من هذا التعديل .

## الفرع الأول

موقف الجمعية المدنية

==

تعتبر الجمعية المدنية للوصول الى السلطة هي احدى الدعائم

الاساسية ، التي سوتكر عليها للوصول للهدف المنشود وهو الحكم

الذاتي .

(١)

ولذلك فالمطالبة لانتخابات السلطة التشريعية أحد مطالبها

ليتمكن اعمامها من الوصول الى الهيئة التشريعية ، ليتمكن من

المشاركة في من شريع البلاد .

وجاء أمر تعديل ١٩٥٥ المتضمن مبدأ الانتخاب الحر

لأعضاء السلطة التشريعية ، يتفق مع مطالبها ، حتى وان لم يطق

كل مطالبها .

(١) محمد علي بقماني ، مدن تطالب الحكم الذاتي ص ١٥ .

أيضا محمد حسن عويلى ، اغتيال بريطانيا لعدني والجيوب

المدني ص ٢٤ طبعة ١٩٧١ ، ميروم منشورات العصر الحديث .

القويين التي تحمل في طياتها بعض الميول ، وبين امتداد المشاركة في هذه المجالس خيابة وطنية .

وعليه فقد أثير بعض الفبار على موقف الرابطة لدخولها تلك الانتخابات ، ومن العرب حقا أن نجد واقعة دخول الرابطة لانتخابات نجل ملاما مدم ، مع وجود انقسام في صفوفها حول الدخول من عدمه . (١)

(١) انظر الميثاق الوطني ، الجبهة القومية لتحرير جوب اليمن المحتل ص ٤٠ حيث يقول " ان مقاطعة الشعب لانتخابات المجلس التشريعي العربي عام ١٩٥٥م أكد أسلوب الرقابي الشعبي المطلق لمخططات الاستعمار ومشاريعه الزائفة في المنطقة . ان هذا الحدث الهام شك طريقا وطنيا آخر في الحركة الوطنية التي وقعت أسيرة القوى ، التي مشتتها الجمعية العنصرية ، ورابطة أباء الجيوب ، وطرحت لأول مرة مفاهيم شرعية ايجابية لمجابهة الاستعمار " .

ويقول السيد عبد الله عبد اسحق ساديب في مقاله في ٢٦ مارس ١٩٥٧ بجريدة الجيوب العربي حول دخول رابطة أباء الجيوب لانتخابات مايلي .

" نزيد أن يقول البعض الآخر ان خلاف حول الانتخابات الماضية بين الجماعات الوطنية التي خاضتها ، والتي قاطعتها ، ليس خلافا على المبادئ كما يمر على تصويره البعض دون سبب مفهوم ، وانما هو خلاف شكلي بسيط ، خلا في الوسائل خلاف في الرأي ووجهات النظر .

قد رفض هيئة وطنية معينة قانون الانتخابات كأشد ما يكون لمرمضه ، نجد - أباء معينة وتبعا لتقديرها الخاص للموقف أذا في - ضرورة حوص المعركة الانتخابية ، فلا يعني ذلك اطلاق أباء مادت وقبلت قانون الانتخاب

## المطلب الثاني

موقف الجمعية العننية ورابطة أبناء الجندوس  
من المقترحات الدستورية لعام ١٩٥٧م

نبدأ :

نتناول هنا موقف الجمعية من المقترحات الدستورية ١٩٥٧م ،  
موقف الرابطة منها .

### الفرع الأول

موقف الجمعية العننية من التعديلات الدستورية

رحبت الجمعية العننية بالمقترحات الدستورية كما جاء في  
جريدتها الرسمية القلم العنني مع بعض التحفظ ، فتقول جريدة القلم  
عندي (١) هذه البلاد ( تقعد مستعمرة عدن ) تسير بلا ريب نحو  
الحكم الذاتي ، ولكن الطريق يبدو الآن مزروع بالشوك أكثر من  
سابق ، وإن كانت الأحوال لا تظهر تديراً إلا لقلعة يدركون كل  
مجرمات الأمور ، ثم أضافت كل شيء صار في هذه البلاد على نحو  
عمل البلاد تتألف من جاليات مختلفة ، فكان الممثل العنني ثم  
المجلس التشريعي يسير على هذا النحو ، ثم تستطرد قائلة " وقد  
حدث بعض التطور بعض الاعتراف بحق ابن عدن ، الذي يجبان بحميه  
الدستور " .

وأوضحت جريدة القلم العنني في عدد آخر (٢) " هذه البلاد  
مستعمرة العنني عليها عدن ؟ هذه البلاد الكريمة التي تشق الناس

(١) انظر القلم العنني العدد الصادر في ٢٩ مايو ١٩٥٧ .

(٢) انظر القسم العنني العدد الصادر في أول مايو ١٩٥٧م .

بأسس التشريع في البلاد وخدمتها خدمة وطنية منظمة ، فهل يظفر  
الموظفون بهذا الحق الطبيعي ؟

- ويستبين مما تقدم أن الجمعية العديدة قد رحبت بهذه  
التعديلات مع التحفظات التالية
- (١) أن ينص حق الانتخاب في عدن على العدني حسب مفهومها ،  
وهو المولود في عدن وأن يستبعد كل من لا يولد في عدن .
  - (٢) أن يكون بالغا (٢١ عاماً) واحد وعشرين عاماً .
  - (٣) وأن يحظر مبدأ الاقتراع من كل قيد يقيّد مبدأ الاقتراع  
للعام .
  - (٤) وأخيراً السماح للموظفين بالتشريع في انتخاب .

..

### الفصل الثاني

### مولفد رابطة أبناء الجنوب

من التعديلات الدستورية لعام ١٩٥٢ م

==

، هتمت الأقسام المعارضة للحكم الدائى ودستور ١٩٢٦ م ،  
والتعديلات التى أجريت عليه ، وطالبت تلك الأقسام بضرورة اتخاذ  
موقف موحد لكل العناصر الوطنية ، تتعدد مواقفها من هذه  
التعديلات الدستورية (١) ، قلبت التنظيمات الوطنية (٢) فكرة ضرورة

- (١) انظر جريدة الفكر العدد الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ .
  - (٢) وأيضا جريدة الجنوب العربى في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣) المقصود بالتنظيمات هنا الهيئات والمقاييس العملية ،  
وشملت الآتى : التنظيمات والهيئات والمقاييس وهى

### ثالثا : الاقتراع العام :

طالبت التنظيمات السياسية بحريز مبدأ الاقتراع العام من كل قيد عقارى أو مالى أو سياسى ، وهذا يعنى الأخذ بمبدأ الاقتراع العام .

رابعاً : انتخاب أعضاء المجلس التشريعى :  
طالبت التنظيمات السياسية أن يكون أعضاء المجلس التشريعى جميعهم بالانتخاب ، (رأينا أن للمجلس يضم مجموعة من المعيينين) .

خامساً : طغوى المجلس التنفيذى لقرارات المجلس التشريعى ومغذا لها

طالبت التنظيمات أن يكون المجلس التنفيذى خاصاً بقرارات المجلس التشريعى ، وهذا يعنى تسمية المجلس التنفيذى للهيئة التشريعية ، وهيئتها بصفتها الممثلة للأمة فى كافة المجالات التشريعية والتنفيذية ، وهذا يعنى أن الهيئة التشريعية هى المسئولة عن السلطة التنفيذية ، وبما أنها لن تستطيع مباشرتها بنفسها لكبر عددها ، وما يقتضيه العمل التنفيذى من السرعة فى التنفيذ ، فأشبهت عدداً محدوداً يقوم بهذه الوظيفة تحت إشرافها وإدارتها ومن ثم فإن هذا المجلس لا يستطيع تعديل قراراتها إلا بموافقتها<sup>(١)</sup> ، كما أنه من باب أولى لا يملك حق طلبها كما هو المنع فى النظام البرلمانى .

سادساً : مدة المجلس :  
واقترحت التنظيمات أن يكون عمر المجلس ثلاث سنوات ، وهذا يعنى تقليل عمر المجلس حتى يتمكن من العودة إلى الجمهور

(١) محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ص ٦٧٠ .

أهنا : شروت بدوى ص ٣٠٠ .

على العدميين وحدهم ، أي الذين ولدوا في عدن ، وبطبيعة الحال لم تأخذ بمطالب الرابطة أو التنظيمات الوطنية عامة بجعل الانتخاب على عرب عدن والمقاتلين من أبناء الجنوب في عدن ، وتحرير الاقتراع العام من كل قيد ، وانتخاب مجلس تشريعي كامل أعضائه .

ومن ثم أصبح سلاح المقاطعة الوسيلة العلمية ، التي بدأت بها الرابطة أو الهيئات الوطنية بمخدة عامة في عام ١٩٥٩ م ، إجراء انتخابات مجلس عدن التشريعي<sup>(١)</sup> ، باستثناء الجمعية العامة .

٥

مؤلف عضو قيادي في حزب رابطة الجنوب العربي عدن عس  
المجلس التشريعي الاسعمازي لعدن ، منشوراته مكتب الجنوب  
للعربي بالقاهرة ، مطبعة جريدة الصباح بالقاهرة " بدون  
تاريخ " . أيضا .  
محمد عمر الحبي ، اليمن الجنوبي ، سياسيا واقتصاديا  
واجتماعيا ، ص ٢٠-٢٣ .



### الفصل الثالث

#### الأحزاب السياسية ودستور مدن ١٩٦٢ م

==

تمهيد وتلخيص :

سعالج في هذا الفصل الموضوع التالي :

أولا : وضع الأحزاب في دستور مدن ١٩٦٢ م .

ثانيا : الأحزاب السياسية .

ثالثا : موقف الأحزاب السياسية من دستور ١٩٦٢ م .

\*\*\*

#### المبحث الأول

##### وضع الأحزاب في دستور ١٩٦٢

.....

تمهيد .

#### حرية التجمع

تندرج تحت حرية التجمع حرية الاجتماعات وحرية

تكوين الجمعيات ، وحرية الاجتماع تعنى حق الأفراد أن يجمعوا في مكان ما فترة من الوقت ، ليعبروا عن آرائهم سواء في صورة خطبة أو ندوات أو محاضرات أو مناقشات جدلية ، أما حرية تكوين جمعيات فيقصد بها تشكيل جماعات منظمة لها وجود مستمر على خلاف الاجتماعات التي لا تكون إلا لوقت محدود ، وهذه الجماعات

مقبولة في مجتمع ديمقراطي (١)

ويستبان من هذه المادة أنه قد منح الدستور حق التجمع بجمعاء العام ، أي حق الأفراد في عقد الاجتماعات وحسب تاليف الجمعيات والمنظمات والقبائل وأيضا لأحزاب السياسة لأن مفهوم الحزب يعني مجموعة من الأفراد متحدين بمساعيهم الموحدة مستهدفين تحقيق الصالح القومي ، على أساس مبادئ محددة توافقوا عليها (٢) .

كما يستبان أن يكون عمل الأحزاب في إطار النظام السياسي لدى نظامه الدستور ، أي بمعنى آخر ، إذا سلك حزب ما أسلوبا يهدد الأمن والنظام العام ، فإن هذا الحزب يكون خارجا عن إطار النظام السياسي .

= الأحزاب وضرورتها :

أن وجود الأحزاب من الضروريات ، التي تقتضي بها طبائع الأشياء ، طبيعة النفس البشرية ، وطبيعة الأنظمة الديمقراطية النيابية (٣) .

أما من حيث أن وجود الأحزاب ضرورة ، تقتضي بها طبائع الأشياء ، فسيما لذلك نقول : أن الحزب ماهو إلا جماعة من

- 
- (١) أنظر المادة ١١ من أمر دستور ١٩٦٦ م .
  - (٢) إبراهيم درويش ، النظام السياسي في ١٨٧-١٨٩ م .
  - (٣) عبد الحميد منولى ، القاضون والأنظمة السياسية في ١٢٢-١٢٣ م .  
" الطبعة الرابعة " ١٩٦٥-١٩٦٦ م دار المعارف .

ولذلك فإنه لا يخفى اليوم في الأنظمة السياسية الحديثة غياب الأحزاب السياسية - وهي توجد في الأنظمة الاشتراكية (١) كما توجد في الأنظمة ذات النظام السياسي الحر ، بل في النظام النيابي البرلماني يستلزم وجود الأحزاب ، ولذلك جاءت دعوة حاكم عدن (٢) إلى تكوين الأحزاب ، حيث قال إنه من الضروري تكوين الأحزاب السياسية ، لكي تلعب دورها كاملاً في حياة مدن السياسة ، وذلك لتسقي وتوضح أماني ورغبات الأهالي ، فالأحزاب تخلصت قيادات السياسية ، لتلعب دورها في الحكومة .

كما أنه من ناحية ثانية لا ينص دستور ديمقراطية بدون أحزاب (٣) التالية على ديمقراطية بدون معارضة . (٤)

رصدت فإن دستور مدن قرر تكوين الأحزاب السياسية .  
فإن مع الدستور حرية التعبير ، حرية التعبير ضرورة لازمة  
تكوين الأحزاب لكي توقع آراءها بلجهاور ومعتقداتها السياسية (٤)

•

- (١) مؤلف Alanx Ball عن الأحزاب السياسية والحكومة ، ص ٨٠ ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م .
- (٢) أنظر خطاب حاكم عدن البريطاني منذ افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي العدي في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠م .
- (٣) مؤلف Jennings عن حكومة الزوراء ص ١٤-١٦ طبعة ١٩٦٩م . كمبودج .
- (٤) أنظر المادة ٩ ، ١٠ من دستور عدن ١٩٦٢م .

Thesis Deposit  
Library of University of Jordan  
All Rights Reserved

## المبحث الثاني الأحزاب السياسية

تمهيد :

نتناول في هذا البحث :

- ١- عوامل نشأة الأحزاب السياسية .
- ٢- الأحزاب السياسية .
- ٣- تنظيم الأحزاب السياسية بعدد .

...

## المطلب الأول عوامل نشأة الأحزاب السياسية

أوضحنا العوامل التي أدت إلى تكوين التنظيمات السياسية في  
الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ ، واستهينا إلى أنها كانت عوامل فكرية ،  
وعوامل مساعد ، أخرى ، كمودة المهاجرين والمهاجرة والسرادي  
وعوامل مادية .

وبالمسبة للأحزاب التي نشأت في ظل دستور ١٩٦٢ لا تخرج عن  
تلك العوامل السابقة ، فلا تزال التأثيرات الفكرية سواء المتفشلة  
في الفكر الاسلامي أو الفكر العربي أو الفكر الماركسي أو الدعوة  
للوحدة العربية ، كما أن عودة المهاجرين و دور الصحافة والتنظيمات  
السياسية والسياسية ، قد أثرت في تكوين الأحزاب السياسية  
وبالإضافة إلى ذلك ، فأننا نشير إلى عوامل أخرى خاصة بهذه  
المرحلة

" ومع ذلك فإبسي اعتبر عدم وجود أية بوادر حتى الآن للقيام  
بالمركز لنظام حزبي فعال ، نوعاً من الضعف في هذه المرحلة النسي  
يُحتمل إليها هاء ، ان نظاماً كهذا يعتبر أساسياً لـ  
الديمقراطية البرلمانية التي يؤمل أن تؤسس في عدن ، ومن الصعب  
معرفة كيف يمكن الاقتراب من المرحلة القادمة للتطور الدستوري  
تالم تشكل أحزاب ذات مسئولية ، التي يمكنها أن تلعب دورها  
كاملاً في حياة عدن السياسية ، وذلك بتنسيق وتوثيق أساسي  
لورغانات الأهالي التي غالباً ما تعتبر غير واضحة ، ان من ميسر  
الممكن إنشاء حكومة سياسية قوية تنفذ البلاد من الحالة التي هي  
أفها مالم تخلق أولاً أحزاب سياسية مشرعة بقيادة رجال ذوي  
بجربة في الشؤون الحكومية أو الحكومة المحلية ، وقد علمت أن  
خطوات تتخذ في هذا المضمار ، واتطلع الى أن أراها تتطور لي  
خلال العام "

وأضاف أيضاً : " ولا أرى اليوم أن أبدى اهتماماً مميّزاً  
بالنسبة لمجهودات عام ١٩٥٩ أو امكاسات عام ١٩٦٠م ، ولكن  
سأنتولها مما من حيث أنها بشكلان التمتف الأول من حيث  
المجلس الحالي ، علاوة على ذلك ، فان أكثر المشاكل التي لازمتكم  
في خلال عام ١٩٥٩ ستحتم في بلادكم في عام ١٩٦٠ ، كمنه أن  
الطريقة التي تتواجه بها في خلال العام الجاري يجب أن تظل نفس  
الطريقة المعكولة والناهية التي جرى العمل بها في البداية ، وليس  
في نيتي بأي حال من الأحوال تكرار ما سبق أن شمله التقرير  
الإداري لعام ١٩٥٩ ، وعلى كل حال هناك بعض المعالم والحسبات  
التي أشير إليها في التقرير ، والتي لا يمكن إغفالها كلية بدون  
تعليق . فقد مر العام حالة الطوارئ في اليوم الأول من أكتوبر  
١٩٥٩م دون أن يستشري الاستياء تقريباً ، إذ أن أنظمة الطوارئ  
استخدمت بصورة تفسيرية جداً ، ولكن ومع ذلك فان مما يبعث  
على الرضى أن تصبح المخاوف والمهيجات التي دمت في عام ١٩٥٨ ،  
نتيجة تهديد الأمن الداخلي للمستعمرة ، الى فرض حالة الطوارئ "

## اتحاد الجنوب العربي :

أوضحت أن بريطانيا كوت اتحاداً بين بعض ولايات محمية.

مدن العربية من باتحاد إمارات الجنوب العربية في ١١ فبراير ١٩٥٩ م ، وفي ١٨ يناير ١٩٦٢ م انضمت مدن إلى الاتحاد ، وتحسبوا  
اسم إلى اتحاد الجنوب العربي .

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤/١٥ الصادر في

١٤ ديسمبر ١٩٦٠ م :

في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤/١٥ الصادر

في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ في دورتها الخامسة عشرة ، وهو القرار  
الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والقرار  
المكمل له الصادر في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٦٢ بشأن تشكيل لجنة  
الخاصة بتطبيق الاستعمار . (١)

في ٢ مايو ١٩٦٢ صدر القرار المكمل لقرار السابق رقم

١٥١٤/١٥ ، والقرير مائلي .

(١) تعترف اللجنة بحق شعب تلك المناطق (مدن والمحميات) في

تقرير المصير والتحرير من الحكم الاستعماري ، طبقاً لمواد

القرار ١٥١٤/١٥ .

(١) أحمد محمد أمين ممر ( رسالة دكتوراه عن دبلوماسية

جامعة الدول العربية ، وقضية الجنوب اليماني المحس ١٩٤٥ -

١٩٦٢ جامعة القاهرة كلية التجارة ١٩٧٠ ص ٣٩٩ - ٤٠٥ .

أيضا .

United Nations General Assembly, Information  
from Non-Self Governing Territories : Summeries  
of Information Transmitted under Article 71e of  
the Charter of the United Nations : Report of  
the Secretary General, African and Adjacent  
Territories, March 21, 1962. New York.

استعمارة تامة للشعب وأن يتم في أسرع وقت ممكن وعلى أساس  
اجراء انتخاب عام للفقهاء .

لذلك يجب أن يطلب الى السلطات الادارية  
الغاء جميع القوانين المقيدة للحرية العامة .  
الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين والموقوفين والمحكوم  
عليهم من جراء أعمال سياسية .  
السماح لمبعدين أو الذين سجنوا من الانضمام في المنطقة  
بسبب اشتغالهم بالسياسة بأن يعودوا الى بلادهم .  
وقف جميع الأعمال التعسفية فوراً ضد سكان المنطقة ،  
وبخاصة الحملات العسكرية والقاء قنابل على القرى .

تلحق السلطات الادارية الأجهزة التشريعية الحالية ، وتضد  
الاجراءات الضرورية ، لاحداث تغييرات دستورية بقصد  
القائمة مؤسسة سياسية ، وانشاء حكومة تمثل المصطلحة  
جميعها .

ان وجود الأمم المتحدة أمر مرغوب فيه حواً قبل اجراء  
الانتخابات المشار اليها أو خلالها ، ويجب أن توافق الأمم  
المتحدة على مقترحات اللجنة الخامسة .

يجب أن تبدأ الانتخابات قبل الحصول على الاستقلال الذي  
سيمح وفقاً لرغبة السكان ، معبرا عنها بحرية تامة .

يجب أن تبدأ بدون أي تأخير - المفاوضات مع الحكومة  
التي ستولي على أثر الانتخابات ، ومع السلطة الادارية  
لتعيين يوم لاعلان الاستقلال ، واجراء اللازم لقبول  
السلطات .

أن قضية الجيوب قد حُفَّتْ بِمِصْرَ في المجال العربي من طريق —  
التضيق الدوئي لا العكس، فقد جماعت قرارات الأمم المتحدة على تلك  
الحصان العربي المفروب على القضية بحسب موقف البعض (١).

كما أنه حوّل مواقف بعض الأحزاب الحديثة (٢)، التي كانت  
تدفع مبدأ حق تقرير المصير لشعب الجيوب، إلا أنها عبادت  
وايدت قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية الجيوب، وهذا يعني  
بداية الاعتراف بقيام كيان مستقل للجيوب.

٥- دور دستور عدن ١٩٦٢ :  
صدر دستور عدن في ٩ أكتوبر ١٩٦٢، فقرّر الدستور حق  
الجمع، (٣).

٦- مركز مصر الخاص في جنوب الجزيرة :  
يرتبط تاريخ جنوب الجزيرة عامة بتاريخ مصر ارتباطاً  
كبيراً، حيث أن الاتصالات بين منطقة جنوب الجزيرة ومصر  
حدثت قديماً وقبل الفتح الإسلامي، وشملت هذه الاتصالات  
في تجارة البخور، التي كانت تصدر من جنوب الجزيرة إلى

- (١) أحمد أمين عامر، دبلوماسية جامعة الدول العربية، وقضية  
الجيوب المصرية المحتل (١٩٤٥-١٩٦٧) ص ٤٦٦ حتى ٤٦٧، كلية  
التجارة جامعة القاهرة.
- (٢) أنظر مذكرة حزب الشعب الاشتراكي إلى وزير الدولة لشؤون  
الكومنولث والمستعمرات في ٨ يونيو ١٩٦٤ م للمطالب بـتشييد  
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨/١٩٤٩.
- (٣) الحرب هو الشعب الاشتراكي ص ٩-١٢.
- (٤) أنظر المادة ١١ من دستور ١٩٦٢.



ما مثله من لهم جديدة كالنظم من الاستعمار والنخوذ الأجنبي والدعوة لوحدة العربية ، كل ذلك جعل الجماعات السياسية في عدن تتطلع إلى كسب تأييد مصر لها .

الوجود المصري في اليمن .

عندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وأطاحت بالنظام الامامي

السابق في اليمن ، أرسلت قواتها لنجدة تلك الثورة <sup>(١)</sup> ، ولما

بدأت التدخلات الإنجليزية عبر إمارة بيحان ( إحدى ولايات اتحاد

الجنوب العربي ) لمساعدة الملكيين الذين كانوا يقاومون النظام

الجديد في صنعاء ، اتجهت مصر إلى تكوين جهاز مسلح ضد الانجليز

في عدن والمحميات ، وفي ١٣ أكتوبر ١٩٦٣م تشكلت الجبهة القومية

للتحرير جنوب اليمن ، ومثلت حركة القوميين العرب العنصر الأساسي

فيها ( وسفير إلى تكوين الجبهة القومية لاحقاً ) ولقب هذه

الجبهة الدعم الحادي والأولي من مصر . <sup>(٢)</sup>

ولما بدأت مصر تعيد النظر في سياستها في اليمن ، اعتبرت

حركة القوميين العرب أن مصر تتراجع عن تأييدها للثورة اليمنية ،

بدأت تتقدم مع القاهرة وتعارض سياستها الجديدة فكثفت مصر عن

مساعدتها لتلك الجبهة <sup>(٣)</sup> ، وفي ١٣ يناير ١٩٦٦م تشكلت جبهة

مؤلف فرد هوليداي عن الصراع السياسي في شبه الجزيرة

العربية ص ١٦-٢٢ (الترجمة العربية ، طبعة ١٩٧٨ بيروت

أيضا . مؤلف فرد هوليداي عن Arabia without

الطبعة الانجليزية لعام ١٩٧٤ . 199-189 Sultans.P.

مؤلف فرد هوليداي عن الصراع السياسي في شبه الجزيرة

العربية ص ١٢٨-١٤١ .

سيف حواشم ، أزمة الثورة في الجنوب اليمني ص ٣٦-٢٧

شوراني دار الطليعة ، طبعة ١٩٦٨ .

أيضا : فرد هوليداي عن الصراع السياسي في شبه الجزيرة

العربية ص ١٥٢-١٥٣ .

## أولاً . حزب مؤتمر الدستور الشعبي

= هدفه

أوضحنا أن اشتقاقاً حدث في الجمعية العديدة عام ١٩٥٢<sup>(١)</sup> ، وانتبه إلى سقوط جناح المرحوم محمد علي بقمار المتطرف في عديته ، فكان هذا الجناح حزب مؤتمر الدستور الشعبي .

= أهداف حزب مؤتمر الدستور الشعبي<sup>(٢)</sup> :

- (١) أن يجاهد بصورة غير منقطعة للظفر باستقلال شعب عسدن وإمارات الجنوب العربي وميثاقه هذا ، لاستقلال ،
- (٢) أن يكون الحزب العامل الواعي السياسي الأمين لارالة كسبل ألوان الاضطهاد ، وتشجيع حكم دستوري ديمقراطي ، اشتراكي ،
- (٣) العمل المتواصل مع الحركة القومية واثار الهبات المسوقة مع الحرب في كفاح مشترك سياسي وغير سياسي يتفسيق ودستور الحرب ونظامه القائم ،
- (٤) العمل الانشائي السريع لنشيد وحدة واحدة يعيش فيها شعب عدن والامارات الشرقية والعربية في وطن اسعد ، يحكمون فيه أنفسهم كاملة واحدة عربية حرة ذات سيادة في أيدي أمثالها بحق تقرير المصير ،
- (٥) السعي لتحرير الأمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، سيعا أفراد الأمة الذين يعتمدون مباشرة على جهودهم اليدوية أو الذهبية كوسائل للعيش .

(١) أنظر جريدة الجنوب العربي ، العدد الصادر في ١١ فبراير ١٩٥٨ .

(٢) أنظر جريدة قناة الجزيرة العدد الصادر في ١ أغسطس ١٩٦١ .

## أهداف الحزب الوطني الاتحادي

تبنى هذا الحزب فكرة ضم مدن الاتحاد الجنوب العربي بالمدينة التي أقرنا إليها منذ عرضنا لاتحاد الجنوب العربي وانضمام عدن إليه ، ولكنه حفظ لعدن حق الانفصال من الاتحاد . (١)

ويتبين أن هذا الحزب سائر فكرة وحدة عدن مع بقية المناطق العربية ( محمية عدن العربية ) وإن كان قد احتفظ لولاية عسبنين بحق الانفصال إلا أنه ولائك تعتبر أهدافه وحدوية بالنسبة للعدن .

## دور الحزب الوطني الاتحادي :

شكل رئيس الحزب الوطني الاتحادي أول حكومة عدننية بمقتضى الدستور عدن ١٩٦٢ ، ومن ثم فهو يشكل نواة الحكومة في عدن . (٢)

كما أنه من ناحية ثانية فإن نشاطه السياسي قد انحصر مدينة عدن دون بقية ولايات الاتحاد الأخرى .

## حزب الشعب الاشتراكي :

### تسميته وتشكيله

عليما أن مصدر من التفسير لأن لفظ اشتراكية المقرون بهذا الحزب يجعلنا نفترض من أنه شامل على أساس اجتماعي اقتصادي لمن لا يعمق في واقع مجتمع كمجتمع جنوب بلاد العرب .

محمد حسن عويلى ، المصدر السابق، ص ٦٠-٦١ .

أيضا : محمد عمر المصلى ، اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ١١١-١١٣ .

محمد حسن عويلى ، المصدر السابق، ص ١٠١-١٠٢ .

## = أهداف حزب الشعب الاشتراكي :

- (١) طلب الحزب برؤال الاستعمار بشكل كلي وفوري وكذلك القواعد المركزية على المعاهدات غير المتكافئة ( أي المعاهدات المعقودة بين سلاطين المحميات الغربية والشرقية والمملكة المتحدة .
- (٢) كما رفض الحزب قيام كيان مستقل لليمن الجنوبي (١)
- (٣) التمهيد في إعادة ربط الجنوب بالشمال ( الجمهورية العربية اليمنية ) (٢) - إلا أن الحزب وافق على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صادق عليه يوم ١١ ديسمبر ١٩٦٢ والخاص بإجراء انتخابات عامة حزبية تحت إشرافها في كل أجزء الجنوب اليمني مع وجود لجنة من قبل الأمم المتحدة قبل موعد الانتخابات لفترة من الزمن لتهيئة الجو الحزبي لكل المنظمات والجماعات السياسية في المنطقة لعمل ، وذلك لاستخاب جمعية تشريعية تنشئ منها حكومة وطنية مؤقتة تتولى تنظيم انتقال الإدارة إليها ، وتحديد موعد الاستقلال بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . (٣)

### دور حزب الشعب الاشتراكي .

صار الحزب من الفترة عام ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣ ذا شهرة داخل مدينة عدن وفي الخارج ، وقد ساعدته على ذلك عدة عوامل :

ارتباط الحزب بالحركة العمالية مما كان يظهر للمطلع غير

محمد عمر الحبشي ، اليمن الجنوبي ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ص ١١٨ .

محمد عمر الحبشي ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

أسطر حزب الشعب الاشتراكي ، نشرة اعلامية اسبوعية يحضرها مكتب الحزب بالقاهرة ، العدد الرابع والثلاثون الصادر في

١٩٦٤/٢/١ م .

## رابعاً : الحرب الديمقراطي الشعبي :

### تشكيله :

هذا الحزب يتكون من عناصر ماركسية كانت في رابطة أبناء الجنوب بقيادة المرحوم عبد الله عبد الرزاق باذيب ، ويسمونه السيد حواسه في كتابه أزمة الثورة في الجنوب اليمني ص ٢٥ ( مجتمع شيوعي يتكون من عناصر برجوازية صغيرة متفلة ، تعاني ذاتياً من ضلالة ثقافتها الماركسية اللينينية<sup>(١)</sup> ، ويستنبين من ذلك أن الحرب وإن كان قد قام على أساس عائدتي ، إلا أنه لم يكن مكون من طبقة العمال لأن مجتمع كميته عدن والجنوب عامة ، يستبعد أن يتكون فيه حزب على أساس طبقي حتى وإن عتق الماركسية ديدساً له ، لأن المواس الاجتماعية والنيابية والإقليمية تكرر بارزة في المجتمعات المختلفة ، ومن ثم فإن الأحزاب فسي هذه المجتمعات المختلفة تأسس بهذه الكليات في المجتمع المتخلف .

### أهدافه :

إن أهداف الحرب الديمقراطي الشعبي شأن أهداف الأحزاب الشيوعية وهو الابعان بالفكر الماركسي .

### دوره :

كان دوره شامها ولكن تأثيره ظل محدوداً<sup>(٢)</sup> ويمثل دوره في ارمال البعثات في الممكر الشرقي<sup>(٣)</sup> ، كما أنه استفاد من

(١) نايف حواسه ، أزمة الثورة في الجنوب اليمني ص ٢٥ .

(٢) نايف حواسه ، المصدر السابق ص ٢٥-٢٦ .

(٣) محمد حسن عويش ، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب

العربي ص ٤٧ .

مع البعثيين والشيريين قاستحدثت الحركة الخط الناصري وكانت كتابات محسن إبراهيم في مجلة الحرية البيروتية شككاً بتكديسوى المتحدث باسم الجماهير الناصرية تحديداً عامة جمال عبد الناصر<sup>(١)</sup> ، ولم يكن دورها في الجنوب إلا دوراً ثانوياً حتى تكون - النسبة القومية لتحرير جنوب اليمن المحض عام ١٩٦٤م ، التي دعمها مصر بالمال والسلاح ، وتركيز الاعلام المصري عليها ( حيث كان اعلام مصر مؤثراً شامخاً كبيراً على منطقة جنوب الجزيرة ككل ، بالإضافة الى وجودها العسكري في اليمن -

#### سادساً : حزب الرابطة الجنوب العربي :

أوضحنا أن الرابطة كانت التنظيم السياسي التي قامت في عدن من ١٩٥٠-١٩٥٨ تمثل المعارضة النجادة ضد السلطة البريطانية ليس في عدن فحسب بل وفي جنوب الجزيرة وبمثل معارفتها بمعارضة قيام كل كيانات متمسكة في عدن أو في أي منطقة أخرى من مدن والمحميات - ولذلك تضرعت للاضطهاد والتفريد لكي يخرج اتحاد امداد الجنوب العربية بالصورة التي أوجدها ، ولكن الارهاب السياسي المتمثل في القتل والابعاد والاعتقال والمسلح مطبقاً ومتابعة اصوارها لم يسببها ، بل تحول نشاطها من في الداخل وعلمياً في الخارج .<sup>(٢)</sup>

(١) عبد الرحمن البعازي ، سوق الشعارات في اليمن من ٧٢-٧٣ ، طبعة ١٥ مارس ١٩٧٢ ( محاضرة ألقيت بمقر رابطة طلاب اليمن بالقاهرة ) .

(٢) مؤلف رابطة الجنوب العربي ، مكتبها بالقاهرة ، الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة من ٧٠ .

أن يكون الاصلاح مسبق التشريع ( القرآن والسنة ) ورفضت الدلائل  
لعلمانية وركزت على الربط بين الاصلاح والعروبة .<sup>(١)</sup>

أما من حيث تشكيلها فهي لا تخرج عن تشكيل بقية الأحزاب  
التي تكونها حزباً بهم جماعة من الناس يهدفون إلى تحقيق هدف

### دور رابطة الجنوب العربي :

أوصحتنا دور رابطة الجنوب العربي في المدة السابقة ١٩٥٠ ،  
١٩٦٠ ونسب لنا أنه كان دوراً رئيساً وثابتاً ، وأنها نتيجة  
لهذا الدور المؤثر التي كانت تقوم به قد واجهت ضغوطاً إسرائيلية

سياسية في الداخل ، مما أدى إلى ابتعاد قادتها وأنصارها ،  
ولما حوصرت من العمل في الداخل اتجهت إلى العمل في الخارج ، وعلى  
الرغم من الصواب والمراعاة التي منحتها اليمن وجامعة الدول  
العربية فهدا فاسها استطاعت أن تخلق دورها في مؤتمرات شعوب  
البحر والبر ، وأن يصبح للجنوب صوت مستقل في هذه المؤتمرات  
تمثل ذلك اليوم التضامن مع شعب الجنوب الذي تبرزه مؤتمرات شعوب  
البحر والبر ، كما أن نقلها للقضية إلى منابر الأمم المتحدة  
جعلت دورها يبرز في هذه المرحلة ، وذلك ما كسبته من انصار  
في الأمم المتحدة ، وذلك تمثل بتأييد لجنة بضمها  
للاستعمار بحق تقرير العنصر لشعب الجنوب ووحدة أراضيها ، وبعد  
كون دور الرابطة واضحاً حيث استطاعت قضية الجنوب أن تكسر  
العنصرية التي فرضته اليمن وجامعة الدول العربية<sup>(٢)</sup> ، بمعنى آخر ،

(١) انظر المبادئ الأساسية لحزب رابطة الجنوب العربي .

(٢) مؤلف رابطة الجنوب العربي ، مكتبها بالقاهرة ، الجنوب  
العربي في هيئة الأمم المتحدة ، ص ١٧٠ .

### المطلب الثالث

#### تقييم الأحزاب السياسية بعدن

لكن متحقق من الوصول إلى تقييم الأحزاب السياسية التي ظهرت في ظل دستور ١٩٦٢ م ، فإنه يتعين أن يبين الفوارق بينهم لأننا لا نستطيع أن نعطي الرأي الحاسم لتقييم الدور الكبير المؤثر على النظام السياسي في عدن ، ذلك لأنه كما لاحظنا أن الفترة من ١٩٦٢م إلى ١٩٦٧ قد لعبت المصالح الخارجية دور كبير فسياسي الأخير على لولا الأحزاب ، ولولا هذا التدخل الخارجي بعدنا عنه من سياسة مادية وإعلامية ، وما استعمله من أسلوب القسوة والبطش لاسقاط كل صوت معارض ، وابتعاد عناصر كثيرة من الذين لهم دور إيجابي في المرحلة السابقة ١٩٥٠-١٩٥٨م ، فأنما كان مقتصر على بيان الفوارق الأساسية بين هذه الأحزاب السياسية .

نلاحظ أولاً أن هذه المرحلة صيرت بتعدد الأحزاب وكثرتها كما كان في المرحلة السابقة تنظيمان سياسيان فقط .

ونلاحظ ثانياً أن الاختلاف بين الأحزاب يتركز على وجود كيان مستقل للجنوب أو عدمه ودور الدين في النظام السياسي ، ورأي في الأحزاب السياسية من كيان المستقل للجنوب أولاً ثم موقف حزب السياسة من الدين .

#### الكيان المستقل للجنوب :

أولاً ، تبين موقف حزب مؤتمر الدستور الشعبي من الكيان المستقل للجنوب ، فقد كان هذا الحزب يعطي الأسبقية والأفضلية لقيام كيان مستقل لعدن أولاً ، ثم الدخول في بناء وحدة مع



خامساً : أما حركة القوميين العرب أو الجبهة القومية

لتحرير جنوب اليمن فأنها كانت ترفض قيام كيان مستقل في  
الجنوب (١) وبكسها أقامته في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ تحت اسم جمهورية  
اليمن الجنوبية الشعبية .

سادساً : أما حزب رابطة الجنوب العربي فهو الحزب الذي  
أمر على قيام كيان مستقل في الجنوب يضم ( عدن والمحميات) بسلطة  
تطر من الأقطار التي انقسم اليها الوطن العربي وهو بقية مجزء  
ويتمس إلى عدد من السلطات والمشيكات والامارات ، ، ولذلك  
فإن الرابطة تشب هذه التجربة وتؤمن وتناضل من أجل وحدة  
الجنوب العربي" (٢)

وأخيراً نجد أن هذا الفارق كان فارفاً جوهرياً . وحسب  
اختلاف بين الجماعات السياسية خاصة في عام ١٩٦٥م إلى عام ١٩٦٧م  
حيث بدأت جماعات سياسية ترفض الكيان المستقل في الجنوب بينما  
كانت الهيئات الوطنية قد تمكنت بمشروع الرابطة تحت لواء المؤتمر  
الوطني عام ١٩٥٦م ، بقيام دولة جنوبية تضم عدن والمحميات  
ويقرر شعبها مستقبله ومصيره .

#### دور الدين :

تلعب الأديان دوراً كبيراً في حياة الشعوب ونظم حكمها .  
وشهدت دول عرب الجنوب قبل الاسلام تأشير الدين على نظام الحكم  
فيها ، وجاء الاسلام وغير المحمض العربي من مجتمع قبلي يتصور  
على العنصرية القبلية إلى مجتمع يقوم على الأخاء للدين والمساواة .

(١) أنظر ميشاق لجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المجلد ٢٢ ص ٢٢٢ .

(٢) 'نظر المادة ٢ من المبادئ الأساسية لحزب رابطة الجنوب  
العربي .

القوميين العرب فاسما بحكم تكوينها تفعل الدين من الدولة وهذا ما اتفق مع برنامج الجبهة القومية ، فلم يشر الى الاسلام كمصدر للتشريع .<sup>(١)</sup>

أما بالنسبة لعرب رابطة الجنوب العربي فقد لاحظنا أن دستوره ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس<sup>(٢)</sup> للتشريع ، ومن ثم يكون النظام السياسي أو نظام الحكم الذي تتصوره الرابطة يجب أن يكون مستمدا من نظام إسلامي ، وبالتالي تكون رابطة الجنوب العربي تختلف عن الأحزاب السياسية في الجنوب من راويين:

- ١- ضرورة قيام الكيان المستقل المتحرر أولا للجنوب .
- ٢- أن يكون النظام السياسي في الجنوب المستقل ، لو سيستمد من الشريعة الإسلامية .

•

(١) أسطر الميثاق الوطني للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل .

(٢) محمد عمر الحبيشي، اليمن الجنوبي سياسي واقتصادي ، راجعها ، ص ١٣٥ .

أيضا : أسطر المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من الميثاق الأساسي للأمانة لحزب رابطة الجنوب العربي .

## المبحث الثالث

### موقف الأحزاب السياسية من دستور ١٩٦٢

==

#### مقدمة :

أوضحنا أن هذا الدستور قد قرر في مادته (١١) (١) حسيق التجمع ، وشمل هذا الحق حق تشكيل الأحزاب السياسية ، كما قرر حق حرية الرأي والتعبير (٢) ، وهي الوسيلة اللازمة لقيام الأحزاب السياسية لسمكن من طرح وجهة نظرها للرأي العام .

وأوضحنا شأن الأحزاب السياسية في ظل هذا الدستور ، وشين ها موقف كل حزب من هذا الدستور .

**أولا موقف حزب الاقتصاد الوطني** : تولى هذا الحزب السلطة التنفيذية في ظل هذا الدستور ، حيث شكل رئيسه أول حكومة مدنية وهو المرحوم حسن علي بيومي ، ولذلك فإن هذا الحزب يعتبر هذا الدستور نصرا له . (٣)

**ثانيا : موقف حزب مؤتمر الدستور الشعبي** : مثل هذا الحزب دور المعارض للسلطة التنفيذية في ظل هذا الدستور في مجال السلطة التشريعية . وقد خلق هذا الدستور أهدافه في حصول مدد على الحكم الذاتي ، والقتصار حق الترشيح والانتخاب على مواليد

(١) أنظر المادة ١١ من دستور ١٩٦٢ .

(٢) أنظر المادتين ٩ ، ١٠ من دستور ١٩٦٢ .

(٣) أنظر محمد حسن عويلى ، اقتبال بريطانيا لعدن والجنوب

العربي ص ١٠١ .

أيضا محمد منى الحيش ، اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا

واجتماعيا ، ص ١١٢ .

هذا للحرب المعارضة السلمية بادي ذي بدء ، ثم اتجه الى تأسيس  
أساط النظام على طريق القوة بعد قيام الجبهة القومية لتحرير  
الجنوب اليمن .

#### خامسا : موقف حركة القوميين العرب :

أيد حركة القوميين العرب فاتحها قد بدأت عملها ضمن إطار  
هذه الشرعية ، ولكنها سرعان ما اتجهت الى أسلوب القوة كطريق  
لتغيير النظام السياسي ، ومن ثم سقوط الدستور حينما مثلت  
العصر الأساسي في الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن (١)

#### سادسا : موقف رابطة الجنوب العربى :

وبالنسبة للرابطة فإن موقفها كشأن الأحزاب الأخرى التي  
ترفض الكيان المستقل لعدن ، فإنها كانت تعارض هذا الدستور  
لكونه لا يحقق أهدافها ، ولكنها استعملت الوسائل السلمية  
لتغيير هذا النظام بوسائل صحفها والضغط الدولي من طريق الأمم  
المتحدة .

كما أن هذا الدستور لكونه كفر حرية التنقل دون أى عائق  
فإن قد سمح لخادته المقيمين بالعودة الى عدن في عام ١٩٦٤  
باستثناء رئيسها الذي ظل مبعدا ، وعليه ، يكون موقف الرابطة  
كشأن الأحزاب السياسية المعارضة لهذا الدستور ، وإن اختلفت  
وسائل المعارضة .

(١) عادل رضا ، ثورة الجنوب ، ص ٢٠-٢٦ .

## الباب الثاني

### مفهوم النظام السياسي والدستوري

==

تعريف :

أوضحنا أن هناك أسلوبين لسقوط الدستور ، أسلوب مبادئ  
واسلوب ثوري .

وقلنا أن الأسلوب العادي للعامة الدستاتير يتوقف على الكيفية  
التي يمكن أن تعدل بها بعض نصوصها فليس معنى هذا أن السلطة  
التي تملك ذلك التعديل الجري تملك في نفس الوقت الاعلاء الكلي  
للدستور ، وعلى ذلك يصبح حق الاعلاء مشروطاً للأمة باعتبارها  
صاحبة السلطة التأسيسية الأصلية ، وقد يضح للأمة عدم مساهمة  
الدستور القائم للتطورات والظروف السائدة في المجتمع ، وتجسد  
ماتالي أن محلها مع التطور ومسايرة الأحداث التي تكون قسماً  
سجنت ، وقد يتم وضع الدستور الجديد عن طريق جمعية تأسيسية  
تنتخبها الأمة ، أو عن طريق الاشتقاء الدستوري أو عن طريق  
دستور آخر ثراء ملائماً لتحقيق هذا العرض . ووضح من هذا  
أن الأسلوب العادي في انتهاء الدستاتير يقوم على الأسلوب  
القانوني الذي يتركز على الأمة ذاتها وإرادتها في هذا الأمر .

بعد أنه لا يجب عن ذهننا أننا ندرس دستاتير مطلقاً  
مستعمرة ومحليات ، أي أن السيادة الفعلية بين السلطة الأمرة  
المستعمرة والعامية .

ولذلك لاحظنا أن دستور عام ١٩٦٢م الذي وضع بواسطة  
التاج بالكيفية التي أوضحناها سابقاً قد تضمن إلغاء دستور عام  
(١٩٦٦م - ١٩٥٨م) ، أي بالأسلوب العادي لأنها الدستاتير .

تتم خارج نطاق الشرعية القائمة ، كما أنها تعبير عن ردة الشعب وشايعه منه .

أما الانقلاب وهو الفرع الثاني من القوة فهو يصدر عن السلطة الحاكمة أو طائفة معينة ، وهناك تارق بين الانقلاب والثورة فالانقلاب يرمي إلى تغيير الحكومة بالعنف وإخلال حكومة جديدة محلها ، بينما الثورة تسطوي على حركة شاملة لها فلسفتها المرسومة وأهدافها المحددة المعلنة ، مهتمة تقتصر على مجرّد تغيير الحكام ، بل تتطلب في المقام الأول تغيير جذري في أصول الحكم وفلسفته ومختلف أساليب الحياة ، فالثورة تعمل على بنسب الدولة من جديد ، ولا يمحور البناء في تغييرات السياسة وإسما تشمل السواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها مسسئون شؤون الحياة .

وأوضحا في الباب التمهيدي<sup>(١)</sup> وفيما يتعلق باتحاد الجيوب العربي معارب الدستور وبواقعه العنيفة والسياسية ، ولذلك فإن هذا الدستور لم يواكب التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المنطقة ، وأوضحا أيضا أن دستور السلطة القبطية الصادر عام ١٩٤٠م لم يعدل حتى يواكب المتغيرات السياسية ، ولذلك فإن هذين الدستورين قد ظلا بعيدين عن الواقع الفعلي في المجتمع .

وهنا سنبين بإيجاز المتغيرات السياسية التي أثرت على المجتمع وقواه السياسية ، هذه للمتغيرات هي :

١- قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٥ (١٥) الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م) لتصفية الاستعمار وتشكيل لجنة خاصة بهدئ .

(١) أنظر الباب التمهيدي من الرسالة .

الاستعمار قضية مستعمرة عدن ، واضمح على الشكاوى المقدمة من الهيئات الوطنية و سمعت لمندوب اليمن ، الذي طالب بضرورة انتهاء استعمار عدن والحماية المفروضة على امارات الجنوب اليمنى المحتلة من حيث اسما جزء مكمل للوطن اليمنى<sup>(١)</sup> ، والتي مندوب بريطاني كلمة حاول فيها أن يقنع أعضاء اللجنة بعدم الاستماع لما يقال عن الأوضاع في الجنوب منذرا اللجنة بأنها ترتكب خطأ جسيما بفتح باب المناقشة حول مسألة تتحقق بسطقة والعلة تحت الحكم البريطاني المباشر .

وقد استعرضت اللجنة الخاصة بتمثيلية الاستعمار للقضية واحداثها وطوراتها في الفترة من ٧ أبريل حتى ٣ مايو ١٩٦٢م ووجهت اللجنة الدعوة الى الهيئات الوطنية في المنطقة وإلى حكومة الاتحاد ، وفي ٧ أبريل استعقدت اللجنة المؤلفة من ٢٤ عضوا وقد تحدث أمام اللجنة<sup>(٢)</sup> ثلاثة من ممثلي الجنوب هم شيخوخان الحيشي مندوب رابطة الجنوب العربي ، وسعيد صبحي مندوب حزب الشعب الاشتراكي ومحمد فريد وزير خارجية اتحاد الجنوب العربي .

(١) أحمد محمد أمين عامر ، رسالة دكتوراه من دبلوماسية جامعة الدول العربية وقضية الجنوب اليمنى المحتلة (١٩٤٥-١٩٦٢) ص ٤٠٠ .

(٢) أحمد محمد أمين عامر ، المصدر السابق ص ٤٠٠ .

(٣) United Nations, General Assembly, Special Committee on the Situation with regard to the implementation the declaration on the granting of independence to Colonial Countries & peoples Subcommittee, on Aden, Report July 1. 1963 (1963 A/AC. 109L.63) New York.

(١)  
وقد أصدرت اللجنة القرار التالي . -

- ١- تعترف اللجنة بحق شعب تلك المناطق في تقرير المصير والتحرر من الحكم الاستعماري ، طبقا لمواد القرار رقم ١٥١٤ (١٥) .
- ٢- توصي بأن يعطى لشعب تلك المناطق فرصة عادلة لتقرير مستقبله ضمن ظروف تضم بالديمقراطية الحقيقية والحرية .
- ٣- تدعو حكومة المملكة المتحدة الى اطلاق سراح جميع السياسيين المعتقلين السياسيين وإلى السماح بحرية جميع الزعماء السياسيين ، الذين يقيمون حاليا في المنفى وإلى إزالة جميع موانع النشاط السياسي ، وإلى تأمين المؤسسات السياسية وحقوق الإنسان في جميع أرجاء تلك المناطق .
- ٤- تقررار إرسال لجنة فرعية الى تلك المناطق يهيئ الرئيس أسماء أعضائها .
- ٥- يجيز اللجنة الفرعية زيارة البلدان المجاورة اذا اقتضت الضرورة ذلك .
- ٦- ترجو اللجنة الفرعية العمل على معرفة وجهات نظر السكان وبالأخص وجهات نظر ممثلي وقادة مختلف الأحزاب السياسية وبأجراء محادثات مع السلطة الادارية .
- ٧- تعلن أنها تأمل أن تتعاون السلطة الادارية واللجنة الفرعية تعاونا كاملا .

(١) United Nations, General Assembly, Special Committee on the Situation with regard to the implementation the declaration on the granting of independence to Colonial Countries & peoples Subcommittee, on Aden, Report July, 1, 1963 (1963 A/AC. 109L. 63) New York.



وبعد أن درست اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار تقرير اللجنة الفرعية وشوصياتها أصدرت قراراً في ١٩ يوليو ١٩٦٣م<sup>(١)</sup> أكدت فيه حق شعب عدن والمحميات في تقرير مصيره ، وتحرره من الاستعمار وأن الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية مضر بالأمن ، وفي يوم ١١ ديسمبر ١٩٦٣ أقرت الجمعية العامة مشروع للقرار في جلستها المنعقدة يوم ١١ ديسمبر ١٩٦٣ م الدورة ١٨ .<sup>(٢)</sup>

ثم أصدرت لجنة تصفية الاستعمار قراراً في ٢٩ أبريل ١٩٦٤م أكدت فيه حق شعب عدن والمحميات في تقرير المصير والاستقلال . وأكدت الجمعية العامة في ٦ نوفمبر ١٩٦٥ من جديد تأييدها للقرارات الخاصة بجدول رقم ١٥١٤ (١٥) في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ورقم ١٩١٩ (٨) في ١١ ديسمبر ١٩٦٣ م وقرارات اللجنة الخاصة في ٩ أبريل و ١١ مايو ١٩٦٤م و ١٧ مايو ١٩٦٥ م .

United Nations, General Assembly, special (١)  
Committee on the situation with regard to  
the implementation of the declaration on  
the granting of independence to colonial  
Countries and peoples . Covering its work  
during 1963, draft report: Aden: September  
3, 1963 (1963 A/AC. 109L.82) New York.

(٢) أحمد محمد أمين عامر - رساله عن دبلوماسية جامعة  
الدول العربية . قضية الجنوب اليمني المحتل (١٩٤٥-١٩٦٧)  
ص ٤١٠-٤١٦

United Nations, Special Committee on the (٣)  
Situation with regard to the implementation,  
of the declaration on granting of independence  
to Colonial Countries and peoples. Draft  
report. Aden, August 31, 1964 (1964.A/AC.  
109/L. 141) New York.

٢ تأسف لرفض الدولة القائمة بالادارة سعيد قرار الجمعية العامة واللجنة الخاصة .

وسأف كذلك بمحاولات الدولة القائمة بالادارة اقامة نظام غير تمثيلي في الاقليم ، يقدم منه الاستقلال بجانافية لقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥) ، ١٩٤٩ (١٨) ، والنداءات الموجهة الى جميع الدول بالا تعترف بأي استقلال لا يقوم على أساس رغبت يعبر عنها شعب الاقليم بحرية عن طريق انتخابات تجري في ظل انتخاب عام للبالغين .

تعود فتؤكد الحق الثابت بشعب الاقليم في تقرير المصير والتحرر من الحكم الاستعماري ويعترف بمشروعية جهوده من أجل بلوغ الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة و لامان العالمي لحقوق الانسان ، واطلاق منح لاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة .

وتعتبر أن الاحتفاظ بالقواعد العسكرية في الاقليم يشكل عقبة كبرى في سبيل تحرر شعب الاقليم من الهيمنة الاستعمارية ، وأنه مغل بسلام وأمن المنطقة ، ولذلك فإن ازالها العنصرية الكاملة أمر جوهري .<sup>(١)</sup>

ويعبر هذا القرار اعترافا صريحا بوحدة منطقة عدن والمخيم العربية والشرقية والجزر المشار اليها وصاحبها استقلالها الكامل .

(١) احمد محمد أمين عامر ، وياليه العهد بها من ٤٢٨-٤٣١ .

أكدت اللجنة (١) حق شعب المنطقة في الاستقلال واستكروا اقامة السلطة المسؤولة عن ادارة لنظام غير ممثل لشعب المنطقة لعرض صحة الاستقلال مخالفة بذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أمهت بجميع الدول ألا تعترف بمثل هذا الاستقلال على اعتبار أنه غير قائم على رغبات شعب المنطقة . كما طالبت اللجنة بتعيين بعثة خاصة الى عدن مكونة من بين الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة لنوصي بالخطوات العملية الضرورية للتنفيذ التام للقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع . وبصفة خاصة تحديد مدى لسان الأمم المتحدة في التحضير للاستجابات ومراجعتها وتقديم تقرير الى الجمعية العامة .

وبعد مقابلة طويلة تمت بين السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة لجمعية الاستعمار صرح رئيس اللجنة (٢) في أغسطس ١٩٦٦م أن بريطانيا أعلنت بوثا في مذكرة رسمية لها وافقت على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجوب لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٦م والسماح لبعثة دولية تابعة للأمم المتحدة بالدخول عدن ومحيطاتها لدراسة الأوضاع واجراء محادثات سياسية واتصالات مع الهيئات الوطنية وتقمي الحقائق في المنطقة ، وأما

United Nations committee on the situation (١)  
with regard to the implementation of the  
declaration on granting of independence  
to colonial countries and peoples. Report  
Covering its work during 1966 .  
Chapter VI Aden October 21 1966 (1966.A/6300/  
Add 4) New York.

(٢) أحمد محمد أمين عامر ، رسالته الموجه عنها ص ٤٣٩ .

وقد لحسن رئيس اللجنة محسن الآر . بقوله يجب أن توفد الأمم المتحدة بعثة دولية رغم تحفظات بريطانيا وقد اتخذ هذا القرار في اللجنة بدون اقتراع وأضاف رئيس اللجنة بأن من المهم الذي يتقوم بها البعثة الدولية هو " معرفة مدى اشتراك هيئة الأمم المتحدة في الامداد لحصول الجيوب المحتل على الاستقلال ومدى احتمال ارسال مراقبين من الأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات " (١) .

### البعثة الدولية :

وموافق القوى السياسية المختلفة منها :

تم تشكيل بعثة دولية لزيارة عدن في ٢٣ فبراير ١٩٦٧م (٢) لبحث برئاسة مندوب فنزويلا وعضوية كل من مندوبين أفغانستان

ومهمة هذه اللجنة كما تم تفهيمه قرار الجمعية العامة هي بالخطوات العملية اللازمة للتخفيف الكامل لقرارات المنظمة الدولية ومدى اسهامها في تحقيق ومراقبة الانتخابات ، وأن توصي

أحمد محمد أمين عامر ، رفاقه المتوجه عنها ص ٢٢٠-٢٢١ .

United Nations, General Assembly Special Committee on the Situation with regard to the implementation of the declaration on the granting of independence to colonial countries and peoples. Question of Aden : Report of the special Mission on Aden November 10, 1967 (1967-A/Ac. 10 9/28) New York.

الجيوب ، بل تؤدي إلى إظهار يد بريطانيا في الجنوب وتمكينها من تنفيذ مخططاتها .

= مولف بريطانيا من البعثة الدولية <sup>(١)</sup> :

غادرت البعثة نيويورك قاصدة لندن في ٢٠ مارس ١٩٦٧م وفي اليوم التالي شرعت في محادثات واتصالاتها بالممثلين في وزارة الخارجية البريطانية حول مهمة البعثة . وقد عرفت الوزارة البريطانية وجهة نظرها حول الجيوب وهي استعداد بريطانيا للتعاون مع البعثة لمسيير مهمتها .

وبعد أن زار اللجنة القاهرة والمملكة العربية السعودية للاتصال بالمسؤولين في الدولتين والقوى السياسية الجنوبية المتواجدة في القاهرة وجدة .

زارت اللجنة الدولية عدن في ٢ أبريل ١٩٦٧م ، ووصلت البعثة هناك تحت حراسة مشددة واستقلت طائرة هليكوبتر إلى الفندق ، وفي اليوم نفسه عقدت اجتماعا خاصا مع المندوبين البريطانيين ريتشارد تريبول ، وظلت البعثة محاصرة في الفندق المحاط

(١) United Nations, General Assembly Special Committee on the situation with regard to the Implementation of the declaration on the granting of Independence to colonial Countries and peoples Question of Aden : Report of the Special Mission on Aden. November 10, 1967 (1967. A/AC. 109/281) New York.

وبكذا يبين أن مهمة اللجنة المذكورة قد تمت بالفشل (٧)  
نتيجة لموقف بريطانيا منها ، ومعارضة بعض القوى السياسية لها .  
وبالتالي لم تستطع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعمدن  
والمحميات والقضايا بفتح الجنوب الاستقلال ، وإيلاء حكومة مستقلة  
من الشعب .

#### الخلاصة .

أوضحنا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ (١٥)  
الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ، وما تبعه من قرارات تضمنت حق  
تقرير المصير لشعب عدن والمحميات ووحدته أراضيها واستقلاله .

ويعتبر هذا الاعتراف الدولي بحق شعب عدن والمحميات في  
الاستقلال وتقرير المصير شعرا ساحقا له أمام معارضة بريطانيا  
في منحه هذا الحق . كما أنه قضى على مطالبة حكومة اليمن  
الشعبية بضم الجنوب إليها باعتباره جزءا مكتملا لأراضيها .

وبذلك كان لهذه القرارات أثرها على الأوضاع السياسية  
والقوى السياسية في المنطقة إذ خلفت الخلافات الموجودة فيما  
بينها حول قيام كيان منفصل لعدن أو ضمها لقوى اليمن أو  
استقلال الجنوب وتقرير مصيره أولا .

(١) محمد حسن عويلى ، انقيال بريطانيا لعدن والجنوب العربى

ص ٢١٠-٢١٢ .

أيضا : محمد عمر الحيش ، اليمن الجنوبيين سياسيا ،

واقتصاديا واجتماعيا ص ٥٨٢-٥٨٣ .

أيضا : احمد محمد أمين عامر ، رسالته المنوه عنهما

ص ٤٤٢-٤٦٢ .

## الفصل الثاني الكفاح المسلح

ان أسلوب الكفاح المسلح حق شرعي طوره الشرائع<sup>(١)</sup> للدفاع عن حق الشعوب المظلومة والمغتربة حقوقها المشروعة ، ولذلك فان هذا الحق أمر مسلم به ظاهرا بمعنى للدفاع عن حقوقه واحقاقها دون اعتداء على الآخرين .

وقد استعمل شعب الجنوب هذا الحق للدفاع عن حقوقه المشروعة فبم يكن طريق القوة أو الكفاح المسلح وليد الستينات في الجنوب ، أي سم تتخلل الثورة المسلحة في أكتوبر ١٩٦٢ ، واسم هو أبعد من ذلك بكثير ، نصد أن وضعت بريطانيا أقدامها في عدن ومحاولات المقاومة مستمرة<sup>(٢)</sup> وان انقطعت شارة ذلك لظروف شعب المنطقة الخاصة .

في الخمسينات عندما ظهرت الحركة الوطنية في الجنوب تسعى جاهدة في تفجير الوعي الوطني في الجنوب وتوحيد مشايخه

- (١) طهيمه الجري ، لقانون الدستوري ص ١٥٨ الى ١٧٠ .  
أيضا ، شمس مرعني علي ، القانون الدستوري ص ٦١-٦٢ .  
أيضا ، السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ص ٧٥-٧٦  
الطبعة الرابعة ١٩٤٩ .
- (٢) أسطر الميثاق الوطني ، اللجنة لقرعبة لتحرير جنوب اليمن المحتل ص ١٢-١٨ .  
أيضا ، مؤلف ، رايطة الجنوب العربي ، من الجنسوبي  
العربي في هيئة الأمم المتحدة ص ١٩١-٢١٠ .

## ٣ = الجبهة القومية :

وفي أكتوبر ١٩٦٣ فشكت الجبهة القومية<sup>(١)</sup> لتحرير جنوب اليمن المحتل من :

- (١) حركة النوميين العرب في جنوب اليمن المحتل .
- (٢) تشكيل لقبائل .
- (٣) الجبهة لناصرية .
- (٤) التنظيم السري للضباط والجنود الأحرار .
- (٥) جبهة الإصلاح الميافعية .
- (٦) المنظمة الثورية لأحرار جنوب اليمن المحتل .
- (٧) الجبهة الوطنية .

ومثلت حركة النوميين العرب العنصر الأساس فيها ، والتي كانت متعاطفة مع الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر" في صراعه مع البعثيين<sup>(٢)</sup> ، وأعلنت الجبهة القومية مسئوليتها عن تفجير الثورة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م<sup>(٣)</sup> وأعلنت أنها ستعمل القوة لاسقاط النظام الاستعماري في الجنوب .

ولقد لقي أسلوب القوة لتفجير النظام بالكيفية التي ظهر بها معارضة الأحزاب السياسية في الجنوب له ، وبخاصة حزب الشعب الاشتراكي ورابطة الجنوب العربي .

(١) أنظر الميثاق الوطني ، الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ص ٥٥ - ٥٦ .

أيضا : مؤلف فرد هوليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة ص ١٢٩ .

أيضا : فرد هوليداي من Arabia without sultans ص ١٩١ .

(٢) عبد الرحمن البيضاوي ، سوق الشعيرات في اليمن ص ٧٣ ، محاضرة القاها في رابطة طلاب اليمن في ٥ مارس ١٩٧٣ القاهرة .

(٣) أنظر الميثاق الوطني ، الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ص ٥٦ .



والعوالق وغيرها ، فشردت سرطانها القبائل ودمرت القرى وتقدم  
أعداء الرابطة إلى المحاكمات ، وشرد أعضاءها - (١)

### منظمة التحرير

أدى اعتراف حرب الشعب الاشتراكي بقرارات الأمم المتحدة  
التي تحول الجنوب إلى تقرير مصيره واستقلاله ووحدة أراضيه إلى  
تقارب بينه وبين الرابطة ، بمعنى النظر عن بعض الخلافات الأخرى  
التي كان أيضا يمكن التوصل إلى حلها بطريق الحوار الديمقراطي  
ومن طريق التصويت .

وعليه فقد قامت منظمة وطنية موحدة أطلق عليها اسم  
منظمة تحرير الجنوب المحتل (٢) . وأعلنت منظمة التحرير العبر  
السياس كرسالة لتحرير الجنوب . غير أنه سرعان ما دب الخلاف  
داخل المنظمة . (٣) فقد أصدرت في عام ١٩٦٥ م بيانا قررت فيه

(١) انظر محضر الاجتماع الثالث للجنة الجنوب العربي في  
١٩٦٦/٩/٢٨ بجامعة الدول العربية .

(٢) انظر الأطلاع ، نشره دورية تصدرها رابطة طلاب العرب  
العرب بالقاهرة ، مايو ١٩٦٥ .

أيضا : سايف حواتمة ، أزمة الثورة في الجنوب اليمني  
ص ٣٢ .

أيضا : محمد عمر الصبي ، اليمن الجنوبي سياسيا  
واقتصاديا واجتماعيا ص ٥٧٨ .

(٣) أحمد محمد أمين عامر ، رسالته عن : ديمقراطية جامعة  
الدول العربية وقضية للجنوب اليمني المحتل (١٩٤٥-١٩٦٢)  
ص ٣٠٨ .

هو قسام دولة للجنوب العربى ، لم هو انضمام الى اليمن دون قيد  
أو شرط ، ثم هل تكون هذه الدولة جمهورية أم ملكية ؟

في حالة الالتقاء حول هذه النقاط توافق الرابطة على مبدأ  
الأحزاب ومن ضمنها حزب الرابطة .

٢- وأما سجميد الأحزاب في هذه المرحلة من النضال ومن  
ضمنها حزب الرابطة ، وصهر سائر النشاطات الوطنية في المنطقة ،  
والعمل على رفع مستواها في جميع المجالات . وقد رفض البعض  
وجهش النظر اللتين عرضهما حزب الرابطة وتمسكوا بضرورة حل كل  
الأحزاب دون قيد أو شرط ودون الالتقاء على المبادئ ، وهما مر على  
حزب الرابطة أن يدخل نفسها ، فهي معتقد أنها هي التي قامت الفكر  
النضال في الجنوب ، ولا يمكن حلها إلا إذا وجد بديل ملم لها ،  
ذلك بتشكوين حزب ذي أيديولوجية ، وتنظيم وتنظيم واضح محدد ،

وهكذا وجدت الرابطة نفسها تختلف مع حزب الشعب الاشتراكي  
بعض السلاطين في علمهمها للحرر والوحدة والاشتراكية .<sup>(١)</sup>

اشتقاق الجبهة القومية وتشكوين جبهة التحرير :  
بدأ تيار في الجبهة القومية يعارض قيادة القاهرة في  
محاولاتها لحل قضية اليمن المعقدة التي استنزفت الكثير من  
أرواح العربية المسلمة ، وبرز أمل في حقن ووقف النزيف  
علاقات العربية ، غير أن تيارا في الجبهة القومية اعتبر هذه  
خطوة من قبل مصر ردة<sup>(٢)</sup> ، فالتقارب العربي في نظر البعض ردة .

(١) أحمد محمد أمين سامر ، رسالته المنشورة عنها ص ٢٠٨-٢١٠ .

(٢) أنظر شاذل حواتمه ، كتابه أزمة الثورة في الجنوب

اليمن ص ١٤١ ، بيروت ، منشورات الطليعة طبعة ١٩٦٨ .

(١) = رفل عناصر من الجبهة القومية اتفاق ١٣ يناير ١٩٦٦ م .

يذكر السيد حواتمة " أنه في ١٤ أكتوبر نظم الغدائيون  
في عدن عملية انقلابية لحل التناقض القائم بين موقف القواعد  
وموقف الاطارات القيادية الأساسية من مسألة الوحدة الوطنية  
وأعلن الغدائيون في بيان سياسي رافقته هجمات جريئة على  
المعسكرات البريطانية في عدن ليلة ١٤ أكتوبر أن الجبهة القومية  
مادت لمشق طريقها المستقل في العمل الوطني وفك الارتباط  
القسمي بجبهة التحرير المفروض عليها بانقلاب ١٣ يناير .

وهذا يوضح جيداً أن اتفاق ١٣ يناير والذي باركته دول  
عربية لم يبق رضا كل القوى السياسية في المنطقة وليس رابطة  
الجنوب العربي لحصن إلى أبداً تحفظت عليه .

### الحرب الأهلية

لقد نيه بعض الوطنيين لمخاطر أسلوب القوة كحل لقضية  
الجنوب في وقت أفضت بريطانيا على مشارف الخروج من المنطقة .  
وفي ظل مجتمع قبلي متخلف بعض القوى السياسية على جزء الذي  
معركة مسلحة لا يعرف عقباها . وبدأت بوادر الحرب الأهلية  
بقتل عبد الله السلفي رئيس منظمة الشبيبة اليمنية ثم علي  
حسين القاضي رئيس المؤتمر العمالي وبعده قتل أسماء عبد القوى  
مكاوي ثم علي عبد الرحمن الجفري من الرابطة ، وبدأت بريطانيا  
بمساندتها الخفية وسياستها المريبة تدخل إلى صفوف القوى  
الوطنية المتصارعة ، فيقول السيد عبد القوى مكاوي (٢) في كتابه

(١) - كيف حواتمة ، أزمة الثورة في الجنوب اليمني ص ٥١ .

(٢) - عبد القوى مكاوي ، شهادتي للتاريخ ، ص ٢٩ الطبعة

## المبحث الأول

سقوط النظام السياسي والدستوري في اتحاد  
الجنوب العربي بين طريق التأسيسية

أوضحنا أن أسلوب تغيير النظام الدستوري يتم عن طريق  
سلمي أو غير سلمي. وأن الطريق السلمى يتم بإلغاء الدستور من  
موجب السيادة وتعيين لجنة أو جمعية تأسيسية لإعداده، ثم يجرى  
الدستور على الشعب لإقراره. أما الطريق غير السلمى فيكسور  
بتغيير الدستور عن طريق القوة. والقوة في حد ذاتها تدم إما  
من طريق الثورة أو لانقلاب، فالثورة تؤدي إلى تغيير مقاييس  
الحياة، وتحديد مفاهيم الحكم، وتسقط كل القيم السياسية  
والدستورية السابقة على الثورة. وترفض عن ما قبلها وتذهب  
إلى وضع قيم جديدة من فلسفتها المحددة وأهدافها المرسومة، أي  
تحدث تغيير شامل لمختلف الشئون في الدولة. (١)

أما الانقلاب فهو حركة يقوم بها شخص أو أشخاص ممن  
يبيدهم مفاهيم الحكم في الدولة (٢). ولكن سواء حدث التغيير عن  
طريق الثورة أو الانقلاب فإن النتيجة غالباً واحدة وهي إسقاط  
هيأة الدستور القائم بالقوة سواء كان مباشرة أو بعد انقضاء  
فترة. (٣)

وعليه، فهل سقط دستور اتحاد الجنوب العربي عن طريق  
القوة. وإى نوع منها، هل بالثورة أم بالانقلاب؟

- (١) شمس مرعسى على، القوانين الدستورية ص ٦٠.
- (٢) فؤاد العطر، السطم السياسية والقانون الدستوري ص ٢٥٥.
- (٣) شمس مرعسى، القوانين الدستورية ص ٦٠.

الوحيد لشعب عدن والجنوب العربي كله ، فكرت حكومة لندن في إعادة تنظيم الجبهة القومية لايجاد التعارن بين قوى المعارضة الارهابية ، وتم الاتصال فعلا بـلحطان محمد الشعبي وفيصل مهدي الطيف الشعبي ، وعبد الفتاح اسماعيل ، وسيف الفالحى . . . وقد قبلوا المشروع الجديد القائم على التعاون الوثيق مع بريطانيا . "

ثم استورد العويلى<sup>(١)</sup> " وقد شكك لحطان الشعبي من أن قاعدته الشعبية قد أخذت تتفكك بعد أن أوقفت حكومتنا معنهما ، والقاهرة مساعدتهما العالية له . . . وأن هناك عائلات كانت تعيش من وراء الارهاب وسحب انماشتها . . . وفعلا وبدون تمويل أو جدل دفعت بريطانيا لتلك العائلات مبلغ ثمانين ألف جنيه استرلينى ، وزمها قمعان الشعب على أعقابهم . وأخذ يسترد بعض السلطة التي فقدوها ، ورودت الجبهة القومية بالأسلحة والعتاد اللازم من القاعدة العسكرية في عدن ، ولما كانوا لا يستطيعون العمل في الأراضي اليمنية فقد تحولوا إلى الولايات الاتحادية وعدن ، واتخذوها مركزا لعملياتهم . "

ويقول السيد عبد القوي مكاوي<sup>(٢)</sup> (في كتابه شهادتى للتاريخ ص ٤٠-٤١) " غرمت بريطانيا في اعداد السرح لاستقبال مشلى الجبهة القومية في عدن ، ونشط همزى ترميزها الممدود السامى الجديد ، والرعيم " داي ، القائد القبريطانى للجيش الاتحادى ، نشاطا محمودا مكثفا ، ورأى الشعب كيف كان قيادة الجبهة القومية في عدن يسقلون بالهليوكبشر بحرية تامة ويستخدمون سيارات الجيش القبريطانى في تحركاتهم ، ويقومون بزيارة ضباط المخابرات

[١] محمد حسن مويلى ، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربى ١٩٨٧م

[٢] عبد القوي مكاوي ، شهادتى للتاريخ ص ٤٠-٤١ .

الوصول إلى السلطة دون تعبير جذري في البنية السياسية للنظام .  
لكن هذه الراوية يمكن القول بأن دستور اتحاد الجنوب العربي  
يأخذ عن طريق الانقلاب ، حيث أن المؤسسة العسكرية لاتحاد الجنوب  
العربي ، والتي يشرف عليها البريطانيون مباشرة ( أصحاب السيادة ) ،  
قد لعبت دوراً أساسياً في إسقاط النظام السياسي والدستوري .

ألا أنه من الواضح الموضوعية ، فإن النظام السياسي  
والدستوري قد تغير كلياً ، أي أصبح نظاماً جمهورياً ودولة  
بسيطة ، وليس مركبة وغوت السيادة الجبهة القومية بمقتضى  
اتفاق ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ بين بريطانيا والجبهة القومية .<sup>(١)</sup>  
وقامت دولة جديدة سمي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تحت  
اتحاد الجنوب العربي وسلطات حضرموت .

وعليه ، فهل تعتبر أن التعبير عن طريق الثورة ؟  
ذلك ما لا يستطيع الجرم به ، إلا أنه يمكن أن نقول أن التغيير  
تم من طريق القوة وهذا - وأن تحويل السيادة من بريطانيا  
( صاحبة السيادة في هذه المنطقة ) إلى الجبهة القومية . أي إلى  
شعب المنطقة لا يعطيها الشرعية القاسية ، لأن أكثرية  
السكان والمؤسسات السياسية لم تعترف بتسلم الجبهة القومية للحكم  
واعتبرته شكلاً من أشكال الاغتصاب للسلطة<sup>(٢)</sup> رغم إرادة  
شعب المنطقة ، ومعارضة مع قرارات الجمعية العامة للأمم

(١) انظر ، اتفاق جيف بين المملكة المتحدة والجبهة القومية

لتحرير جنوب اليمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ م .

(٢) شروت بدوي ، النظم السياسية ، الجزء الأول ص ١٠٦-١٠٧ .

أيضاً عبد الغنى هكاوي ، مقالته ، " ٣٠ نوفمبر يوم الخيانة " ،  
صوت الجنوب اليمني ، العدد الثامن نوفمبر ١٩٦٨ م )  
عن الجبهة الوطنية المتحدة .

## المبحث الثاني

مفهوم النظام السياسي والدستوري للمحمية عدن  
الشعبية "سلطات ضر موت"

أوضحنا أن دستور السلطة التنفيذية صدر في عام ١٩٤٠ م .  
وأن هذا الدستور لم يمتد يد التعديل حتى يلاحق التطورات  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، كما أن هذا  
الدستور لم يمتد يد من قبل السلطة نفسها ، رغم المطالبة بوضع دستور  
جديد من قبل شعب ضر موت .

كما أوضحنا أن ضر موت لم تنضم إلى اتحاد الجنوب العربي  
وإنما ظلت مرتبطة به بحكم هيمنة بريطانيا على شؤونها  
الداخلية والخارجية ، لكونها محمية بريطانية ، كما أن ضر موت  
لم تشهد قتالا أو حربا أهلية ، كما حدث في عدن .

وأوضحنا أن قرارات الجمعية العامة الخاصة بحدود المحميات  
قد اعتبرت أن المحمية الشرقية (ضر موت) تكون مع عدن والمناطق  
الغربية اقلية واحدا . إلا أن تلك القرارات لم تجد طريقها إلى  
التنفيذ لواقع ، نتيجة موقف بريطانيا من البعثة الدولية ،  
وموقف بعض الهيئات الوطنية منها .

بريطانيا تتخلى من معاهداتها من طرف واحد :

أرغمنا أن حكومات ضر موت (المحمية الشرقية) كانت  
مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات صداقة وحماية واستشارة ، وأن  
الحكومة البريطانية مسئولة عن أمن هذه البلاد وشؤونها الخارجية .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧م أبرم اتفاق بين المملكة المتحدة

(٤) سوف تعترف حكومة صاحبة الجلالة بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ابتداءً من يوم الاستقلال، وسيحترم بين حكومة صاحبة الجلالة وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تبادل دبلوماسي كامل ابتداءً من يوم الاستقلال ، وستسوم الحكومتان بتعيين سفراء بأمر ما يمكن ، بينما تعين بعثات دبلوماسية ابتداءً من يوم الاستقلال حتى يتم تعيين السفراء ، وحتى تنظم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إلى ميثاق جيف عام ١٩٦١م ، وتخضع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين للقانون الدولي التقليدي وتطبيقاته العملية ، وبعد ذلك تخضع العلاقات الدبلوماسية للميثاق رعا بأية احتمالات أو تحفظات يحقق عليها الطرفان .

(٥) تترك لحكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حرية طلب الانضمام لعقوبة الأمم المتحدة ، وسوف يصر حكومة صاحبة الجلالة أن تتبنى أي طلب لعقوبة يقدم إلى الأمم المتحدة إذا رغبت جمهورية اليمن الشعبية في ذلك .

(٦) لن يحصل المملكة - ابتداءً من يوم الاستقلال وفيما بعده - أية مسئولية من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية - ومنطقتها وحقوق تكون الجمهورية مسئولة دولياً مسئولة كاملة عن منطقتها وعن الحقوق والالتزامات الدبلوماسية المتعلقة بالجمهورية ومنطقتها .

(٧) كل المعاهدات والوثائق التي تتضمن التزامات دولية سوف تشمل في إعلان تصدره حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، كما سيلزجها توجيه خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة يوضح آراءها حيال سلعها الالتزامات الدولية .



حكومة أخرى في المنطقة ، طلب قائمة في منطقة الجمهورية حتى يوم الاستقلال ، تمحيد في يوم الاستقلال حقوقاً ومطلوباتاً والالتزامات تحمل الجمهورية وذلك دون المساس بحق حكومة الجمهورية ، الذي لا سبيل إلى إنكاره ، في ، عادة النظر في المستقبل في تلك الأمور واتخاذ ما يراه ، إرادتها ،

كل المصالح المتعلقة بالأراضي والممتلكات والموجودات لأخرى في منطقة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تكون في حوزة التاج أو من يسوب عنه قبل يوم الاستقلال مباشرة ، لأغراض حكومة المناطق التي ستكون جزءاً من الجمهورية ، أو كما يكون الحال - لأغراض مباشرة سلطة صاحبة الجلالة فسي المناطق المذكورة ، وأي مصالح تتعلق بالأراضي في تلك المناطق تكون في حوزة التاج قبل يوم الاستقلال مباشرة ، أو في حوزة من يسوب عنه لأغراض خاصة بقوات المملكة المتحدة السلطة - كل تلك المصالح أسفة الذكر يجب - ابتداءً من يوم الاستقلال - أن تؤول إلى الجمهورية كما تؤول إليها كل الحقوق والالتزامات والمطلوبات المتعلقة بتلك المصالح ، وذلك دون المساس بإعادة النظر فيها وما يترتب على ذلك من تصرفات تقوم بها حكومة الجمهورية حيال أية مسؤولية شترهيات قبلت يوم ، لاستقلال مع احترام مدة حوزة الأراضي المستخدمة لأغراض ديموماسية أو قنصلية أو أغراض أخرى

ستشاور كل من حكومة صاحبة الجلالة وحكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية معاً بمحدد وسائل الجمعية الناشئة من استقلال الجمهورية قبل أن تتخذ حكومة صاحبة الجلالة خطوة لتجريد المواطنين في المملكة المتحدة أو المستعمرات من مواطنة المملكة المتحدة أو المستعمرات يحكم عليهم منطقة الجمهورية

(١٣)

(١٤)

## المقدمة

سنعرض في هذه المقدمة للتطورات السياسية والدستورية ،  
التي تمسنا بحسبها ، وما سراه من مقترحات لمعالجة ما وصلت  
إليه هذه التطورات بقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وذلك  
من حيث

أولاً : تقييم دور بريطانيا في هذه التطورات  
الدستورية .

ثانياً : تأثير الأوضاع الاجتماعية بمنطقة عسدي  
والمحميات ( اليمن الديمقراطية الشعبية  
عاليها ) على التطورات الدستورية .

ثالثاً : تقييم موقف اليمن من هذه التطورات  
الدستورية .

رابعاً : تقييم الحركة الوطنية ودورها في سلسلة  
التطورات الدستورية .

..

أولاً : تقييم دور بريطانيا في هذه التطورات الدستورية

أول ما يلاحظه الباحث أن منطقة جنوب الجزيرة  
( عدن والمحميات ) لم تكن واحدة من الساحة السياسية ، أي أنها  
لم تخضع لحاكم واحد إلا من عام ١٩٣٧م ، أما قبل ذلك  
لتاريخ فقد كانت عبارة عن مشيخات وسلطات وأسسارات

" فرق شد " السياسة المصرية . (١) التي تبعتها بريطانيا  
بدهاء في هذه المنطقة ساعدت على نجاحها ظروف المنطقة نفسها  
في خلال ثمانين حكماها . ونساجهم وانقسامهم (٢) ، فالانجليمنز  
عمقوا التحرئة ولم يخلقوها (٣) ، والا يكون قد جيب على  
المقينة .

ومن عام ١٩٣٧م بدأت بريطانيا تعطي عدن اهتماما أكبر  
بعد أن أهملت منذ ارتباطها بالهند البريطانية ، فأحدثت بريطانيا  
شرع لوضع نظام دستوري جديد فيها ، فصدر دستور ١٩٣٦م وعمل  
على إنشاء دولة فيها مع وجود الرنياط وامن مع المصالح  
المجاورة لها ، لذلك شجعت بريطانيا الانحاء الداعي الى الحكم  
الذاتي لعدن في الخمسينات ، والتقى يستهي الى قيام كيان خاص  
بها مرتبط بالكومنولث البريطاني .

- (١) محمد سالم باوزير ، مقاله بكي نظم الجنوب العربي .  
" رسالة الجنوب العربي " العدد الثامن أكتوبر نوفمبر  
١٩٦٩ ، مكتبة الاعلام لرابطة الجنوب العربي ، جـ  
المنسكة العربية السعودية ، ص ١٥٢ .  
(٢) محمد عمر الحيثي ، رسالته ، اليمن الجنوبي سياسيا  
والاقتصاديا واجتماعيا ، ص ١٤ ، الترجمة العربية .  
(٣) مؤلف فرد هوليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة  
العربية ص ١٠٧ ، الترجمة العربية .  
أيضا . مؤلف فرد هوليداي من

Arabia without sultans P. 153.

مستقل موحد لعدد والمجتمعات وفي ابعاد قادة هذا الاتجاه ،  
والخلق معهم قبل الشروع باقامة هذا الاتحاد في عام ١٩٥٩ م  
سيرة معارضتهم له ، لأنه كان اتحادا خاصا بجزء من المنطقة  
وليس كلها .

علاوة على ذلك فإن بريطانيا لم تسمح الى تعديل دستور  
اتحاد الجيوب العربي ، سيراكيب التطورات الاجتماعية والسياسية ،  
فظل هذا الدستور بعيدا عن الواقع العملي .

كما أن بريطانيا ظلت تتعرض لقرارات الجمعية العامة  
للأمم المتحدة ، والمجلس الجيوب ( من والمجتمعات ) سلالته وحريته  
وتقرير مصيره ، واجراء استفتاءات حرية ديمقراطية تستحق عنها  
حكومة تمثل شعب عدن والمجتمعات ككل تحت شراف دولي محايد ،  
وأخيرا عرفت مهمة اللجنة الدولية الخاصة بوضع الترتيبات  
اللازمة لمقر السلطة من بريطانيا الى شعب المنطقة ، ولذلك تكون  
بريطانيا مسئولة مسئولية أخيرة عن عدم وجود نظام دستوري  
بالوسائل السلمية ، يتفق مع مشاعر وآمال وأهداف شعب عدن  
والمجتمعات ، وانما ساهمت فعلا في خلق الفوضى والتناحر والحرب  
الداخلية ، وبغدت بالقوة مخططا لقيام نظام دستوري وسياسي  
لا يتفق مع رغبات الأكثرية من سكان المنطقة ، وذلك بانحيازها  
الى أحد الأطراف ( الجبهة القومية ) ودعمه ماديا وعسكريا ، حتى  
يمكن من الاستيلاء على السلطة ، وهكذا تكون بريطانيا قد  
خلقت حكومة في المنطقة لا تمثل ارادة الشعب ، ولهذا تمهلت  
اللجنة الدولية الخاصة بادن الى عوائل ما يسعى اليه بريطانيا  
في منح السلطة الى طرف أو جهة واحدة في الجيوب دون مساهمة  
بقية الهيئات الوطنية ، أو معرفة رغبة شعب عدن والمجتمعات  
الحقيقية في اختيار حكومته الوطنية .

لقد منح باب الهجرة<sup>(١)</sup> في عدن من دول الكومنولث البريطاني ومن المناطق المجاورة لها ( المحميات واليمن ) ، مما شكل عـدم تجانس مكاني في عدن فظلت كل فئة من السكان تشعر بالولاء بحسب المنطقة التي سرت منها . وذلك مرجعه إلى الأمية والتخلف الثقافي والاجتماعي الذي كان يسود الأغلبية من المهاجرين إليها من المنطقة الغربية واليمن<sup>(٢)</sup> ، كما أن اختلاف نوع العمل<sup>(٣)</sup> كان له أثره الاجتماعي فأبناء الكومنولث كانوا يعملون في الإدارات والوظائف الحكومية والشركات والمؤسسات التجارية بالإضافة إلى مريد عدن ، بينما كان المهاجرون من المحميات يعملون في المؤسسة العسكرية<sup>(٤)</sup> إلى شكلتها بريطانيا نمطاً على أمن المنطقة و لأعمال اليدوية ، وثلة منهم تزاو ل لأعمال التجارية .

بينما كان المهاجرون من اليمن يزاولون الأعمال اليدوية<sup>(٥)</sup> بالإضافة إلى طائفة منهم كانت تعمل في الحقل التجاري . ولذلك

- 
- (١) أنظر المادة ٢١ من أمر دخول عدن ١٩٢٦ م .
  - (٢) سلطان ناجي ، التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩-١٩٦٧) ص ٤١ .
  - (٣) محمد عمر الحبيشي ، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ص ٥٣٧-٥٤٣ .
  - (٤) سلطان ناجي ، التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩-١٩٦٧) ص ٢٤١ إلى ٢٧١ .
  - أيها محمد حسن عويشي ، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ، ص ٦٤-٦٥ .
  - (٥) كلمة محمد علي الحفري رئيس رابطة الجنوب العربي أمام اللجنة الثلاثية التابعة للأمم المتحدة والموفده إلى الجنوب العربي ١٩٦٧ م . المصوة عنها .

ولكن عندما بدأت بريطانيا تحس أن مصلحتها العسكرية في عدن تكبدها أكثر مما تجنيه من دخل وفوائد عسكرية واقتصادية من المنطقة شجعت على إسقاط النظام الدستوري بطريق مباشر أو غير مباشر. (١)

(٢) **تأثير الأوضاع الاجتماعية على التطورات الدستورية في محمية عدن الغربية :**

تختلف البنية السياسية والإدارية والثقافية والاقتصادية في المحمية الغربية من منطقة إلى أخرى ، فليس هناك أي ربط إداري ولا ثقافي ولا اقتصادي بينها ، فكل منطقة تدور في فلكها الخاص بل كل منطقة تتقاتل فيها لمنازلة القدرة الاقتصادية ، فمكاسب تغلب عليهم القبلية والأمة والتأخر الثقافي والاجتماعي وتسيطر كل قبيلة على أمرها القبلي. (٣)

(١) Harvey Sicherman, Aden and British Strategy (1839-1969). P. 34-39.

صادر من : Research Monograph Series No.12 :  
Foreign policy research Institute Philadelphia  
Pennsylvania.

(٢) محمد عمر الحبيشي ، اليمن الجنوبي ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ص ١٤ .

أيضا ، مذكرة رابطة الجنوب العربي إلى السكرتارية العامة للأمم المتحدة ، مكتبها بالقاهرة في يناير ١٩٦٢ .

أيضا ، محمد حسن عويلى ، غيبان بريطانيا بعدن والجنوب العربي ص ٦٥ .

واحدة ، تضم منطقة عدن والمحميات كلها (١)

كما أن هيمنة المستشار البريطاني في المحمية العربية علي  
شئون السلطات والمشايخ الداخلية ، قد أضاع بكاسة الشيخ والسلطان  
سدي فومه (٢) ، وأدى ذلك الى نزول وطرد كل من يقوم هذا التدخل  
من سلطته أو امارته أو مشيخته .

وانتقاد امارات الجنوب العربية الذي تكون عام ١٩٥٩م ظهر  
الى الوجود بعد تصفيات سياسية وديموقية في المنطقة (٣) ، وكان نظامه  
الدستوري ضعيفا لكونه اتحادا اكتسفيديرا . وكذلك الحال بالمسيرة  
الى دستور ١٩٦٢م الذي تطور الاتحاد الكسفيدي الى بمقتضاه الى اتحاد  
في نوع خاص . الا أن هذا الدستور كانت مصابه الغيبة تغسوق  
مراياه (٤) ، وكانت بصورة بعيدة من الواقع الفعلي . كما أنه خلق  
بصاوما بين المطامح لكل ولاية كما حدث بين حكومة عدن  
المنطقة وحكومة اتحاد الجنوب العربي .

وستيجة لان الدستور لم يسم على وجود مجلس وطني مستخسب  
يمثل شعب الاتحاد ككل ، فقد لوجد هذا قوة بينه وبين تعسب  
المنطقة . لم يستطع هذا الاتحاد أن يخلق حسا وطنيا وولا شعبي  
فيه ، يشعر به سكان الاتحاد ، وإنما كان الولا لكن ولاية فسي  
لاحداد ، وليس للاتحاد ككل ، انفاة الى معارضة القوى الشعبية (٥)

انظر مذكرة رابطة الجنوب العربي المقدمة الى المكنرارية العامة  
للأمم المتحدة في يناير ١٩٦٢م .

محمد حسن عويلي ، امتثال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ٦٥  
بحث : كندي ريفاسكس ، المصدر السابق ص ٥٤-٥٨ .

انظر ملاحظات علي اتحاد الجنوب العربي في الساب المبيدي  
من الرسالة .

مذكرة رابطة الجنوب العربي الى المكنرارية العامة للأمم المتحدة  
في يناير ١٩٦٢م ، مكتبها بالقاهرة .

لأمن ، ولعدم وجود سلطة مركزية وحكومة رشيدة وقعت البلاد فريضة سهلة للأجنبي وللخضوع للحماية البريطانية ، وظل الاضطراب حتى عام ١٩٣٧م حيث عاد السلام الى ربوعها <sup>(١)</sup>.

وحول الحصار في مؤتمرهم بصغافورة <sup>(٢)</sup> عام ١٩٢٨ أن يعيدوا بناء السلطة على أسس عصرية ، ويكون للمهاجر الحصري دور أساسي في بنائها بما لديه من الامكانيات الاقتصادية الضخمة ، إلا أن ذلك المؤتمر قد وجهت اليه تهمة الانحياز لصالح أحد المتصارعين على السلطة في حضرموت، ثم بدأت الإصلاحات في الداخل ، فتعهد به السلطان القعيطي في خطابه عام ١٣٥٠هـ بأن يحمل على السبيل بالسلاد وتوثيق رباط التضامن في المجتمع الحضرمي ، وخلق الوفاق بين الحاكم والمحكوم . وتكونت الجمعيات الخيرية ، وساهمت في تخفيف المجاعة آثاراها الاليمة <sup>(٣)</sup>.

وفي عام ١٩٥٠ قام الحشاور بمظاهرة سلمية قادها العرب الوطني للمطالبة بأن يكون الوزير حضرميا ، فأجهضت تلك الثورة وشرب حزب الوطني ، ثم تحركت قبائله ، وبخاصة قبائل سبيل عام ١٩٥٦م

كنيب عن السلام في حضرموت أعداد اسجرامس ١٩٣٩م .  
أيضا اسجر من مقالته عن القصور السياسي بحضرموت مجلّة  
الشؤون الدولية .

أيضا : ابن الساجل ، محمد عبد الطاهر باعظون ، مقالته  
بجريدة الطليعة الحضرمية العدد الصادر في ٤ نير بر ١٩٦٠ .  
صلاح البكري ، تاريخ حضرموت السياسي ، الجزء الثاني ، الطبعة  
الأولى ١٩٣٦ ، القاهرة ، ص ٥٦-٧٥ .

أيضا : محمد عمر الحبشي ، اليمن الجنوبي اقتصاديا  
واجتماعيا وسياسيا ص ٥٢-٥٣ .

(٤) علاج البكري ، المصدر السابق ص ٨٠-٨٣ .



المصطفى ، ومن عام ١٩٤٨م لم يحتطع حكم لائمة تعيين أوضـسـع  
 ليمس الاقتصائية والاجتماعية والادارية ، سـرـسـرـسـرـسـرـسـرـسـرـسـر  
 العهد العثماني فاستبج سياسة تعديل لشعبه وأقوياس اسمه فـسـسـسـس  
 الجنوب اليمس الى مملكته ، وظل هـذ المطلب اليمس عاملا مـعـرـقـلا لأي  
 تطور سياسي ودسوري واداري للجنوب وشعبه ، واستحل اليمس مركزه  
 بحكم عضويته بجامعة الدول العربية ، وجرف معه في هذه السياسة  
 دون أن يقدم عملا مشمرا حادا لشعبه في اليمس نفسها ، ومن باب  
 أولى لشعب جنوب الجزيرة العربية ، ثم قام في اليمس حكومة جمهورية  
 تحذب نفس الموقف السابق ، بل عيـنـتـ وريـسـا لشؤون جنوبها اليمس  
 المحس ، وقد شريح على هـذ المنصب السيد قحطان محمد الشعبي الذي  
 أصبح رئيس جمهورية اليمس الجنوبية الشعبية ، ويمرر لنا السيد أحمد  
 محمد أمين عامس موقف اليمس والجامعة العربية التي خرفت ميثاقها  
 بتأييدها المجامل لليمس<sup>(١)</sup> بما يلي .

١٣٣٩

١ أم موقف جامعة الدول العربية من قضية الجنوب اليمس  
 المحتس فقد كان متمسكا بالمجاملة لحكومة اليمس المتوكلية وهي أحد  
 أعضائها ، فشرعى أن يطبق على شعب هذه المنطقة أحكام الملـسـسـس  
 الثاني من الميثاق الخاص بأوضاع البلاد العربية غير الأعضاء فـسـسـس  
 مجلس الجامعة ، وترفع أيضا أن تطبق حكم المادة الرابعة مـسـس  
 الميثاق التي تعطى بعض البلاد العربية ، التي لا تستطيع الانضمام إلى  
 عموية مجلس الجامعة العربية بحكم عدم تمسكها بالاستقلال ، مع جـوـز  
 اشترك هذه البلدان في اللجان المتخصصة للجامعة وهي اللجان التي  
 تبحث الشؤون غير السياسية .

وقد كان تدخل الجامعة العربية في النزاع اليمس البريطاني  
 عديم الجدوى ، وذلك لأن المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية  
 جعلت اختصاص العطف في التوفيق بين دولة من دول الجامعة العربية

(١) أحمد محمد أمين عامس ، رسالة دكتوراه دبلوماسية جامعة  
 الدول العربية وقضية الجنوب اليمس المعثل (١٩٤٥-١٩٦٧) .  
 ص ٤٦٥-٤٦٨ .

في المجال العربي عن طريق الضغط الدولي لا العكس وقد ساعدت قرارات الأمم المتحدة على فك الحصار العربي المفروض على القضية بحيث موقف اليمن ، كما كانت الجامعة العربية في مساعيها لتوحيد التوريث الوطنية في الجنوب سيطر دائما بالعفو اليمني ، ذلك كان موقفه مشجعاً للجهود الجامعة في سبيل خدمة قضية العرب . وسبق في السرايا الموقف السلبي منها . (٧)

**رابعاً : تقييم الحركة الوطنية ودورها في هذه التطورات الدستورية .**

تقدم بالحركة الوطنية هنا المنظمات التي ظهرت من عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٥٨م ، ثم الأحزاب السياسية التي ظهرت في ظل دستور ١٩٦٢م .

وسنذكر في تقييم هذه المنظمات ولأحزاب السياسية بصفة عامة ، مبرهنات أوجه القصور التي أعدت مسارها ، كما أننا سنطرح في الخلافات الفكرية الأساسية وتقييم ذلك الاختلاف دور الحزب في التفاصيل ، حيث سبق أن أشرنا إلى كل تنظيم وحزب عند عرضنا له ونسبها إلى مرحلتين .

**المرحلة الأولى :** تقييم الحركة الوطنية من عام ١٩٥٠م إلى ١٩٥٨م ، **والمرحلة الثانية :** تقييم الحركة الوطنية من عام ١٩٦٢م إلى عام ١٩٦٧م .

**المرحلة الأولى :** تقييم الحركة الوطنية من عام ١٩٥٠م إلى ١٩٥٨م .

حتى عام ١٩٥٠م لم تكن هناك حركة وطنية شاملة لكل

(١) أ.د. محمد أمين عامر ، رسالته : عن دبلوماسية جامعة الدول العربية وقضية الجنوب اليمني المحتل (١٩٤٥-١٩٦٧) ص ٤٦٥-٤٦٨ .

## عمقت التجزئة والانفصال بين أبناء عدن والمحميات .

وكان يمكن المطالبة بالحكم الذاتي لعدن دون الامرار على قيام  
كيان خاص مميز لعدن ، وهي منطقة شديدة المساحة ، لا حدود أن  
تكون مدينة واحدة ، كما أنها حتى عام ١٨٢٩م كانت تشكل جزءاً  
من سلطة الحج ، إضافة إلى ذلك عثا أمر دستور المحميات عام ١٩٢٧م  
قد ربطها مع المحميات باتحاد شخصي ، فكان المفروض أن تكون  
المطالبة بالحكم الذاتي لكل المنطقة كطريق للتخلص من الاستعمار  
والنفوذ الأجنبي وقيام الكيان الوطني الواحد لكل منطقة جنوب  
الجزيرة ، ولهذا فهذا التنظيم . من منظورنا - قد انتقلت  
سياسته مع السياسة البريطانية في تعميق التجزئة في عدن والمحميات  
خدمة لمطالبها ومآربها .

والتنظيم الثاني هو رابطة أبناء الجنوب حيث كان يدعو إلى  
وحدة الجنوب العربي ( عدن والمحميات ) واستقلاله ، واستقال الحياة  
إلى شعب الجنوب العربي . ولحق هذا الاتجاه استجابة شعبية لدى  
شعب المنطقة ، لأنه أول اتجاه يدعو شعب المنطقة إلى توحيد مشاعره  
وأحاسيسه في دولة واحدة ، ويطلبه بأن يتخلص من العصبية القبلية  
والاستعمار المحلي لسلطته أو هيئته أو مدينته ، ويرفع إلى  
أن يحقق مطالب قومية عربية في أن يتخلص من الاستعمار والتجزئة  
المفروضة ، وأن يقيم نظام حكم وطني يمتد من ظروفه الخاصة  
وتعاليم دينه ، ولذلك لقيت هذه الدعوة في البدء قبولاً وانتشاراً  
في كل منطقة جنوب الجزيرة ، وصفت لها الأصار وقضت لها الفروع  
في معظم مناطق عدن والمحميات ، وكان هذا التنظيم يمثل حرب  
المخوة<sup>(١)</sup> لأنه اعتمد على عناصر المثقفة والعلماء والسلاطين ومشايخ  
القبائل الذين كانوا يتجاوزون مع أفكاره ومبادئه ، ولكن ذلك لا  
يعني عدم استماع جماهير شعبية واسعة إليه من طبقات شعبية أخرى ،

(١) أحمد شوقي محمود ( رسالته ) عن الرئيس في النظام الدستوري

للولايات المتحدة الأمريكية ص ٥٥ .

فإنها قد عانت الفجوات في مديونها حيث أن نظامها الداخلي وعدم وجود ترابط تنظيمي بين القيادة والقاعدة " كالأحزاب الأيديولوجية التي تعتبر أحزاب جماهير ، لكنها تعتمد على نزع الحزب على توضيح آرائها وأفكارها<sup>(١)</sup> " فإنه قد انقلب إلى عيب فيها حيث سبب الفجوات في صفوفها ، كما أوضحنا ذلك سابقا ، وعدم تمكن القواعد والصفوف الشاسعة من الرابطة من الوصول إلى المركز الرئيسية في الحزب ، فاقترعت تلك المراكز على القيادات التاريخية فيها منذ آخر انتخاب عقد فيها .

### المرحلة الثانية : تقييم الحركة الوطنية من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧ م .

تميزت هذه المرحلة بتعدد الأحزاب السياسية ، فقد أصبح الحزب الجمعية المدنية حزين بدلا من حزب واحد ، أحدهما ظل يدعو إلى الحكم الذاتي ووجود كيان مستقل المدن أولا ، ثم الاتحاد مع المجتمعات . والآخر هو حزب الاتحاد الوطني الذي طور فكره ، وعي في فكرة ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي في عام ١٩٦٣ ، وكان هذا الحزب أول حكومة عممية بمقتضى دستور ١٩٦٢ م بينما أكد الأول دور المعارضة في مجلس عدن التشريعي أي معارضته لانضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي ، أما حزب الشعب الاشتراكي الذي اعتبر نفسه الواجهة السياسية للحركة العمالية ، فإنه قد تبني فكرة جمعية الجنوب ، ورفضه لكيان مستقل . ويوجد هذا الحزب ، ظهرت في المنطقة ثلاثة تيارات سياسية مختلفة :

- الخيار الأول : يدعو إلى كيان مستقل لعدن أولا .
- الخيار الثاني : يدعو إلى كيان مستقل للجنوب ( عممستن والمجتمعات ) أولا .

(١) عبد شوقي محمود ، رسالة من الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٤٥ .

وفي الستينات سميت بمنطقة جنوب اليمن والجنوب اليمني والجنوب المحتل ، وظل الحصار في المناطق التي هاجروا إليها ينتظرون بالاسم التاريخي لملاذهم (حضرموت) . ولذلك نجد أن الكتب والصحف والرسائل والبحوث تطلق هذه المصيات (عدن والمحميات والجنوب العربي وجنوب الجزيرة والدواحي القنع وحضرموت والجنوب اليمني وجنوب اليمن ) على سائر المنطقة .<sup>(١)</sup>

(١) \* أنظر الكتب التالية ، أهداف الاستعمار في عدن ، تأليف جيبان كينج ، صفحات من التاريخ الحضري لسعيد عوض ياوريس ، أدوار التاريخ الحضري للمحمد بن أحمد بن عمر الشاطري ، ثورة الجنوب لعادل رضا وغيرها من الكتب التي سبقت الإشارة إليها في الهوامش .

\* أنظر الصحف التالية : مجلة الظلعة المصرية عدد ٧ يوليو ١٩٧٠م ، جريدة النهضة المصرية ، عدد ٥٧ سنة ٤ يناير ١٩٥٠م ، جريدة فتاة الجزيرة عدد ٢٣٠ ، ١٦ يوليو سنة ١٩٤٤م ، جريدة الجنوب العربي عدد ١٦٩ سنة ٤ فبراير ١٩٥٨م ، جريدة الفكر عدد ٤٣ ، ١٥ يونيو ١٩٥٧م وغيرها .

\* أنظر رسائل التالية : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن دكتور جاد طه ، دبلوماسية جامعة الدول العربية وقضية الجنوب اليمني المحفل لأحمد محمد أمين عامر وغيرها .

\* أنظر البحوث التالية : المحمية العربية لكندى تريفاسكس ،

Harvey Sieherman, Aden and British Strategy (1839-1969) . Research Monograph series No.12.

وعبرها .

ومنطقة تحرير الجنوب المحتل . فوجت هذه النجبة الدعم من مصر وجامعة الدول العربية . وفي ١٤ أكتوبر ١٩٦٦ أنطلق النجباء المنعزلون لدمج الجبهة القومية مع منظمة التحرير استمرازا تحت اسم الجبهة القومية . وبدأ الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير يأخذ شكلا خطيرا . وبدأت الجبهة القومية تبحث عن مزيد لها يعاينها في جبهاتها مع جبهة التحرير ، فلم تجد سوى المؤسسة العسكرية الانتداب الجنوب العربي المدعومة ماديا وعسكريا . والتي اتفقت تحت الاشراف المباشر للسلطة الانكليزية ، فتحالف معها . وأصبح جود جيش الاتحاد بقيادة يقاتلون في صفوفها بموجب مخطط بريطاني مما مكها من الانعزال على جبهة التحرير ، ثم طلبت من الاسطول المغاور معها ، وقبل الاجل منحتها السلطة في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ بموجب افساسي صيف بين بريطانيا والجبهة القومية .

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ أعلنت الجبهة القومية استقلال الجنوب وتوحيدهم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من عدن والمحميات ، وتكون الاتحاد قد تازلت عن التعويضات المالية<sup>(١)</sup> التي كان يتعمس على بريطانيا المسئولة عن الجنوب تقديمها الى الحكومة الجديدة ، تازلت من جرد كورياسوريا<sup>(٢)</sup> التي تضمنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واعتبرها جزءا من إقليم عدن والمحميات . ووافقت على قيام الكيان المستقل للجنوب الذي كاشف حتى مشية التفارص مع بريطانيا تعتبر أن قيامه في الجنوب حياة للوحدة اليمنية .<sup>(٣)</sup>

(١) محمد حسن عويلى ، احتيان بريطانيا لعدن والجنوب العربي ص ٢٢٩ .

أيضا : أظن البند ١٧ من اتفاقية جيف المبرمة بين المملكة المتحدة والجبهة القومية تحرير الجنوب اليمني المحتل في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٢) محمد حسن عويلى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

(٣) قحطان محمد التميمي ، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية

في جنوب اليمن ، ص ٧ .

## المراجع

### أولا باللغة العربية :

- (١) الوثائق الدستورية باللغة العربية
- ١- أ- الدساتير والقوانين .  
الأحكام المتعلقة بدستور المملكة القعيطية ومحاكمها  
عام ١٩٤٠ م .
- ٢- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نوفمبر عام ١٩٧٠ .
- ٣- قانون يصر على انضمام عدن الى الاتحاد وتعديل الدستور رقم  
٩ لعام ١٩٦٣ م .
- (ملحق قانون رقم ١) لجمهورية حكومة اتحاد الجنوب العربي رقم  
٣ في ٢٢ مايو عام ١٩٦٣ م .
- ٤- قانون يصر على صلاحيات وامتيازات مجلس الاتحاد رقم ٢  
لعام ١٩٦٦ م .
- ٥- قانون الجنسية لاتحاد الجنوب العربي رقم ١٠ لعام ١٩٦٧ م .
- ٦- قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ م جمهورية  
اليمن الجنوبية الشعبية صدر في ٢٦ يونيو لعام ١٩٦٨ م .
- ٧- مشروع دستور محمية عدن العربية عام ١٩٥٥ م .
- ٨- مقترحات دستورية الجنوب العربي عام ١٩٦٦ م تقديم السيد  
ريف و جارين بل - الشاعر ، اتحاد الجنوب العربي ،

### المعاهدات :

- ١- المعاهدات المعقودة بين سلاطين ومشايخ المحميات مع المملكة  
المتحدة العامة باتفاقيات السلام والصداقة والحماية والاستشارة .
- ٢- اتفاقية ١٩١٤ م الانجلوسركية الخاصة بتحديد المناطق الواقعة  
تحت النفوذ البريطاني وولاية اليمن العثمانية .
- ٣- اتفاقية ١٩٣٤ الانجلوسومرية .
- ٤- معاهدة صداقة وحماية بين المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وشمال ايرلندا و اتحاد امارات الجنوب العربية على  
١١ مايو ١٩٥٩ م .

- ( ■ رسائل الدكتوراه والمجلات المتخصصة باللغة العربية :
- ١- الدكتور أحمد شوقي محمود ، رسالته عن - الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة .
- الدكتور أحمد محمد أمين علام ، رسالته عن : دبلوماسيته جامعة الدول العربية وتنمية الجرب اليمى المحل (١٩٤٥) الس (١٩٦٧م) كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٧٠م .
- الدكتور محمد الشافعي عبد الرؤوف مصلي راس ، رسالته عن . التنظيمات السياسية الشعبية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة .
- الدكتور ركيب سليمان بيومي ، رسالته عن : الاخوار المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٠-١٩٤٨م
- كلية الآداب جامعة عين شمس ، نوفمبر ١٩٧٨م .
- مجلة القاسون الدولي المصرية لعام ١٩٥٤م ( مقال بطرس بطرس غالي عن : السياسة البريطانية في عدن ) .
- المجلة التاريخية المصرية المجلد الثالث العدد الأول مايو ١٩٥٠م ، القاهرة ( مقال الدكتور محمد عبد الله ماضي عن دولة اليمن الزيدية ) .
- مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٩ ، بغداد ١٩٢٨م ( مقسمار عربية مقوش من . تاريخ الالكه اليمية والتوحيد الانبي ) .



- ١٣- أحمد شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، مطبعة السنة المحمدية  
القاهرة ، طبعة ١٩٦٤ م .
- ١٤- أمين تريخاني ، علوك العرب ، الجزء الأول ، المطبعة  
ببيروت ، طبعة ١٩٦٤ م .
- ١٥- بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ( ترجمة أمين فارس  
ومئير البطشكي ) دار العلم للملايين ، بيروت  
الطبعة الخامسة .
- ١٦- د. شروت بدوي ، النظام الدستوري العربي ، دار النهضة  
العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٤ م .
- ١٧- ————— ، القانون الدستوري ، دار النهضة العربية  
القاهرة ، طبعة ١٩٧١ م .
- ١٨- ————— ، النظام السياسي ، الجزء الأول ، دار  
النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٤ م .
- ١٩- د. جواد علي ، العرب قبل الإسلام ، الجزء الثاني ، بغداد  
طبعة ١٩٦٩ م .
- ٢٠- عن الحسن ، الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان  
ومصادر البندالي العربية ، بيروت ، طبعة ١٩٦٧ م .
- ٢١- د. جاد طه ، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، دار الفكر  
العربي ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٩ م .
- ٢٢- حازم عبد المحسن الصعدي ، النظرية الإسلامية مع مقارنة  
بنظرية الدولة في العهد الدستوري الحديث ، دار  
النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٧ م .
- ٢٣- د. حكمت شمر ، الجوانب القانونية لسفاح الشعب العربي من  
أجل الاستقلال ، بغداد ، طبعة ١٩٧٤ م .
- ٢٤- د. حامد سلطان ، د. عاتقة راتب ، د. صلاح الدين عامر ،  
القانون الدولي لعام ، دار النهضة العربية ،  
القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م .
- ٢٥- حمزة لقمان ، تاريخ عدن وجنوب الجزيرة ، دار مصر  
للطباعة ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٠ م .

- ٢٩- صلاح حامد العلوي ، تاريخ حضرموت ، مكتبة الارشاد ، جدة  
طبعة ١٩٦٨ م .
- ٣٠- صلاح البكري ، في جنوب الجزيرة ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ،  
طبعة ١٩٤٩ .
- ٣١- \_\_\_\_\_ ، تاريخ حضرموت السياسي ، الجزء الأول ، مطبعة  
الحلبي ، القاهرة ، طبعة ثمانية ١٩٥٦ .
- ٣٢- \_\_\_\_\_ ، تاريخ حضرموت السياسي ، الجزء الثامن ،  
مطبعة الحلبي ، القاهرة ، طبعة أولى ١٩٦٦ م .
- ٣٣- د. طعيمة الحرف ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة  
السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة  
طبعة ١٩٦٤ م .
- ٣٤- \_\_\_\_\_ ، القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري  
في الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، طبعة  
١٩٦٤ م .
- ٣٥- \_\_\_\_\_ ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة  
السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،  
طبعة ١٩٧٣ م .
- ٣٦- د. طاهر القاضي ، نظام الحكم في التشريع والتاريخ  
لإسلامي ، الحياة الدستورية ، دار النفائس ،  
بيروت ، طبعة ١٩٧٧ م .
- ٣٧- د. عبد الحميد كمال حشيش ، الوجيز في القانون الدستوري ،  
دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٩ م .
- ٣٨- د. عثمان خليل عثمان ، القانون الدستوري ، مطبعة  
الأهالي ، بغداد ، طبعة ١٩٤٠ م .
- ٣٩- \_\_\_\_\_ ، النظام الدستوري المصري ، مكتبة  
عبد الله زهيرية ، القاهرة ، طبعة ١٩٤٢ م .
- ٤٠- د. عبد الحميد سامي داود ، القانون الدستوري ، مطبعة سيد  
زهية ، القاهرة ، الطبعة بدون تاريخ .



- ٨٨- محمد أحمد عمر الشاطري ، أدوار التاريخ الحضري ، الجزء  
الأول ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، الطبعة بسبوت  
تاريخ .
- ٨٩- \_\_\_\_\_ ، أدوار التاريخ الحضري ، الجزء  
الثاني ، المكللا ، طبعة ١٩٧٢ م .
- ٩٠- محمد محمد سميحة ، اليمن شماله وجنوبه ، معهد الدراسات  
الإسلامية ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٢ م .
- ٩١- محمد كامل المحامي ، اليمن شماله وجنوبه ، دار بيروت  
للطباعة والنشر ، بيروت ، طبعة ١٩٦٨ م .
- ٩٢- د. محمود محمد حافظ ، الوجيز في النظم السياسية والقانون  
الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٩٣- د. محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية  
والقانونية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، طبعة  
١٩٧٨ م .
- ٩٤- د. محمود حلمي ، الدستور المصري والدساتير العربية  
دار الفكر العربي ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٤ م .
- ٩٥- د. مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام الدستوري للجمهوريات  
العربية المتحدة ، دار المعارف ، القاهرة ، طبعة  
١٩٦٦ م .
- ٩٦- \_\_\_\_\_ ، النظم الرئاسي في مصر وأمريكا  
دار المعارف ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٦ م .
- ٩٧- د. مصطفى المادق ، مبادئ القانون الدستوري المصري ،  
المطبعة الرصاصية بمصر ، طبعة ١٩٢٣ م .
- ٩٨- مصطفى كامل ، شرح القانون الدستوري والمبادئ العامة  
والدستور المصري ، دار الكتاب العربي بمصر ،  
طبعة ١٩٥٢ م .
- ٩٩- سائد حواتمة ، أزمة الثورة في الجنوب اليمني ،  
مشتريات دار الدليحة ، بيروت ، طبعة ١٩٦٨ م .

ثانياً . المراجع باللغة الانجليزية

(١) الوثائق الدستورية .

- 1- Government of India Act, 1935.
- 2- Aden. The Aden Colony Order, 1936.  
1936 No. 1031.  
At the court at Balmoral, the 26th day of  
September 1936.
- 3- Royal Instructions passed under the Royal  
Sign Manual and Signet to the Governor and  
Commander-in-Chief of the Colony of Aden  
Dated 3rd March, 1937.
- 4- Foreign Jurisdiction. The Aden Protectorate  
Order, 1937.  
1937 No. 246 At the Court at Buckingham  
Palace, the 18th day of March, 1937.
- 5- Supplement to the Aden Colony Gazette  
Published by Authority 15th July, 1937.
- 6- No. 3 of 1937. The Supreme Court Ordinance  
1937. O.G.A 10(2).
- 7- The Aden Colony (Amendment) Order, 1944.  
1944 No. 1316.  
At the court at Buckingham Palace, the 23rd  
day of November 1944.

- 14- The Legislative Council (Election of  
Municipal Representative) Regulations, 1955.
- 15- Laws of Aden 1955.  
Vol III Chapters 113-165.
- 16- Aden 1956 No. 996.  
The Aden Colony (Amendment) order, 1956.  
At the Court at Buckingham Palace. The  
29th day of June 1956.
- 17- Legislative Council (Privileges and Powers)  
Ordinance, 1956 (No. 19 of 1956).
- 18- Aden Legislative Council Standing Rules and  
Orders.  
18 January, 1957. OS3387/3.
- 19- Aden 1958 No. 1747 .  
The Aden Colony (Amendment) Order, 1958 .  
At the Court at Buckingham Palace, the 22nd  
of October, 1958.
- 20- Orders in Council, Letters Patent and Royal  
Instructions.  
Aden Additional instructions passed under  
the Royal Sign Manual and Signet to the  
Governor and Commander-in-Chief of the Colony  
of Aden. Dated 4th November, 1958. .

(٢) البحوث باللغة الإنجليزية .

- 1- Harold Ingrams, Internal Political Development in the Aden Protectorate. Fabian Society, Working Group on Aden and the Protectorate, 25 November 1964. Cambridge. Middle East Centre Cambridge. University of Cambridge.
- 2- Harvey Sicherman, Research Monograph Series Number twelve . Foreign Policy. Research Institute Philadelphia, Pennsylvania.
- 3- Kennedy Trevaskis, the Western Aden Protectorate. " Confidential" Middle East Centre Cambridge. University of Cambridge.
- 4- University of London. Institute of Commonwealth Studies. Fabian research Series 259 Arabia: When Britain goes .

- 8- Enid Campbell. The Prerogative Power of Dissolution : Some Recent Tasmanian Precedents. Public Law (Spring) 1961.London.
- 9- Graham Zellick. The Imprisonment of Members of Parliament. Public Law 1977. London.
- 10- (1970)51 The Parliamentarian. P.1. London.
- 11- (1972)53. The Parliamentarian. P. 288.London
- 12- (1944)55. The Parliamentarian. P.1. London.
- 13- Report from the Select Committee on Parliamentary Privilege. Ordered by the House of Commons to be printed 1st December 1967. London Her Majesty's Stationery Office 19s 6d net.
- 14- Harold Ingrams, Political Development in the Hadramaut international affairs. April 1945 London.



- 10- Colin Padfield. British Constitution London 1977.
- 11- D.M.M. Scott and Kobrin."O".Level British Constitution Second edition London 1978.
- 12- David Holden, Farewell to Arabia London 1966.
- 13- Edward Jenks, The Government of the British Empire London 1937.
- 14- Eric Macro , Yemen and the Western World Since 1571) London 1968.
- 15- Fred Halliday, Arabia Without Sultans U.K. 1974.
- 16 Gillian King . Imperial Outpost-Aden Its Place in British Strategic Policy. Issued under the auspices of the Royal institute of International Affairs. Oxford University Press. London 1964.
- 17- Geoffrey Marshall,Constitutional theory Oxford 1971.
- 18- H.R.G. Graves,federal union in practice London 1940.

- 27- Ivor Jennings, Cabinet Government, Cambridge, 1969.
- 28- Ivor Jennings, Parliament Second edition, Cambridge U.K. 1970.
- 29- Martin Wight, The development of the legislative Council (1906 1945) London 1945.
- 30- Mervyn Jones, British nationality Law and Practice U.K. 1947.
- 31- Mervyn Jones, British nationality Law and Practice U.K. 1956.
- 32- R.J. Gavin, Aden under British Rule (1839 1967). London 1975.
- 33- Rocco. J. Tresolini, American Constitutional Law . U.S.A.
- 34- S.A. de Smith, Constitutional and Administrative Law. Second edition England.
- 35- S.A. de Smith, Constitutional and Administrative Law . third edition England 1977.
- 36 Tom Hickinbotham, Aden London 1958.
- 37- Tom Little, South Arabia, London 1968.

## فهرس

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة .....
٤١	مقدمة عامة .....
	الباب التمهيدي
	النظام السياسي والدستوري في المحميات
٥٧	تمهيد .....
	الفصل الأول
	النظام السياسي والدستوري في محمية عدن الغربية
٥٨	تمهيد .....
	المبحث الأول
	المركز الدستوري لمحمية عدن العربية
٦٣	* مفهوم الحماية .....
٦٥	* التسميات السياسية وأثرها على محمية عدن العربية *
	المبحث الثاني
	الاتحادات المركبة واتحاد الجنوب العربي
	المطلب الأول
	الاتحاد الشخصي بين عدن والمحميات
٦٩	تمهيد .....
٧٠	* الاتحاد الشخصي .....
٧١	* لاتحاد الحقيقي * الاتحاد الفيدرالي أو المركزي .....
٧٢	* أمر محمية عدن .....
٧٣	* حاكم المحمية * السلطات التشريعية للحاكم .....
٧٤	* السلطات التنفيذية للحاكم * الخلافة .....
	المطلب الثاني
	الدعوة إلى اتحاد الجنوب العربي
٧٧	تمهيد .....
٧٨	* مولد الفكرة الاتحادية .....
٨٢	* الأطراف المعارضة لاتحاد الجنوب العربي (١) اليمن ..

الموضوع	الصفحة
* الأسباب الدافعة للحماية	١١٨
* اتفاقية ١٩١٨م	١١٨
* معاهدات الاستشارة وأثرها القانوني والمبني	١١٩
المبحث الثاني	
النظام السياسي في سورية على الشرق	
شميد	١٢٥
* ماهية الدولة	١٢٦
* الدولة القمعية	١٢٨
* الدولة القمعية دولة بسيطة	١٣٠
المبحث الثالث	
الدستور ونظام الحكم في السلطنة القمعية	
شميد	١٣٣
* تكليف دستور الدولة القمعية	١٣٥
* نظام الحكم	١٣٦
(١) مجلس السلطة	١٣٧
(٢) مجلس الدولة	١٣٨
ملاحظات مجلس الدولة	١٣٩
(٢) السلطة القضائية	١٤٠
السلطة القضائية العليا	١٤١
* الهيكل التنظيمي لمحاكم	١٤٣
أولا : المحكمة العليا	١٤٤
ثانيا : محاكم القضاة	١٤٥
ثالثا : محكمة المكلالتجارية	١٤٦
رابعا : محاكم الألوية	١٤٧
خامسا : محاكم المقاطعات	١٤٨
سادسا : محاكم القضاء	١٤٩
١- محاكم الرؤساء	١٥٠
٢- محاكم البادية	١٥١
سابعاً : حاكم السوق	١٥٢
ملاحظات على النظام السياسي والدستوري لسلطنة القمعية	١٥٣
* الخلاصة	١٥٤

الصفحة	الموضوع
١٧٧	■ أنواع الدول .....
١٧٨	■ طبعة الدولة في عدن .. ■ ماذا تعني كلمة مستعمرة
	الفصل الثاني
	الدستور ومصادره
١٨١	تمهيد .....
	المبحث الأول
	تعريف الدستور
١٨١	■ المعنى الشكلي للدستور .....
١٨٢	■ المعنى الموضوعي للدستور .....
	المبحث الثاني
١٨٧	مصادر الدستور بصفة عامة .....
	المبحث الثالث
	مصادر النظام الدستوري العدني
١٩١	تمهيد .....
١٩٢	أولا : دستور عدن عام ١٩٣٦ م وتعديلاته .....
١٩٢	ثانيا : التشريعات العادية ذات الطبيعة الدستورية .....
١٩٤	ثالثا : العرف الدستوري .....
	الفصل الثالث
	الخصائص الخاصة لدستور ١٩٣٦ م
١٩٧	تمهيد .....
	المبحث الأول
	الخصائص الشكلية لدستور ١٩٣٦ م
١٩٧	■ الدستور المكتوب .....
١٩٨	■ الدستور العرفي .....
١٩٩	■ تقسيم الدساتير من حيث وضعها .....
٢٠٢	■ تطبيق .....
٢٠٣	■ كيفية دستور عدن .....
	■ تقسيم الدساتير من حيث منهج تحريرها الى دساتير
٢٠٥	قصيرة ودساتير مطولة .....

الصفحة	الموضوع
٢٢٥	أولاً : اختصاصات الحاكم بصفة عامة .....
٢٢٥	* الحاكم القائد العام للجيش .....
٢٢٥	* الحاكم نائب الملك .....
٢٢٦	ثانياً اختصاصات الحاكم في مجال التشريع .....
٢٢٦	* في القوانين .....
٢٢٨	* الحكم في عدن .....
٢٢٩	* الوضع في عدن .....
	* الاعلان أو النشر .....
	المعظية الثالثة
	طبيعة نظام الحكم
٢٣٢	تمهيد .....
٢٣٥	تقسيم .....
	الفرع الأول
٢٣٦	خصائص النظام السياسي بدستور ١٩٣٦ م .....
	الفرع الثاني
	صور النظام السياسي ودستور عدن ١٩٣٦ م
٢٤١	تمهيد .....
٢٤١	أولاً : النظام السياسي البرلماني .....
٢٤٤	ثانياً : النظام المجلسي . ثالثاً : النظام الرئاسي .....
	الفرع الثالث
	مظاهر النظام البرلماني والرئاسي بدستور ١٩٣٦ م
٢٥٠	تمهيد .....
٢٥٠	أولاً . مظاهر النظام البرلماني بدستور ١٩٣٦ م .....
٢٥١	ثانياً . مظاهر النظام الرئاسي بدستور ١٩٣٦ م .....
	الباب الثاني
	المحطات التنفيذية والتشريعية
٢٥٣	تمهيد .....
	الفصل الأول
	السلطة التنفيذية
٢٥٤	تمهيد وتقسيم .....

المادة

الموضوع

	المطلب الثالث
٢٦٩	مقارنة بين مجلس الوزراء والمجلس الشفهي الفصل الثاني
	المادة التشريعية ( المجلس التشريعي )
٢٧٣	تمهيد وتقسيم .....
	المبحث الأول
	تكوين المجلس
٢٧٥	تمهيد .....
	المطلب الأول
٢٧٥	الرئيس .....
	المطلب الثاني
٢٧٨	نائب الرئيس .....
	المطلب الثالث
٢٧٩	أعضاء المجلس .....
٢٧٩	* أعضاء بحكم مناصبهم .....
٢٧٩	* الأعضاء الرسميون .....
	ملاحظة
٢٨٠	* أعضاء غير الرسميين ... * الأعضاء المستعجلون ..
	المطلب الرابع
٢٨١	الشروط الواجب توافرها في النائب .....
٢٨٢	* الرعوى البريطاني .....
٢٨٤	* المحصى البريطاني .....
٢٨٥	* السن .....
	* الملكية العقارية .
	المطلب الخامس
	مواقع الترشيح
٢٨٦	تمهيد .....
٢٨٧	* الاعتراف بالولاية والطاعة للملطة الأجنبية .....
٢٨٨	* عدم الجمع بين الوظيفة وعهدة المجلس .....
٢٨٩	* الافلاس .....
	* الخلل العقلي .....

الصفحة	الموضوع
٢١٨	٥- الانتخاب المباشر والانتخاب الغير مباشر .....
٢٢١	٦- لانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة .....
٢٢٢	* الترشيح للانتخاب .....
٢٢٣	٣- الأغلبية البسيطة .....
٢٢٦	٤- الفوز بالقرعة .....
٢٢٧	٥- الفوز بالتزكية .....
	المبحث الثاني
	المركز التشريعي لأعضاء المجلس التشريعي
٢٢٩	تمهيد .....
	المطلب الأول
	الامتيازات والحصانات البرلمانية
٢٢٩	تمهيد .....
٢٢١	* الحصانة الموضوعية .....
٢٢٢	٣- نطاق الحصانة الموضوعية .....
٢٢٢	* الحصانة من الإجراء القانونية .....
	المطلب الثاني
٢٣٤	المكافأة السياسية .....
	المطلب الثالث
٢٣٥	حق العض في صحة العضوية .....
٢٣٥	* لمن صحة العضوية في دستور مدن ١٩٣٦ م .....
	المطلب الرابع
٢٣٩	حقوق العضوية .....
	المبحث الثالث
	أعضاء المجلس التشريعي
٢٣٩	تمهيد .....
	المطلب الأول
٢٤١	حق اقتراح القوانين .....
٢٤١	* طبيعة حق اقتراح القوانين .....
٢٤٢	* تقديم الاقتراحات .....



الموضوع	الصفحة
تمهيد وتقسيم .....	٣٦٣
الفصل الأول	
الخصائص الشكلية لدستور عدن ١٩٦٢م	
تمهيد .....	٣٦٣
أولا : دستور عدن مكتوب - ثانياً دستور عدن جامد	٣٦٥
ثالثاً : دستور عدن ذو طبيعة خائفة .....	٣٦٥
رابعاً : تعدد دستور عدن ( تعطيل جزئي ) .....	٣٦٦
خامساً : التعديلات الشاملة ( نهاية القساثير ) .....	٣٦٦
سادساً : تعطيل دستور عدن .....	٣٦٨
سابعاً : العو مل التي أدت إلى تعطيل دستور عدن .....	٣٦٨
الفصل الثاني	
الخصائص الموضوعية لدستور عدن ١٩٦٢م	
تمهيد وتقسيم .....	٣٧١
المبحث الأول	
تعمير مركز عدن	
تمهيد .....	٣٧٢
أولا : عدن يتمتع بالحكم الذاتي .....	٣٧٢
ثانياً : عدن ولاية اتحادية .....	٣٧٣
المبحث الثاني	
المتدوب السامي	
تمهيد وتقسيم .....	٣٧٥
المطلب الأول	
كيفية تعيين المتدوب السامي .....	٣٧٥
المطلب الثاني	
اختصاصات المتدوب السامي .....	٣٧٦
الفرع الأول	
اختصاصاته العامة .....	٣٧٦
الشؤون الخارجية .....	٣٧٧
الدفاع .....	٣٧٧
الامن الداخلي والشرطة .....	٣٧٧

الموضوع	المبحث الثاني	المفحة
تمهيد وتقسيم	مجلس الوزراء *	٣٩٧
	المجلس الأول	
	تكوين مجلس الوزراء *	٣٩٧
	الفرع الأول	
	رئيس الوزراء *	٣٩٨
أولا . اختيار رئيس الوزراء *	اختيار رئيس وزراء عدن	٣٩٨
ثانيا : استقالة رئيس الوزراء *		٤٠٢
• شغور منصب رئيس الوزراء * في عدن		٤٠٣
	الفرع الثاني	
	الوزراء *	٤٠٥
أولا . تعيين الوزراء *		٤٠٥
ثانيا عزل الوزراء *		٤٠٧
	المطلب الثاني	
	اختصاصات مجلس الوزراء *	
تمهيد		٤٠٨
	الفرع الأول	
	اختصاصات مجلس الوزراء * بحقة عامة	٤٠٩
= وضع السياسة العامة		٤٠٩
= اعداد المشاريع والقرارات		٤٠٩
	الفرع الثاني	
	اختصاصات رئيس مجلس الوزراء * من حيث منصبه بالصدور	
السامي		٤٠٩
	الفرع الثالث	
	اختصاصات رئيس الوزراء * من حيث انتهائه بالوزارة *	٤١٠
	المطلب الثالث	
	مسئولية الوزارة	
تمهيد		٤١٣

الموضوع	الصفحة
ملاحظات .....	٤٢٦
١- شرط اجادة اللغة العربية قواعة وكتابها .....	٤٢٦
٢- حرمان من يتمتع بالحماية البريطانية من حق الترشيح	٤٢٦
المطلب الرابع	
مقرى تعديل قانون الانتخاب رقم (٢) لعام ١٩٦٤ م	
تمهيد .....	٤٢٧
* مفهوم العدس .....	٤٢٧
المبحث الثاني	
اختصاصات السلطة التشريعية ( المجلس التشريعي )	
تمهيد .....	٤٢٨
أولاً : الوظيفة التشريعية .....	٤٢٨
ثانياً : الوظيفة السياسية .....	٤٢٩
الفصل الثالث	
العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية	
تمهيد .....	٤٢٩
المبحث الأول	
دور السلطة التنفيذية في مجال السلطة التشريعية	
تمهيد .....	٤٣٠
أولاً : من حيث التعاون بين السلطتين .....	٤٣٠
= تكوين المجلس .....	٤٣٤
= اشتراك الوزراء في المجلس التشريعي .....	٤٣٤
= دعوة المجلس للاعتماد = تحديد موعد لاستخابات	٤٣٤
= اشتراك المندوب السامي في جلسات المجلس والقاء	
خطاب فيه .....	٤٣٤
= الاشتراك في المجلس في وظائفه التشريعية .....	٤٣٥
= وقف مشاريع القوانين .....	٤٣٥
= المصادقة على القوانين .....	٤٣٥
ثانياً : صور الرقابة .... = حق تعطيل المجلس وحله ..	٤٣٦

الموضوع	الصفحة
= التفرقة بين جماعات الغخط والتنظيمات السياسية	٤٥٣
= جماعة الغخط في عدن	٤٥٣
ثانيا : تعريف الحزب السياسي	٤٥٤
= التفرقة بين الحزب والتنظيم	٤٥٧
الغزل الثاني	
التنظيمات السياسية ومستور عدن ١٩٣٦م	
تصعيد وتقسيم	٤٥٩
المبحث الأول	
وضع التنظيمات السياسية في دستور عدن ١٩٣٦م	
تصعيد	٤٥٩
= تنظيم التنظيمات بعدن بقرائن	٤٦٠
= هل نشأت التنظيمات في عدن بلعريف ؟	٤٦٢
المبحث الثاني	
التنظيمات السياسية	
تصعيد	٤٦٥
* عوامل نشأة التنظيمات السياسية	٤٦٥
= الفكر الاسلامي	٤٦٦
= الفكر الماركسي	٤٦٧
= الفكر الغربي	٤٦٨
= التحرر والحرية وتقرير المصير	٤٦٩
= الدموة للوحدة العربية	٤٦٩
= الهجرة	٤٧٠
= الصحابة	٤٧١
= قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي	٤٧١
تقسيم	٤٧٢
المطلب الأول	
الجمعية العنصرية	
تصعيد وتقسيم	٤٧٤

الموضوع

الصفحة

٤٩٩	= الشعب السياسي في دستور ١٩٣٦ م .....
	المطلب الأول
	موقف الجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب من أمر
	تعديل دستور ١٩٣٦ م لعام ١٩٥٥ م
٥٠١	تمهيد .....
	الفرع الأول
٥٠١	موقف الجمعية العدنية .....
	الفرع الثاني
٥٠٢	موقف رابطة أبناء الجنوب .....
	المطلب الثاني
	موقف الجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب من
	المقترحات الدستورية لعام ١٩٥٧ م
٥٠٥	تمهيد .....
	الفرع الأول
٥٠٥	موقف الجمعية العدنية من التعديلات الدستورية .....
	الفرع الثاني
	موقف رابطة أبناء الجنوب من التعديلات الدستورية
٥٠٧	عام ١٩٥٣ م .....
	الفصل الثالث
	الأحزاب السياسية ودستور مدن ١٩٦٢ م
٥١٣	تمهيد وتقسيم .....
	المبحث الأول
	وضع الأحزاب في دستور ١٩٦٢ م
٥١٣	تمهيد .....
٥١٣	= حرية التجمع .....
٥١٥	= الأحزاب وضرورتها .....
	المبحث الثاني
	الأحزاب السياسية
٥١٩	تمهيد .....

الموضوع	الصفحة
سادسا : حزب رابطة الجنوب العربي .....	٥٣٩
= رابطة الجنوب العربي في الخارج .....	٥٤١
= دور رابطة الجنوب العربي .....	٥٤١
المطلب الثالث	
تقسيم الأحزاب السياسية .....	٥٤٢
= الكيان المستقل الجنوب .....	٥٤٢
= دور الدين .....	٥٤٥
المبحث الثالث	
موقف الأحزاب السياسية من دستور ١٩٦٢ م	
تمهيد .....	٥٤٩
أولا : موقف حزب الاتحاد الوطني .....	٥٤٩
ثانيا : موقف حزب مؤتمر الدستور الشعبي .....	٥٤٩
ثالثا : موقف حزب الشعب الاشتراكي .....	٥٥٠
رابعا : موقف الحزب الديمقراطي الشعبي .....	٥٥٠
خامسا : موقف حركة القوميين العرب .....	٥٥١
سادسا : موقف حزب رابطة الجنوب العربي .....	٥٥١
المطلب الثاني	
مفهوم النظام السياسي والدستوري	
تمهيد .....	٥٥٣
الفصل الأول	
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤/١٥ الصادر	
في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ م .....	٥٥٦
= البعثة الدولية وموقف القوى السياسية المختلفة منها ..	٥٦٧
= موقف بريطانيا من البعثة الدولية .....	٥٦٩
= الخلاصة .....	٥٧١
الفصل الثاني	
الكتفح المصلح .....	٥٧٣
= الجبهة القومية .....	٥٧٥

**المقدمة**

**الموضوع**

- \* المرحلة الأولى : تنظيم الحركة الوطنية من عام ١٩٥٠م إلى ١٩٥٨م ..... ٦٦٦
- \* المرحلة الثانية : تنظيم الحركة الوطنية من عام ١٩٦٢م إلى ١٩٦٧م ..... ٦٦٥
- \* قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتأثيرها على الحركة الوطنية ..... ٦٦٨
- \* الكفاح المسلح وتأثيره على الحركة الوطنية ..... ٦٦٨
- \* الخاتمة ..... ٦٦٠

**المراجع**

- أولاً : باللغة العربية ..... ٦٦١
- ثانياً : باللغة الأجنبية ..... ٦٦٢

تم بحمد الله وعونه